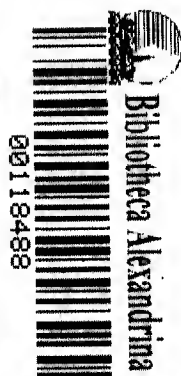
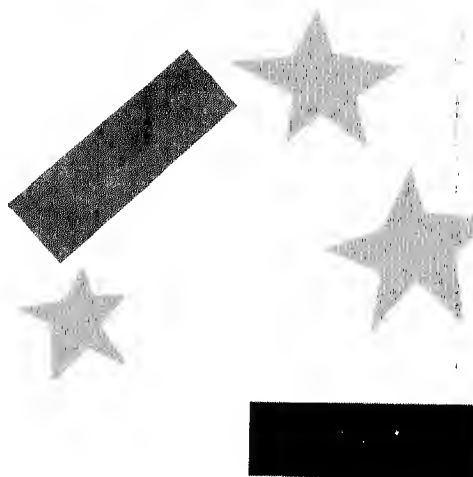


أحمد حُرُوش قصة ثورة ٢٣ يوليو

مكتبة مدبولي
القاهرة



قصة ثورة
٢٣ يوليو

مصر والعسكريون

الجزء الأول

أحمد جروش

مكتبة مدبولي - القاهرة

الطبعة الثالثة

١٩٨٣

الامداء

الى ولدى علاء وهانى
وجيل مصر الجديد

مقدمة

كانت وفاة جمال عبد الناصر المفاجئة صدمة هزت مشاعر الأمة العربية ، فقد رحل الرجل الذى عاش زعيما تلهب كلماته ومواقفه حماس الملايين ، وانقضت بموته مرحلة هامة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

غاب القائد الذى يملك كل الاسرار والمعلومات ... قبل ان تكتب قصة الثورة التى دبرها وقادها .

وشعرت بمسئولية كبيرة ، تدفعنى الى ضرورة البحث والدراسة لمحاولة تقديم ثورة يوليو ، التى شاركت فيها بقدر متواضع مع غيرى من الزملاء العسكريين ضباط الجيش المصرى .

لم تكن البداية سهلة ... فان شيئا رسميا لم يسجل عن تاريخ الحركة ... وكل ما نشر لا يعدو احاديث صحفية ... والمعلومات عندى شخصية ... وبعض الذين اسهموا فى الحركة تقدم بهم العمر ... والذكريات كادت تضيع .

المسئولية جسيمة ... واكتشاف الحقيقة كاملة ضرورة لا شك فيها ... ولم تأخذنى الحيرة طويلا .

بدأت بعقد اجتماعات واحاديث شخصية مع الذين قاموا بالحركة من

العسكريين ٠٠٠ أعضاء مجلس قيادة الثورة ، والضباط الاحرار ، والذين وصلوا الى مركز المسئولية .

ولم تقتصر الاجتماعات والاحاديث على العسكريين فقط ٠٠٠ فقد قابلت بعض السياسيين القدامى الذين اضرخوا من الثورة ، وبعض الذين شاركوا في السلطة .

عدد الذين قابلتهم تجاوز المائة ٠٠٠ وفي نهاية الكتاب سجل باسمائهم .

الدور الرئيسى للعسكريين ٠٠٠ ولكنه دور لا يبدأ يوم ٢٣ يوليو ٠٠٠ وانما يمتد قبل ذلك شهرا وسنين .

ليس هناك تاريخ محدد يمكن القول بأنه نقطة البداية ٠٠٠ فان نضال العسكريين المصريين مترابط الحلقات ٠٠٠ يعود الى بداية القرن التاسع عشر عندما جند الفلاح المصرى لأول مرة بعد تاريخ طويل ، ليقوده ضباط من الاتراك والشراكسة .

الباب الاول ٠٠٠ يقدم فى ايجاز دور العسكريين المصريين ، ونضالهم ضد سيطرة الاجانب . وثورة احمد عرابى ، وموقف الجيش المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ٠٠٠

وجدت ذلك ضرورة حيوية حتى لا تكون ثورة يوليو مقطوعة الصلة بالماضى ، فتيار النضال متسدفق لا ينقطع ، والعسكريون فى مصر لهم تاريخ قبل ان يصلوا الى قمة السلطة ، ويحكموا مصر بثياب عسكرية او مدنية .

(مصر ٠٠٠ والعسكريون) اسم هذا الكتاب الذى يصدر فى اربعة اجزاء تنتهى بوفاة جمال عبد الناصر القائد الذى خرج من صفوف الجيش ليقود الشعب ويحكم مصر .

الجزء الاول ٠٠٠ بين يديك ٠٠٠ يقدم - بعد العودة لدور العسكريين فى تاريخ مصر الحديث - قصة ثورة يوليو منذ بدأت فكرة فى ضمير بعض الضباط الوطنيين من مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية ، حتى انتهت الى تدبير وتنظيم وحركة .

الوصول الى القمة كان دورا بسيطا من ادوار الثورة ، التى بدأت من اليوم الاول تواجه مصر : الشعب والقضايا الوطنية والاجتماعية ٠٠٠ وتواجه ايضا الاحتلال البريطانى والضغط الامبريالية .

الجزء الاول يعرض خلال مرحلة هامة من مراحل الثورة ، خاضعت فيها صراعات مختلفة ، انتهت الى عزل محمد نجيب ، وتولى مجلس قيادة

الثورة المسئولية وحده بعد تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء •
فصل من فصول الثورة ، تعقبه فصول أخرى في الأجزاء التالية •

وقبل ان اترك الكتاب لك ... أحب أن أقول ان في عنقي ديناً من
الشكر لكل هؤلاء المعارف والزلاء والأصدقاء الذين تفضلوا فمَنحوني بعض
وقتهم وقدموا لي في سبَّح ما عندهم من معلومات وذكريات ... كانت
السند الرئيسي في ظهور هذا الكتاب •

وفي صدق أقول : لا اعتقد اني قد أحطت بكل شيء ... ولكني
حاولت ... فلم أكتب الكلمة الأولى في الكتاب الا بعد عام ونصف من
البحث والتدقيق والسؤال •

واخيرا ... كلمة وفاء ... للرجل الذي قاد ثورة يوليو ... لجمال
عبد الناصر •

أحمد حمروش

قصة ثورة ٢٣ يوليو

الجزء الاول

الباب الأول ■ العسكريون في تاريخ مصر الحديث

الفصل الاول

محمد علي واليا ٠٠٠ وابو خليل قائدا للجنود

(محمد علي هو الشخص الوحيد الذي كان
في قدرته تحويل تركيا من العمامة الفاخرة
الى رأس حى حقيقى)

كارل ماركس

الفصل الثانى

(السلطة التى اتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها
الاميرالاي احمد عرابى ٠٠ ثائرا وقائدا

احمد عرابى

الفصل الثالث

الجيش المصرى تحت الاحتلال البريطانى

(من الحكمة الا نمكن العدو من رقابتنا
وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش فى
حركتنا السياسية)

مصطفى كامل

الفصل الاول

محمد علي واليا ١٨٠٠ وأبو خليل قائدًا للجندود

(محمد علي هو الشخص الوحيد الذي كان في قدرته تحويل تركيا من العمامة الفاخرة الى رأس حي حقيقي)
كارل ماركس

الحديث عن العسكريين في مصر ليس حديثا عن طبقة ٠٠٠ فالجيش المصري يتكون من مختلف طبقات الشعب ٠٠٠ عمالا وفلاحين ، وبورجوازية صغيرة وكبيرة ٠٠٠ والى عهد قريب كان يضم الاقطاعيين ايضا ٠٠

والحديث عن العسكريين في مصر ايضا ، ينفرد بخاصية غريبة ٠٠٠ لانه منذ اللحظة الاولى التي لبس فيها الفلاح المصري ملابس الجنودية في عهد محمد علي ، وانتظم في صفوف الجيش ، ثبت تناقض طبقي أخذ ينمو بين الجنود وصغار الضباط ايناء الفلاحين المصريين ، وبين الاتراك والشراسة الذين تولوا مناصب القيادة العليا في الجيش ، حتى وصل الصراع ذروته مع الثورة العرابية -

ولم يخمد الصراع مع هزيمة الثورة العرابية واحتلال البريطانيين لمصر ٠٠٠ ولكنه اخذ طابعا وطنيا بين المصريين في صفوف الجيش ، وبين قوات الاحتلال البريطاني .

حركة الصراع ، ونمو التناقضات ، وتغير صورة النضال داخل الجيش المصرى لم تهدأ او تتوقف منذ مطلع القرن التاسع عشر ٠٠٠ وهى تشكل صورة فريدة من صور نضال الشعب المصرى .

والثير ان الجيش المصرى الحديث لا تمتد جذوره الى الماضى السحيق ، ولا يرتبط بصورة متصلة متجددة مع الجيش المصرى فى عهد الفرعنة ٠٠٠ هناك ثغرة زمنية طويلة فى تاريخ الجيش المصرى ، وفاصل عازل امتد مئات السنين بين آخر معاركه وبين العودة الى تجنيد المصريين .

خلال مئات السنين من حكم المماليك والعثمانيين لم يكن للمصريين دور فى الخدمة العسكرية ، كان حكام مصر يخشون ان يحمل الفلاحون السلاح وتنتظمهم صفوف الجيش .

الرفض المطلق لتجنيد المصريين يعطى مؤشرا هاما لتخوف الحكام غير المصريين من بعث الروح العسكرية فى الشعب ، او السماح لابنائهم بحمل السلاح .

• واصبحت هذه هى القاعدة .

ورث حكام مصر الاتراك الذين غزوا مصر ١٥١٧ من السلاطين المماليك عادة تكوين خمس خاص لهم من المماليك الذين كانوا ارقاء مستوردين فى الغالب من الدول المحيطة بالبحر الاسود اجبروا على اعتناق الاسلام ودرّبوا خصيصا للخدمة العسكرية ، وكان الحكام الاتراك يعينونهم فى مراكز الدولة الهامة ويهبونهم ارضا واسعة ٠٠٠ ثلثا الارض المصرية كانت فى حوزة المماليك فى نهاية القرن الثامن عشر مما جعلهم فئة سائدة بين الاقطاع فى مصر .

وعندما اضمحلت الامبراطورية العثمانية فى القرن الثامن عشر ٠٠٠ تدهور الاقتصاد وسرى الفساد فى اجهزة الدولة ، وانحطت الثقافة ، وخرجت الاقاليم عن طاعة الحكومة المركزية وفقد الجيش قدرته القتالية ، وانتهم على بك الكبير فرصة اندلاع الحرب بين تركيا وروسيا واعلن استقلاله عام ١٧٦٩ ، وصار اسمه يذكر فى خطب الجوامع مقرونا بقلب وتسلطان مصر وخاقان البحرين .

وفى مواجهة ذلك كان الفلاح المصرى يتعرض لعذاب شديد من الضغط والسخرة ونهب المحاصيل ٠٠ وكانت الهجرة من القرى بظاهرة منتشرة فى ارجاء الامبراطورية العثمانية ، وفى مصر خاصة ٠٠٠ وتكررت المجاعات ، واصدر الاتراك تشريعات باسم (قانون نامة مصر) تجبر الملتزمين والمشايخ على

عدم ابقاء قطعة ارض واحدة من الارض غير مزروعة ، وإن تحولوا دون هرب الفلاحين ، وإن يسعوا لاسكانهم فى القرى الخربة والخابية ، وفى حالة فرار الفلاح من ارضه يتحمل الشيخ التزاماته المادية .

من اجل هذه الحالة كان الفلاح يقف بعيدا عن الجيش ، لا يجنده الحكام الاتراك او المماليك ، لما يمكن ان يحمله للجيش من روح النعمة والثورة .

وعندما غزا نابليون مصر عام ١٧٩٨ كان يدرك هذه الحقيقة ، فشاء ان يتخذ منها سـتارا يخفى اغراضه الاستعمارية ، وقال فى بيانه عن المماليك (فعادوا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا ان يتملكوا مصر وحدهم ، ويختصوا بكل شـئ احسن ما فيها من الجوارى الحسنان والخيـل العتاق والمسكن المفرحة) .

كان المماليك يعتبرون جيشهم المدرب المحترف « جيشا لا يقهر » . ولكنه كجيش اقطاعى هزم فى اول معركة امام جيش نابليون الذى عركته حروب الثورة الفرنسية . وكانت لنابليون فى ذلك نظرية عبر عنها بقوله (لا شك ان مملوكين يتفوقان على ثلاثة من الفرنسيين ، وان ١٠٠ مملوك يعادلون ١٠٠ فرسى ، ٣٠٠ فرسى يتفوقون عادة على ٣٠٠ مملوك . اما ١٠٠٠ فرسى فيهزمون دائما ١٥٠٠ مملوك) (١) .

المقصود من ذلك هو ان التطور الحديث للجيش يستطيع الانتصار على المهارة والقدرة الفردية . وفى ذلك كتب فردريك انجلز فى كتابه (ضد دوهرنج) موضحا (كل ما يحتاج اليه نابليون هو قدر محدود من الخيالة ليظهر قوة ومفعول الضبط الذى تنطوى عليه الصفوف المتراصة والعمليات المخططة ، لكى تتحول قوة الضبط هذه الى تفوق حتى على حشود اكبر من الفرسان غير النظاميين الذين يملكون خيولا أجود أو يتصفون ببراعة اكبر فى الفروسية وفى المبارزة والذين لا يقلون عن غيرهم بسالة) .

ولم تكن المعركة بين نابليون والمماليك فقط ، وانما دخلها الشعب المصرى رغم انه لم ينتظم فى صفوف الجيش . . ولكنه اتخذ موقف المقاومة ضد القوات الاجنبية الغازية ، وجمعت التبرعات لشراء السلاح ، واسهم سكان القاهرة اسهاما فعلا فى الدفاع عنها ، وغرق الالوف منهم فى النيل اثناء التراجع . بعد معركة امبابية الغربية — من الاهرام على الضفة الغربية للنيل ، والتي انتصر فيها نابليون بعد ان سقط فى المعركة ٣٠٠٠ مملوك من

(١) تاريخ الانتصار العربية الحديث . . لومسكى .

مجموع ٣٠٠٠ وقر الباقون : البعض منهم الى الوجه القبلى مع مراد بك والبعض الى سوزيا مع ابراهيم بك .

الشعب المصرى لم يتردد فى دخول المعركة دفاعا عن ارضه رغم عزل الماليك له عن الجيش ، واستمر فى فضاله العسكرى الذى كان يشعبه (حرب العصابات) التى اشتعلت نتيجة اسلوب الادارة الفرنسية فى فرض اتلاوات نقدية وعينية تجاوزت فى بعض الاحيان ما كان يحصل عليه الماليك ، كما صادرت الاغذية والعلف . . وكانت هذه هى اول مجابهة لغزاة غير مسلمين بعد الحرب الصليبية .

اشتمت (حرب العصابات أو الانتصار) وخاصة فى الدلتا بعد دخول الاتراك للحرب ، فهجم الفلاحون المصريون على السعاة العسكريين والدوريات ، واربكوا خطوط الاتصال الفرنسية ، وقتلوا الضباط والموظفين وجبابة الضرائب الفرنسيين ، فأرسل نابليون حملات تنكيل للدلتا ، وحرق ضباطه القصرى المتردة ، غير ان ذلك لم يخمد اللهب الذى امتد الى القاهرة ، حتى اصبحت تشبه باريس خلال الايام الاولى للثورة الفرنسية على حد تعبير القنصل الفرنسى فى ذلك الحين (٢) .

وتحولت القاهرة الى مدينة نائرة ، انسحبت منها القوات الفرنسية ، وهرب نابليون نفسه الى جزيرة من جزر النيل ، واحتشد ١٥ الف نائر فى الجامع الازهر وأقاموا المتاريس والحواجز حول الطرق المؤدية له ، وسارع الى القاهرة ٥ آلاف فلاح من القصرى المجاورة ، وبضعة آلاف من بلاد الصحراء الغربية (٣) . .

وارسل نابليون كتيبة ضد الفلاحين واخرى ضد البدو ، وحشد قوته الاساسية بالقرب من القاهرة ، حيث وجه نيران مدافعه الى المعتصمين فى الجامع وما حوله ، فقتل الآلاف منهم ومن نجيا قتلته حراس الجنود الفرنسيين ، ولم يتخذوا أحدا اسيرا .

ورغم طلب الثوار وقف القتال الا ان نابليون لم يتوقف ، ونفذت خطته ببشاعة ، وفى ذلك كتب نابليون للجنرال مينو حاكم رشيد يقول له (لا يمكن اخضاع هؤلاء القوم الا بالقسوة) .

ولم تكن هذه هى الانتفاضة الوحيدة لسكان القاهرة . . ثارت القاهرة مرة اخرى ضد كليبر فى مارس ١٨٠٠ بعد عودة نابليون سرا الى فرنسا ، وبادوا حاميه فرنسية صغيرة كانت فى المدينة ، وقاوموا حصارا

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

امتد شهرا حتى ١٥ إبريل عندما دكت القوات الفرنسية بولاق وحولتها الى رماد ، وقتلوا بالحرااب عدة آلاف من الثوار .

وتعرضت القاهرة لمذبحة ثالثة بعد اغتيال كليبر بيد سليمان الحلبي في ١٤ يونيو عام ١٨٠٠ ، واجتاحت الجنود الفرنسية شوارع القاهرة تقتل وتحرق بلا حساب .

كان المصريون يدافعون عن وطنهم خلال سنوات الاحتلال الفرنسي الثلاث وهم يحملون السلاح بطريقة تلقائية . . وقد استفادوا من ذلك خبرة كبيرة ، انعكست على الحركات الوطنية في المستقبل ، وساعدتهم في ذلك ان الاسلحة كانت في بداية تطورها تضم السيف والخنجر والسهم الى جانب البندقية البدائية . .

وأثبت المصري بعد مئات السنين من حكم المماليك والعثمانيين انه لم يفقد صفته كجندي محارب يتحمل قسوة المارك في صبر وشجاعة . . وفي ذلك يكمن سر ابعاده عن التجنيد وعزله عن صفوف الجيش وتعامل الحكام الاجانب معه في حذر .

وبعد مغادرة الفرنسيين مصر ، عقب توقيع معاهدة الصلح مع تركيا في ٩ أكتوبر ١٨٠١ تركوا دراسة شاملة لمصر في ٢٠ مجلد من كتاب « وصف مصر » تضم بحثا لامة في مختلف المجالات ، حلت بعض القضايا الحربية العملية مثل صنع البارود من الموارد الطبيعية المتاحة في مصر ، ووضع الخرائط الحربية ودراسة الطبوغرافيا ، وعلاج الامراض التي تنفش بين الجنود . . . وذلك الى جانب دراسات وابحاث اخرى في مختلف نواحي الحياة .

وكانت هذه الدراسات موضع تقدير ومتابعة في المستقبل . . كما كانت المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية بداية الاهتمام بدخول المصريين الى ساحة العسكرية المنظمة . . أي الانضمام للجيش .

خرج الفرنسيون من مصر ، وخلفوا بها ايضا قوات احتلال ثلاثية شاركت في هزيمتهم (٤٠ الف تركي ، ٢٠ الف انجليزي ، ٤ آلاف مملوك) ، واعقب خروجهم ظهور تناقضات بين الاتراك الذين استقر رأي سلطانهم سليم الثالث على التخلص بصورة حاسمة من المماليك ، بينما ساندت انجلترا المماليك وعملت على إعادة ممتلكاتهم ومناصبهم في الدولة ، وهددت الباشا التركي بقصف القاهرة اذا لم يطلق سراح المماليك الذين كان قد أسرهم في حملة لابادتهم ، فاضطر الى اطلاق سراح ٢٥٠٠ مملوك استقبلتهم القيادة البريطانية براسم احتفال عسكرية .

ولم يستقر الانجليز طويلا في مصر ، خرجت آخر قواتهم في مارس ١٨٠٣ تطبيقا لشروط معاهدة صلح اميان التي وقعت بين انجلترا وفرنسا في ٢٧ مارس ١٨٠٢ ، واستصحبوا معهم قائد الماليك الموالي لهم محمد الالفى . واستمرت الحرب بين الاتراك والماليك ، حتى وصل الى مصر (محمد علي) ضابطا في القوة الالبانية التابعة للجيش التركي ، ثم سرعان ما عين قائدا لها .

عقد محمد علي حلفا مع الماليك لضرب الباشوات الاتراك ، ولما بدا للمصريين ان الماليك على وشك استعادة سلطتهم وممتلكاتهم ومعصاة النهب من جديد ، قرروا الامتناع عن دفع الضرائب وقتل الجباة ، وترأس الانتفاضة شيوخ الازهر ، ودارت المعارك في شوارع القاهرة ، وحوصر قصر عثمان البرديسي قائد الماليك في ١٢ مارس ١٨٠٤ ففر من القاهرة .

ولم يتردد محمد علي .٠٠ انجاز للثوار بعد ما ادرك قوة الحركة الشعبية ، وسارع الى الازهر معلنا نفسه حاميا لحقوق الشعب المصري ، ووجه كتائبه الالبانية لمحاربة الماليك والاقطاعيين في الوجه القبلي تحت قيادته خلال عامي ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ واختاره مجمع الشيوخ قائما (أي قائما لباشا مصر التركي) .٠٠ واختير خورشيد الحاكم التركي للاسكندرية باشا مصر .٠٠ وهنا انتهى دور السيد عمر مكرم الرجل المثالي الذي سبق الحكم لمحمد علي ثم انزوى في بيته لمقاتلته .

وتابع الاتراك اسلوبهم في سلب جهد المصريين .٠٠ فقرر خورشيد جباية الضرائب مقدما لمدة سنة كاملة .٠٠٠ ولكن الشعب المصري الذي خارب الفرنسيين وطرد الماليك لم يقبل الخضوع للانكشارية حرس الباشا التركي .٠٠ وإندلمت انتفاضة جديدة في مايو ١٨٠٥ عمت القاهرة كلها ، ونادى مجمع الشيوخ بمحمد علي حاكما على مصر .٠٠٠ واضطر السلطان سليم الثالث الذي تهكت ابراطوريته بالانتفاضات التحررية الى الاعتراف بمحمد علي واليا على مصر في نفس العام ١٨٠٥ لانشغاله بانتفاضة وطنية تحررية في صربيا ، وعدم استقرار الاوضاع في بلغاريا واليونان .

وفي ذلك الوقت كانت الحرب قد استؤنفت بين انجلترا وفرنسا ، وامتدت الى الشرق .٠٠ واستطاع محمد علي بهارته أن يهزم محمد الالفى (صنيعه الانجليز) ثم تخلص من عثمان البرديسي (الموالي للفرنسيين) .

وحاول الاسطول البريطاني ان يفرض استانبول لوقوف تركيا مع فرنسا ، ولكنه اتجه الى الاسكندرية وانزل فيها ٥ آلاف محارب في ١٧ مارس ١٨٠٧ تحت قيادة (فريزر) .

• وهنا اتجه محمد على لمقاومة القوة الغازية .

لم يعتمد على الانكشافية • كانوا قد انتهوا • ولم يعتمد على المماليك • كانوا قد هزموا وتشتتوا • ولم يعتمد على الالبانيين وحدهم • فقد كانوا اقله لا تستطيع المواجهة •

ولكن محمد على اعتمد على المصريين للمرة الاولى كقوة شعبية مسلحة •

خاض المصريون الحرب وسحقوا - في نهاية مارس ١٨٠٧ وحدة عسكرية انجليزية عددها ٢٠٠٠ في شوارع رشيد ، ثم سحقوا وحدة أخرى أكبر منها وجهها القائد البريطاني لنجدة قواته •

اسهم في معركة رشيد الفلاحون والبدو الى جانب العساكر الاجانب المحترفين • وانسحب الانجليز الى الاسكندرية ، ومن خلفهم محمد على • واضطر القائد البريطاني الى طلب الصلح والانسحاب بعد حملة لم تتجاوز مدتها ستة شهور •

دخل محمد على الاسكندرية • وارتفعت شعبيته الى القمة • واعتبره المصريون بطلا وطنيا •

وقد تابع محمد على خطوات نابليون ، الذي كان جيشه أو جيش فرنسا الثورة ، هو بداية العسكرية العصرية الاوروبية • وكان بداية الانتقال من فرق الملوك والامراء والباشوات ، الى الجيوش الاقطاعية ، الى الجيوش القومية النظامية (البرجوازية) •

كان محمد على قد اضطرته ظروف محاربة الانجليز الى مهاجمة المماليك الذين اعتبروه واليا عليهم ، ولكنهم احتفظوا بالسلطة في الوجه القبلي وجعلوا منه وكرا للمؤامرات وتمرداتهم •

وبعد ان سحق محمد على الانجليز صادر عام ١٨٠٨ املاك الملتزمين الذين امتنعوا عن دفع الضرائب ، وفي عام ١٨٠٩ حرمهم من نصف القانص ، وفي عام ١٨١٢ وضع يده على جميع الاراضي التي كانت في حوزة المماليك ، وفي عام ١٨١٤ ألغى نظام الالتزامات نهائيا • واصبح الفلاح يدفع الضرائب لأول مرة الى الدولة مباشرة ، كما قضى على تبعية الفلاحين الشخصية للملتزمين •

خلال هذه الفترة قام المماليك بانتفاضتين ضد محمد على عامي ١٨٠٩ ، ١٨١٠ بعد تقلص نفوذهم واخذ اقطاعياتهم ، الامر الذي دفع محمد على الى ارتكاب مذبحه المماليك الذين حاصروهم في القلعة يوم اول مارس ١٨١١ خلال عرض عسكري اشترك فيه ٥٠٠ من ملوك بمناسبة ارسال

قواته الى الجزيرة العربية لمحاولة القضاء على الدولة الوهابية بناء على اوامر الباب العالي .

المالِك الذين نجوا من المذبحة هربوا الى دنقلة واقاموا حكما خاصا .
بها حتى تم غزوهم عام ١٨٢٠ .

بعد ما اعزز محمد علي سلطنته في مصر ، قرر ان يتخطى حدوده ساعيا وراء آماله وطموحه اللذين وصفهما فيما بعد الجنرال بوايه في كتابه الى كيرمون - تونير وزير الحربية الفرنسي في اول ديسمبر ١٨٢٤ بقوله (ان محمد علي يشكل في الامبراطورية التركية حدثا غريبا لا يخلو من العبقريّة فله تفكير واسع صحيح وآراء جريئة في الاصلاح والتنظيم ، وهو يعلم ان عقبات عصبية تقوم في سبيل مشاريعه ، ولكنه كبير الامل في تخطيها جميعا) (٤) .

ولنا فانه عندما اقترح السلطان محمود الثاني عليه تجريد حملة ضد الوهابيين في الجزيرة العربية سرعان ما استجاب لذلك ، وارسل ابنه طوسون - ١٦ سنة - على رأس حملة في سبتمبر ١٨١١ ، وارسل معه مستشارا سياسيا مصريا هو التاجر القاهري محمد المحروقي . وكانت الحملة موضع اهتمام التجار المصريين الذين تكبدوا خسائر فادحة من توقف الحج وما يتصل به من تعامل تجارى فقدموا الاموال بسخاء لتجهيز الحملة .

كان هدف محمد علي المباشر هو السيطرة على التجارة معتبرا الجزيرة العربية مفتاحا لسوريا والعراق ، ناظرا الى الوهابيين نظرتهم الى خصوم يصارعونه من اجل الاستحواذ على الاقاليم العربية التابعة للامبراطورية العثمانية . وكان محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية يحلم بتحرير عرب سوريا والعراق من النير التركي ، ولم يعترف بخلافة السلطان التركي ، وكان يعتبر كافة العرب اخوة ويدعوهم الى الوحدة (٥) .

تعرضت الحملة التي استولت على مكة والطائف وجدة الى مصاعب ومقاومة شديدة وقتل حوالي ٥ آلاف جندي من حوالي ١٠ آلاف جندي شكلت منهم الحملة ، مما اضطر محمد علي الى ان يقود الجيش المصري شخصيا فذهب الى جدة مع امدادات جديدة في سبتمبر ١٨١٣ حيث انزل بالوهابيين هزائم ساحقة اباد فيها جيشا مكونا من ٣٠٠٠ شخص .

وعاد محمد علي الى مصر في مايو ١٩١٥ لتواصل الحملة الوهابية

(٤) السياسة الدولية في الشرق العربي - الجزء الثاني - اميل خوري وعادل اسناعيل .

(٥) تاريخ الاقطار العربية الحديث - لوتسكي .

مسيرتها بقيادة طوسون ثم ابراهيم ، حتى ادخل القسم الاكبر من الجزيرة العربية ضمن الامبراطورية العثمانية ، وتحولت الحجاز الى اقليم مصرى يعين محمد على بحكمة .

وقد كانت الحملة الوهابية أولى حملات محمد على خارج مصر نقطة تحول استراتيجية فى تفكيره . . . اذ قرر خلالها عدة قرارات هامة :

أولاً - القيام باصلاحات عسكرية حديثة ، فالغى نظم الجيش القديمة واستعاض عنها بانظمة اوروبية تتناسق مع تطور التسليح الذى تمخضت عنه الثورة الصناعية الاوروبية . . فبدأت تختفى الاسلحة التقليدية مثل السيوف والدروع . . وارتبطت العسكرية الحديثة بالصناعة الحديثة .

ثانياً - قرر - من أجل الوصول الى أفضل المستويات - الاستعانة بخبراء ومدربين عسكريين من النمسا وايطاليا وروسيا وفرنسا بصفة خاصة .

ثالثاً - اتخذ قرارا ثوريا بتجنيد الفلاحين المصريين فى الجيش النظامى لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، مقتنعا بكفاءة وصبر المقاتل المصرى التى لمسها فى معركة رشيد ضد حملة فريزر وفى الانتفاضات الشعبية المتعددة . . ومقتنعا ايضا بأن فى ذلك تأمينا حقيقيا لحكمة المستقل عن الباب العالى . . ومقتنعا اخيرا بأن ذلك سوف يخلصه من اخطار الممالك ايضا . . وقد اتخذ محمد على هذا القرار ضاربا عرض الحائط بنصيحة بعض الذين احاطوا به وصوروا له ان فى ذلك مخاطرة شديدة .

وجد محمد على ان طموحه لبناء مصر الحديثة لأبد ان يعتمد على عسكرية حديثة . . وهذه لابد أن تعتمد على أمرين :

١- تجنيد ابناء مصر بعد الاستغناء تدريجيا عن الجنود والفرسان الاتراك والارناؤوط والمماليك ، وهم المرتزقة الذين لم يعودوا تماما على انضباط الجيوش النظامية الحديثة .

٢ - بناء صناعة حديثة .

تمهيد الجيش

وبدأ محمد على تنفيذ خطته فأقام معسكرا تدريبيا فى اسوان ، جند فيه الآلاف من المصريين والسودانيين تحت اشراف مدربين فرنسيين وايطاليين كان أبرزهم الضابط الفرنسى « جوزيف انتلم سيف » الذى

حضر مصر عام ١٨١٩ وعرف فيما بعد باسم « سليمان باشا الفرنساوى »
بعد أن أسلم وتزوج وانجب في مصر .

ولم يكن تجنيد الفلاحين للجيش امراً سهلاً . . . فقد اخذوا من
التجنيد موقفاً سلبياً بعد معاناة قرون طويلة من الاضطهاد والارهاب
والسخرة ، وحدثت بعض التمردات في المنوفية والوجه القبلى وبليسن قمعها
محمد على النزال لم يقابل هذا الموقف بالعنف ، وإنما طلب من الشيخ
العروسى شيخ الازهر ان يوضح الامور للفلاحين عن طريق رجال الدين . . .

وكتب محمد على رسالة يقول فيها للمستولين عن التجنيد (انه لما لم يكن
من عادة الفلاح ان يقبل هذا الوضع فلم يكن ثمة ما يجب ارغامه عليه ولا
معاملته بالعنف فيه ، بل يلزم تحرير الفلاحين وتجنيدهم باستدراج
عقولهم اليه ، وذلك بتفهمهم تدريجاً أنه أمر منطوق على خير ، ولا تعتبر كمسائل
السخرة) (٦) .

وقد اثبت الجنود المصريون تفوقهم وقوة احتمالهم ، وساندتهم محمد
على وابراهيم في مواجهة المتاعب التي تعرضوا لها من الضباط الاتراك
او ممالك محمد على . . . فقد امر محمد على فعلاً بجلد ناظر سلخانة تركى
مائة جلدة لانه قال في حفل استقبال أحد الأليات بدمياط (صار الفلاحون
العمى عساكر) .

وبدأ الفلاح المصرى يتدرج فى رتب الجيش . . . بعد ان قام محمد
على بفتح المدارس الحربية لاعداد الكوادر القيادية المصرية مثل مدرسة
المشاة فى دمياط ، ومدرسة الخيالة فى الجيزة ، ومدرسة المدفعية فى طره
يضواحي القاهرة ، ثم انشئت اكاديمية الاركان العامة عام ١٨٢٦ . . .
وترجمت الانظمة العسكرية الداخلية الفرنسية الى العربية لتطبق فى
الجيش المصرى الذى كان يسير على تنظيمات جيش نابليون تماماً .
هكذا حقق محمد على هدفه الاول . . . وهو تجنيده ابناء مصر . . .
وسجل التاريخ حقيقة هامة ، وهى ظهور جيش من الفلاحين يعتبر بداية
فى الحركة القومية الحديثة للامة المصرية .

وعن الهدف الثانى وهو بناء صناعة حديثة تكون فى خدمة الجيش
الحديث ، انشأ محمد على مصانع لصب الحديد بلغ انتاجها ٢٠٠٠ طن
من حديد الزهر سنوياً ومصانع للبارود ، ومصانع للأقمشة والاشربة والحبال
والزيت والصابون وغيرها .

وبنى محمد على كذلك ترسانة الاسكندرية عام ١٨٢٩ بعد تحطيم

(٦) ميلاد ثورة - محمد عودة .

جميع سفن الاسطول المصرى فى موقعة (نفازين) وفى يناير ١٨٣١ انزلت الى البحر اول سفينة ذات مائة مدفع .

وظهرت (البروليتاريا الصناعية) لأول مرة فى مصر ٠٠٠ الترسانة كان يعمل بها ٨٠٠٠ عامل ، ومجموع العمال فى مختلف المصانع وصل الى ٤٠٠٠٠ عامل ٠٠٠ وكان العمال يخضعون للنظام العسكرى ، يقسمون الى فصائل وسرايا وكثائب ويعيشون فى الثكنات ، ويعملون فى المصانع نتيجة التجنيد الاجبارى .

كانت الصناعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باحتياجات الجيش ٠٠٠ وكان العمال يحصلون على اجور زهيدة ، وتشير ارقام ميزانية ١٨٣٣ فعلا الى ان مصروفات الجيش بلغت ٢٨ مليون فرنك ، ونفقات محمد على الشخصية ٣٥ ملايين فرنك ، بينما دفع لنفقات المصانع واجور العمال ٢٧٥ مليون فرنك لا أكثر .

وكما تقدمت الصناعة فى خدمة الجيش ، تقدمت الزراعة ايضا ، وتحسنت ظروف الفلاح نسبيا عن ذى قبل ٠٠٠ واصبحت مصر مصدرة للقمح والارز ، وانشئت الترع والمصارف وبدأ فى بناء « القناطر الخيرية أول سد يقام فى تاريخ مصر ٠٠ وزادت بذلك مساحة الارض المزروعة من مليونى فدان عام ١٨٢١ الى ٣١ مليون فدان عام ١٨٣٣ . وانتقل محمد على بمصر - التى كانت تعتبر شكليا احدى الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية - الى عصر جديد ٠٠٠ اصبحت فى الواقع دولة مستقلة ذات حكومة وجيش وقوانين ونظام ضرائب خاص بها ولا يربطها بالسلطان الا ضريبة سنوية يدفعها محمد على له وقيمتها ٣٪ من ميزانية الدولة .

واعيد تنظيم جهاز الدولة ، وانشئت الوزارات على النظام الاوروبى . ٠٠٠ وتطلب تكوين الجيش وجهاز الدولة الجديد توافر كثير من المثقفين والمتعلمين . ٠٠ فأرسل محمد على الذى بدأ يتعلم القراءة والكتابة وهو فى الخامسة والاربعين (٧) بعثات كثيرة الى اوروبا لدراسة العلوم الحربية والهندسية والطب واللغات والحقوق .

ولكن هذه الدراسات جميعها كانت تدور حول محور رئيسى هو الجيش والاهتمام به ٠٠٠ ومثال ذلك ان رفاعة رافع الطهطاوى بدأ حياته واعظا واماما فى احدى فرق الجيش المصرى عام ١٨٢٤ ثم ارسل فى بعثة

(٧) مقال رفاعة رافع الطهطاوى فى نكراء المثوية - محمود يوسف - الهلال - يوليو

إلى باريس عاد منها عام ١٨٣١ ليعمل في المدرسة التجهيزية للطب ثم مد
المدفعية فمدرسة اللسن .

لم يكن هناك حد فاصل بين المدارس المدنية ومدارس الجيش
بل ان الشيخ رفاعه رافع الطهطاوى كان حاصلا على رتبة عسكرية منذ
اماما في الجيش . . . كان يوزباشى في باريس ثم ترقى حتى وصل في
حياته الى رتبة الاميرالى (٨) .

هذا يوضح انه كما كان العمال يجندون للعمل في المصانع كان
المثقفين يحصلون على الرتب العسكرية .

وقد زاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٠ الف جندى نظامي ،
الف جندى غير نظامي عام ١٨٣٣ ووصل عدد البحارة المصريين الى ١٥
بحار . . . وهذا يعنى ان ربع مليون مصرى من ثلاثة ملايين كانوا مجندين
الجيش .

ومع ذلك ظلت ترقية الجندى المصرى حتى آخر عهد محمد
لاتتجاوز رتب صفاء الضباط ، بينما كان هناك عدد كبير من الضباط الاج
في رتب كبيرة ، وفي نفس العام (١٨٣٣) كان هناك اكثر من ٧٠ ضابطا
و ٧٠ ضابطا فرنسيا ممن خدموا مع نابليون ولم يجدوا عملا يناسبهم
بعد هزيمة الامبراطور ، و ١٢ ضابطا اسبانيا ، وعدد من الضب
البريطانيين ، وكان هؤلاء بمثابة الخبراء المكلفين بنقل مدنية أوروبا ونهض
العسكرية الحديثة الى مصر .

وكان هؤلاء الضباط الاجانب يمثلون جانبا محدودا من ضباط الج
المصرى . . . الاغلبية كانوا من الاتراك ثم المماليك الذين دربوا على يد مح
على بعد ان فقد الآخرون شوكتهم بعد مذبحه المماليك .

واغرى محمد على الضباط الاتراك والاجانب على الخدمة في الج
المصرى برفع مرتباتهم عن نظيرها في الجيش التركى نفسه . . . هذا
كان الجنود وصف الضباط المصريون يتناولون مرتبات اقل كثيرا من مرة
جنود السلطان التركى كما يتضح فى الجدول الآتى :

رتبة	الجيش المصرى	جيش السلطان	النسب
عسكرى	١٥ قرشا	٢٠ قرشا	٠.٧٥ الى
باشجاوليش	٤٠	١٢٠	٠.٣٣ الى
ملازم ثان	٢٥٠	١٢٠	٠.٢ الى

(٨) المصدر السابق .

رتبة	الجيش المصرى	جيش السلطان	النسبة
يوزباشى	٥٠٠	١٨٠	٢٨٠ الى ١
بكباشى	٢٥٠٠	٤٠٠	٦٢٥ الى ١
اميرالاي	٨٠٠٠	١٢٠٠	٧٧٦ الى ١

يتضح من هذا الجدول ان الاميرالاي فى الجيش التركى كان يحصل على مرتب يعادل مرتب الجندى ٦٠ مرة بينما كان يحصل فى الجيش المصرى على مرتب يعادل مرتب الجندى ٥٢٣ مرة ، وذلك حرصا من محمد على على الارتفاع بمستوى الجيش .

ولم تقتصر مكافاة الضباط فى مصر على هذه المرتبات المرتفعة وانما كانوا يمنحون ايضا وجبات طعام ودخانا ، والضباط العظام كانوا يمنحون قطعاً من الأرض ٠٠ أما الخبراء الفرنسيون فقد أجزل محمد على لهم العطاء وخصص لكبار الضباط منهم راتبا لا يقل عن ٣٦٠٠٠ فرنك فى السنة عدا الهدايا والهبات فى وقت لم يتجاوز فيه راتب المدرب الاوروبى ١٨٠٠ فرنك فى السنة .

وكان محمد على قد عاد بعد تحويل الارض للملكية الدولة الى توزيع بعض منها لتصبح ارضا خاصة اعتبارا من اول ديسمبر ١٨٢٩ وهو التاريخ الذى بدأ يهب الارض فيه الى اقاربه وحاشيته وبعض كبار الضباط .

نشأت من ذلك فى صفوف الجيش فروق طبقية حادة بين الضباط والجنود ٠٠٠ أو بين الاجانب والمصريين ٠٠٠ واصبح هناك نوع من الانقطاعية العسكرية التى لا تتناسب مع اتجاهات محمد على التقدمية .

أدى ذلك الى بقاء الفلاح المصرى أو الجندى المصرى فى موقعه عاجزا عن التعبير عن ارادة الجماهير التى نبت بينها ، خاضعا لتعليمات قاداته وضباطه الذين لا تربطهم بمصر اكثر من رابطة المصلحة المادية .

ورغم ذلك اشترك المصريون فى كل حملات محمد على العسكرية وخاصة تحت قيادة ابراهيم باشا الذى كانت له قدرة خارقة على استثارة حماسة الجنود ، وكان لا يرضى ان تعمل اصغر رتبة فى جيشه ما لا يطبق هو نفسه عمله ٠٠٠ وكان اسمه الشائع هو (أبو خليل) الذى كان يحمى الفلاحين من الجنود من التصرفات المهينة لبعض الضباط الاتراك أو المماليك .

ولا بد لنا من جولة قد تطول قليلا فى تاريخ حملات محمد على العسكرية ، ولكنها ضرورية لانها تظهر الدور الذى لعبه الفلاح المصرى فى سلاسل الجندية ، والمؤهلات التى توافرت لنضاله وتضحياته .

محمد علي وثورة اليونانيين التحررية

اسهم العسكريون المصريون ابناء الفلاحين في حملات عديدة ، بدأت بحملة لاحتلال شرق السودان مستهدفة ضرب فلول المالليك الذين تجمعوا في دنقلة ، وقد بدأ زحف الجيش المصري البالغ تعداده ٥ آلاف محارب تحت قيادة اسماعيل باشا احد ابناء محمد علي في أكتوبر ١٨٢٠ .

ولم يقابل الجيش المصري مقاومة شديدة كما حدث في الجزيرة العربية ، اذ لم يكن لدى السودانيين اسلحة نارية . حاربوا بالرماح والحراب والتروس ، بينما كان الجيش المصري مسلحا بالمدفعية .

وانتهت الحملة بالاستيلاء على شرق السودان . واصبحت الخرطوم مركز الممتلكات المصرية ، وتحولت بسرعة الى مدينة تجارية كبيرة . وقد زار محمد علي السودان عام ١٨٢٨ حيث جهز بعثات للبحث عن الذهب في النيل الابيض والازرق ، وقسم السودان الى سبعة اقاليم عين محمد علي عليها باشوات من حاشيته الاتراك .

كان المصريون قد دخلوا صفوف الجيش . ولكنهم لم يكونوا قد فرضوا انفسهم بما يسمح بتعيينهم حكماء او حكاما للاقاليم المفتوحة .

كان محمد علي قد سيطر بحملته على السودان على مجرى النيل كله تقريبا واستقر سلطانه في مصر .

ولكن هذا لم يضع حدا لطموحه . فان قدرات مصر فجرت في نفسه كثيرا من الاهداف .

كان يامل في تكوين دولة عربية مستقلة اخذ محمد علي يجاهر بأن الشعوب العربية التي تكون مصدر قوة السلطان بالمال والرجال تعيش في الامبراطورية العثمانية حياة التابع البائس المستضعف ، وقام ينادي باسناد المناصب في الادارة والجيش الى العرب ليمارسوا حق السلطة كما يتحملون تكاليفها .

كانت مصر قد اصبحت اضيق من ان تتسع لاحلامه . يؤكد الذين رافقوا ابراهيم باشا في حملته على سوريا فيما بعد بأنه سئل اثناء حصار عكا الى اي مدى ستصل فتوحاته فأجاب :

(الى حدود البلاد التي لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربي) (٩) .

(٩) السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني - اميل خوري ومادل اسماعيل .

وكان محمد علي مصمما في قرارة نفسه في حال نجاح سياسته ان يدفع هذه الشعوب لمبايعته بالخلافة فيعزل الاتراك نهائيا عن العالم الاسلامي (١٠) .

ولكن الظروف التي تعرضت لها الامبراطورية العثمانية غيرت قليلا من مسار خطة محمد علي . . . فقد كان القرن التاسع عشر عصر القوميات في البلاد الاوروبية ، وقامت في انحاء الامبراطورية عدة ثورات تحررية وانتفاضات شعبية . . . ثورة الصرب ١٨١٥ والحركة الوهابية ١٨١٨ وعلان العصيان في حلب ١٨١٩ . . . واخيرا ثورة اليونان ١٨٢١ .

واذا كان محمد علي قد استجاب لاقتراح السلطان بالقضاء على الوهابيين مرحبا بخروج جنوده من مصر ، فانه تعرض مرة اخرى لموقف جديد في مواجهة ثورة اليونانيين التحررية التي كانت تعطف عليها كافة الشعوب الاوروبية .

كان السلطان محمود الثاني قد تورط في مقاومة الثورة اليونانية التي استطاعت البرجوازية اليونانية-النامية بسرعة شديدة من التجارة البحرية - ان تجذب اليها الفلاحين الذين قاسوا من اضطهاد الاقطاعيين الاتراك ، وارتكب جنوده فظائع وحشية شديدة توترت لها أعصاب الجماهير الاوروبية ، وتطوع في جيش الثوار عدد من القادة العسكريين ورجال الفكر في اوربا كالوزين سانتاروز الايطالي ، والشاعر لورد بيرون ، ولورد ستانوب والسير ادوارد تشرش البريطاني ، والجنرال روش ، والكولونيل فافيه ، والكولونيل فيليب جوردان الفرنسيين (١١) .

ولم يجد السلطان محمود الثاني بدا من الاستعانة مرة اخرى بمحمد علي بناء على نصيحة مترنيخ الالمانى ، وكان يستهدف بذلك امرين كلاهما له فيه مصلحة ، الاول القضاء على الثورة اليونانية بسلاح محمد علي وما يؤدي ذلك الى خلاف بينه وبين الدول الغربية . . . والثاني اضعاف محمد علي بسلاح اليونانيين ومن ورائهم الشعوب الغربية .

ودعا السلطان محمود محمد علي الى تركيا واحاطه بكل مظاهر العطف والتكريم واقطعه جزيرة كريت ثمنا لتدخله ، وفي ١٦ ديسمبر ١٨٢٤ صدر فرمان شاهانى بتعيينه قائدا عاما للقوات العثمانية في المورة ، فندب لذلك ابنه ابراهيم مع ٣٠ الف جندي واسطول مؤلف من ٥٦ سفينة حربية كبيرة ، و ٢٥٠ سفينة نقل .

(١٠) السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني - اميل خورى وعادل اسماعيل

(١١) (نفس المصدر) .

ولكن لم يكن محمد على جاهلا بنية السلطان ، ولكنه وجد فرصة لتحقيق أهدافه . . . فان ضعف الباب العالي واشتعال ثورات التحرر في ارجاء الامبراطورية العثمانية يعطى محمد على خير فرصة لتحقيق استقلال مصر .
ولعل اصلق توضيح لخلفية فكر محمد على ما ورد في خطاب صديقه الجنرال بوايه كبير المدربين العسكريين الفرنسيين بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٢٥ مرسلا الى وزير حربية فرنسا :

(من واجبي ان اطلعك على حديث سري جرى لي مع الباشا اطلعني فيه على حقائق افكاره ومراميه وما هياه من مشاريع . ان محمد على يثق ثقة كاملة بعقيدة ابنه وصلابة عود جيشه ، ولا يشك مطلقا بان حملته على المورة ستكفل بفوز تام . وقد قال لي ان الانتصارات التي ساحرزها في هذا الجزء من الامبراطورية ستوسع مدى صيتي وتزيدني نفوذا . والسلطان لم يبق له من وسائل القوة واليأس ما يمكنه من أن يحاول دون تنفيذ مشاريعي . ولقد أصبح النصر حليفي وبات اسمي ومجدي على كل شفة ولسان في الامبراطورية . انا من الترك ولهم . ولكني ايضا للتاريخ . لقد اقلت الدولة من عثراتها ونهضت بها مما كانت فيه من خراب وذلك على كره من الديوان الذي يأبى على غيره ان يكون عظيما ، ويريد ان تكون العظمة وقفا عليه . وانا مدرك ان الامبراطورية ماضية قدما الى هلاكها وان ينوما سياستي يستعصى على فيه امر انقاذها ، فلا مغن لي ولا فائدة في ان اغامر بإمكاناتي ووسائل في سبيل امر مستحيل ، ولكني سأقيم على انقاضها مملكة واسعة . وانا املك كل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية . ولي من جيوشي وعملائي المنتشرين في كل جانب ما يجعل كلمة واحدة مني كافية لفتح حصون عكا وابواب دمشق وبغداد . وشعب جبل لبنان سيحمل سلاحه عند أول اشارة مني للاسهام في تحقيق اهدافي وتنفيذ ارادتي . ولا اطلب من الزمن الا ان يكون حليفي لثلاث سنوات وهي مدة تكفيكم لتجهزوا وتنظروا لي جيشا اضافيا من خمسين الف مقاتل ومائة وخمسين مدفعا . وعندئذ أصبح مستكبرا اسباب العمل . وسأفيد من السنوات الثلاث لتعزيز جيوشي في سنار وبلاد الحيشة والحجاز . وسأجد فيما تحت حكمي من البلاد الاسيوية وشعوبها الكثيفة عددا لا يستهان به من العساكر . وفي هذا الوقت يتم احتلال المورة وتنظيمها سلمية . وعندئذ أصبح بفضل قوتي متحررا من كل هم خارجي فينطلق ابني الظافر لتقرير المصير على ضفاف دجلة والفرات اللذين اريدهما حدودا حصينة للإراضي التي أنوى اقطاعها اياها والتي له من اليأس والشجاعة وقوة العزيمة ما يضمن انتزاعها

وبسط سلطاني عليها .

يظهر هذا الخطاب ان محمد علي لم يأخذ موقفا مبدئيا في مساندة حركات التحرر القومي ، رغم ان محاولته الاستقلال بمصر كانت واحدة من أهم هذه الحركات التي تفجرت في الامبراطورية العثمانية مع مطلع القرن التاسع عشر .

ولكن ظروفه الخاصة في مصر وظروف العصر الذي كانت تتناطح فيه الدول الاستعمارية الاوروبية دفعته الى الاقدام على مشاركة السلطان في محاربة الثورة اليونانية مما بذل تناقضا محدودا بينه وبين فرنسا التي ساندت الحركة التحررية في اليونان ، وفي ذلك يقول محمد علي للجنرال بواييه :

« انتم في اوروبا لكم من تربيتم ودينكم وتقاليديكم ما يجعلكم تستفعلون ما هو واقع في بلاد اليونان فاكتب الى اصدقائك اني في الساعة التي يلقي فيها هذا الشعب المتمرد سلاحه ويعلن خضوعه ساجع في كل البلاد التي احكمها ، الارقاء الذين اسرهم جنودي واعيد عليهم ، ذكورا واناثا ، حريتهم وارجعهم الى بلادهم . فانا اريد ان اكون ملكا على شعوب حرة لا على عبيد . ومتى تقدمت في تنفيذ مشاريعي فاني ساطبق قوانينكم في تنظيم الادارة واقتفى خطى الشعوب المتحضرة في قارتكم السعيدة ، فكل ما يعمل عندكم ليس اعتباطيا بل مدروسا . وكل الانظمتكم موجودة لدى بنصها وترجمتها ولن يمضي وقت طويل قبل ان اجعلها مطبقة وناقضة في بلادى » .

« وانا لا اشعر بخوف الا من بريطانيا لان باستطاعة اساطيلها ان تشل ارادتي وفعاليتي وتخرب ماليتي بحصار تضربه على سواحي ، ولكن لي سياسة ، وساسنهر على الا يكون فيها ما يفضي هذه الدولة . فاذا ساعدتني الحظوظ ومكنتني من كسب الوقت الكافي فاني سأخرج من هذه الظروف الصعبة وانا على اطيب حال » . (١٢)

وكان وصول القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا الانعطافا حادا في طبيعة الحرب اذ توالت انتصارات الجيش المصري ، فتم تدمير حصن ميسولونجي مركز مقاومة اليونانيين الرئيسي في ٢٢ ابريل ١٨٢٦ . . . وشاعت مصادقات القدر ايضا ان يستسلم الاكروبول وتحتل قوات ابراهيم اثينا يوم ٥ يونيو ١٨٢٧ وهو نفس التاريخ الذي هزمت فيه القوات المصرية امام اسرائيل بعد ١٤٠ عاما .

(١٢) السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني — اميل خوري وعادل اسماعيل .

أظهر الجندي المصري قدرته على التحمل والتضحية بأسرع مما توقعه أكثر القادة العسكريين تفاؤلا .

وقد جذبت انتصارات محمد علي أنظار الدول الغربية إليه باعتبارها خطرا يهدد أوروبا . . . ونصحها القائد الفرنسي بليار خلال مستشاره بوايه بقوله « غريب ان يستمر الباشا في عمله ويواصل ارسال عساكره وامواله الى بلاد لاحظ له ببقائها تحت حكمه والتي ارادوا ان تكون مقبرة لقواه ومجده » . . . « ان سر عظمة محمد علي الحقيقية هي في ان يكون قويا جدا ومنيعا في داره أي في حدود ملكه ، وامامه مجالات واسعة لامتداد سلطته . . . امامه سوريا وافريقيا وآسيا ، ففي هذه البلاد ميادين تليق بمجده » . . . ونصحها أيضا بأن يسارع لعقد معاهدة تعاون وصداقة مع اليونانيين اذا لقي من يحدثه في ذلك (١٣) .

ولكن محمد علي بقي مترددا في الانسحاب من المورة وترك جيوشه السلطان تحت رحمة اليونانيين وعبر عن حقيقة تفكيره بما قاله للجنرال بوايه :

ولما تخرج الموقف بعد سقوط اثينا عقدت انجلترا وفرنسا وروسيا معاهدة في لندن بعد شهر واحد من سقوط الاكروبول - يوم ٦ يوليو ١٨٢٧ - وقررت فيها حل المسألة اليونانية بأن تصبح اليونان دولة مستقلة تحت اشراف السلطان ، أي فصلها مدنيا عن تركيا ، وتضمنت بنودا سرية في حالة رفض السلطان للمعاهدة تقضى باتخاذ اجراءات عملية لانهاء الحرب والاعتراف بالدولة اليونانية .

رفض السلطان المعاهدة ، وطلب من محمد علي تحريك اسطوله الى اليونان فتحرك فعلا في شهر اغسطس ١٨٢٧ ، وفي نفارين يوم ٢٠ اكتوبر حدث تصادم بين بحارة سفينة عثمانية وملاحى احدى السفن البريطانية انتهى الى معركة طاحنة انتهت بتدمير الاسطولين العثماني والمصري تدميرا تاما . . . ولم يكن ابراهيم وقتها في مكان المعركة ، بل كان في المورة . وكانت معركة نفارين بداية حرب روسية تركية رفض محمد علي الاشتراك فيها وظهر من الحكمة والتعقل ما جعله يقبل طلب الدول الكبرى الجلاء عن اليونان بعد ان تكبد خسائر فادحة بلغت ٣٠ ألف مقاتل واسطولا كاملا .

و غادر ابراهيم باشا المورة والتعاسة ثقلا قلبه ، واثناء تسليمه للقائد الفرنسي جنرال ميزون قال الاخير ان الغاية من قدمه لهنسست الا تكريس

استقلال اليونان ، ورد عليه ابراهيم باشا ساخرا « اذا كان الامر هكذا وإذا صبح ان فرنسا حريصة على استقلال الشعوب فلماذا تستعبد الاسبان وترسل اليهم الجيوش للقضاء على حركتهم التحررية .. أياكون الاسبان أقل حقا من اليونانيين بأن يكونوا احرارا ؟ » (١٤) .

وفي ٩ سبتمبر غادر ابراهيم باشا المورة مع فلول قواته بعد ان انتهى التعاون العثماني المصري ، وانقرط ايضا عقد التحالف الثلاثي بين روسيا وانجلترا وفرنسا ، خشية تسرب النفوذ الروسى ، ووعدت فرنسا محمد على بمساعدته فى بناء اسطول جديد .

من اجل دولة عربية مستقلة

ولم تصب هزيمة نفارين محمد على باليأس . وانما بعثت فيه نشاطا جديدا فى صراعه من اجل سوريا وفلسطين وتكوين الدولة العربية الكبيرة التى كان شديد الطموح لتكوينها .

وفى ذلك كتب كارل ماركس (لقد فقد الباب العالى هيئته فى عيون رعيته نتيجة لحرب ١٨٢٨ - ٢٩ الفاشلة ، وعندما تضعف السلطة العليا - كما هو مألوف عادة فى الامبراطوريات الشرقية - تستمر انتفاضات الباشوات ومنذ اكتوبر ١٨٣١ نشب خلاف بين محمد على باشا مصر الذى كان قد آزر الباب العالى اثناء الانتفاضة اليونانية (١٥) .

كانت العلاقة بين السلطان ومحمد على تزداد توترا يوما بعد يوم . . . رفض محمد على الاسهام مع تركيا فى حربها مع روسيا ، ورفض المساهمة فى دفع التعويضات مع السلطان .

وكان مفروضا ان تتول ثورة محمد على التحررية الى حرب فعلية ضد السلطان عقب انتهاء حرب المورة ولكنها تأجلت مدة عامين بسبب الخطط المصرية الفرنسية الرامية الى فتح شمال افريقيا والتى انتهت الى رفض محمد على للمشاركة فى هذا الفتح لان الاتفاق كان على حد قوله للمفاوضين الفرنسيين « يعتبر تأمرا على الباب العالى مع دولة اجنبية » . . . ويلقى محمد على مزيدا من الضوء على اسباب رفضه فيقول ايضا « لست مستعدا للمجازفة بمر كزى وشعبيتى ، واذا قبلت الاتفاق فاني اخسر كل ما اكسبته اياه اعمالى وجهودى ، واخسر معه شرفى فيحتقرنى ابنساء امتى

(١٤) السياسة الدولية فى الشرق العربى ، الجزء الثانى - اميلة خورى وعادل اسمايل .

(١٥) تاريخ الامتار العربية الحديث (لوتسكى) .

وينصرف الناس غنى ، وثقوا ان قرارى وما ا قوله لكم الآن لا ينبع — عاطفة دينية فأنتم تعرفوننى وتعلمون اننى متحرر من هذا الاعتبار الذى يتقيد بها قومي وان تفكيرى يسمو فوقها ، ولكنى افعل واقول ه لانى لست كبيرا الا بفضل عطف امتى على وثقتها بى . قد تقولون ان مواف حمير وثيران . هذا حقيقة اعلمها . ولكن هؤلاء الثيران والحمير هم قوتى ان الاتفاق الذى تفرضونه على اذا قبلته كان قبولى حكما منى على قد بالهلاك ولا اقول لكم هذا اعتباطا ولكن عن علم صحيح وبعد تفكير طويل والبدوى فى الصحراء اصدق علما بمرض بعيره من اكبر طبيب فى اوروبا وانا لا اجزع من القيام بالحملة ، ولكنى لن أقوم بها الا منفردا وعلى اساء الاتفاق الاول» .

رفض محمد على ان يسهم فى حملة ضد السلطان مشتركا مع دو غربية ، واصر على ان تكون حركته منفردة حتى لا توصم بغير حقيقتها — القومية التحررية . . . كما زاد ارتباطا وثقة بالشعب والجيش المصرى

وعندما وصلت محاولة الاتفاق لغزو شمال افريقيا مع فرنسا نهايتها ، بدأت فورا حركة محمد على للاستيلاء على فلسطين وسوريا اجل تكوين دولة عربية واحدة مستقلة مستندا الى ان جزيرة كريت ليست كافية وحدها لتعويض النفقات والمصاريف التى تكلفها فى حملة المورة .

واستخدم محمد على نزاعا نشب بينه وبين عبد الله باشا والى الذى رفض اعادة ٦٠٠٠ جندي هارب الى صفوف الجيش المصرى . . . وكان عدد من الجنود المصريين يعمد الى الهرب من العسكرية للمتساء الشديدة التى يتعرضون لها فى الحملات الخارجية ، ولشعورهم باذ يحاربون فى معارك (لا ناقة لهم فيها ولا جمل) كما ان محمد على كان ضاعف عدد المجندين لسد الثغرات التى فتحتها فى صفوف جيشه حرو الحبشة وآسيا والمورة — على حد تعبيره ، وتجنيد عشرين الفا من البحارة لتعزيز اسطوله الجديد الذى انشأه بالتعاون مع فرنسا بعد هزيمة نفارين وضم ثلاث سفن ضخمة ذات ثلاثة طوابق ، وعشر بواخر ، وخمس عشر طرادا ، كما ان محمد على كان يتخذ اسلوبا عنيفا فى معاملة الهارب من الجندية اذا ظلوا فى مصر وهو فى ذلك يقول « ولا يخفى على ان عد غير قليل من عساكرى البوين والبحرين يفرون من الخدمة العسكر ولذلك امرت بشنق كل رجل يأوى الى بيته جندي فار سواء كان ه الرجل شيخ القرية او القائمقام او حاكم الاقليم » (١٦) .

(١٦) السياسة الدولية فى الشرق العربى — الجزء الثانى — ابل خورى وعادل اسماعيل .

ولذا استخدم محمد على رفضه والى عكا إعادة الستة آلاف من الجنود الهاربين ذريعة للهجوم على سوريا وفلسطين في وقت كان الشعور فيه معاديا للسلطان نتيجة لضيق الجماهير الشعبية من الضرائب التي اجبر السلطان على فرضها للنفقات والغرامات الحربية .

واستقبل المصريون كمنقذين ومحررين من نير السلطان ، لا من قبل سكان المناطق العربية فحسب ، بل من قبل سكان المناطق التركية الصرفة التابعة للإمبراطورية (١٧) .

كانت حركة الجيش المصرى فى سوريا وفلسطين مختلفة تماما عن حركته فى بلاد اليونان . . . انه يناصر الشعوب العربية ضد الظلم الواقع عليها من السلطان التركى بينما كان فى السابق يعادى حركة الشعب اليونانى التحررية .

بدأت الحملة تحت قيادة ابراهيم باشا فى ٤ نوفمبر ١٨٣١ وتساقطت المدن واحدا بعد الاخرى : غزة ويافا وحيفا ثم عكا بعد حصار طويل ، و اخيرا دمشق وحمص وحماة وحلب . . . وثناء ذلك وجد الجيش المصرى قوات الاتراك التى تمركزت قرب حمص ، وكبدها خسائر بلغت ٤٠٠٠ قتيل وجريح . . . ودخل بلاد الاناضول حيث هزم الجيش التركى للمرة الثانية فى بيلان فى ٢٩ يوليو ١٨٣٢ وهرب قائده مع فلول قواته الى اطنسه . . . وواصل الجيش المصرى زحفه حتى التقى بحشود من القوات التركية بلغ ٦٠.٠٠٠ يواجهون ٣٠.٠٠٠ جندي مصرى فى مدينة قونية ، وكانت النتيجة انتصارا باهرا للجيش المصرى الذى أسر القائد محمد رشيد باشا الصلح الاعظم ، وفتح الطريق بعد ذلك الى الاستانة ووصل الى كوهيه .

وكتب ابراهيم باشا الى والده بعد المعركة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٣٢ يقول :

« انى اعتقد ان مشكلاتنا يجب ان تسوى فى الاستانة لا فى غيرها من الاماكن . . . ففى الاستانة اذن يجب ان نلق اوتادنا لنعمل ارادتنا ونحقق اهدافنا . . . ويجب الا ننسى ان الاتراك لم يعقلوا الصلح مع روسيا الا بعد ان وصلت جيوش القيصر الى ابواب الاستانة . لذلك يجب علينا ان نسرع بالتقدم الى بروسه على الاقل ونحتل البلاد الواقعة على ساحل بحر مرمرة وننتخذها قواعد بحرية لتموين جيشنا . . . ومثى دخلناجا يصبح سهلا علينا نشر الاشاعات التى تؤدى الى اسقاط السلطان . . . واذا عجزنا عن خلع

(١٧) نفس المصدر

(١٨) تاريخ الاقطار العربية الحديثة . . (لوتسكى) .

فاننا لن نعجز عن املء شروط الصلح التي نريدها » (١٩) .

ولكن محمد علي كان له رأى آخر صرح به لقتصل روسيا في الاسكندرية بعد رؤيته لفزع الدول الكبرى من انتصاراته الخاطفة اذ قال له :

« اننى لا اسعى للجلوس على عرش السلطان رغم علمى بما يدور في الاستانة واطلاعى على امكانات الباب العالي الحقيقية . ان باستطاعتى أن أنزل السلطان عن عرشه بهجمة موفقة يقوم بها اسطولى ولكنى لا احب الاعتداء على حقوق ابنائه لانهم خلفاء النبى . وليس معنى هذا اننى اذهب جيوش السلطان . ان السلطان يتهمنى بالعصيان وينسى اننى استوليت على مصر بسيوفى وان احدا لا يستطيع ان يخرجنى منها الا بحد السيف . اننا تابع للسلطان ولكنى فى مصر بحق الفتح . واذا كتب لى البقاء فى الشام فسأظل تابعا له ودعامة لعرشه » .

وكان محمد علي ابعد نظرا اذ سرعان ما طلب السلطان محمود الثانى المعونة من روسيا فى ٣ فبراير ١٨٣٣ فدخل اسطولها مياه البوسفور فى ٢٠ فبراير وانزل فيلقا عسكريا من ٢٠ ألف منجارب ، واسرعت بريطانيا وفرنسا خوفا من تغلغل النفوذ الروسى الى مصالحة محمد علي مع السلطان الامر الذى تحقق فى كوتاهيه بتاريخ ٤ مايو ١٨٣٣ عندما اصدر السلطان فرمانا يثبت فيه حقوق محمد علي فى مصر والجزيرة العربية والسودان وكريت وتعيينه حاكما عاما على فلسطين وسورية ، بعد ان كان قد اصدر فى ٤ مايو ١٨٣٣ نطقا يعلن فيه خروج محمد علي عن الطاعة هو وابنه ابراهيم وعزله عن ولاية مصر

ظل صلح كوتاهيه شفهيًا ورفض السلطان ان يسجل احكامه فى معاهدة خطية مما جعله بمثابة تجميد للمشكلة وليس حلا لها . . هدنة وليست صلحا .

كان السلطان يريد الانتقام من محمد علي ، ولكن له كان عاجزا وحده عن ان يفعل شيئا ، فاتجه الى روسيا التى ساعدته على الاحتفاظ بعرشه ، وعقد معها معاهدة (هفكار اسكسى) فى ٨ يوليو ١٨٣٣ فور جلاء القوات الروسية عن الارض التركية .

واثارت هذه المعاهدة التى عقدت لمدة ثمانى سنوات ونصف ، وكانت احدى موادها السرية تشير الى تعهد الباب العالي باقتال الدردنيل بوجه كل اسطول

(١٩) السياسة الدولية فى الشرق العربى .

(٢٠) نفس المصدر .

اجنبى يرى الروس فيه ما يهدد سلامة ممتلكاتهم الواقعة على البحر الاسود مع فتح المضائق امام الاساطيل الروسية فى سيرها الى البحر الابيض المتوسط فى حال وقوع حرب بين روسيا واحدى الدول الاخرى .

اثارت هذه المعاهدة عاصفة فى السياسة الدولية لانها تمت تحت ضغط حقد السلطان على محمد على وفى ذلك قال لندوبى انجلترا وفرنسا بأن « الدولة العثمانية وعاصمتها لا قيمة لهما فى نظره وانه مستعد للنزول عن عاصمته لمن يجيئه برأس محمد على » (٢١) .

ماذا فعل محمد على فى الارض التى احتلها الجيش المصرى ؟ كتب بالمروستون عن محمد على فى عام ١٨٣٣ قائلا « ان هدفه الحقيقى هو تكوين مملكة عربية تضم كل الاقطار التى تتكلم بلغة الضاد » . وابلغ البارون بوالكمث الممثل الفرنسى لدى ابراهيم بأنه يرمى « الى بعث الوعى القومى العربى واحياء الامة العربية وغرس شعور وطنى اصيل عند العرب » (٢٢) . وسبق ان ذكرنا تصريحا لابراهيم قال فيه ان فتوحاته ستصل « الى حدود البلاد التى لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربى » .

وهكذا كانت القومية العربية تلهب خيال محمد على وتدفعه الى تجريد الامبراطورية العثمانية من سكانها العرب .

وبذل ابراهيم فى سبيل ذلك الى جانب خطواته الحربية خطوات اخرى اجتماعية . فقام بعدد من الاصلاحات مثل التى قام بها والده فى مصر لتصفية العسف الاقطاعى وتغيير اسسه ، فحرم الابتزاز واعفى الارض البكر من الضرائب وسكن البدو فى الارض المناسبة .

زادت مساحة الارض المنزرعة فى سوريا خلال العامين الاولين من ٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠ فدان فى حوران واستطاع الفلاحون ان يتاجروا بمحاصيلهم بدلا من تخزينها خوفا من الباشوات الاتراك وكبار الاقطاعيين الذين اجبرهم ابراهيم على الخضوع للسلطة المركزية .

واعاد ابراهيم تنظيم البلاد على اساس ست مديريات بنظام عصرى مركزى ، كما اصالح نظم التعليم وانشأ المدارس الابتدائية فى كافة انحاء سوريا ، والمدارس الثانوية فى المدن الكبيرة ، وجعل كلوت بك مشرفا عليها طالبا منه غرس الوعى القومى العربى فى نفوس الطلاب . وانشأ ابراهيم

(٢١) السياسة الدولية فى الشرق العربى .

(٢٢) تاريخ الاقطار العربية الحديث - لوصلى .

ايضا اول دار للطباعة في لبنان (٢٢) •

وكان ابراهيم مثل والده محمد علي بعيدا عن التعصب الديني فحرر المسيحيين من القيود التي فرضها عليهم الباشوات الأتراك • ولكنه رغم كل ما قام به محمد علي وابراهيم من اصلاحات في سوريا وفلسطين الا ان تجمعا معارضا بدأ يتحد ضده من الاقطاعيين الذين قهر نفوذهم ومن الفلاحين الذين بدأ يطبق عليهم قوانين التجنيد فقامت عدة انتفاضات من الفلاحين ضد التجنيد في فلسطين وفي مناطق الدروز ، وتعرضت القوات المصرية وابراهيم نفسه لخطر شديدة ، تغلب عليها بعد مقاومة عنيفة •

وانتهز السلطان هذه الفرصة متذعرا بالاضطرابات ليعاود موقفه العدائي من محمد علي مستهدفا ابعاده عن سوريا لانه على حد تعبيره « غير اهل للحكم وعاجز عن تأمين الامن والراحة للاهلين » • ولكن الامر كان يجاوز حدود قدراته لفقدان الباب العالي لهيبته وعجزه عن ارجاع محمد علي عسكريا على الانسحاب •

ولكن تطورات السياسة الدولية ساعدت السلطان على اتخاذ موقف صريح ضد محمد علي ، فان فرنسا فشلت في انجاح المفاوضات بين السلطان ومحمد علي ، وانجلترا برزت في الميدان تستهدف تحطيم نفوذ فرنسا ووقف نمو النفوذ الروسي وانتصار محمد علي في وقت واحد •

كان محمد علي يخشى انجلترا ••• ولم تكن الحكومة البريطانية من جهةها متراحة الى نجاح محمد علي والتقدم الزراعي والصناعي والعسكري الذي احرزه في مصر وبسطه لسيطرته على الجزيرة العربية وسوريا مما يجعل طريق الهند تحت رحمة رجل قوى منظم يقود قوة عسكرية هائلة •

ولعب بالمرستون وزير خارجية بريطانيا دورا خبيثا في تحقيق هذه الاهداف معتمدا على ضعف السلطان •• وقد وصف كارل ماركس هذا الرجل الداهية بقوله :

« انه محافظ من رأسه الى اخمص قدميه ، الابس السياسية البريطانية نسيجا من الكذب والنفاق فكان في هذا خير ممثل للمحافظين وأصبح ناطق باسمهم • وكان ماهرا في صب الآراء والافكار الاقطاعية في قالب كلامي ديموقراطي ، وفي اخفاء ما في صدره من اطماع تجارية رأسمالية وراء ستار الحرص على السلام والاستمساك الشديد بالقيم الروحية » (٢٤) •

(٢٣) السياسة الدولية •

(٢٤) السياسة الدولية •

وكان محمد علي قد استدعى قنصلي بريطانيا وفرنسا وابلغهما انه قرر اعلان استقلاله تمشيا مع سياسته الاصلاحية وتطور بلاده ، وان بقاء مصر وسوريا في حظيرة السلطان يتنافى والواقع السياسي والاجتماعي في الشرق وكان قد سبق له حديث قاس مع القناصل سألهم فيه كيف تقبل دولهم استقلال الولايات المتحدة واليونان وبلجيكا وتأيي علي مصر ان تستقل قائلا لهم « خبروني ايها القناصل عن التاريخ الذي قرأتم فيه ان رجلا كان له من القوة والشأن مثل مالي فاستكفى بوضع التابع ولم يحطم الغير ليتمتع ويستقل » .

وكان بالمستوطن يعتقد ان اي تصادم بين محمد علي والسلطان سيكون فيه القضاء على الجيوش العثمانية قضاء تاما فيتدفق الروس الى الاسكندرية ودمشق ويصعب اخراجهم منها ، كما ان انتصار محمد علي لا بد ان يحل انتعاشا للنفوذ الفرنسي ولذا عقد معاهدة تجارية مع تركيا عام ١٨٣٨ ، حولت بها الامبراطورية العثمانية الى مصدر تابع للدول الاجنبية يزودها بالمواد الاولية ، والفت احتكار الخزينة الدولية لمختلف انواع المواد الاولية .

ولكن السلطان محمود الثاني عندما شعر بمساعدة الدول الاوروبية له (روسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا) استعد للحرب بصورة محمومة وعبا جيشا من مائة ألف جندي .

الحملة السورية الثانية :

عبرت القوات التركية الفرات في ٢١ ابريل ١٩٣٩ وهاجمت قسوات محمد علي ولكنها منيت بهزيمة شديدة في ٢٤ يونيو قرب نصيبين رغم ان القوات العثمانية كانت تحت ادارة القائد الالماني المشهور (فون مولتكه) الذي اصبح فيما بعد القائد الاعلى للجيش البروسي في عهد بسمارك .

اصبح الطريق مفتوحا للمرة الثانية امام ابراهيم باشا الى الاسكندرية وتوفي السلطان محمود بعد ستة ايام من هذه الهزيمة . واعتلى العرش ابنه عبد المجيد وانضم الاسطول العثماني كله بقيادة الاميرال احمد فوزي الى جانب محمد علي .

ومع ذلك لم يتقدم ابراهيم باشا الى الاسكندرية واستجاب لرأي والده الذي اراد تفادي القيام بأي عمل استفزازي ضد الروس .

تردد محمد علي في فرض ارادته كما فعل بعد اقتصراره في المرة وكان عدد كبير من المفكرين الاوربيين يرون أنه كان علي محمد علي ان

يعلن استقلاله بالقوة اثناء حرب المورة فتضطر الدول الى معاملة مصر على قدم المساواة مع اليونان . وكان من ابرز هؤلاء المفكرين الامير البروسي بوككر - موسكو وهو عالم اثرى ، فكتب ان الدول الاوروبية ظنت واعلنت ان واجب الشرف قضى عليها بخوض معركة نافارين دفاعا عن حرية اليونانيين واستقلالهم ، وواجب الشرف يقضى علينا نحن بان نسالها لماذا لم تنظر الى استقلال بلاد القراعنة بالعين التي نظرت بها الى الحرية اليونانية . ان علماء الآثار ورجال التاريخ والجغرافيا لا يفرقون بين حضارة البلدين وحق كل منهما في الاستقلال والحرية ، ولكن القوة العسكرية ليست بيدهم . ان راحة اورويآ وآسيا ومصالح العلوم والفنون والحضارة احق بالرعاية والاحترام من الغايات المادية . ولقد كان علي محمد علي ان يمشى الى هدفه غير متأثر أو متعثر بالاعتبارات الخارجية . واخشى ان ينطبق عليه قول حكيمنا شيللر « ان الفرصة التي أعطاها الدهر فرفضتها لن تعيدها لك ابدياً » .

وتحقق قول شيللر فعلاً فضاعت الفرصة من محمد علي ووقعت الدول الاربعة مذكره الى تركيا تطالبها بعدم اتخاذ قرار نهائي وبدن مساعدتهم لها وان ترقب نتائج التعاون المشترك الذي اتخذه من قبلهم من اجل مصيرها (٢٥) .

وقامت في فرنسا معارضة قوية ضد الرأي الذي بدأ يسود بتسوية الاوضاع في الشرق على اساس إعادة سوريا الى السلطان دون تعويض محمد علي . وشنت الصحافة الفرنسية حملة شديدة على السياسة البريطانية التي استشعرت خطرها على مستقبل فرنسا في البحر المتوسط وهم يحتلون أهم المراكز الاستراتيجية في جبل طارق ومالطة وكورفو ويتحينون الفرصة للاستيلاء على الاسكندرية والسويس .

خطب الشاعر المعروف لامارتين في الجمعية الوطنية الفرنسية في أول يوليو خطاباً كان له دور عظيم في المحافل السياسية قال فيه :

« اجل ان الدولة التركية تميل الى الانهيار . وكبار الرجال والعناصر الفتية والقوية ينفخون روح الرجولة في الامبراطوريات الهرمة ويجددون لها شبابها . انظروا الى باشا مصر يبعث البلاد العربية فهل هو ابن سلطان . ان هو الا عبد متمرد . وهل في هذا ما يحبط من شأنه أو من قيمته . هو الرجل الذي تتجسم فيه الشرعية الوحيدة في الشرق الناهض . وقد حقق المعجزات . هو رسول الحضارة الى الشرق وسيد مصر وبلاد

العرب وسوريا . ولو انكم لم تحولوا دون زحفه بعد وصوله الى كوتاهيه
لكان الآن في الاستانة رأس الامبراطورية يبعثها جديدة قائمة على انقاض
دولة بني عثمان ، (٢٦) .

ومضى ما يقرب من عام كامل والدول الكبرى تتفاوض حول مصير
تركيا ومصر . . . مؤتمرا للسفراء ينقذ بصفه مستمرة في لندن . . .
وفرنسا تنجح في مايو ١٨٤٠ في عقد اتفاقية بين مصر وتركيا يمنح السلطان
فيها محمد علي حكما وراثيا في مصر وسوريا ، ولكن الدول الكبرى تعمل
على احباط هذه الاتفاقية .

وتنشط بريطانيا في استفزاز قوة محمد علي دون توريط قواتها التي
كانت تعاني في الصين مما اجبرها على اجلاء الرعايا البريطانيين من الاماكن
التي كانت تحتلها في ماكاو ، واضطرابات عدن وهجمات البدو على الحامية
البريطانية فيها ، وتدهور الحالة الداخلية في الهند .

اطلق البريطانيون الجواسيس والعملاء يشجعون اللبنانيين على
الثورة ضد ابراهيم باشا والامير بشير لزيادة الضرائب التي بلغت ثمانيه
ملايين وسبعمائه وخمسين الف قرش عام ١٨٤٠ بعد ان كانت لا تزيد عن
المليونين ونصف المليون قبل مجيء الجيش المصري قبل ذلك بثمانى سنوات،
وصدور قانون الخدمة العسكرية الاجبارية على جميع اللبنانيين مسلمين
ونصارى ، وكذلك استخدام الامير بشير للسخره .

وعندما فشلت ثورة لبنان التي كانت ضعيفة التنظيم حاول
البريطانيون خلق المتاعب لمحمد علي بتحريض بحارة الاسطول العثماني
اللاجئ الى الاسكندرية على رفع رايه العصيان والعودة الى الآستانة .

وساءت العلاقات بين محمد علي والقنصل البريطاني هودجز الذي
قال عند تقديم أوراق اعتماده بان بريطانيا عازمة عزمها أكيدا على مواصلة
سياستها القائمة على سلامة الامبراطورية العثمانية ووحدةها مما يحمل
شبهة اعلان الحرب على محمد علي الذي انصرف الى تقوية دفاعه وتوسيع
استعداداته العسكرية ، فبدأ بتشكيل فيالق جديدة ، وبناء تحصينات قوية
على الشواطىء وفي داخل القطر ، وجمع الضرائب واستنفار الرجال . فأقلقت
استعداداته قناصل الدول في مصر وسوريا فكتب هودجز الى بالمرستون
في ٢٢ فبراير ١٨٤٠ « ان الدول الأوروبية تخطى خطأ فادحا اذ تعتقد ان
محمد علي زعيم عصابات من الافارقة السود الذين لا معنى عندهم للقيادة
ولا قيمة للنظام ، فهو في الحقيقة رئيس لدولة غنية بالرجال والاموال وقائد

لجيش مدرّب على أحدث الطرق الأوروبية ، وهو ينظر بعين ملؤها الحذر الى تنكر أوروبا لهضته وتجهّمها له ويستعد للقاءها . وقد تلمّست في نشاطه ، في كل نواحي هذا النشاط ، فكرة يقظة وإرادة منظمة كنت بعينها كل البعد عن الاعتقاد بوجودهما عنده ، ولكن بالمرستون كان مصمما على القضاء عليه فكتب الى هودجز يقول له بكل صراحة ان الدول الأوروبية قد قررت استعمال القوة ضده اذا لم ينفذ مقرراتها واقام على موقفه من السلطان .

كان تفكير محمد علي سليما في استعداده لمواجهة بريطانيا بالقوة ، ولكن حيل بالمرستون لم تنضب فركز على النشاط الدبلوماسي ، ودفع عجلة المفاوضات بين السفراء في لندن حتى نجح في الحصول على توقيع النمسا وبروسيا وروسيا وتركيا على اتفاقية لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ وهي الاتفاقية التي قررت مصير محمد علي .

اعتبرت اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ نصرا كبيرا للدبلوماسية البريطانية ، والتي وجهت الى محمد علي انذارا في ١٩ اغسطس بشروط الاتفاقية وهي :

- ١ - تسلم محمد علي مقاليد مصر كملك وراثي .
- ٢ - اناطة ادارة فلسطين (ولاية عكا) به كملك عليها مدى الحياة .
- ٣ - اعادة جميع الممتلكات الاخرى الى السلطان .
- ٤ - في حالة عدم موافقة محمد علي على الشروط المقترحة خلال عشرة ايام يحتفظ بمصر وحدها .
- ٥ - ان لم يوافق خلال عشرين يوما على هذه الشروط يعمل على عزله عندئذ بجهود الحلفاء المشتركة .

رفض محمد علي الانذار ، واعلن انه ينوي ان يبقى بالسيف ما ربحه بالسيف ، وبدأت الحرب بنزول قوات بحرية بريطانية ونمساوية مشتركة على شواطئ لبنان وانتهت بسقوط بيروت واللاذقية والاسكندرية وعكا وتهديد الاسطول البريطاني بضرب الاسكندرية .

واضطر محمد علي الى التوقيع على الاتفاقية يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٤٠ تحت فوهات المدافع البريطانية بعد ان اقتضت مساعدة فرنسا حليفة مصر على الامداد بالاسلحة والتأييد المعنوي ، متحاشية دخول حرب اوروبية ضد روسيا وانجلترا في وقت واحد فتركت مصر وحدها في كفة الاقلام .

اصدر محمد علي مرسوما بالجلء عن سوريا وفلسطين ، واضطر ابراهيم باشا للانسحاب في ظروف صعبة عبر السهول والصحارى الاردنية

فلم يصل من قواته التي بلغت ٦٠.٠٠٠ جندي مصري الا ٢٤.٠٠٠ وهلك الباقون من العطش والجوع والبرد والمرض وهجمات العرب عليهم .

تمت تسوية الموقف في اول يونيو ١٨٤١ باصدار مرسوم سلطانى يحتفظ فيه محمد على ضمن ممتلكاته الوراثية بمصر والسودان مع إعادة جميع الاراضى الباقية ، وانقاص عدد الجيش ليصبح ١٨.٠٠٠ فقط مع حرمان محمد على من حق تعيين اللواتى فى جيشه او بناء السفن الحربية ، مع اعترافه بأنه تابع للسلطان ، يتعهد بدفع جزية كبيرة الى خزينته .

وهكذا تحالفت البرجوازية الاوربية وخاصة الانجليزية لضرب مصر التى حقق فيها محمد على الانجازات هائلة فى ميدان الصناعة والزراعة والثقافة والحرب الحديثة وضعفت تبعية مصر الشكلية لتركيا لتقترب وتقع فى دائرة النفوذ البريطانى .

لم يكن محمد على مثلما حاول لامارتين الشاعر الفرنسى ان يصف صورة السيد فى الشرق مظهرا الخلاف بينها وبين صورة السيد الذى يحكم فى الغرب عندما وقف خطيبا امام الجمعية الوطنية الفرنسية قائلا :

« فى الشرق لا وجود للنظم والاجهزة بمفهومها الصحيح ولا اثر للتقاليد السياسية . ولا وجود فيه الا لسيد من ناحية ولعبيد من ناحية اخرى . والرجل الكبير فيه ليس سوى شخصية او حدث ، بل هو اشبه بنجم يتلألأ لحظة فى ظلمات البربرية . هو رجل يقوم بأعمال كبيرة يسخر لها آلاف من الناس الذين يحكمهم ولكنه لا يغير شيئا فى مستوى هذا الشعب ولا يؤسس دولة وطيبة الاركمان ، ولا يخلق اجهزة او يضع قوانين ، فاذا غادر هذه الدنيا طوى عبقريته كما يطوى البدوى خيمته وتوارى معها تاركا المكان خاليا كما كان قبل قيامه » .

لم يكن محمد على مثل البدوى الذى يطوى خيمته ويصادر الارض بلا اثر فانه اقام فى مصر نظام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا انتكس بعد موته ولكنه لم يندثر .

كان محمد على قد وضع اساسا سليما لاقامة بناء يتفرد به المصريون ولا يخضعون فيه لسلطة اقوة خارجية عنهم .

وضعت اتفاقية لندن نهاية لحكم عصرى متحضر امتد ما يقرب من ٤٠ عاما استطاع فيها أن يستنفذ جانبا من طاقات الشعب المصرى ، ويتيح الفرصة لابنائهم فى مجالات التعليم والثقافة والحرب ايضا .

وكتب كارل ماركس قائلا (ان محمد على كان الشخص الوحيد الذى كان فى قدرته تحويل تركيا من العمامة المفتخرة الى رأس حى حقيقى) .

الفصل الثاني

الامير الالى عرابى ثائرا وقائدا

(السلطة التى اتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها
بل قلدنى اياها الشعب)

احمد عرابى

أثر الاستسلام على قدرة محمد على العقلية وهو فى الواحدة والسبعين
من عمره فتتخى عن ادارة شئون الدولة لابنه ابراهيم باشا الذى ادارها
فى الاربعينيات حتى اصبح حاكم مصر الرسمى عام ١٨٤٨ الا انه توفي بعد
ثلاثة شهور فقط فى ١٠ نوفمبر ولحق به محمد على الذى مات عن ثمانين عاما
فى ٢٠ اغسطس ١٨٤٩ .
تولى عباس باشا الحكم فى ٢٤ ديسمبر ١٨٤٨ ومحمد على مايزال على
قيد الحياة ...

وانحسرت خلال حكمه منجزات محمد على ، لانه كان معاديا للتطور
نفورا من الحضارة الاوروبية ، منجذبا الى السلطنة التركية ... فأغلق
المصانع والمدارس وهدم ما بنى من القناطر الخيرية ... وخضع لتعليمات
الانجليز خضوعا تاما . واستند فى حكمه الى كبار الاقطاعيين الذين تكونوا
فى عهد محمد على ، و اضاف عباس لهم مزيدا من الارض ، وكان هو نفسه
اكبر مالك فى مصر .

منح عباس الانجليز امتياز مد السكة الحديد من الاسكندرية الى القاهرة والسويس لتسهيل تجارتهم مع الهند ٥٠٠ واصبحت انجلترا هي الدولة الاولى في التعامل التجاري مع مصر . في اواخر الاربعينيات كان ربع الاستيراد منها وثلث الصادرات اليها .

ووصل الانحسار الرجعي في مصر الى صفوف الجيش اساسا فانقص عدده عما حدد له حتى هبط في وقت ما الى ٥٠٠٠ جندي ، حوله كما كان في عهد بكوات المالك الى حرس خاص له ٥٠٠ ومع ذلك كانت نهايته القتل بواسطة حرسه والاعلان في بيان رسمي صدر في يوليو ١٨٥٤ بأنه مات بالسكتة القلبية .

ولم يكن سهلا على عباس ان يرجع بمصر التي تألقت باصلاحات محمد علي الى الانظمة التركية القديمة . . .

كانت مصر قد بعثت فيها القوى الانتاجية ، واتضحت العلاقات الرأسمالية وتكونت البرجوازية ، وارتبطت بالسوق العالمية .

وفي ١٤ يوليو ١٨٥٤ تولى الحكم سعيد باشا احد اولاد محمد علي الصغار وكان مختلفا في طبيعته عن عباس باشا ٥٠٠ تميز بتفكير حر واعتبر نفسه مصرية الا ان ميوله كانت غربية ٥٠٠ منح صديقه فرديناند دي ليسبس امتياز شق قناة السويس بعد ثلاثة شهور فقط من حكم مصر .

كانت بعض شروط الامتياز شديدة الاجحاف بمصر التي تعهدت بتقديم اربعة اخماس العمال المطلوبين للحفر مناجا ، والذين بلغ عددهم بصفة مستمرة ما بين ٢٥ الى ٤٠ الف فلاح ، عملوا في سخرة مطلقة وتحت ظروف رهيبة القسوة ، فمات منهم خلال العمل ٢٠ الفا ، شيّدوا بحياتهم وعرق زملائهم اضخم مشروع للبرجوازية الاوروبية في القرن التاسع عشر . وفي نفس الوقت حرم سعيد باشا نظام وتجارة واستيراد الرقيق ، وحرر العبيد الذين كانوا يعيشون في مصر ٥٠٠ واعطى للفلاح حق تملك الارض ، وحرية زراعة وبيع المحصولات الزراعية بعد ان ألغى نظام الاحتكارات وقام بتصفية الجمارك الداخلية . . . وقد كون هذا الوضع ظروفا ملائمة لتطور العلاقات الرأسمالية في القرية حيث اتيج للتجار واثرياء الفلاحين شراء الارض مما نقل مساحات كبيرة الى المرابين والرأسماليين الاجانب .

وفي عهد سعيد اصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في مصر .

وكان سعيد باشا مع ضعفه وتناقضاته يحب مصر حبا عميقا ، ويتحمس للمصريين ، وانعكس ذلك على الجيش اساسا ، فأعاد له صبغته

الوطنية ، ونجح في تغيير بعض القيود التي فرضت على الجيش عام ١٨٤١ فيحصل في عام ١٨٥٦ على موافقة من الباب العالي بزيادة الجيش المصرى من ١٨ الفا الى ٣٠ الف جنسدى ، وكان يقضى معظم وقته مع الجيش ، يقدم لجنوده جيد الطعام ، ويوفر لهم افخر الملابس الزاهية ، ويشجع المصريين على دخول مدارس الجيش التي اعاد فتحها ٠٠ يقول عرابي في مذكراته ان سعيدا اهداه تاريخ نابليون بالعربية طبع ببيروت وهو يادى الغيظ لتمكن الفرنسيين من التغلب على البلاد المصرية .

وسن قاعدة جديدة تسمح بترقي صف الضباط والضباط المصريين الى رتب كبار الضباط ونسر بذلك نهائيا الحاجز الذي كان يسد طريق وصول المصريين الى قيادة الجنود لاول مرة في تاريخ مصر الحديث ، وفي نفس الوقت مهد الطريق لثورة حقيقية في المجتمع المصرى .

وصل الى رتبة البكباشى - المقدم - في عهده ضابطان مصريان ، هما احمد عرابي وعبد العال حلمى ووصل للاقباط كذلك الى رتب الضباط لاول مرة .

واحمد عرابي ولد عام ١٨٤١ ابنا لشيوخ بلد قرية (هرية رزنة) بالشرقية ، تعلم القراءة والحساب على يد صراف قبطي ثم انتقل الى الازهر ومنه الى الجيش ، حيث ساعده تعليمه وزيادة عدد الجيش على سرعه الترقى حتى اصبح ملازما عام ١٨٥٨ وبكباشى وياورا لسعيد عام ١٨٦٠ . ولكن احمد عرابي لم يواصل ترقياته السريعة في عهد اسماعيل الذى اقتصر منذ تولي الحكم بعد سعيد عام ١٨٦٣ على ترقية الضباط الالبانيين والشراكسة الى المناصب القيادية ، وابعاد الضباط المصريين الى المناصب الثانوية ، مما احدث خلافا في صفوف الجيش بين العناصر الوطنية الديمقراطية من الضباط الذين كانوا يسمون انفسهم (الفلاحين) والآخرين الذين لقبوا باسم (الشراكسة) وزادت حدة التناقضات بتوزيعه خمسمائة فدان لكل لواء ، ٢٠٠ فدان لكل اميرالاي ١٥٠ لكل قائمقام ومعنى هذا حرمان المصريين من هذه الهبات .

ومع هذا لم يكن عهد الخديوى اسماعيل يمثل انحسارا في تطور الجيش العكس هو الصحيح . اتاحت الفرمانات التي حصل عليها من الباب العالي فرصة كبيرة لتطوير الجيش والمجتمع ايضا .

وصل الجيش في السبعينيات الى ثمانين الفا ، وارسل ١٥ فرقة عسكرية الى مولدافيا وكريت لمعاونة الجيش العثمانى في القضاء على ثوراتها ، وكما حضر الضباط الفرنسيون بعد هزيمة نابليون للعمل في الجيش المصرى ، حضر ايضا عدد من الضباط الامريكيين بعد انتهاء الحرب الاهلية الامريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) .

وقد احتجت انجلترا وفرنسا على ذلك ولكن اسماعيل قابلهما بالسخرية وعلم الاكثريات .

كان الخديوى اسماعيل يفضل الضباط الامريكيين لان الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت كانت بعيدة عن الاطماع الاستعمارية وخلال الفترة من ١٨٧٠ الى ١٨٧٩ كان هناك ٥٤ ضابطا امريكيا يخدمون في الجيش المصرى ، اقدمهم فى رتبة لواء واثنان فى رتبة الاميرالاي ، ولكنهم سرحوا جميعا عام ١٨٧٩ كنتيجة للالزمة المالية الطاحنة ، ولم يبق الا اللواء ستون باشا الذى كان رئيسا لهيئة اركان الحرب من ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ .

ولم يكن الضباط الامريكيون يعينون فى قيادة الوحدات ، ولكنهم كانوا يتولون مناصب فى الترسانات وفى الاسلحة المساعدة قام البعض منهم بإعداد خرائط حربية للمنايع النيل وغرب السودان وتشاد . ونتيجة لزيادة عدد الجيش المصرى ، وصودر قرار بتعيين ضباطه من خريجي مدارس الجيش فقط ، زادت نسبة الضباط المصريين حتى اصبحوا الاغلبية التى ترأسها وتتحكم فيها الإقلية الشركسية كما انتشر التعليم فى الجيش بحيث لم يكن فيه سوى ٤٢ جنديا اميا فقط (٢٧) . أحمد عرابى الذى وصل الى رتبة البكباشى فى عهد سعيد ٠٠ أمضى ١٩ عاما بلا ترقية خلال حكم اسماعيل ، ولم يصل الى رتبة الاميرالاي الا بعد خروج اسماعيل فى صيف ١٨٧٩ .

وتألفت فى الجيش المصرى عام ١٨٧٦ اول (جمعية سرية) فى تاريخه الحديث برئاسة على الروبى للدفاع عن مصالح الضباط الوطنيين باسم (مصر الفتاة) وزاد نشاطها عقب انضمام احمد عرابى لها بعد حرب الخيشه . التى اتهمه الاتراك خلالها ظلما بالرشوة ، عندما كان مأمور الحملة فى (مصوع) واصبح عرابى بجرأته وفصاحته الرئيس الفعلى لهذه الجمعية عام ١٨٧٧ .

واختبرت الاحداث قوة الضباط الوطنيين فى مواجهة السلطة ، عندما تأخر صرف مرتبات الضباط ما يقرب من ١٥ شهرا ، ثم سرت اشناعة بنية رئيس الوزراء الارمنى نوبار باشا ووزير مالىته ريفرز ويلسون الذى عينته الحكومة البريطانية لتسوية الديون بتسريح ٢٥٠٠ ضابط مصرى ، وتخفيض رواتب الباقين الى النصف .

واقام الضباط المصريون بقيادة لطيف سليم ناظر المدرسة الحربية باول مظاهرة فى التاريخ يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ وحاصروا نوبار وويلسون

امام وزارة المالية وانهالوا عليهما ضربا ، حتى حضر الخديوى شخصيا لانتاذهما ، غير انه لم يتخذ اى اجراء مضاد ، نظرا لعدم تجسسه للاثنتين ومع ذلك فقد قدم احمد عرابى وعلى الروبى ومحمد النادى الى المحاكمة بتهمة تدبير التمرد واكتفى المجلس العسكرى بتوبيخهم رغم عدم اشتراكهم فى المظاهرة وهذا دليل على ان حركتهم كانت تحت الضوء وقد دفع ذلك عرابى الى التفكير فى تكوين جمعية لخلع الخديوى اسماعيل النبى اقترض ٤٠٠.٠٠٠ ر. جنيه من بيت روتشيلد لدفع المرتبات المتأخرة ، وقال نوبار باشا فى ٩ مارس وعين ابنه توفيق رئيسا للوزراء .

وكانت هذه الحادثة بمثابة الاكتشاف الجديد ، لقوة ضباط الجيش الوطنيين الملقبين باسم (الفلاحين) ، اذ ادركوا امكانية خوضهم النضال ضد الظلمة الاوروبيين ، واشتهرت بينهم اسماء احمد عرابى وعلى الروبى وعبد الحالى حلمى وعلى فهمى ومحمود فهمى وغيرهم من الضباط الوطنيين .

ولم تكن حركة الضباط منعزلة عن الجماهير . . بل كانت مرتبطة بها اشد الارتباط . . وكان احمد عرابى يعتبر نفسه من اتباع جمال الدين الافغانى الذى استقر فى مصر عام ١٨٧٦ وابعده عنها فى سبتمبر ١٨٧٩ ، كما برز بعض المعبرين عن ايدىولوجية الحركة مثل الشيخ محمد عبده واديب اسحق الكاتب والصحفى السورى الذى استوطن مصر عام ١٨٧٦ وعبد الله النديم وسليم نقاش وابراهيم اللقانى وغيرهم من المثقفين .

ولم يقف ارتباط حركة الضباط بالقوى السياسية عند هذا الحد بل وصلت اتجاهات المعارضة الى (مجلس شورى النواب) الذى كان مشكلا من اصحاب الافاضة ورجال الدين ، والذى تحولت جلساته الدورية فى يناير ١٨٧٩ الى ساحة لمهاجمة (الوزارة الاوربية) والتى اصبح الهجوم عليها اساسا لكافة الاتجاهات الوطنية فى الجيش وخارج الجيش .

وفى هذه الفترة حدث تجمع العناصر - الشراكسة الاذكياء والبرجوازية الزراعية فيما عرف باسم (الحزب الوطنى) بقيادة محمد شريف باشا ورغم ان جمعية (مصر الفتاة) كانت تعتبر اكثر تقدما الا انها تحالفت معه واندمجت فيه . . ولكن الحزب الوطنى فى تشكيكه العام كان قاصرا عن الوعى بابعاد التناقضات التى تعيش فى الجيش ومدى ما يمكن ان تؤدى اليه .

وبدأت تعقد الاجتماعات ضد (الوزارة الاوربية) علانية ، وتوسل العرائض للخديوى من المدنيين والعسكريين مطالبة باقالتها . وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم ، يذكر مراسل التيمس ان هذه العريضة قد وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريك الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم ، وسستون من

الباشوات ومثلهم من البكوات وأربعون من الأعيان وكثير من ضباط الجيش . ومعنى هذا أن الموقعين على البيان هم ٣٢٠ غير ضباط الجيش . بينما يذكر الاستاذ الرفاعي ان عدد الموقعين جميعا ٣٢٧ منهم ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و ٤٢ من الأعيان والتجار و ٧٢ من الموظفين والعاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط . ويقل العدد في مصادر أخرى الى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و ٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٣٧ من الضباط (٢٨) .

وشرع مجلس النواب يعد خطة مالية خاصة بخلاف خطة ويلسن . . وقد ساعد المناخ السياسى على بلورة الاتجاهات السياسية فى الجيش كما ربط بين الضباط والمدنيين . . . وسارع فى خلق علاقة وثيقة بين المطالب المهنية والسياسية .

وجدت هذه الاتجاهات الوطنية صدى عند الخديوى اسماعيل الذى عقد اجتماعا يوم ٧ ابريل ١٨٧٩ فى قصر عابدين اعلن فيه أن الاستياء قد بلغ ذروته فى البلاد وان الأمة تطالب بتأليف وزارة مصرية خالصة وقال « انى اعتبر واجبى المقدس كرئيس دولة وكمصرى ان اراعى وجهة نظر بلادى وان أحقق أمانى امتى الشرعية بصورة تامة » .
وأعلن الخديوى اسماعيل عزل الوزارة الأوروبية وتأليف حكومة مصرية برئاسة شريف باشا وزير العدل وكان من كبار اصحاب الاملاك وذوى الأفكار الوطنية الحرة .

أثار موقف الخديوى اسماعيل ثائرة الدول الأوروبية فأعلنت تصفه بأنه (طاغية شرقى) بعد ان كانت تثني عليه باعتباره حاكما مثقفا تقدميا أثناء استدائته للقروض الخارجية .

وقدم القنصل البريطانى انذارا باسم اللورد سالسبورى وزير الخارجية رفضه الخديوى اسماعيل وتبعه انذار آخر من حكومتى المانيا والنمسا ثم وصل انذار نهائى فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ قدمته انجلترا وفرنسا تطلبان فيه التنازل عن العرش ، تحت تهديدتهما بالالتجاء الى السلطان التركى وخلعه بالقوة .

رفع اسماعيل الموقف بنفسه للسلطان فكانت النتيجة وصول برقية من السلطان يوم ٢٥ يونيو بعزله وتعيين ابنة توفيق خديوى على مصر . . . ورحل اسماعيل وقد ودعته مظاهرة شعبية فندت موقفه الاخير فى تأليف حكومة وطنية وانتهاج سياسة مستقلة .

وطويت صفحة الخديوى اسماعيل الذى يعتبر رائد التطور الرأسمالى فى مصر ، والذى حقق فى المجتمع انجازات كبيرة شملت الصناعة التى تقدمت فى مجالات النسيج والتسليح وصناعة السكر وبناء السفن التى وصلت باسطول مصر التجارى الى مستوى تفوقت به على الاسطول الفرنسى من الناحية الفنية . . كما ان نسبة البواخر الى السفن الشراعية كانت ٦٠٪ فى مصر ، ٢٥٪ فى انجلترا ، ١٥٪ فى فرنسا . . وسبقت مصر فى مجال السكة الحديد عددا من الدول الرأسمالية المتطورة ففي عام ١٨٧٦ مثلا كان فى فرنسا ٣٧٥ كيلو متر سكة حديد لكل ألف كيلو متر مربع من الارض بينما وصلت فى مصر الى ٥٥ كيلو متر .

وارتفع عدد المدارس فى عهد اسماعيل من ١٨٥ مدرسة الى ٤٦٨٥ كان يدرس بها حوالى مائة ألف تلميذ وانشئت الاوبرا ودار الكتب والمتحف والجمعيات العلمية وانتشرت الصحافة المتطورة .

كانت سياسة الخديوى اسماعيل الاقتصادية هى السبب الرئيسى الذى أدى الى وقوعه فريسة لديون الدول الرأسمالية التى اطاحت بعرشه .

وكانت سياسته فى الجيش ايضا سببا فى وقوف الضباط المصريين منه موقف الجفاء ، اذ ادركوا انه لا يسانداهم مساندة صريحة ، وانما يستخدمهم لاغراضه نيه جعفر مظهر حكمدار السودان الى ضرورة ارسال ضباط مصريين بدلا من الضباط الاجانب لاكتشاف مناطق خط الاستواء ، ولكنه ارسل صمويل بيكر ثم عين جوردون خلفا له فى حكومة خط الاستواء ، واخيرا عينه حاكما عاما فى السودان ترضية لانجلترا وبناء على توصية البرنس اوف ويلز ولى عهد انجلترا .

وعقب مظاهرة فبراير ١٨٧٩ اصدر امرا بنقل احمد عرابى الى الاسكندرية مفضوبا عليه . . . مما جعل الضباط يجتمعون مرتين ويفكرون فى عزل اسماعيل والتخلص من اسرة محمد على واعلان الجمهورية كما روى احمد عرابى .

وكان المصدر الرئيسى الذى تشعبت منه هذه المظاهرة هزيمة الجيش المصرى فى الحبشة عام ١٨٧٦ عندما ارسل الخديوى اسماعيل حملة مؤلفة من ٢٠ ألف مقاتل تحت قيادة راتب باشا التركى والجنرال الامريكى لورنج واركان حربه وحدثت خلافات فى القيادة العليا بين الاثنين انتهت بهزيمة منكورة للجيش كلفت الدولة اكثر من مليون جنيه ، وبلدت فى الشعب والجيش شعورا بالاستياء العام .

وكانت هذه الحملة هى الاخيرة فى سلسلة الحملات التى قام بها الجيش المصرى خلال ثمانين عاما تقريبا خارج وادى النيل (مصر والسودان)

وتحققت فيها انتصارات كبيرة ، اثبت فيها الفلاح المصرى انه محارب
شجاع وصبور متى توافرت له القيادة القادرة .

وكان وصول المصريين الى مراكز القيادة فى الجيش ، وتوافر الاغلبية
العامة بين الضباط لهم ، وتوحيد الافكار داخل الجيش وخارجه بين
العناصر الوطنية ، دافعا الى اتخاذ مواقف وطنية اكثر جرأة وصلابة ضد
الخدوى توفيق الذى بدأ حكمه بعد والده باتخاذ خطوات رجعية متهاونة
... رفض التوقيع على لائحة الدستور التى اعدتها شريف باشا ، واعاد
الرقابة المالية الثنائية ، ثم اقال وزارة شريف باشا واستبدله برياض
باشا الذى كان شديد الخضوع للمستولين البريطانيين ، فمارس المراقبون
الاجانب واعضاء (لجنة دين الخديوى) وظائف الحكومة الفعلية فى البلاد .

وبدا احتكاك الضباط بالخدوى يظهر فى صورة عملية بعد الغاء فرمان
١٨٧٣ الذى حصل عليه اسماعيل ، فتقرر حرمان مصر من عقد قروض
خارجية الا بعد موافقة الباب العالى ، وخفض عدد الجيش المصرى مرة ثانية
ليكون ١٨ الف شخص فقط . فاحيل عدد كبير من الضباط الى الاستيداع ،
ووقعوا فى ضيق مالى شديد .

عادت القسوة فى معاملة الفلاحين لسوء جشع المرابين الاجانب ...
وتأخر صرف مرتبات الضباط عدة مرات . وتربع الشراكة تماما فى المراكز
القيادية التى ابعد عنها الضباط المصريون .

وحدث الصدام الاول بين الجيش والحكومة عندما أعاد عثمان رفقى
وزير الحربية فى وزارة رياض باشا مشروعا يقصر مدة التجنيد على اربع
سنوات فقط ، الامر الذى يحرم ترقية الجنود الى ضباط ... او بمعنى
أصح يحرم المصريين من ذلك ... لان المدة المقررة للخدمة لا تكفى لكى
يصل العسكرى الساذج الخالى من المعارف العسكرية الى درجة تؤهله لان
يكون ضابطا ، فلا بد أن ينحصر تعيين الضباط قيمن ينال المعارف العسكرية
بالتحصيل فى المدارس الحربية لا غير . وهى حجة واهية لان المدارس
الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى ، ولم تكن تقدم معارف
عسكرية ذات قيمة فضلا عن ان دخول العناصر المصرية اليها لم يكن
ميسورا . وكان الاهداف الحقيقية من اصدار القانون هو حرمان المصريين
حرمانا تاما من الوصول الى مراكز قيادية فى الجيش .

وتقدم احمد عرابى قائد الكتيبة الرابعة بالجيش وعلى فهمى قائد
الكتيبة الاولى بعريضة الى رئيس الوزراء يطلبان فيها التحقيق فى الترقيات

الآخيرة ، وعزل عثمان رفقي وزير الحربية لانه فصل بعض الضباط دون تحقيق .

واجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديوى يوم ٣٠ يناير ١٨٨١ واصدر قرارا باعتقال احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى ومحاكمتهم لان عثمان رفقي اعتبرها (حركة فلاحين شيالين بالمقاطف) .

استدعى الضباط الثلاثة الى وزارة الحربية يوم اول فبراير ١٨٨١ حيث كان كل شئ معدا للتكيد بهم . . . المحاكمة الصورية والاحكام المسبقة . . . ولكن قرار مجلس الوزراء لم يكن سرا بالنسبة لهم ، فاتخذوا حيلتهم وابلغوا وحداتهم بأنهم اذا تأخروا عن العودة أكثر من ساعتين فعليهم التحرك مع آلى مشاة آخر فى طره لانقاذهم .

وما ان بدأت تمثيلية المحاكمة حتى وصلت قوات المشاة المصرية الى الوزارة فطوقتها ، وهرب عثمان رفقي من الشباك ، واقتحم الجنود قاعة المحاكمة وحملوا قادتهم على الاعناق ، وتوجهوا فى مظاهرة الى قصر الخديوى حيث طالبوا بعزل عثمان رفقي فوراً ، واقرار حقوق متساوية فى الجيش .

وتلقت الخديوى حوله فلم يجد أحدا يسائده ، فعزل وزير الحربية فوراً وعين بدلا منه محمود سامى البارودى الذى كان شاعرا ووطنيا ديموقراطيا من الحزب الوطنى انجذب بعد ذلك الى جناح عرابى أكثر من جناح شريف باشا . . . وصدر قرار خديوى بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق لى ترقية عثمان رفقي وعين فيها احمد عرابى .

كانت هذه هى المظاهرة العسكرية الثانية بعد مظاهرة الضباط ضد نوبار باشا . . . ولكنها كانت قاصرة أيضا على مطالب مهنية محدودة، ولم تتجاوز ذلك الى مطالب وطنية أخرى فلم يعترضوا على صلاحيات الماقيين الاجانب وتركوا رياض باشا فى منصب رئاسة الوزراء .

يرجع ذلك الى السرعة التى تمت بها كرد فعل دون تدبير . . . والى عدم اكتمال تنظيم الحزب الوطنى من المدنيين والعسكريين والاتفاق على برنامج واضح لهم .

وكانت هذه المظاهرة تعنى فقدان الخديوى لثقتة فى ضباط الجيش وتربصه بهم وتدبيره الخطط للتكيد بهم .

نظرة الخديوى توفيق للجيش كانت ترى فيه حاميا للطبقة السائدة ووظيفته محدودة فيما رسم له وقد عبر الخديوى عن ذلك فى خطاب القاه فى احتفال أقيم فى ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره

جميع الضباط الكبار في الجيش ، وفي هذا الخطاب اعلن الخديوى اسفه لما حدث فى اول فبراير ، وعقوه عنه ، ثم اكد للضباط انه « يلزمكم ألا تشغلوا من الآن فصاعداً بشئ خارج عن حدود وظائفكم » ذلك ان « العسكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى اداء واجباتهم العسكرية والامتنال لولى امرهم » . وان اكمل الصفات العسكرية هى « الاستقامة والامتنال فى كل الامور والاحوال » . وكرر رياض باشا - رئيس الوزراء اذ ذاك - هذه الافكار ، فقد خاطب الضباط قائلا : « أنتم روح الضبط والربط وأنتم قوة الحاكم وآلة التنفيذ ، فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما اخذتم مالمكم ان تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا . فعليكم ان تكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ احكامه والمحافظة على اوامره ونواميسه العادلة » .

أما نظرة ضباط الجيش فقد تمثلت فى رد عرابى على خطاب رياض وتاكيد به بأنه وزملاءه « يريدون الإصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة » . وفى حديثه مع بلفيت قال : « ان الجيش هو القوة الواقفة الان بين مصر وحكامها الاتراك الذين لا يحجبون عن تجديد مظالم اسماعيل فى أى وقت اذا لاحت لهم فرصة » ويقول « ان المراقبة الأوروبية تحول بصفة جزئية بين اولئك الحكام وما يريدون ولكنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى اجل المراقبة » وقال « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب ، ونحن نؤيدهم - أى النواب - حتى لا يخذعوا ولا يضغط عليهم بالقوة ، ومتى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهى مهمتنا نحن الجنود ، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون اسكات صوته » وهو ما عبرت عنه المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى حيث اشارت الى مجلس النواب التركى الذى اكره على الصمت وقالت ان الوطنيين قد « فوضوا الامرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو . وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه ، بل متى تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الجائرة ، وان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الآن بصفة حراس على الامة التى لا سلاح لها » . ومن هذا التصور لدور الجيش كسلطة ثورية تحفظ

« حقوق الامة » انطلقت القوى الثورية لتحقيق مفهومها هذا عمليا .

وهكذا بدأ التناطح وظهر ذلك سريعا اذ لم تكد تهدأ الاضطرابات حتى عزل الخديوى توفيق محمود سامى البارودى ، وقرن ذلك باجتماع دعا اليه كبار الضباط وابلغهم انه يضع ثقته كاملة فى رياض باشا رئيس الوزارة وامر بزيادة مرتبات الضباط المصريين الذين احيلوا الى الاستبداد ، كما اصدر امرا آخر يقضى بمعاملة جميع الضباط مستقبلا على قدم المساواة سواء اكانوا اتركا ام شركسة او مصريين ، وحاول فى سنة ١٨٨١ أن يضم اليه القوات المرابطة فى الاسكندرية ، وان يتفاهم مع على فهمى ليضمه اليه هو وقوات حرس الخديوى وخدعه على فهمى واكد له انه معه تضليلا كما اصدر من جهة اخرى تعليمات بمنع الاجتماعات الضباط فى المنازل او الاحياء ولكن هذه الخطوات لم تضعف من تأهب كل فريق للآخر وحذره منه كان الضباط يواصلون اجتماعاتهم السرية وارتباطاتهم العلنية مع الوطنيين والمثقفين وكان الخديوى يعد خطته للتخلص من الاتجاهات المضادة له فى الجيش ، فاصدر امرا يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ بتقل بعض الاالات الى الريف وكان ينبغى ان يرحل معها احمد عرابى وعلى فهمى وعدد من الضباط الوطنيين .

وقرر القادة الوطنيون عدم الاستجابة للامر اذ كانوا على ثقة من ان هذه كانت خطوة تمهيدية للتخلص منهم ، خاصة وان بذور شك كانت قد بعثت فى صدورهم بوجود مؤامرة لاغتيالهم .

وتحرك الجيش المصرى فى مظهرته الثالثة خلال فترة اقل من ثلاث سنوات فى نفس اليوم الذى تلقوا فيه الاوامر بتحريك القوات للريف وكان عددهم حوالى ٢٥٠٠ ضابط وجندى اصطفوا فى شكل مربع مفتوح مواجه لسراى عابدين بقيادة احمد عرابى ، وعندما نزل الخديوى توفيق الى الساحة ومعه اوكلند كلفن المراقب المالى البريطانى ، بعد ان حاول عبثا استثارة وحدات موالية له تقدم له احمد عرابى متمطيا جواده ومقدما ثلاثة مطالب محددة هى :

١ - اقالة وزارة رياض باشا .

٢ - اعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب على النظام الاوروبى .

٣ - زيادة عدد الجيش .

وارتبك الخديوى ثم دار الحوار المشهور عندما قال له الخديوى ،

— كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وانا ورتت هذه البلاد عن آبائى واجدادى وما انتم الا عبيد احساناتنا .

وقال عرابي قولته المعروفة :

— لقد خلقنا الله احرارا ... واننا لا نستعبد بعد اليوم •

وخاف الخديوى من لهجة الحديث واشار عليه القنصل البريطانى الذى كان يقف الى جانبه بالعودة للسراى ، وتصدى هو وكلفن لمناقشة عرابي الذى وافقهما على تنفيذ المطلب الاول بتعيين شريف باشا رئيسا للوزراء وتأجيل الباقي لعرضه على الباب العالي فى تركيا •

ومرة ثانية ... لم تصل الحركة العسكرية الى غايتها ، ولم تحقق اهدافها كاملة رغم تعبيرها عن ارادة الجماهير كما قال عرابي للقنصل البريطانى « ان طلباتى المتعلقة بالاهاى لم اعمد اليها الا لانهم اقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم اخوانهم واولادهم » •

كان النصر مرة اخرى جزئيا ... لان المظاهرة الثالثة ايضا بعد مظاهرة ١٨٧٩ واول فبراير ١٨٨١ كانت من رد الفعل الذى اجبر الضباط على تنفيذه دون تخطيط او تدبير فى نفس اليوم ، حتى يكونوا فى الهجوم بدلا من الدفاع •

وكانت العلاقة بين الضباط الثوريين ابناء الفلاحين ... وبين كبار الملاك الارستقراطيين غير منسجمة بالقدر الذى يحقق لها الوحدة الشعبية الكاملة ... فعندما دعى شريف باشا لتولى الوزارة عارض فى ان تاتي عن طريق ترشيح الجيش المتمرد •

ولم يدع شريف لرجاء مندوبى انجلترا وفرنسا ... و اراد احمد عرابي ان يحصل على تأييد مجلس النواب واعيان القاهرة فجمعه يوم ١٣ سبتمبر ، وعرض عليه نتيجة اتصالاته بشريف وموقف الاخير منها ، حيث كان يصر على انسحاب الآليات المتمردة الى المواقع التى يختارها لها فى حالة توليه رئاسة الوزارة •

ولم يدرك احمد عرابي فى هذه اللحظة عمق التناقضات الطبقة بين الفلاحين الذين كان يفخر بتمثيله لهم ، وبين الاعيان الذين كان يمثلهم شريف ... كان كبار الملاك ينتابهم الخوف من اندفاع الحركة الشعبية ... كما ان العناصر المدنية كانت تخشى تاليف حكومة عسكرية كاملة •

ولذا وقف المدنيون من الاعيان وغيرهم الى جانب شريف ، وتوسطوا لديه بقبول الوزارة على ان يكون الجيش خاضعا لها ... وحدثت مساومة قبل فيها عرابي نقل الآليات المتمردة من القاهرة ، وقبل شريف تولى الوزارة مع تعيين محمود سامى البارودى وزيرا للحربية وتنفيذ القانون العسكرى الذى تعتبر اهم مادة فيه زيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ •

ورغم ذلك تعتبر انتفاضة ٩ سبتمبر ١٨٨١ نقطة انتقال في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، اذ ربطت لأول مرة بين الشعب والجيش في نضال مشترك . ولم يعد عرابي زعيما لفريق من الضباط وانما اصبح في مركز الصدارة من الزعامة الشعبية ورئيسا فعليا للحزب الوطني واصبح الجيش هو المنظمة الوحيدة التي تتطلع اليها الجماهير لتحقيق امالها . والدفاع عن حرياتنا . . . وتبرز مراكز الوطنيين في مصر ووقعوا توكيلات بانابة احمد عرابي عن الامة في كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية .

وانتهز شريف باشا الذي اسفر عن موقفه الطبقى المعادي لحركة الجيش فرصة تولية الوزارة فارسل الى الخديوى يطلب استمرار نظام المراقبة الثنائية الاوربية على الحكومة كما شرع في ترحيل الآليات المتمردة ، فانسحب في اكتوبر ١٨٨١ الى عرابي الى أبو كبير والى عبد العال حلمي الى دمياط .

وكانت تحركات هذه القوات فرصة لقيام مظاهرات شعبية ضد حكمه شريف ، واحشد عشرات الالاف من سكان القاهرة لتوديع عرابي وجنوده والاحتجاج على نقلهم من القاهرة . . وقد زاد ذلك في متانة النسيج بين الشعب والجيش .

ولم تنجح هذه التحركات في اضعاف المد الثوري اذ واصل جنود حامية القاهرة مساندتهم لعرابي الذي رجع الى القاهرة بحجة توعك صحة زوجته ، وبدأ يواجه الخديوى صراحة ويعارض اتجاهاته علانية . .

وظهر عرابي بمظهر الرجل القوي الذي يهدد المصالح الاجنبية في مصر مما دفع فرنسا وانجلترا لتهيئة خطة مشتركة للعمل في مصر . . . وقرر شريف عندئذ عقد مجلس النواب لكي يحرم الجيش من دوره النضالي مصرحا بان مجلس النواب سيصبح هيئة يستند اليها الخديوى وحكومته في نضالهما ضد (الاستبداد العسكري) .

ورفض شريف اقرار الدستور الذي اعدده هو نفسه منذ سنتين ليظل المجلس محصورا في حدود سلطاته المحدودة . . . وهكذا وقف عرابي والجيش مع دستور شريف ، واحتفظ شريف بقانون المجلس القديم .

وتألف المجلس فعلا في ديسمبر ١٨٨١ برئاسة محمد سلطان باشا ، واتخذ موقف التأييد من الخديوى ، ولكنه اصر على حقه في التصويت على الميزانية المصرية . . . مما دفع حكومتى انجلترا وفرنسا الى تقديم مذكرة اثارت استياء عاما في مصر وجعلت المجلس يقرر ان حقه في التصويت على الميزانية لا يمكن ان يكون موضع نقاش مع الدول الا . . .

واسـتـتـقال شـريـف الـذي كـان قـد قـبـل المـذكـرة واـقـنـح عـلى المـجـلس لـجـراء مـفاوـضـات مـع انـجـلـتـرا وفرنـسـا فـى ٥ فـبـرايـر ١٨٨٢ وتـولـت الحـكـم وزـائـة يرأسـها مـحمـود سـامـى البـارودى وعـين احمـد عـرابـى وزـيـرا للـحـريـيـة ، وـكـان ذلـك انـتـصـارا للـحـركـة الوطـنـيـة واـنـتـصـارا للـجـيـش الـذي وـصـل الـى قـمـة المـسـئـوليـة فـيـه جـنـدى مـن الصـفـوف ، وهـكـذا نـجـحـت ثـورـة الجـنـرالات الـتي عـبـرت عـن حـق المـواطـن المـصرى فـى تـحـقـيـق ذلـك مـن السـلـطـة الشـركـسيـة ومـن اـجـل التـغـيـير الاجـتـمـاعى .

وعـبـرت هـذه الحـكـومـة عـن ذلـك بـعـمـل اـجـراءات هـامـة . . اصـدـر عـرابـى اوامـره بـترقيـة ٤٠٠ ضابطـا الـى رئـيـس أعلـى ، وترقيـة ١٥٠ صـف ضابطـا الـى رتـب الضباط واحـالة ٣٠٠ ضابطـا الـى المعاش بـحـجـة تـجاوـز السـنـن القـانـونـيـة واغـلـبـهم مـن الشـراكـسـة والـاتـراك .

وقرر زيـادة المـرتـبات ايـضـا :

ملازم ثان من	٣٥٠ قرشا	الى ٦٠٠ قرش
يوزباشى من	٥٠٠ قرش	الى ٩٥٠ قرشا
بكباشى من	٢٥٠٠ قرش	الى ٣٥٠٠ قرش
رتب اعلى	٥٠٠٠ قرش	

وتـلـاحـظ النـظـرة الاجـتـمـاعـيـة فـى هـذه الزـيـادات اذ عـلـت نـسـبـة الزـيـادة للـرتـب الصـغـيـرة عـنـها للـرتـب الكـبـيـرة ، وقلـت الفـروـق الـى حـد كـبـيـر بـيـن الـرتـب العـليا والـرتـب الصـغـيـرة فـى الجـيـش بـعد ان كـانـت النـسـبـة بـيـن الـحـد الـادنى والـحـد الـاعلى فـى فـتـة الضباط (ملازم الـى فـريـق) هـى ١ : ٣٧ فـى القـانـون القـديـم ، قلـت فـى القـانـون الجـديـد الـى ١ : ١٣ . اما النـسـبـة بـيـن الـحـد الـادنى والـحـد الـاعلى فـى فـتـة صـف الضباط (مـن اومـباشى الـى صـول) فـقد كـانـت فـى القـانـون القـديـم ١ : ٤ زادت الـى ١ : ٦ نـتـيـجـة لـرفـع مـرتـب الصـول الـى ما يوازى ٢٠٠٪ . وهـذا مـع العلم بـأنـه بـعد رتـبـة الصـول مـباشـرة يـحـدث تـقـارب شـديـد بـيـن فـئات المـرتـبات . اما رتـبـة النـفر فـقد زاد مـرتـبـها الـى ما يوازى ١٣٣٪ مما كـانـت عـلـيـه . وبـشـكـل عـام فـان النـسـبـة بـيـن ادى فـتـة واعلى فـتـة (نـفر - فـريـق) كـانـت فـى القـانـون القـديـم ١ : ٣٧٥ قلـت الـى ١ : ٢٦٦ . وهـو ما يـمـثـل الـى حـد كـبـيـر تـقـدما لا بـأسـم بـه فـى ظـروف العـصر .

وهـكـذا تـبـدـل الحـال وبعـد ان كـان الضباط المـصرىـون يـعـيـشـون فـى خـوف التـشـتـيـت او الـاحـالة الـى الـاسـتـيـلاـع فاذا بـهم يـشـعـرون بـالـامـن والـاسـتـقـرار ويـحـصـلون عـلى زـيـادة فـى المـرتـبات سـبـق ان حـصـل عـلـيـها المـدنيـون .

ولم تتوقف الاجراءات عند حدود الجيش فقط ٠٠٠ اذ ان الوزارة الجديدة ابطلت المرافيه الثنائية ، واعدت (لاتحه اساسية) لمجلس النواب تضمن له حقوقه ، واعدت قانونا انتخابيا جديدا اكثر ديموقراطية ، كما اعدت عدة قوانين تقدمية تقضى بالغاء السخرة وتأسيس البنسك الزراعى واصلاح المجالم المختلفه وتحريم استخدام جنابة الضرائب للسياط ، كما اعد مشروع افره مجلس النواب يقضى بانشاء مدرسه فى كل قرية وتعميم التعليم لتخلو مصر من الاميين خلال عشر سنوات .

وقد ادت هذه المشروعات الاجتماعية المتتاليه الى بحث يقظة شعبية اضعفت من سلطة المديرين المطلقه ، ودفعت بعض الفلاحين الى اخذ حقوقهم بالتهجم على اراضى كبار الملاك ، واعلن احد كبار الضباط اثناء زيارته للريف بان الارض يجب ان تكون لمن يفلحونها ٠٠٠ وارفع شعار (مصر للمصريين) كأحد شعارات الجيش وحرص زعماء الحركة العسكرية الثلاثة ان ينهوا اسماءهم بلقب (المصرى) تمييزا لهم ٠٠ ونبتت فكرة الانفصال النهائي عن الخلافة . وظهور فكرة الجمهورية او الدولة العربية .

وهنا بدأ اصحاب الاملاك يتلمسون خطرا يهددهم ، وتراجع بعض اعضا مجلس النواب فى موقفهم ، وقال سلطان باشا رئيس المجلس للفصل الانجليزى ان استقاله شريف باشا تمت بضغوط من العسكريين تحت زعامة احمد عرابى .

ومكنا بدأ تجمع رجعى من الخديوى والضباط الشراكية وبعض الاقطاعيين ٠٠ واكتشف عرابى مؤامرة لاعتقاله فحوكم ٤٨ ضابطا شركسيا من بينهم عثمان رفقى واصدرت المحكمة فى حقهم حكما معقولا اذ قررت تجريد ٢٠ من رتبهم العسكرية ونفيهم الى السودان ، ولكن الخديوى خفف قرار المحكمة فى مايو ١٨٨٢ بايعاز من القنصلين الفرنسى والانجليزى واكتفى بالابعاد عن القاهرة الى الريف بدلا عن النفى .

وكان هذا الموقف من الخديوى تحديا للجيش ومفجرا لطاقت النضال فوقب احمد عرابى امام مجلس النواب مطالبا بخلع الخديوى . ولكن اعضا المجلس لم يستجيبوا له ٠٠٠ البعض كان عاطفا على الخديوى والبعض كان فى خشية الوقوع تحت حكم عسكرى .

وطلب الخديوى عقد المجلس بصورة غير قانونية ، مطالبا بحله ، وهنا استقال محمود سامى البارودى ، ورفض الوزراء الوطنيون الاستقالة حتى يصلى مجلس النواب قراره بذلك ٠٠٠ ورفض كافة اعوان الخديوى تولي رئاسة الوزارة مادام الوطنيون فى قيادة الجيش .

واضطر الخديوى امام هذا الموقف الى استبقاء محمود سامى البارودى رئيسا للوزراء ٠٠ ليدبر مع انجلترا وفرنسا خطة اخرى قضت بحضور بعض الاسطولين الانجليزى والفرنسى الى الاسكندرية يوم ٢٠ مايو ١٨٨٢ وبعد خمسة ايام طلبت الدولتان من الخديوى رسميا فى مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة ابعاد احمد عرابى عن مصر وابعاد على فهمى وعبد العال حلمى عن الجيش الى الريف واقالة محمود سامى البارودى .

قبل الخديوى هذه الطلبات واعلن اقالة الوزارة بعد ان كانت قد قدمت استقالتها يوم ٢٦ مايو على اساس قبول الخديوى للمذكرة ٠٠٠ وهنا تحركت قوات الجيش فارسلت حامية الاسكندرية يوم ٢٧ مايو برقية للخديوى ترفض موافقته على الانذار وتعطيه مهلة ١٢ ساعة للتفكير .

وقد حدد عرابى موقفه فى انه لا يعتبر استقالة الوزارة انتهاء لوجود القوة الثورية وانحسارا لتأثيرها . وقد صرح للضباط فى اجتماع عقد فى ٢٧ مايو بقشلاق عابدين « انه تنازل عن نظارة الجهادية ولم يتنازل عن رئاسة الحزب الوطنى » . واكد ذلك فى خطاب ارسله تلغرافيا لجميع مراكز العسكرية قال فيه « اننى وان كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم استعف من رئاسة الحزب الوطنى » .

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس فى القاهرة اجتماعات متعددة لبحث الموقف على ضوء احتمالات التدخل الاوروبى . واجتمع لبارهم فى قشلاق عابدين حيث تعاهدوا على الدفاع عن الوطن . وحضر هذا الاجتماع الذى اقسام فيه المجتمعون على مصحف وسيف كل من عرابى وعبد العال وطلبه عصمت ويعقوب سامى وعلى الروبى وعلى فهمى ومحمد عبيد وعبد الغفار والزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمى والبارودى . كما حضره عمر رحيم وابراهيم فوزى مأمور الفيلق . ويقال ايضا ان عبد الوهاب قومندان البوليس قد حضره . وقام الشيخ محمد عبده بتلقيين الحاضرين يمينا من بين فقراته : « والله العظيم قاهر السماوات والارض اننى انا فلان لا اخون وطنى ولا اخون نفسى ولا أغش احدا من اهلى بلادى واحفاظ على عرضى وعلى دينى وعلى عرض اهالى بلادى ما دمت قادرا على منعه ، واننى احافظ على النظام وعلى القانون العسكرى بكل ما يمكننى ، واذا حثت فى يعينى اكون مستحقا لقطع الرقبة وشق الصدر وان اكون محروما من مزايا الانسانية والاداب » . وذكرت جهات الامن انه قد ذكر فى اليمين ان « يكون الضباط يدا واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون اوامر من احد ما الا اذا اتفقوا عليها » .

واستبد الذعر بالخدوي فلجأ إلى سلطان باشا الذي حاول اقناع الوطنيين بالطاعة في نفس اليوم ، ولكن ردهم كان المطالبة بخلع الخديوي الذي أصبح تابعا للدول الاجنبية . وقال احد قائممقامات الجيش على حسب رواية كرومر بأن « الضباط يمزقون عرابي اربا اذا هو تغلي عنهم » وكان هذا دليلا على ان جذور الحركة الوطنية قد ضربت بعقب في صفوف الجيش والشعب معا ، فقامت المظاهرات وعقدت الاجتماعات مطالبة بعزل الخديوي وتثبيت عرابي والوزراء الوطنيين في السلطة .

وارتبكت افكار الخديوي فقرر اعادة عرابي ، واصبح هو الوزير الوحيد بلا وزارة . . . ثم استنجد بالباب العالي الذي ارسل بعثة من درويش باشا وشيخ السعيد قام الخديوي برشوهما بمبالغ مالية كبيرة ، وطلبت البعثة من عرابي ان يذهب الى استانبول على وعده بأن ينال منصبا كبيرا هناك .

رفض عرابي قائلا (ان السلطة التي أتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها بل قلدني اياها الشعب ويتوجب على أن أنزل على ارادته وأعطي أذنا صاغية لشكاويه) .

وعقب فشل مهمة البعثة بدأ تنفيذ خطة جديدة صاحب فكرتها المعتمد البريطاني مالبث وهي اثارة اصطدامات داخلية تكون سببا في تدخل خارجي مسلح .

ويوم ١١ يونيو ١٨٨٢ استأجر مالطي كان في خدمة القنصل الانجليزي بالاسكندرية حوزيا حمله الى احدى الحانات ، وعندما طالبه بأجره حدثت بينهما مشادة اطلق فيها المالطي النار على الحوزي وظهر عدد من الاجانب المشتبه فيهم فاطلقوا النار على الاهالي الهائجين وفي توقيت معلوم ظهر فريق من البدو كان الخديوي قد استأجرهم فشاع الاضطراب في الاسكندرية وقتل ١٤٠ مصريا و ٥٠ اوريا في المدينة التي كان الاجانب من المراكبيين والمضاربين والراسماليين قد بدأوا يتدفقون عليها بعد بداية الضائقة الاقتصادية الناجمة عن الديون .

ولكن عرابي استطاع السيطرة على الاضطرابات واعادة الهدوء الى المدينة وانكشف أمر المدبرين ، وفشلت خطة التدخل وشقت هذه الحادثة المجتمع الى شقين الخديوي وكبشائر الملاك والاعيان في جانب والقوى الوطنية من المدنيين والعسكريين في جانب آخر وسار الخديوي الى الاسكندرية ومعه كبار الرجعيين والاقطاعيين مثل نوبار باشا ورياض باشا وانضم اليهم ايضا شريف باشا وسلطان باشا

وهناك ألف الخديوى وزارة خاضعة فى الاسكندرية برئاسة راغب باشا ..
بينما كانت القاهرة تحت سيطرة الوطنيين .

ونبتت خطة ثالثة للتدخل الاجنبى عندما قرر احمد عرابى ترميم
الحصون الساحلية عقب زيارة الاسطولين الانجليزى والفرنسى للاسكندرية ،
وارسل الباب العالى يطلب وقف الترميمات ووجد الاميرال سيمور قائد
الاسطول البريطانى فى ذلك فرصة للتدخل فأرسل انذارا الى رئيس حاميه
الاسكندرية يوم ٦ يوليو ١٨٨٢ مطالبا بوقف التخصيمات ... واجاب
عرايى بانهم يقومون بالترميم فقط دون اقامة اى تخصيمات جديدة .
ومع ذلك قدم سيمور انذارا آخر يوم ١٠ يوليو مطالبا بتسليم
التخصيمات خلال ٢٤ ساعة ورفض عرايى ذلك رفضا باتا ... فاطلق
سيمور مدافع أسطوله يوم ١١ يوليو على الاسكندرية فحولها الى أنقاض ..
ومع ذلك ظل الخديوى وكبار الاعيان فى قصورهم بالضواحي بعد تحذير
سيمور لهم فى الوقت المناسب ، واصدر عرايى امرا بانسحاب الحاميه
من المدينة المحترقة .. وغادرها معه آلاف السكان ... وبعد ٤ ايام احتل
الانجليز المدينة المهجورة ... وكان ذلك ايدانا بالحمله البريطانية على مصر
التى صوت مجلس العموم البريطانى على اعتماداتها يوم ٢٧ يوليو ١٨٨٢
تحت قيادة الجنرال ولسلى .

وطلب الخديوى من عرايى ان يوقف العمليات الحربية ضد الانجليز ،
ولكن عرايى رفض تنفيذ الامر مخاطبا الشعب بأن حريا قد بدأت بين
المصريين والبريطانيين المعتدين محدرا الخونه ... واسرع الخديوى التابع
فى الاسكندرية تحت حماية الغزاة باصدار امر يعزل به عرايى من وزارة
الحربية يوم ٢٢ يوليو معلنا عصيانه .

وكان رد عرايى لجمهير الشعب يوم ٢٥ يوليو ١٨٨٢ بيانا قال فيه
« ان الخديوى قريب الى الانجليز وكل مايقوله يعود عليهم بالفائدة ...
وهو يقوم بتضحية مصالح البلاد والشعب ... واما فيما يتعلق بنا فنحن
لا نتخلى عن الشعب ما دام لنا قلب ينبض » .

ونقل عرايى المعركة الى صفوف الشعب ... وتقدم آلاف المتطوعين
من الفلاحين وسكان المدن مقدمين تبرعاتهم التى ساعدت على التسليح .

واعتبرت هذه الحركة امتدادا لنضال الشعب المصرى المسلح ضد
الحملة الفرنسية . ثم غزو الانجليز للاسكندرية ورشيد عام ١٨٠٧ ، ولكن
تميز هذه المرة بوجود قادة مصريين وعساكر نظاميين من العمال
والفلاحين .

وتشكل (مجلس الطوارئ) من العلماء والمشايخ والاعيان ، ولكن بعضهم كان مترددا بين الولاء للخديوى وبين الاندفاع مع التيار الوطنى ، وذهب بعضهم الى الخديوى فى الاسكندرية ٠٠ وتشكل ايضا (المجلس الحريى) من الضباط الوطنيين .

واعدت خطة الدفاع عن الشمال اعدادا تاما اعجز الانجليز عن التقدم عند كفر الدوار ٠٠ واعد رئيس اركان حرب الجيش محمود فهمى خطة اخرى للدفاع عن الشرق تقضى بتعطيل قناة السويس وسد ترعة الاسماعيليه ولكن فرديناند دى ليسبس فزع من هذه الخطة حرصا على ارباحه وتأمره مع الغزاة فتعهد لعرايى بأنه سوف لا يسمح للقوات الانجليزية بالنزول فى منطقة القناة ٠٠ وقبل عرايى منه هذا التعهد .

وكانت هذه غلظته الاولى حرييا وسياسيا .

ونزلت القوات البريطانى فى السويس يوم ٢ اغسطس ١٨٨٢ ثم قاموا بعملية انزال فى بور سعيد والاسماعيليه يوم ٢٠ اغسطس رغم وعود دى ليسبس وبدأوا بتنظيم القوات استعدادا للمعركة الحاسمة .

وحدثت موقعة التل الكبير يوم ١٢ سبتمبر ١٨٨٢ بهجوم بريطانى مفاجئ لاذ البدو بعده بالفرار ورموا عرايى بالحجارة .

وهرع عرايى الى القاهرة حيث عقد (مجلس الطوارئ) مصرا على مواصلة النضال ، مقترحا تشييد تحصينات حول العاصمة ، مقترحا اغراق الوادى حول القاهرة ، وايده فى ذلك عبد العال حلمى وعبدالله النديم ومحمود سامى البارودى ، ولكن كبار الملاك والاعيان صوتوا من اجل الاستسلام وخضع عرايى لهذا القرار ٠٠٠ رغم وجود قوات الجيش المصرى سليمة فى الشمال .

وكانت هذه هى غلظة عرايى الثانية والاخيرة ٠٠٠ فقد استسلم للبريطانيين على مشارف القاهرة يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، نتيجة لخيانته شيوخ البدو واعيان القاهرة .

وهكذا طويت صفحة مضيئة من صفحات نضال الشعب المصرى ، بعد ان تكالبت عليه بريطانيا كما تكالبت الدول العظمى على محمد على قبل ٤٢ عاما فقط .

ولكن هناك فرقا فى الحالتين .

محمد على لم يكن مصريا صميما - قال ابنه ابراهيم « غيرتنا شمس مصر وصهرتنا » - ولم يعتمد الا على الارستقراطية والبرجوازية التى كانت موجودة أو خلقها بهباته من الارض للمماليك والالبانيين ٠٠ كما لم يطور

النظم والمجالس التي كونها نابليون .. ولم ينقل من ديموقراطية أوروبا
وفكرها السياسي مثلما نقل علومها وصناعاتها .. كما ان غزواته اثارت
ضده شعوب الدول المقهورة ومهدت ضده مؤامرات الدول الاستعمارية
الكبرى التي وجدت فيه خطراً نابعا من الشرق ..

اما احمد عرابي فكان مصرياً صميمًا .. اقرب الزعماء في تاريخ مصر
الحديث الى قلوب الفلاحين واول قائد لجيش كامل من المصريين ...
واول نائر تتجمع حوله الجماهير من العساكر والمدنيين بما استثاره فيهم
من همة وحماسة ... وهو في حركته كان يستلهم افكار الثورة الفرنسية
الديموقراطية ، ويحاول ان ينسج بين الشعب والجيش .. وان كان قد
فاته ادراك التناقضات الاجتماعية العميقة التي ظهرت في المجتمع مع ظهور
البرجوازية المصرية .. والتي خلفت لحركته اعداء طبقيين يرون خطراً كبيراً
في اطلاق لارادة الفلاحين والبرجوازية الوطنية الصغيرة والبروليتاريا
الناشئة ... كما انه لم تتوافر لاحمد عرابي النظرة العلمية الشاملة التي
تجعله يحسن تصنيف الاصدقاء والاعداء فخدعه دي ليسبس وخضع لاصوات
اعيان القاهرة .

ونورة عرابي لم تحصر في دائرة التناقضات القائمة بين الضباط
المصريين والشراكسة ولكنها امتدت الى رحاب الشعب فكانت انعكاساً لما
هو قائم في المجتمع من فروق طبقية وقهر اجتماعي بين الفلاحين والاقطاعيين
واغلبهم من الاجانب والمرايين والشراكسة .

وهزيمة ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ أدت الى نتائج وخيمة للحركة الشعبية
وللقوى الوطنية في الجيش .

الفصل الثالث

الجيش المصرى ٠٠ تحت الاحتلال البريطانى

(من الحكمة الا نمكن العدو من رقابتنا وانا
لاأود ان يدخل ضباط الجيش فى حركتنا
السياسية)

مصطفى كامل

اصدر الخديوى توفيق يوم ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ مرسوما من جملة
واحدة (تسريح الجيش المصرى) ٠٠ وعاد الخديوى الى القاهرة فى حماية
القوات البريطانية ليتابع اصدار قراراته بتجريد جميع الضباط من رتبة
يوزباشى فما دون اشتركوا فى الثورة العرباية من رتبهم وحرمانهم من
العاش ، وتقديم اعناده كبيرة من الرتب الكبيرة للمحاكمة ، بعد اعتقال
٣٠٠٠ شخص ، وفرض المحتلون تعويضات على الشعب المصرى قيمتها
٩ ملايين جنيه استرلينى .

واختار الخديوى توفيق (السير فلانعين بيكر) لتنظيم جيش مصرى
جديد ٠٠ وعين (السير ايفلين وود) قائد جيش الاحتلال ليكون قسائدا
عاما للجيش المصرى الذى تقرر ان يهبط عدده ليكون ٦٠٠٠ جندي .

وتبع ذلك خطوات اخرى اذ اغلقت كل المدارس الحربية عدا واحدة ،

واغلقت ترسانات الاسلحة والمدرسة البحرية ، وعطلت الترسانة البحرية ،
وبيعت السفن الحربية ...

وفي بداية عام ١٨٨٣ كان هناك ٢٥ ضابطا بريطانيا يتولون المناصب
القيادية في الجيش المصري ، اما صغار الضباط فكانوا يختارون من الاسر
الموالية للانجليز والخبديوى .

وفي ديسمبر ١٨٨٢ حوكم عرابى وصدر الحكم باعدامه هو وانصاره ،
ولكن دوفرين سفير انجلترا فى تركيا الذى كان قد حضر للتنكيل
بالمشتركين فى الدفاع عن الاستقلال الوطنى قرر استبدال الاعدام بنفيه هو
وسبعة من زملائه نفيًا مؤبدا الى سيلان . مدركا ان اعدام أحمد عرابى
يمكن أن يؤدى الى انتفاضة شعبية اخرى .

ودخل العسكريون المصريون فى مرحلة جديدة ، لم تعد لهم فيها
القيادة ... وادخل الاحتلال نظام (البدل النقدى) عام ١٨٨٦ ليصبح
التجنيد فى الجيش قاصرا على الفقراء ، ويعفى منه ابناء الضباط ورجال
الدين وموظفو الحكومة وطلبة المعاهد الدينية مما أدى الى زيادة الفارق
الطبقي بين الجنود والضباط ، كما عمل على قتل روح الجندية فى جماهير
الشعب . وكان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال موزعا بين مصر والسودان
... وكانت ثورة المهدي مشتتة هناك ، وناور الاحتلال البريطانى اولا بعدم
امداد الجيش فى السودان بأية امدادات ثم تعيين ضابط بريطانى هو
الجنرال هكس ليقود الجيش هناك خلفا لعبد القادر باشا حلمى وذلك
بناء على طلب من رئيس الوزراء شريف باشا .

واخيرا انتهز الاحتلال فرصة اشتعال الثورة المهدية ليتخلص من
الجنود والضباط المصريين الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، فاقاموا
معسكرا للتدريب فى القناطر الخيرية جمعوا فيه بقايا جيش عرابى المنحل ،
وارسلوا ٥٠٠٠ جندي الى الخرطوم وارتفع العدد عندما وصل هكس
باشا يوم ٧ مارس ١٨٨٣ ليصبح حوالى ١٣٠٠٠ جندي .

ولكن الجنود الذين ارسلوا الى السودان كانت فى قلوبهم مرارة شديدة
لشعورهم بأن بلادهم محتلة ، ولاحساسهم بأنهم انما يرسلون الى هناك
للتخلص منهم ، وذلك كما ورد فى تقرير كتبه كولونيل ستيوارت الذى
ارسلته الحكومة البريطانية الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة .

وقد وقعت الكارثة التى رسمها الاحتلال عندما خرج الجنرال هكس
(باشا) يوم ٨ سبتمبر فى حملته التعميسة لمهاجمة كردفان فلما وصل الى
غابة شيكان فوجى بالدرأوش يحاصرونه من كل جانب بينما كان جنوده
قد انهكهم التعب والجوع والعطش والايأس الجيش الذى تجاوز عدده
١٠٠٠٠ جندي عن آخره ولم ينج منه سوى ضابطين برتبة الملازم وثلاثمائة
جندي معظمهم من الجرحى .

نمت هذه الكارثة بذور الريبة في موقف الحكومة البريطانية التي نادى
اولا بعدم التدخل ثم ساندت الجنرال هكس باشا في اعداد حملته على
كردفان رغم تحذير الكولونيل ستيوارت من خطرها في تقرير رسمى .

واكتملت ابعاد هذه الخطة بعد مصرع آلاف من جنود الجيش المصرى
عندما نصحت الحكومة البريطانية مصر باخلاء السودان .

ورفض شريف باشا .

وهنا ارسل اللورد جرانفيل وزير المستعمرات برقية في يناير ١٨٨٤
تفيد بأن من لا يريد اتباع نصائح الاحتلال فعليه ان يتخلى عن منصبه
واستقال شريف باشا في ٧ يناير ١٨٨٤ قائلا (اذا تركنا السودان فالسودان
لن يتركنا) .

وجاءت وزارة نوبار باشا يوم ١٠ يناير خاضعة للاحتلال البريطانى
ساجدة لاوامره مصدرة تعليماتها باخلاء السودان وترحيل الموظفين وسحب
الحاميات المصرية التي بلغت ٢٥٠٠٠ جندي وصدر مرسوم في ١٥ يناير
بالحاق ادارة السودان بوزارة الحربية بدلا من رئاسة الوزراء .
كان المستهدف هو افناء الجيش المصرى اولا ثم انسحاب مصر من
السودان ثانيا .

ولذا لم تقف الكارثة عند حدود معركة (شيكان) فقط ، وانما امتدت
لتشمل تدبيراً بريطانياً قضى باعلانهم استقلال السودان عن مصر في مقابل
تعيين غوردون حاكما عاما للسودان .

ووصل غوردون يوم ١٨ فبراير ١٨٨٤ الى الخرطوم ، واعلن استقلال
السودان وعين المهدي سلطانا على مديرية كردفان ، محتفظا لنفسه بمنصب
الحاكم العام ، وقام بالغاء جميع الضرائب المتأخرة ، وأعلن العفو عن
المسجونين الذين تأخروا عن دفعها ٠٠٠ الا ان المهديين اكتشفوا هذه
المناورة البريطانية ، ولم يكن في نيتهم تقديم السودان للسلطة الانجليزية .

وعندما فشلت هذه الخديعة في سرعة تقرر تكليف غوردون بتدبير
عملية انسحاب المصريين مدنيين او عسكريين من السودان ، ولكن دون
تصله اية قوات لتأمين عملية الانسحاب ٠٠٠ الجنرال ولسلي وهو الجنرال
الذى فتح مصر قواد جيشا من ٧٠٠٠ جندي ولكنه لم يصل الى الخرطوم .
وفى ذلك قال غوردون (لقد عينت لاخلاء السودان وليس للهرب من
الخرطوم) وترك الحاميات الاخرى في جميع المواقع تواجه مصيرها
واعتبر التخلي عن هذه الحاميات عارا لا يمحي .
وفى ٢٣ يناير ١٨٨٥ توقفت الخرطوم المحاصرة عن المقاومة ، واح
الثوار المهديون وقتل غوردون والانجليز الذين كانوا معه اثناء اقتحام ا

وتركت الحاميات الاخرى تواجه مصيرها قبل سقوط الخرطوم
وبعدها .

وكان من نتيجة موقف الحكومة البريطانية أن أيد أكثر من ٣٣٠.٠٠٠ جندي مصري من حاميات المدن السودانية المختلفة وائتاء سقوط الخرطوم وكسلا وسنار خلال عامي ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ .

فقدت الخطة الاستعمارية لآبادة الجيش المصري في مصر والسودان لضرب الحركة الوطنية التي تولدت فيه ، ووقف نموها ٠٠٠ وكان انتصار ثورة المهدي عام ١٨٨٥ قد طوى صفحة الجيش المصري في السودان الى حين . وبدأ الاستعمار البريطاني مناوراته لتحويل الاحتلال المؤقت الى احتلال دائم عن طريق الماطلة ، حتى عقدت في ٨ ابريل ١٩٠٤ اتفاقية بين فرنسا وانجلترا ، انطوت على نص يقضى بأن الحكومة البريطانية ليس في نيتها تغيير الوضع السياسي في مصر مما يطلق يدها في مصر ويد فرنسا في مراكش .

وقبل هذه المعاهدة وخلال ثمانينيات القرن الثامن عشر ، وبعد الضربة الشديدة التي وجهت للقضاء على الجيش المصري واعتقال ٣٠.٠٠٠ مصري بعد قمع الثورة العربية غابت الحركة الوطنية المنظمة ، وتشتمت كواد الوطنيين او مارسوا نشاطا سريا .

ولكن لم تكد تسعينيات القرن تهل حتى نشط مثقفو البرجوازية الوطنية المصرية بعد وفاة الخديوى توفيق وتعيين ابنه عباس حلمي الثاني الذي حكم مصر في يناير ١٨٩٢ وهو في الثامنة عشرة من عمره وبرز في هذه الفترة الشيخ محمد عبده الذي سعى الى تطوير الشريعة الاسلامية بما يتناسب مع العصر ، وناضل ضد تترك السكان العرب في الامبراطورية العثمانية داعيا الى بحث اللغة العربية الفصحى ، وعبء الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٣) المولود في حلب والذي هاجم الاستبداد في كتبه ودافع عن الفقراء والبؤساء واستنكر التعصب الديني ودعا الى تكوين دولة عربية واحدة ، وإاضاً الوطن فوق الدين والوطنية فوق الخلافات الدينية ٠٠٠ ومصطفى كامل الذي كون حلقة من الشباب وهو مازال تلميذا ، وطالب بإبعاد الانجليز عن مصر ، ففتحت له الابواب في فرنسا .

وكان مثقفو البرجوازية المصرية لا يؤمنون بإمكانية الحركة المثقفة الجماهيرية في هذه المرحلة ، تأثروا منهم بنكسة الاحتلال ، ولذا وجهوا اهتمامهم في الحصول على التحرر الوطني الى محاولة استغلال التناقضات بين الدول الامبريالية وخاصة انجلترا وفرنسا ٠٠ واتجه مصطفى كامل

ايضا الى اعتبار التثقيف والدعاية وسيلة اخرى من وسائل التحرر الوطني وذلك بعد ان اجهده السعى وراء المناقضات .

ولكن الخديوى عباس الثانى كانت له وجهة نظر فى الجيش عبر عنها بقوله (انه الاداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية) . ولذا فقد ربط نفسه به واطهر اهتماما شديدا باصلاحه كان يلبس الملابس العسكرية ويزور الوحدات ويحضر التدريب والمناورات ويرعى حالة الجنود والضباط مما جعل قوات الجيش تتعلق به على عكس والده .

وانتهز الخديوى فرصة سفر كرومر الى انجلترا وعين محمد ماهر باشا وكيلًا لنظارة (وزارة) الحرية ، واعتبر هذا الاجراء بداية المتاعب ، فقد اخذ ماهر باشا يحدد سلطة كتشنر سردار الجيش ، ورافق الخديوى فى زيارة تفتيشية مع كتشنر عند حدود مصر الجنوبية ، حيث اكثر الخديوى من انتقاد العيوب وخاصة التى لمسها فى تصرفات الضباط البريطانيين قائلا للجنرال كتشنر عقب استعراض فى وادى حلقة « انه من العار - فى رايه - أن يكون الجيش المصرى على هذه الدرجة من عدم الكفاءة » .

وقدم كتشنر استقالته وارسل الى كرومر برقية بما حدث فأصر على ان ينقل الخديوى محمد ماهر باشا من (نظارة) الحرية ، تحت التهديد بوضع الجيش المصرى تحت سلطة الحكومة البريطانية رأسا . . . وقد خضع الخديوى عباس للانذار ووجه الى السردار خطابا نشر فى الجريدة الرسمية يبدى فيه الرضى عن حالة الجيش ، ويسجل للضباط البريطانيين خدماتهم فيه . . . وبعد ايام نقل محمد ماهر باشا محافظا الى بور سعيد .

كان هذا الموقف نقطة تحول فى تاريخ الجيش فبعد ان كان الخديوى توفيق يأخذ موقفا معاديا من رجاله ويلقى بنفسه فى احضان الانجليز اذا بالخديوى عباس يحاول ان يأخذ موقفا معاديا من الانجليز ويلقى بنفسه فى احضان الجيش .

ولكن خضوع الخديوى لانذار كرومر اضعف من نبت الحركة الوطنية لدى الجيش التى انتعشت بالامل ولكنها لم تدبل تماما تكونت فى صفوف الضباط جمعية سرية اسمها (جمعية المودة السرية) من الضباط الموالين للخديوى لتزويده بالانباء والاخبار .

واتخذ البريطانيون موقفا اكثر تشددا فى تعيينات الضباط المصريين وترقياتهم ، وبدأوا بتعيين ادوارد زهرا ب باشا وكيلًا للحرية وكان ولاؤهم للانجليز كما يقول ملنر (امر لا يحتمل المناقشة) .

وهنا خلقت الظروف موقفا وضع الجيش المصرى امام مسئولية جديدة .

كانت خطة الاستعمار البريطاني لآبادة الجيش المصرى وابعاده عن السودان قد تحققت ٠٠٠ وإراد الاستعمار بذلك ان يكسب السودان صفة الدولة التى لا يستعمرها احد فى افريقيا لمدة سنوات مما يبعد صلته عن مصر ، ويضعف العلاقات الشعبية الوثيقة بينهما ٠٠٠ ثم يهجم الاستعمار البريطانى عليه من الجنوب ٠٠٠ من كينيا واوغندا ليحتله بقواته ويصبح مستعمرة بريطانية كاملة لا صلة لها بمصر .

كان الاستعمار البريطانى يريد ان يقيم (عازلا زمنيا) بين مصر والسودان .
ولكن عاملا هاما لم يكن قد دخل فى حسابات الخطة البريطانية انقضى عليها ، فغيرها تغييرا كاملا .

اعادة تكوين الجيش المصرى

تسابقت الدول الاستعمارية على اقتطاع اطراف السودان والتوغل فى ارضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التعايشى الضعيفة . وكانت فرنسا تزحف على افريقيا من الغرب ولما كان السودان بعد عام ١٨٨٥ يعتبر دولة مستقلة فانها قررت ان تحتله وزحقت عليه بغثة وارشان حتى وصلت حدوده عام ١٨٩٨ .

وحدث سبب مباشر عند هزيمة الايطاليين فى موقعة عدوة اول مارس ١٨٩٦ على لايدى الاحباش ، وتهديد الدراويش السودانين لكسلا التى كان الايطاليون قد اخلوها بصفة مؤقتة عام ١٨٩٤ ٠٠٠ وطلب الحكومة الايطالية من الحكومة البريطانية ان يهاجم الجيش المصرى الدراويش فى دنقلة للتخفيف من الضغط عليهم .

ولم يجد الاستعمار البريطانى امام هذه الظروف المتغيرة من سبيل الا اعادة تكوين جيش مصرى لدخول السودان .

واتخذت الحكومة البريطانية قرارها فى ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة ، وكان فى هذا نقطة تحول عن سياسة انشاء جيش مصرى صغير للاعمال البوليسية ، الى انشاء جيش محارب قادر على خوض المعارك .
لم يكن قد مضى على حل الجيش المصرى فى مصر الا ١٤ عاما .
ولم يكن قد مضى على الابادة المتعمدة للجيش المصرى فى السودان الا ١١ عاما ٠٠٠ وبدأ تكوين جيش مصرى جديد .

وكأن الاستعمار البريطانى يعتمد فى ضمان بقائه بمصر على وجود جيش الاحتلال ، وقيادة الضباط البريطانية للجيش المصرى الجديد .
وزاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٠٠٠ جندي عند بدء حملة

دنقلة وبدأت عملية استرداد السودان تحت قيادة كتشنر سردار الجيش المصرى .

كان هجوم البريطانيين على السودان من كينيا واوغندا متعذرا فى هذا الوقت الضيق لظروف طبيعية . . . كما ان دخول السودان بالجيش المصرى كان يعطى للغزو سندا قانونيا امام فرنسا التى كانت قواتها قد احتلت (فاشودة) غرب السودان .

دخل كتشنر (ام درمان) عاصمة المهديين فى سبتمبر ١٨٩٨ مستخدما الرشاشات كسلاح جديد ، فاصيب جيش المهدي بخسارة فادحة بلغت ٢٠ الفا وانسحب الجيش الى كردفان . وعن هذه المعركة قال الكولونيل مساعد كتشنر « كانت تحركات المهديين دائما الى الامام تحت وابل رصاصنا ليلاقوا الموت المحتم وجها لوجه . وبعد المعركة التى سجلتها فيها انتصارنا كانت جثث قتلاهم بشيا بها البيضاء تغطى ساحة القتال كما تغطيها الثلوج » ولم يقتف أثر المهديين ولكنه اتجه الى (فاشودة) حيث التقت القوات البريطانية وجها لوجه مع القوات الفرنسية ، وحدثت أزمة (فاشودة العالمية) المعروفة والتى قال لينين عنها « كانت انجلترا على شفا الحرب مع فرنسا » . وانتهى الامر بينهما الى توقيع اتفاق ٨ ابريل ١٩٠٤ تنعهد فيه فرنسا بعدم معارضة النفوذ البريطانى فى مصر او تحديد موعد لجلء قواتها عنه . كما تعترف بريطانيا بسيادة فرنسا على المغرب .

ولكن صداما لم يحدث اذ حسمت المشكلة على أساس توازن القوى . وبعد مفاوضات طويلة امرت الحكومة الفرنسية (مارشان) بالتراجع يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٨ عن (فاشودة) ، ووقعت فى مارس ١٨٩٩ اتفاقية انجليزية فرنسية لتوزيع مناطق النفوذ فى افريقيا . وتم استرداد السودان فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ بعد حرب امتدت اكثر من ثلاث سنوات خاضها الجيش المصرى .

وبعد استرداد السودان واجه الاستعمار البريطانى مرة اخرى مشكلة وجود جيش مصرى ، بدأت تنتشر فى صفوفه افكار الحركة الوطنية التى كانت قد انتعشت فى صفوف الجماهير وبين المثقفين فى التسعينيات من القرن التاسع عشر .

ولم تجد الحكومة البريطانية مبررا يدفعها الى الغاء الجيش المصرى مرة اخرى . . . كما فعلت فى بداية الاحتلال . . . ولكنها ابقت معظم الجيش الذى بلغ فى مطلع القرن العشرين عددا يتراوح بين ٢٠ الفا ، ٢٥ الفا فى السودان لعدة اسباب أهمها :

- ١ - سحب إبعاد الجيش المصري الذي استمر ثقله بنفسه عن قاعدته الجماهيرية - على حد تعبير كرومر .
- ٢ - إطلاق الأمر للجيش للاحتلال في مصر دون منازع .
- ٣ - تثبيت الأمن في السودان .
- ٤ - وجود الجيش المصري في السودان اعفى الحكومة البريطانية كذلك من تواجد جيش كبير للاحتلال . وقد احتلت وحداتهم مواقع استراتيجية هامة مثل القلعة والعباسية وقصر النيل بالقاهرة . ومصطفى باشا ورأس التين بالاسكندرية .

وكان استرداد السودان وتوقيع اتفاقية ١٨٩٩ للحكم الثنائي المصري البريطاني وهي الاتفاقية التي وقعها بطرس غالي عن مصر ولورد كرومر عن بريطانيا ، والتي جاء في مقدماتها أن الأسباب التي دعت إلى الحكم الثنائي هي أن مصر حكمت السودان حكما سيئا مما أدى إلى ضياعه (وموافقة) الحكومة المصرية على السماح لبريطانيا بإدارة السودان لقاء المعونة التي قدمتها إلى مصر في السودان .

ولا شك أن هذه الاتفاقية التي فرضت على مصر ، كانت (اتفاقية إذعان) أطلق عليها الناس اسم (الاتفاقية المشنومة) .

أصبح الحاكم العام البريطاني هو السلطة العليا في السودان تتجسّص في يده جميع السلطات المدنية والعسكرية والتنفيذية والتشريعية ، وبدأت الحكومة البريطانية ترسم سياسة جديدة نحو الجيش المصري .

قررت تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين في السودان من سلاحه والذخيرة بواسطة الجنرال مكسويل نائب الحاكم العام وكان تمردت بعض الوحدات ، فسجن الضباط المتهمون بالتجريد وجوكميسوا . م طرد منهم سبعة من خدمة الجيش وأحيل واحد إلى المعيشة وأخسر للاستيداع .

واراد كرومر ان يستغل هذا الحادث لاهانة الخديوي وتحقيره أمام المتعاطفين معه في الجيش ، فطلب منه أعضاء المحكوم عليهم وتوبيخهم ، ليضعه في موقف حرج سواء بالرفض أو القبول وقد قبل الخديوي ذلك ، وأحضر المحكوم عليهم وتوبيخهم وأعلن تأييده للسردار ونجحت باشا . وقررت الحكومة البريطانية أيضا انقاص الوحدات المصرية البحتة في الجيش وزيادة الوحدات السودانية ، وألفوا (أوطتين) كتيبتين مشاه ، وسرحوا المدفعية ، وخفض عدد (الأورطة) الكتيبة المصرية إلى ٦٠٠ جندي بدلا من ٨٠٠ جندي للكتيبة السودانية ، ونقص عدد الضباط المصريين في

الوحدات السودانية الى العشر .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل شنت الجيش المصري في السودان الى حاميات صغيرة مبعثرة في المدن البعيدة ، بينما تمركزت الحامية البريطانية في الخرطوم .

وهكذا ضمير الجيش المصري بعد أن أدى واجبه في استرداد السودان واتخذ الاحتلال البريطاني يكلف وحداته بواجبات «تعميرية مدنية» .

ولما كان هناك نقص شديد في الصناع المهرة بالسودان فقد استصدر اللورد كاتشين امرا خديويا يقضى بتجنيد ابناء القاهرة والاسكندرية ، وكان ذلك موقوفا منذ بدء الاحتلال منعا لتسرب الافكار الحضارية في المدن الى صفوف الجيش ، وهكذا تضاعف عدد الصناع في السودان عدة مرات .

وقام الجيش المصري بدور حضارى في السودان انشأ طرق السكك الحديدية في ظروف بالغة القسوة والصعوبة قال اللورد كرومر انهم مدوا ٢٢٥ ميلا من خطوط السكة الحديد خلال ١٤ شهرا وقال احد الضباط المصريين (انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصري) .

وكثير من منشآت السودان في المدن المختلفة بنيت بواسطة الوحدات المصرية حتى اصبح ذلك طابعا للجيش ، وهدفا يقصد به صرفه عن التدريب والتماسك وعندما فكر الرئيس السابق اللواء محمد نجيب في دخول المدرسة العربية ، قال له ابراهيم عرابي بن احمد عرابي وكان مقيما في السودان ، وهو يحاول يثنيه عن عزمه (يا بني ان الضابط في بلد محتل ليس سوى مقاول عمال او رئيس فعلة ولا يتعدى عمله الحفر والردم) .

وكان كلام ابراهيم عرابي صحيحا الى حد ما فقط روى لي محمد نجيب ان اول عمل كلف به عقب تخرجه كان تمهيد بعض الطرق في السودان .

بعد ان استقرت الاحوال نوعا ما صدر قانون القرعة العسكرية - التجنيد - عام ١٩٠٢ بعد ان تلاشت الحاجة لاي قوات مصرية من وجهة نظر المصالح البريطانية ، ولذا فقد تضمن اعفاء كل العناصر ذات الفعالية او التأثير في الاتجاهات الوطنية لمكافحة الاستعمار ، حتى تظل بعيدة عن الجيش .

اعفى ابناء العمد والمشايخ وموظفي الحكومة والعلماء وطلبة الأزهر وطلبة الجامعة وابناء وأخوة ضباط الجيش .

• انخفض بذلك مستوى المجندين ومستوى الجيش بالتالى .

• استمر العمل بهذا القانون حتى ١٩٤٧ الى ٤٥ عاما متصلة .

وخلال السنوات الاولى للحكم الثبائى فى السودان قامت عبدة انتفاضات شعبية لم يذكر السير (الدون جورست) الحاكم العام شيئا عن دور الجيش المضرى فى قمعها ، مشيرا فقط الى القوات البريطانية والسودانية واذا صح ذلك فانه يشير الى خشية الاحتلال من تحريك الجيش المضرى حركة عسكرية فى مواجهة انتفاضة شعبية خشية حدوث التعميم بينهما ، وخاصة ان ضباط الجيش كانوا لا زالوا يتذكرون انتفاضة عرابى ، ويقراون سرا كلمات الزعماء والمثقفين فى مصر مثل محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ومصطفى كامل وغيرهم .

وكان الاتجاه السائد فى الراى العام المضرى هو الاستفادة من التناقضات الدولية ، والنضال ضد قوات الاحتلال البريطانية باعتبار مصر تحت السيادة الشرعية التركية .

وقد تعرض الجيش المضرى عام ١٩٠٦ لموقف شديد الحرج عندما ارادت الحكومة العثمانية ان تمد خط سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ثم الى قناة السويس ، وما يستتبعه ذلك من ضرورة اقتطاع جزء من سيناء .

وعندما وجدت قوات الاحتلال ان ذلك يهدد قواتها البحرية فى البحر الاحمر ، ارسلت قوة مصرية صغيرة يقودها مضرى هو الاميرالاي سعد رفعت لاحتلال بلدة (كابا) التى تقع على بعد ٨ أميال برا من قلعة العقبة، ولكنها عندما وصلت وجدت ان القوات التركية قد احتلتها ، واصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوتين .

كان موقف الجيش المضرى غريبا فى هذه الازمة التى تتنازع فيها الارض المصرية دولتان اجنبيتان هما تركيا صاحبة السيادة الشرعية وانجلترا صاحبة قوات الاحتلال .

ولكن الراى العام المضرى انجذب الى السلطان الذى كان اسمه يذكر فى خطب الجمعة بالمساجد ويدعى له بالنصر وناقشت الصحف صراحة احتمال تمرد الجيش المضرى وانضمامه للقوات العثمانية باعتبارها قوات اسلامية لا يجوز معاداتها .

ووجدت قوات الاحتلال البريطانى انها فى مأزق يهددها بتمرد الجيش فسارعت بزيادة الحماية البريطانية واستدعت قوات هندية للدفاع عن قناة السويس ، ونشرت الصحف البريطانية مقالات تنير بها الشك فى ولاء

خسباط وجنود الجيش المصرى ، ونشرت جريدة (ديلي اكسبريس) تصف الضباط الشبان بأنهم مصدر خطر لصلتهم بالضباط الأكبر سنا او المتقاعدين وانهم جميعا يعتبرون خطرا فى حالة الإقلق القائمة فى ذلك الوقت .

وكان فى حديث الصحيفة البريطانية إشارة غير مباشرة الى أن قوات الاحتلال كانت تختار صغار الضباط من ذوى الولاء لقبول الاحتلال دون معارضة .

واصبح مؤكدا أن قوات الاحتلال لم تعد تنق فى ولاء الجيش المصرى ، كما انها فعلت الى أن رأى العام المصرى يلعب على التناقض القائم بينهم وبين الدولة العثمانية . . . فكانت النتيجة هى زيادة الحماية البريطانية ، ووقوع حادثة دنشواى بعد شهر واحد من أزمة (طابا) التى انتهت بتفادى القتال .

ورافق هذه الحادثة نشاط عربى فى تركيا ، اذ كونت الجالية العربية فى القسطنطينية منظمة عربية جماهيرية فى ٢ سبتمبر ١٩٠٨ باسم (الاخاء العربى العثمانى) رأسها ضابط سابق لأركان حرب التركى اسمه صادق باشا العظم مرتبطا بجمعية (تركيا الفتاة) .

ولكن انتخابات البرلمان التركى فى ذلك العام وبرنامج جمعية (تركيا الفتاة) الذى نشر فى اواخر هذا العام ، قد انزل ضربة حاسمة بالاوهمام التى كونها القوميون العرب حول جمعية تركيا الفتاة . .

كان تعداد الاتراك ٧٥ مليون وتعداد العرب ١٠٥ مليون من مجموع ٢٢ مليون نسمة هم مجموع سكان الامبراطورية العثمانية فى ذلك الوقت . وتكونت جمعية سرية اخرى عام ١٩١١ باسم (الجمعية العربية الفتاة) فى باريس لعبت دورا كبيرا فى تاريخ الحركة الوطنية العربية، حيث اعدت برنامجا يقوم على اساس الاستقلال العربى ومحاولة توحيد الحركات العربية المختلفة .

وفى نفس العام قامت الحرب الإيطالية العثمانية (١٩١١ - ١٩١٤) حيث بدأت إيطاليا يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١١ تستولى على الساحل الليبى فاحتلت طرابلس ودرنة وطبرق وبنغازى . . وفكرت الدولة العثمانية فى مرور جيشها عبر الاراضى المصرية بعد محاصرة الاسطول الايطالى لسواحل ليبيا ، كما فكرت أيضا فى الاستعانة بالجيش المصرى فى الحرب الى جانب الجيش العثمانى .

وقد أيد رأى العام المصرى هذا الاتجاه وطالبت العناصر الوطنية ان يمر الجيش العثمانى دون استئذان الخارجية البريطانية ، ولكن بريطانيا

اسرعت باعلان حياد مصر فى الحرب تجنباً لاحتـمال اشتـباكها مع ايطاليا
 ٠٠٠ ولم تحاول الدولة العثمانية من جهتها ارسـال قـوات عبر مصر ، وعندما
 اتصل بعض الوطنيين المصريين بالملوك كيتشنر مطالبين بارسال قوات مصرية
 لمساعدة الجيش العثماني ، اجاب بأن ذلك يعنى زيادة قوات الاحتلال ٠٠
 وعندما طلب بعض الضباط التطوع وافقهم على شرط أن يجلبوا أنفسهم
 فى الاستيـداد بعد العـودة ٠٠ وعندما طلب الولاء على من الاعراب التطـوع
 وافق بشرط الغاء النص الذى يعفيهم من التجنيد .

ولكن ذلك لم يمنع بعض المصريين من التطوع على نفقتهم الخاصة ٠٠٠
 وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام امين الجامعة العربية فيما بعد ،
 وصالح حرب الذى رأس جمعية الشبان المسلمين بعد ذلك وتولى منصب
 الوزارة فى احدى وزارات على ماهر ٠٠٠ وعزيز المصـرى الذى اشـترك فى
 العمليات الحربية وعين قائدا لمنطقة بنغازى وغيرهم كثير من المتطوعين .

وبدأت الاسلحة تتدفق عبر الصحراء الغربية الى ليبيا ، الامر الذى
 جعل قوات الاحتلال البريطانية تستبدل مأمورى الحدود المصريين بمأمورى
 من البريطانيين .

وهكذا منعت قوات الاحتلال الجيش المصرى من المساهمة فى هذه
 الحرب التى كان يدفعه اليها اتجاه الراى العام المصرى .

وفى ذلك قال يوسف نجيب الضابط فى الجيش المصرى والذى مات
 ودفن فى السودان لولده محمد نجيب وهو يختار له مهنة المحاماة قبل وفاته
 (ان الجيش قوة اضافية تتلقى اوامرها من الانجليز) .

ولم يكن الجيش المصرى يتلقى اوامره من قوات الاحتلال التى يقوده
 ضباطها البريطانيون فقط ولكن قواعد جديدة كانت تطبق عليه ٠٠٠
 الوحدات السودانية الجديدة أصبحت تتلقى اوامرها بالانجليزية ٠٠
 وبعض الفرق التدريبية كانت تقتصر على الضباط السودانيين والعرب دون
 المصريين مثل مدافع الماكينة فى مركز التدريب بلاكال ، وذلك حسب رواية
 اللواء محمد نجيب الذى تخرج فى المدرسة الحربية ، وعين مثل والده فى
 الكتبية ١٧ مشاة بالسودان ايضا .

وأوقف الاحتلال البريطانى الترقية الى رتب الضباط بين ضباط
 الصف ، واغلق بذلك الباب امام الفلاحين والفقراء وحال بينهم وبين الوصول
 الى المراتب القيادية كما حدث مع احمد عرابى ٠٠٠ وبدأت الفروق الطبقيـة
 تظهر بطريقة حادة فى صفوف الجيش ٠٠٠ الضباط كانوا يختارون اما من
 ابناء الضباط واما من ابناء العائلات الكبيرة الفاشلة فى التعليم دون التقيد

بشهادة مدرسية حتى صدر قانون ١٩٢٨ الذي يقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية ... اما الجنود فكانوا من افقر عائلات مصر .

وعادت من جديد حدود الترقية الى الرتب العليا ... المصريون لا يرقون اكثر من رتبة الاميرالاي ، والسودانيون لا يتجاوزون رتبة الصاغ ، بينما البريطانيون يبدلون من رتبة اليوزباشى الى اعلى رتب الجيش .

وحدث خلال هذه الفترة انحسار حقيقى فى حالة الجيش ... تدريجيا وتسليحا وعددا .. وارتباطا بالحركة الوطنية . ايضا فقد كان البريطانيون يختارون الضباط خلال ثقب اختيار ضيقة ، ويحاولون ان يجتذبوهم الى نموذج الحياة البريطانية وتقاليدها مما يعزلهم تدريجيا عن مجتمعهم .

وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى وكانت تركيا ما زالت فى مرحلة الحياد ، ضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لمنع اتخاذا قرارا بالحياد واصدرت قرارا فى ٥ أغسطس ١٩١٤ يقضى بمنع التعامل مع المانيا ورعاياها ومنع السفن المصرية من الوقوف فى أى ثغر الماني ... ولما نشبت الحرب بين انجلترا وتركيا فرضت الحمائية البريطانية على مصر واسقطت السيادة العثمانية يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

وفى اليوم التالى مباشرة أى ١٩ ديسمبر خلع الانجليز الخديوى عباس حلمى الثانى الذى كان فى القسطنطينية فى ذلك الوقت ، وعينوا الامير حسين كامل منعمين عليه بلقب السلطان .

واقترنت هذه الاجراءات باعلان الاحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ واصبحت السلطة العليا فى يد الجنرال مكسويل قائد القوات الانجليزية فى مصر ، واعتقل آلاف الوطنيين من المثقفين البرجوازيين ، وعطلت الصحف الوطنية ووضع الباقي تحت رقابة شديدة .

ولم يعتمد الانجليز فى حربهم ضد الاتراك على قوات الجيش المصرى اعتمادا كاملا ، بل كلفوا وحدات قليلة منه بالاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة السويس ... وحسب ما كتبه اليفتنانت كولونيل كيرزى ، كان يوجد فى مصر فى اواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفا من القوات المصرية والسودانية ، بينما كان يوجد ٧٠ ألفا من القوات الهندية والاسبترالية والنيوزيلندية والبريطانية ثم زادت هذه القوات مع استمرار الحرب حتى وصلت ٢٧٥ الف جندي .

ولم يدفع الانجليز بكل قواتهم الى المعركة ... احتفظوا بحامية كبيرة فى القاهرة والاسكندرية خوفا من الانتفاضات الشعبية .

وكانت معاداة البريطانيين هي العمل المحرك للقوى الوطنية في ذلك الوقت ، وخاصة بعد دخول للحرب ضد الاتراك ٠٠٠ وان كانت قد بدت ونمت ونمت فكرة الاستقلال والتحرر الوطني بعيدا عن الدولتين .

وفي الصحراء الغربية كانت القوات المصرية تحت قيادة كولونيل بريطاني (سيسل سنو) بينما كان القائد المصري هو اليوزباشي محمد صالح حرب - باشا فيما بعد - والذي انتهن فرصة انسحاب (سنو) من السلم الى مرسى مطروح بعد نشوب القتال مع السنوسيين وعدم اهتمامه بمصير قوات الحدود المصرية في سيدى براتى ويقيب ، فانضم صالح حرب ومعه حوالي ٨ ضباط واكثر من ١٢٠ جنديا الى السنوسيين ضد البريطانيين .

ومع ذلك فقد اشتركت وحدات مصرية صغيرة لمساعدة حركة القوات البريطانية في الصحراء الغربية بعد ذلك .

الاشتراك الرئيسى للجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى كان فى السودان ضد السلطان على دينار فى دار فور بعد ان نبذ ولاءه لحكومة السودان فى ١٠ فبراير ١٩١٦ تحت تأثير الاتراك والسنوسيين ، وذلك بعد ان كانت قد اعترفت به حكومة السودان سلطانا على دار فور عام ١٩٠٠ بعد استخلافه لها من يد دراويش المهدي .

كانت الحملة تحت قيادة ضابط بريطاني اللغتننت كولونيل (كيلي) ولكن الضباط والجنود المحاربين كانوا من المصريين والسودانيين ٠٠٠ وقد انتهت الحملة بانتصار الجيش المصرى ودخول (الفاشر) عاصمة دارفور فى مايو ١٩١٦ ، وقتل السلطان فى احدى المعارك غرب دارفور فى نوفمبر ١٩١٦ ، مما دفع الملك جورج الخامس الى ارسال برقية تهنئة عند احتلال الجيش المصرى للفاشر ، واشادة الحاكم العام للسودان اثناء احتفاله بعيد الهجرة (١٣٣٥ - ١٩١٦) فى نادى الضباط المصريين قائلا « انه يذكر بمزيد الفخر والاعجاب الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور فانها ستبقى مسطرة بأحرف من ذهب فى تاريخ الجيش » .

واضح ان الاشتراك المسلح للجيش المصرى كان محدودا ومقتصرا على عمليات صغيرة او قوات مساعدة ٠٠٠ ولم يحاول البريطانيون ان يجنّدوا وحدات كبيرة تدخل المعارك الحربية ، كما هو الحال بالنسبة للقوات الهندية مثلا ، وذلك لادراكهم ان ذلك قد يصبح مكمّن خطر عليهم لان الروح الوطنية فى الشعب كانت ملتهبة لا تخمد .

خرجت قوات الاحتياط التى استدعيت للخدمة يوم ٢٩ يناير ١٩١٦

من ثكنات عين شمس وسارت. في مظاهرة جماعية حتى سرائى عابدين وهم يهتفون ضد الظلم الذى تعرضوا له لاستبدانهم عقب مدة خدمة الزامية امتدت ست سنين .

ولما لم يجلبوا اذنا صاغية خرجوا فى مظاهرة فى اليوم التالى ، حيث تصدت لهم قوات البوليس ، وفرقتهم بعد ان تساقط عدد من الجرحى .

واستبدلت الحكومة البريطانية سير هنرى مكماهون المنسوب السامى البريطانى ، الذى لم يسبق له الخدمة فى مصر بالسير ريجنالد وينجت حاكم عام السودان الذى كانت له صلات متعددة مع عدد من ضباط الجيش المصرى وقد ابقى السير وينجت لنفسه الاشراف على الجيش المصرى وحكومة السودان وعين سيرلى ستاك نائباً للسردار ونائباً للحاكم العام للسودان حتى عين سرداراً وحاكماً عاماً فى ٩ مايو ١٩١٥ .

وقد ابتكر وينجت اسلوباً جديداً لاستغلال القوة البشرية المصرية وقدرتها على الصبر والتحمل والتضحية فشكّلوا ما سُمى (فيلق العمل المصرى) وكانوا يحشدون فيه العمال والفلاحين للقيام بالاعمال العسكرية الشاقة مثل حفر الخنادق والآبار واقامة الاستحكامات ومد السكة الحديد واثابيب المياه عبر الصحراء ونقل الاثقال وتطهير القاذورات وكان ذلك غالباً ما يتم فى ظروف المعركة تحت نيران العدو مما يعرض افراد الفيلق لخطر جسيمة الامر الذى جعل الناس يهربون من القرى ويخفون من محال اقامتهم حتى لا تلحقهم يد (التطوع) لهذا الفيلق والذى انشأ فى البداية على اساس (التطوع) شكلياً ثم لما نفر الناس منه نفورا شديداً ، وعجزت السلطة البريطانية عن اغراء الناس بالاعلان عن الاعفاء من الخدمة العسكرية لكل من يقضى سنة واحدة فى جيش اضافى (أى جيوش الحلفاء) -- تحول التجنيد له الى اجبار عام ١٩١٧ .

كان الحشد لفيالق العمل يتم ثلاث او اربع مرات فى العام وكل مرة يحشد فيها حوالى ١٣٥ الف شخص يقون مدة ستة شهور وجاوز مجموع من دخل هذه الفيالق رقم المليون وبلغ عدد الضحايا ٣٠ الفاً لاقوا حتفهم على حدود مصر او فى فرنسا والاردنيل وفلسطين حيث امتد نطاق عملهم ؟

وهكذا جند البريطانيون مئات الآلاف من المصريين وحشدوهم فى اعمال خشنة ضعبة تحت ظروف شديدة الخطر والقسوة ولكن بدلا من ان يضعوا فى ايديهم السلاح وضعوا القزوس والمعاول وادوات الحفر والبناء .

كان (فيلق العمل المصري) جيشاً غير مسلح يتعرض لخطر الممارك وليس في يده ما يدافع به عن نفسه .

وخلال سنوات الحرب كانت اقتصاديات مصر قد تأثرت ، فارتفعت اسعار القطن من ١٤ ريالاً عام ١٩١٣ الى ٣٨ ريالاً عام ١٩١٧ واثري كثير من التجار والمضاربين والوسطاء ، وابتد الحزب وقطع الصلات التجارية الى تطوير الصناعة المحلية ، وتنشيط رأس المال المصري وخلق مئات من المشاريع اليدوية والصناعية ٠٠٠ وزاد عدد العمال حتى بلغ حوالي نصف المليون عام ١٩١٧ .

ومع ذلك لم يتحرر رأس المال المصري المتطور من وصاية السلطات الاستعمارية ، فقد اودع في الخزينة البريطانية الرصيد الذهبي للبنك الاهلي المصري ، وانتزعت سلطات الاحتلال العملة الذهبية والفضية واستبدلتها بأوراق نقدية عام ١٩١٦ ، وزادت كمية هذه الاوراق المتداولة حتى حدث تضخم نقدي أدى الى ارتفاع الاسعار كمقارنة مع اسعار ١٩١٤ فوصلت ٢١١٪ عام ١٩١٨ ، ٣١٢٪ عام ١٩٢٠ وخاصة للمواد الاساسية مما ارهق الفلاحين والفقراء ، الذين صادرت سلطات الاحتلال حيوهم دون ثمن مجز ، الامر الذي أدى الى شعور كامل بالسخط ضاعفه نظام السخرة والعمل الاجباري .

وقد أدت مشاعر السخط البغوية ، الى نمو سريع في الاتجاهات القومية وخاصة في صفوف المثقفين والبرجوازية الصغيرة الذين التفوا حول الحزب الوطني ٠٠٠ بينما جنحت البرجوازية الكبيرة الى التعاون مع الاحتلال بعد ان تضاعفت ارباحها .

ولكن ظروف الحرب والاضراب اوقفت نمو الحركة الوطنية ودفعت بأقسام منها الى الاعمال الارهابية ٠٠٠ تمت محاولات لاغتيال السلطان حسين كامل في ابريل ويونيو ١٩١٥ ومحاولة ثالثة لاغتيال رئيس الوزراء حسين رشدي باشا في سبتمبر ١٩١٥ .

ولم تثمر المحاولات الارهابية الا مزيداً من ضغط قوات الاحتلال ٠٠٠ ومزيداً من انطواء الوطنيين على انفسهم .

وضغفت جماهيرية الحزب الوطني التي كانت قلبد بلغت القمة بتأثير مصطفى كامل ، ويذكر ان ٣٢ ضابطاً من حامية سواكن ارسلوا برقية الى مصطفى كامل عندما قدم عريضته المشهورة الى البرلمان الفرنسي قالوا له فيها « ان قلمك الحق امضى من سيوفنا ، وحججك القوية امضى من رصاصنا » ٠٠٠ وكان اخوه علي فهمي كامل احد ضباط الضلمية .

ولم يدر في خاطر مصطفى كامل ان يكون عرابيا آخر . فقد كانت حركته بعيدة عن الارتباط بالجيش بعدا كبيرا ، ولذا فقد ارسى لهم ردا قال فيه « من الحكمة الا نمكن العدو من رقابنا . وانا لا أود ان يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولا ظاهرا لان هذا يضر بالمسألة ضررا بليغا حيث يجد الاحتلال مسوغا لخلق التهم الثورية بمصر . وغير ذلك مما لا يخفى عليكم » .

هكذا كان مصطفى كامل حريصا على عدم اثاره شبهة اتصاله بقوات الجيش علنا ، وما أظن ان القادة الوطنيين الذين برزوا بعد احمد عرابي كانوا راغبين في الظهور بهذا المظهر تحت سيطرة قوات الاحتلال البريطاني خشية من ناحية . . . وحذرا من ناحية أخرى . . ورغبة في عدم تكرار مأساة الثورة العربية ، وخاصة ان قوات الجيش كانت تشهنت وتفتنى تبعاً لمخططات امبريالية .

على فهمي كامل شقيق مصطفى كامل لم يطل به المقام في الجيش ، وخاصة بعد نشاطه مع ضباط جامية سواكن اذ حوكم وعزل من رتبته . . . ووقف بجانبه بعض الضباط من جانب الوفاء ولكنهم كانوا أعجز من أن يتحركوا حركة اعتراضية ايجابية . . . وقد مضى بعد ذلك على فهمي كامل في خضم الحياة السياسية حتى اصبح وكيلا للحزب الوطني .

وما أن انتهت الحرب ، حتى يادر الشعب المصري يعبر عن ارادته . . وفي يوم الهدنة ١١ نوفمبر ١٩١٨ تقدم سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية التي توقف عملها مع الاشتغال بالحرب وعضوا الجمعية على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك بطلب مقابلة سير ريجنالد وينجت المندوب السامي البريطاني فتحدد لهما يوم ١٣ نوفمبر للمقابلة وهو اليوم الذي ظلت تحتفل به مصر عيدا للجهاد تعطل فيه الحكومة حتى قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ومنذ هذا التاريخ تشكل (الوفد المصري) برئاسة سعد زغلول بناء على عرائض وقعها الجماهير في مختلف المديريات تفوضهم « في ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجبوا سبيلا للسعي في استتقلال مصر استقلالا تاما » .

وحينما فكر سعد زغلول ورفاقه في السفر الى الخارج لعرض قضية مصر على المسئولين في الحكومة البريطانية ، رفض الجيش البريطاني السماح لهم بالسفر ، وكان هو جهة الاختصاص في سفر كافة المواطنين . وانفجرت ثورة ١٩١٩ تحت ضغوط اصرار البريطانيين على فرض

الحماية على مصر ، وحالة الارهاب التي امتدت سنوات الحرب ، والمعاملة
الخشنة والسخرة للمصريين من جانب قوات الاحتلال وارتفاع الاسعار
وما صاحبها من ضائقة اقتصادية ، والتطلع الى الاستقلال التام (مصر
للمصريين) بعد المبادئ التي أعلنها (ويلسن) رئيس الولايات المتحدة
الامريكية .

واشتعلت الثورة بين مختلف الفئات ٠٠٠ بدأت بالطلبة ثم العمال
والفلاحين واضراب الطوائف وتظاهر السيدات ، واخيرا اضراب الموظفين .
ولم يكن للجيش دور ايجابي في احداث ثورة ١٩١٩ ، كما كان في
ثورة عرابي .

الاعوام التي انقضت بين الثورتين نفذت فيها قوات الاحتلال مخططا .
يقضي بفصل الجيش عن الحركة الوطنية ، وتولية نوعية خاصة من
الضباط ذات جذور اجتماعية وفكرية تجعلها في موقع بعيد عن مرجل
الثورة .

كان للضباط يدخلون المدرسة الحربية بتعليم محدود لا يتجاوز
الابتدائية يمرون خلال مجهر استعماري خاص يفحص أصولهم الطبقية ،
وهم كانوا غالبا اما أبناء ضباط معروقين ، واما أبناء اسر اقطاعية او ثرية
فشلوا وعجزوا عن مواصلة التعليم .

وقد أدى توقف النمو الفكري والثقافي للضباط الى خلق هوة واسعة
بينهم وبين المثقفين الذين انجذبوا الى حضارة الغرب ، ونقلوا الافكار
العصرية مبشرين بمجتمع جديد .

احمد عرابي وضباط الجيش الوطنيين كانوا اقرب ما يكونون الى
مثقفي عصرهم جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده واديب اسبق
وعبدالله النديم ويعقوب صنوع (ابو نضارة) وسليم نقاش وغيرهم .

اما ضباط الجيش عام ١٩١٩ فكانوا ابعد ما يكونون عن مثقفي ذلك
العهد ٠٠٠ محمد قريد ولطفى السيد وطه حسين .

خطب لوزد كيرزون الوزير البريطاني يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ والثورة
في قمة التهابها يثنى على « موظفي الحكومة ورجال البوليس والجيش
المصري » ويشيد بحسن سلوكهم اثناء الاضطرابات في الوقت الذي أعلن
فيه ان الحكومة البريطانية لا تنوي الملل عن الحماية .

وكان رد فعل هذه الخطاب عند الموظفين لقيامهم باضراب طويل
شامل بدأ في ٢ أبريل وانتهى بسقوط وزارة حسين رشدي باشا رغم الافراج
عن سعد زغلول يوم ٦ أبريل وسفر الوفد بعد ذلك بخمسة ايام الى مالطة

ومنها الى باريس ... وذلك لشعورهم بالحرج لما انطوى عليه الخطاب من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال والحماية والتكرار للحركة الوطنية .

أما ضباط الجيش فلم يتحركوا حركة ثورية ... ليس لانهم قد تنكروا لوطنيتهم ... فان مواقفهم تدل على عكس ذلك ... فقد ذهب حشد منهم بملابسه الرسمية الى بيت الامة عقب نفى سعد زغلول ، وحملوا صورته أمام مصورى الصحف ، دون أن يعبأوا بآثر ذلك عليهم ، وكان من بينهم اللواء محمد نجيب وهو ما زال فى رتبة الملازم .

والفلاحون والعمال الذين يشكلون الطبقة التى يجند منها الجنود قاموا بأعمال ثورية باهرة خلال الثورة ... كانت الاقاليم تلتهب بالمظاهرات وقطع المواصلات والسكك الحديدية الى الدرجة التى افزعت قوات الاحتلال من حراس الغفر للسكة الحديد فاستبدلوهم بجنود بريطانيين .

رفض الجنود ابناء العمال والفلاحين اطاعة الاوامر باطلاق النار على المتظاهرين ، كما حدث فى المنيا عندما اصدر لهم البكباشى شاهين امرا بذلك ... فاطلق هو الرصاص على المتظاهرين وقتل ثمانية منهم .

بعض ضباط الجيش انتمجوا فى خدمة قوات الاحتلال ونفذوا الاوامر بلا تردد حتى اشتهر بعضهم بالقسوة فى معاملة الجماهير مثل البكباشى شاهين ، ومحمد حيدر الذى اصبح قائدا عاما للقوات المسلحة فيما بعده .

والبعض منهم كان متعاطفا مع الثورة ... بل مساهما فيها ... مثل عبد الرحمن فهمى الذى كان احد اعمدة التنظيم والتنفيذ والعمل السرى فى الثورة ... وهو ضابط سابق من ضباط الجيش المصرى اشترك فى الحملة المصرية بقيادة كوشنر لاعادة فتح السودان ، ثم عين ياورا لوزير الحربية عام ١٨٩٦ ثم انتقل بعد ذلك الى سلك البوليس والادارة .

كانت القيادات العليا وقيادات الكتائب كلها للضباط البريطانيين الذين رصدوا عيوبنا لهم تسجل كل كلمة نائرة او حركة معادية ... كما ان قوات الاحتلال تضاعفت خلال سنوات الحرب فى الوقت الذى جمد فيه الجيش المصرى ، واستقرت نسبة عالية من وحداته فى السودان .

قال لى محمد نجيب انه كانت هناك (جمعية سرية للضباط الوطنيين) فى السودان لا يعرف الضابط منها الا من ضمنه اليها ... وعندما حضرت لجنة ملتر كلفت الجمعية محمد نجيب بالوقوف امام نادى الضباط بالخرطوم

خلف منضدة صغيرة عليها صورة البرقية التي قرر الضباط إرسالها للاحتجاج على لجنة ملنر ، والقول بأنه لا يجوز التفلسف الا مع الوفد المصرى برئاسة سعد باشا زغلول ، حتى يوقع الضباط عليها تضامنا مع الشعب المصرى .

ويقول محمد نجيب ان احدا لم يتخلف عن التوقيع ولكنه فوجئ باعتقاله فى اليوم التالى واغلاق نادى الضباط بأمر السردار ... وعرف فى المعتقل بعض اعضاء الجمعية لأول مرة وكان منهم اليوزباشى احمد الصاوى الذى اصبح وكيلا لوزارة الحربية عام ١٩٣٨ واليوزباشى محمود هاشم الذى أصبح مديرا لسلح الحدود واليوزباشى عبد الوهاب الهنساوى الذى عين فيما بعد قائدا لقسم القاهرة واليوزباشى أحمد عطية والملازم أول طبيب سليمان أباطة والطبيب البيطرى اليوزباشى سليمان عزت .

واحتجز الضباط فى المعتقل حتى افرج عنهم بعد اسبوع تحت ضغط الضباط من زملائهم الذين ثاروا لاعتقالهم ولاغلاق النادى الذى فتح بعد اربعة ايام من اغلاقه .
كانت قوات الاحتلال تقبل مرغة مثل هذه التحركات المحدودة ... ولكنها لم تكن تسمح ابدا بما يتجاوز هذه الحدود .

وقد استطاعت ثورة ١٩١٩ ان تحقق نتائج ايجابية محدودة ، اذ صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعلنت فيه انجلترا انتهاء الحماية البريطانية على مصر واعلن استقلالها يوم ١٥ مارس وبدا انتهت مرحلة طويلة من عدم الاستقرار والمتشعب السياسى فى وضع مصر التى كانت تعتبر لفترة طويلة (ولاية عثمانية تحت الحكم البريطانى) .

ولكن الاستقلال الذى ظلت مصر تحتفل به يوم ١٥ مارس وتعطل فيه المصالح كان استقلالا شكليا اذ احتفظت الحكومة البريطانية بتولى الامور التالية بصورة مطلقة :

- ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبى بالذات او بالواسطة .
- ٣ - حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات .
- ٤ - السودان .

واستطاعت ثورة ١٩١٩ أيضا أن تجبر الاستعمار والسراى على وضع دستور ١٩٢٣ الذى تشبث به الشعب ووجه فى تطبيقه تعبرا عن ارادته رغم انه كان ناقصا من الوجهة الديمقراطية اذ كان يعطى للملك حق

حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده واصدار مراسيم فى غيبته .

ومع ذلك فان القوى المعادية لانطلاق ثورة ١٩١٩ الى اهدافها بادرت قبل ان تأتى وزارة الثورة الاولى الى اصدار (قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية وقانون الاحكام العرفية للذين اصدرتهما وزارة يحيى ابراهيم فى مايو ويونيو ١٩٢٣) كما عينت سفنكس باشا البريطانى مفتشاً عاماً للجيش .

عقب ذلك ظهرت فى السودان حركة وطنية بين الضباط المصريين والسودانيين ، وكان أبرز قادتها الملازم اول على عبد اللطيف من الكتبية التاسعة للمشاة والذى نشر منشورا فى مايو ١٩٢٢ بعنوان (مطالب الامة السودانية) يطلب فيه استقلال السودان وضمه الى مصر . فقبض عليه وحكم بهتمة اثارة الشغب والاضطراب وفصل من الجيش وسجن لمدة عام . ولكنه بعد خروجه من السجن كونه جمعية (اللواء الابيض) فى اجتماع عام لم يحضره مصريون ، واختاروا للجمعية علما ابيض رسمت عليه خريطة النيل وفى ركن منها العلم المصرى الاخضر وقد كتبت على ارضيته البيضاء (الى الامام) ، وكانت لهذه الاحداث انعكاسات فى (البرلمان المصرى) .

ووصلت المظاهرات فى السودان الى ذروتها يوم ٩ اغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة الكلية الحربية بزيهم العسكرية وهم يحملون البنادق ، واتجهوا الى منزل على عبد اللطيف وهتفوا بسقوط الانجليز والحاكم العام ، الامر الذى ادى الى محاكمة على عبد اللطيف وسجنه ثلاث سنوات اخرى .

واجتمعت حكومة سعد زغلول فى ١٥ اغسطس لدى الحكومة البريطانية بخطاب تقول فيه انها تتابع بمزيد الحزن والاسف الحوادث التى تتوالى فى السودان ، والتى اعتبرتها نتيجة طبيعية لاسلوب الموظفين البريطانيين .

ولكن الحكومة البريطانية ردت بانها اتخذت العسدة لتعزيز الحماية البريطانية ، واجازت لحكومة السودان ان تبعد فى الحال أى وحدة من وحدات الجيش المصرى يظهر منها علم الولاء .

وخلال هذه الفترة التى بدأت فيها ارباصات ثورة داخل الجيش وخارجه فى السودان قتل السردار الغنام سبلى ستاك يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ فى أحد شوارع الزمالك بالقاهرة . وانتهزت انجلترا الفرصة وقدمت انذارا للحكومة المصرية عن طريق اللورد اللنبى الذى توجه الى سعد زغلول برئاسة الوزارة فى موكب من ٦٠٠ فارس بريطانى مطالبا بسحب الجيش

المصري من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها على أن تصدر الحكومة المصرية بيانا بذلك خلال ٢٤ ساعة .

رفض سعد باشا زغلول الانذار وقدم استقالته يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليه الحكم .

وأسرعت الحكومة البريطانية لتنفيذ مخططاتها بمحاصرة القنصوات البريطانية للقوات المصرية في الخرطوم ٠٠٠ ورفضت الكتيبة الثالثة السفر الا بأمر وزير الحربية المصري .

وثارت أيضا الكتيبة ١١ السودانية وحاولت الاتحاد مع الجيش المصري في الخرطوم بحرى فتعرضت لها قوة بريطانية ونشب قتال لم ينته الا عند منتصف الليل بعد أن نفذت الذخيرة وقتل قائدها الشهيد عبدالفضل المظ .

وأعدمت قوات الاحتلال ثلاثة شهداء هم الضباط حسن فضل الحولى وسليمان محمد ٠٠٠ وثابت عبد الرحيم ٠٠٠ وكان رابعهم على البنا الذى نجا من الاعدام وعمل فى مصر حتى أصبح كبيرا للياوران بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطا رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام وفروا الى مصر كما حضر اليها عدد من طلبة المدوسة الحربية الذين سجنوا بسجن كوبر بخرطوم بحرى ٠٠ وقد عمل هؤلاء جميعا فى الجيش أو البوليس المصري .

وهكذا حقق الاحتلال البريطاني خطته بفصل السودان عن مصر وسحب الجيش المصري من هناك كما حدث عام ١٨٨٥ . وأدت انتكاسة انتفاضة ١٩٢٤ الى انحسار موجة العمل السياسى داخل صفوف الجيش وذابت الجمعيات السرية أمام المحاكمات والاضغوط الارهابية .

ومع ذلك ظلت جذوة الوطنية مشتعلة فى صدور بعض الضباط ، رغم انتهاء التنظيمات الخاصة بهم ، وحدثت بعض تصرفات فردية تدل على ذلك مثل ذهاب محمد نجيب متخفيا الى منزل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد فى عام ١٩٢٩ عقب حل الملك فؤاد للبرلمان ومنع مجلس النواب من الانعقاد ، لوجود أغلبية وفدية ساحقة ليبلغه استعداد الجيش لمقاومة الاجراءات غير الدستورية التى يرتكبها الملك .

حضر هذه المقابلة مصادفة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد ومحمود

فهى النقراشى أحد أعضائه . . . ولكن مصطفى النحاس قال لمحمد نجيب أنه يؤثر أن يكون الجيش بعيدا عن السياسة وأن تكون الامة مصدر السلطات . . . ولو أنه يتمنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك .

واذا تفاضينا عن فردية هذا الحدث فانه يستبين لنا أن الوفد المعبر عن ارادة الشعب كان لا يستجيب لدعوة ضباط الجيش للتحرك تقديرا منه لخطورة الصدام مع قوات الاحتلال أولا فى وقت لم تنضج فيه الظروف لذلك بعد كما أن خضوع الجيش سنوات طويلة لسيطرة قوات الاحتلال كما يبعث الحذر فى جدية التعاون اذ كان معروفا أن اليد العليا فى تحريك الجيش هى لقوات الاحتلال ، وقائد الجيش وكبار قادته كانوا من البريطانيين منذ عام ١٨٨٢ .

عندما فكر البرلمان المصرى عام ١٩٢٨ فى زيادة وحدات الجيش المصرى وتحسين أسلحته ومهامه وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ليصبح الدخول لها بالثانوية العامة (البكالوريا) والحد من سلطة المفتش العام البريطانى احتجت انجلترا وأرسلت ٣ بوارج من أسطولها الى الاسكندرية فاضطرت الحكومة المصرية الى التراجع ومد خدمة سفنكس باشا المفتش العام للجيش . ومنحه رتبة الفريق وتعيين ضباط انجليز جنودا بالجيش .

وهكذا كان الفارق الفكرى والثقافى يزداد اتساعا بين الجيش والقوى السياسية أو بين قادة الاحزاب الذين تخرجوا فى الجامعات وحصل البعض منهم على شهادات عالية فى الخارج . . وبين ضباط الجيش الذين كانوا حتى صدور قانون عام ١٩٢٨ القاضى بقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية يتخرجون وهم لا يحملون أكثر من الشهادة الابتدائية .

الضباط المتطلعون الى الحياة هم الذين كانوا يواصلون دراستهم لتأكيد شخصيتهم وصقل مواهبهم كما فعل محمد نجيب مثلا عندما درس أثناء خدمته فى الجيش حتى حصل على الشهادة الثانوية وليسانس الحقوق ودبلومين بعد ذلك .

واستمرت حالة الجيش على هذا المنوال بعيدا منذ استرداد السودان عام ١٨٩٩ عن خوض أية معارك حربية ، يتعرض للنقصان وليس للزيادة ، يزداد خضوعه لقوات الاحتلال والسراى ومظهر ذلك تدخل الجيش فى الانتخابات بالاقاليم وخاصة فى الانتخابات التى أجراها اسماعيل صدقى بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ وعمل دستور جديد ضد ارادة الشعب عام ١٩٣٠ .

نشرت مجلة روزاليوسف في عددها أول يوليو ١٩٣٠ ان زيارة الباشا الى الزقازيق مرت بسلام ، فأحيل قائد قوة الجيش الصاغ محمد الى الاستيلاء دون تحقيق .

ونشرت أيضا خبر تعيين اللواء عبد العظيم باشا على قائد لواء البرلمان وكان قبل ذلك قائدا لقوة المنصورة حيث جرت اضطرابات شديدة سقط فيها بعض الجرحى ، ثم عين لحراسة النادي السبعلي وقد صرح يكون سعيدا يوم يفرغ رصاص مسدسه في رأس مصطفى النحاس باشا

وهكذا كانت حالة العسكريين في مصر ، عندما عقدت معاهدة ١٩٣٦ لم يكن الجيش قوة سياسية ولم يكن خاضعا لقيادة وطنية . . . والاستعمار يسعى جاهدا لتفطية دوره الحربى التاريخى ، ونضاله مع جم الشعب ، تحت ستار من النسيان .

وكانت معاهدة ١٩٣٦ بذلك نقطة تحول في تاريخ مصر الحديث ونقطة تغييز في واقع العسكريين المصريين وفي تفكيرهم .

الباب الثاني الجيش والمركز الياسية في مصر قبل الثورة

الفصل الرابع نضال الشعب ... وموقف الجيش .. بعد
معاهدة ١٩٣٦

(لن نطلق الرصاص على مظاهرات الطلبة
والعمال)

قسم بعض ضباط الجيش اثناء وزارة
اسماعيل صدقي
عام ١٩٤٦

الفصل الخامس حرب فلسطين

(انني متفائل ونحن نعرف قوة اليهود ، وانا
احب اطمئنك الى ان الانجليز هم الذين
شجعوني على ذلك)

محمود فهمي النقراشي لفؤاد سراج الدين
في مجلس الشيوخ يوم ٢٢ مايو ١٩٤٨

الفصل السادس الضباط الاحرار

(الشعب والجيش يقفان اليوم بالرصاص لكل
حركة ترجع بنا الى الوراء ... ان الشعب
والجيش سيحطمان أى محاولة لضرب
الحركة الوطنية ... لقد أيدنا الحكومة
الوفدية في خطواتها التي اتخذتها بإلغاء
المعاهدة الاسنعمارية)

منشور للضباط الاحرار

الفصل الرابع

نضال الشعب وموقف الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦

(لن نطلق الرصاص على مظاهرات الطلبة
والعمال)

قسم بعض ضباط الجيش

اثناء وزارة اسماعيل صدقي عام ١٩٤٦

الضمور الذي عانى منه الجيش المصرى ، والعزلة عن المجتمع التى فرضت عليه ، والخضوع المطلق لسلطات الاحتلال والسراى ، تغيرت مع عقد معاهدة ١٩٣٦ الى حد كبير ، ولم يعد الجيش محدودا بعدد ١٥٠٠٠ جندي فقط .

وقد عقدت معاهدة ١٩٣٦ فى ظروف كان الاحتلال البريطانى يجسابه فيها موقفا لم يتعرض له من قبل ٠٠٠ تناقضات الامبريالية العالمية تشبعت وتقرب من حرب عالمية ٠٠٠ ايطاليا تغزو الحبشة وتنتصر عليها والامبراطور هيلاسلاسى يهاجر الى انجلترا ٠٠ والنازية تصل الى الحكم فى المانيا ٠٠ الحركة الوطنية تشتعل من جديد ضد دستور صدقي ، وتعم المظاهرات مصر ، ويسقط عدد من الشهداء .

ووصف النحاس باشا هذه المعاهدة بأنها (وثيقة الشرف والاستقلال)

ولكنها لم تكن كذلك . . . فقد كان في بنودها سلبيات وإيجابيات .

أمنت المعاهدة نوعا من التحالف المشترك مثل الذي تم بين بريطانيا والعراق عقب انتهاء الانتداب في أكتوبر ١٩٣٢ ، وبينما اعترفت المعاهدة بسيادة مصر على أراضيها وحرية التصرف في الشؤون الداخلية إلا أنها نصت على ضرورة التزام مصر بعدم انتهاج سياسة خارجية تتناقض مع التحالف ، كما نصت على وضع مميز للسفير البريطاني يتقدم به سائر الدبلوماسيين الأجانب .

واحتفظت بريطانيا بقواعد بحرية في مصر ، مع حقها في استخدام التسهيلات لقواتها التي تنسحب إلى منطقة قناة السويس بعد ٨ سنوات ، وقد اعترفت بريطانيا بسيادة مصر على القناة ، كما اعترفت مصر بأن القناة وسيلة دولية للمواصلات ، وأنها وسيلة مواصلات حيوية بين الأقطار المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وأن من حق بريطانيا أن تبقى قواتها في منطقة القناة إلى الوقت الذي تصبح فيه مصر قادرة عسكريا على حماية القناة ، كما أن للجيش البريطاني حق العودة في حالة الحرب أو خطر الحرب .

واعطت المعاهدة بريطانيا حق المطالبة بفرض الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية في حالة قيام الحرب .

قال مستر آيدن أمام مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦ أن السبب الذي دعا حكومة إنجلترا إلى التنازل عن احتلال القاهرة والإسكندرية والاقتضار على منطقة قناة السويس ، هو أن قوات إنجلترا أصبحت ميكانيكية تستطيع الحركة في سهولة على الطرق المعبدة ، ولذا نصت المعاهدة في ملاحفها على أن تقوم الحكومة المصرية ببناء ثكنات القوات البريطانية في الأماكن التي تحددها ، مع إنشاء شبكة طرق بمواصفات خاصة عرفت باسم (طرق المعاهدة) بين القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس وغيرها .

والطريف أن المعاهدة قد أعطت للقوات الجوية المصرية حق الطيران في أجواء بريطانيا ، لأنها أعطت للقوات الجوية البريطانية حق الطيران في الأجواء المصرية كلها .

معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق أهداف ثورة ١٩١٩ .
ومع ذلك لم تكن المعاهدة قيودا كلها . . . كانت هناك إيجابيات حققت جانبا من أهداف الجماهير .

ألغيت الامتيازات والمحاکم المختلطة ، وأصبحت مصر عضوا في عصبة

الامم في مايو ١٩٣٧ ، واقترب الاستقلال الشكلي الذي ورد في تصريح فبراير ليكون أكثر واقعية رغم بقاء نفوذ وسلطة قوات الاحتلال .

وعادت القوات المصرية الى السودان بعد سحبها عام ١٩٢٤ ، واستقبلتها الجماهير هناك بترحيب كبير .

وحددت المعاهدة مدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية في مصر واقترن ذلك حسب نص المعاهدة بقدرة مصر على حماية القناة .

وكان ذلك حافزا على تطوير الجيش المصري وانقاذه من جموده وعزلته وتشكيل مجلس الدفاع الاعلى ، وعين اللواء محمود شكرى باشا قائدا للجيش المصري بعد سفنكس باشا الذي خرج من قوة الجيش المصري هو وجميع الضباط البريطانيين .

وكانت المعاهدة قد نصت ايضا على ان تقوم بريطانيا بتدريب الجيش المصري وتزويده بالسلح ٠٠٠ وتشكلت البعثة البريطانية من ضباط بريطانيين انتشروا في مختلف اسلحة الجيش ، وكان لهم نفوذ كبير في التوجيه والتدريب ٠٠٠ بعض هؤلاء الضباط كانوا صف ضباط في الجيش البريطاني وحصلوا على الترقية عند الالتحاق بالجيش المصري ولم يعينوا في رتبة اقل من يوزباشى ٠٠٠ واتخذت البعثة البريطانية مقرا لها مبنى فى كوبرى القبة مجاورا للمستشفى العسكرى العام .

وبدا مجلس الدفاع الاعلى يرسم سياسة جديدة لزيادة الجيش ٠٠٠ ففتح ابواب المدرسة الحربية التى تحولت الى كلية بعد المعاهدة للفتحات وصلت الى عدة مئات وخاصة عند اقتراب الحرب العالمية الثانية بعد ان كانت الدفعة لا تتجاوز العشرين او الثلاثين طالبا .

فتح ابواب الكلية الحربية لهذا العدد الكبير نسبيا فى وقت كانت المدارس الثانوية فيه محدودة ولا توجد الا جامعة القاهرة وحدها ، ضيق من امكانية تحديد نوعية معينة من المقبولين ، وجعل عناصر جديدة من الطبقة الوسطى النامية تنسرب الى صفوف الجيش ، رغم وجود لجنة تكشف على المتقدمين (كشف هيئة) تقر فى اصولهم العائلية والاجتماعية .

ولكن المقبولين عموما كانوا فى حدود القادرين على دفع مصروفات الكلية التى كانت ستين جنيها فى العام وهو مبلغ كبير اذا قدر بم متوسط الدخل العام ومرتب خريج الجامعة الذى لم يكن يتجاوز ثمانية جنيهات فى الشهر عدلت فيما بعد لتصبح ١٢ جنيها . ولكن قدرة الدولة على استيعاب

الخريجين بهذا المرتب كانت محدودة ، الامر الذى خلق بطالة بين المتعلمين أو اضطرارهم للعمل بمرتبات أقل ١٠٠٠ وأغرى فى نفس الوقت عددا كبيرا من حملة الثانوية العامة على الالتحاق بالكلية الحربية لضمان الوظيفة والمرتب الكبير نسبيا .

وإعداد المجلس الاعلى للدفاع خطة لتطوير الجيش وتسليحه عام ١٩٣٨ فى حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، ولكن ذلك لم يتحقق لان شروط المعاهدة كانت تنص على ضرورة التسليح من بريطانيا فى وقت كانت تحتاج هى فيه لكل قطعة سلاح لما كان يبدو فى الافق من اخطار حرب عالمية ثانية لم تلبث ان اندلعت عام ١٩٣٩ واستغرقت جهد بريطانيا مما ترك الجيش المصرى دون تسليح يتناسب مع الرغبة فى الوصول به الى مستوى معقول بعد عشرات السنين من الضمور .

ولم تكد وزارة الوفد التى أتت بها الانتخابات تبدا تنفيذ سياستها حتى اقيمت فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ وكان الملك فاروق قد تولى سلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليو من ذلك العام وهو فى الثامنة عشرة من عمره .

وهكذا عصف الملك بارادة الشعب وبروح الدستور وعين محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين رئيسا للوزراء وتولت الحكم وزارات احزاب الاقلية ، وكان قد انضم اليها حزب جديد هو الحزب السعدى الذى انشق على الوفد وتشكل برئاسة احمد ماهر باشا ومعه محمود فهمى النقراشى باشا ، ولعب دورا كبيرا فى خدمة الراسماليين المصريين ، فاصبح احمد ماهر رئيسا لمصانع نسيج القاهرة بعد ان كان من تفاليد اعضاء الوفد عدم تولى مناصب الادارة فى الشركات .

ولعب الجيش دورا سافرا فى تزييف ارادة الشعب أثناء الانتخابات التى اعقبت اقالة الحكومة الوفدية ، لان الوفد رغم كل شئ كان يمثل القوة السياسية الشعبية القادرة على نيل اغلبيه الاصوات ومقاعد البرلمان فى انتخابات ديمقراطية حرة .

وزعت وحدات الجيش على الاقاليم ووضعت تحت تصرف رجال الادارة يستعينون بها وقت الحاجة كما حدث فى سمنود مثالا وهى بلد مصطفى النحاس باشا التى رشح نفسه فيها ، عندما فتحوا الكوبرى لتعطيل المرور وانتقال الناخبين .

يروى اللواء صلاح الحديدى قائد المخابرات الحربية فيما بعد ان العمدة دعا الضباط من رتبة البكباشى فما فوق الى مأدبة عشاء ليلة الانتخابات تأييدا للمرشح المضاد للنحاس وكان اسمه على النزلاوى . . .

وفي الصباح عندما ظهر التدخل سافرا ابلغ المرشحون النيابة التي قامت باستجواب الضباط ٠٠٠ ولم يتردد صغار الضباط في القول بأنه حدث تدخل فعلا لمصلحة المرشحين المعادين للوفد ٠٠٠ ولكن التحقيق لم ينته مع ذلك الى قرار .

وخرج الوفد من الحكم بعد ان أدى الدور الذي رسمه الاحتلال له في تكوين جبهه وطنية تقرر معاهدة نتيج حدا أدنى من الاستقرار في ظروف اقتراب خطر حرب عالميه ٠٠٠ وانبث ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق المضمون الحقيقي للاستقلال الوطني ، ولم ترسخ القواعد الديمقراطية في المجتمع .

وان ابعاد الوفد عن الحكم ٠٠٠ ابعادا نه عن النفوذ الى الجيش ايضا ٠٠٠ حيث كان الدخول الى الكلية الحربية يتم خلال لجنه تشكيل من بعض كبار القادة الخاضعين خضوعا كاملا لنفوذ السراى مما لم يتيح للوفد فرصه تسريب عناصر نيرة من أبناء أنصاره الموالين له فى العاصمة والافاليم الى صفوف الجيش ، عسلاوة على بث روح من الجفاء بين الجيش والوفد باعتباره تنظيمًا يضم جماهير الشارع التي تتنافر فى حركتها مع النظام والانضباط الذى يسود الجيش ، والذى كان كبار الضباط الذين دخلوا الجيش من ثقب الاحتلال يتشبهون به باعتباره المظهر الوحيد لقدرهم وسلطتهم .

وكان الركود الذى اصاب الجيش خلال السنوات الماضية قد انعكس عليه ، عزله عن الجماهير وعن الحركة الوطنية ٠٠٠ وخاصة فى مناصب القيادة العليا ، بينما كان صغار الضباط المتخرجين فى الكلية الحربية ، والمتدربين اليها فى دفعات متتالية بلغت ثلاث دفعات فى كل من اعوام ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ يحمل البعض منهم الى الكلية افكار الطلبة الذين تظاهروا معهم من أجل عودة دستور ١٩٢٢ ، وسقوط الاستعمار .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ يادر على ماهر الذى كان قد تولى الوزارة بعد اقالة محمد محمود باشا فى شهر اغسطس الى اعلان الاحكام العرفية تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، والتي قضت بتوقيف عقوبات شديدة لا على كل من يرتكب الجرائم الضارة بأمن الدولة فقط ، وانما على كل من يرتكب أضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك ٠٠٠ وكان الغرض هو حماية انجلترا حماية كاملة .

والغريب ان على ماهر الذى تولى الوزارة بعد رئاسته للديوان الملكى لم يكن له حزبولا عضو واحد فى البرلمان .

كان العيث بالدستور وإقالة حكومة الوفد فاتحة لمزيد من العيث ومزيد من الاقالات ... حتى على ماهر نفسه لم ينج منها عندما تلكأت وزارته في موقفها ازاء رعايا ايطاليا التي أعلنت الحرب في ١٠ يونيو ١٩٤٠ فاجبر على الاستقالة في ٢٨ يونيو وخلفه حسن باشا صبرى على رأس وزارة من الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى الذى اشترك فى الحكم لأول مرة لانه كان يرفض دائما الاشتراك فى الحكم قبل اتمام الجلاء .

الجيش والحرب العالمية الثانية

لم تعلن مصر الحرب على المحور ، ولم يدخل الجيش المصرى فى اطار جيوش الحلفاء ، ولم تستعن به بريطانيا فى عمليات حربية خارج حدود مصر ، كما استعانت بجيوش الهند والسودان وليبيا وغيرها من الدول الافريقية .

بلغ عدد الجنود السودانيين فى صفوف الحلفاء ما يقارب سبعين الف جندى ، اشترك منهم حوالى ستين الفا فى معارك ليبيا والصحراء الغربية ...

ومع ذلك كان الجيش المصرى رغم تواضعه عددا وعمدة محل اهتمام القوات البريطانية التى حاولت فى البداية ان تحتويه وتستعين به فى عملياتها الحربية ، ثم تراجعت عن ذلك لما لمسته من خطورة تحريك الجيش فى ظروف لا يحمل فيها الشعب أى ارتياح لقوات الاحتلال .

ورفض عزيز المصرى رئيس اركان حرب الجيش فى ذلك الوقت اشراك المقاتلات المصرية فى خطة الدفاع البريطانية بدعوى ان مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا ، كما رفض تحريك قوات مصرية الى سيوة ضمن خطة الدفاع عن الصحراء الغربية .

وكان الجنرال سير هنرى ميتلاند ويلسون قد عثر اثناء فحص الاوراق الايطالية التى وجدها فى مقر رئاسة القوات على الخطة الدفاعية البريطانية عن الصحراء الغربية وهى الخطة التى كان قد ارسلها الى عزيز المصرى منذ شهور .

وطلب الانجليز اخراج عزيز المصرى واذعن على ماهر لهم فمنحه اجازة لأجل غير مسمى .

ويقول قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد ان الطيارين المصريين قد اشتركوا بعد ذلك فى خطة الدفاع عن القاهرة مع اسراب الطائرات البريطانية ، من مطار حلوان ، وخاصة بمسند

ان دمرت الغارات الالمانية ٢٠ مقاتلة بريطانية ٠٠٠ ولكن ذلك لم يستمر سوى شهور معدودة تغيرت بعدها الظروف ، وانعدمت ثقة البريطانيين في امكانية التعاون مع الجيش المصرى .

وكان خروج عزيز المصرى من الجيش بداية لاتصالات سرية قام بها مع عدد من الضباط الذين وجدوا فى الاتصال بالالمان فرصة لتحرير مصر من القوات البريطانية دون تقدير سليم لابعاد الفكر النازى القائم اساسا على التعصب والتفرقة العنصرية .

وقد بدأت محاولات الاتصال بالالمان فى مجال سلاح الطيران حيث امكانية الحركة متوافرة ٠٠٠ وكانت قد تكونت عام ١٩٣٩ مجموعة من قادة الاسراب والطيارين عبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف ووجيه ابازة واحمد سعودى وحسن عزت وانضم لهم فيما بعد ضابط الاشارة أنور السادات .

وكان محور تفكير هذه الجماعة هو ضرورة خلق دور للشعب المصرى فى المعركة الدائرة على ارضه بين الحلفاء من جهة والقوات الفاشية والنازية من جهة اخرى .

وكانت هذه المجموعة منبهرة بالدعاية والنظم النازية ، تتطلع الى الانتصارات الاولى لالمانيا وترى خلالها النتيجة الوحيدة المحتملة للحرب العالمية الثانية .

وعندما تقدم رومل فى هجومه السريع نحو الاسكندرية قررت هذه المجموعة ارسال قائد السرب احمد سعودى مندوبا عنهم الى رومل لشرح وجهة نظرهم فى التعاون ضد بريطانيا ٠٠٠ واعدوا له حقيبة من المستندات بها مفجر يفجرها عند الخطر ٠٠٠ وكلف حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد بحمل الحقيبة الى سعودى حتى الطائرة بعد اختفائه فى احد الخنادق ، كما كلف ووجيه ابازة باعداد خط سير الرحلة .

لم يصل احمد سعودى الى الالمان ، سقطت طائرته واذاغت الاذاعة الالمانية خبر اسقاط طائرة قتال بريطانية اقتربت من مرسى مطروح ٠٠٠ وحوكم حسن ابراهيم باعتباره ضابطا منلوبا وتأخرت اقدميته ليصبح آخر دفعته ونقل الى المهمات .

ولم تتوقف محاولة الاتصال بالالمان بعد اختفاء طائرة سعودى ٠٠٠ سلك نفس السبيل الوصول الطيار محمد رضوان الذى كان ووجيه ابازة قد استعان به فى وضع الخطة . ووصل رضوان فعلا الى القوات الالمانية حيث تعاون معها تعاوننا كاملا الى ان اعتقل فى برلين عندما دخل الحلفاء

وحكم بمجلس عسكري بعد انتهاء الحرب وحكم عليه بالسجن ١٥ عاماً ،
٨٠٠٠ جنيه غرامة حتى أفرج عنه بعد الثورة ، وعمل بعد ذلك في ادارة
الشئون العامة للقوات المسلحة .

ولم تكن هذه هي المحاولات الوحيدة للاتصال بالالمان ٠٠٠ عزيز
المصرى ايضا قام بهذه المحاولة عقب اشتعال ثورة وشيد على الكيلاني
في العراق ، وكان عزيز المصرى على اتصال بالالمان ، الذين اعدوا معه خطة
للهرب بهبوط طائرة المانية في منطقة (جبل رزه) على طريق الواحات
البحرية .

وكان مفروضاً أن يقود قائد الجناح عبد المنعم عبد الرؤوف سيارة
عزيز المصرى الى المنطقة المحددة ليستقل الطائرة ولكن الحظ لعب دوره
وتعطلت السيارة قرب منطقة الاهرام ٠٠٠ وفشلت خطة الهرب .

ولكن عزيز المصرى لم يقنع بذلك ٠٠٠ أصر على الهرب مرة اخرى
بطائرة مصرية كان يقودها له حسين ذوالفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف .

ولكن الطائرة لم تحقق هدفها لان الميكانيكى اخطأ ففقل مفتاح الزيت
بدلاً من فتحه ٠٠ ولم تكد تحلق الطائرة حتى هبطت فى قليب فى احدى
الحدائق ٠٠٠ ولجأ عزيز المصرى الى مأمور المركز الذى كان تلميذاً له فى كلية
البوليس فأعطاه عربته دون أن يعرف سر رحلته الفاشلة ، أوصلته الى ميدان
الاوربا ثم لجأوا الى مدرس فى امبابه كان عضواً بجماعة مصر الفتاة .

وكان هذا المدرس مراقباً من البوليس بحثاً عن احمد حسين رئيس
حزب مصر الفتاة الذى كان هارباً وقتها فى طنطا كدرويش من دراويش
السيد البدوى ٠٠٠ واعتقل عزيز المصرى وحسين ذوالفقار صبرى وعبد المنعم
عبد الرؤوف لمدة تزيد عن عام ونصف الى أن أفرجت عنهم وزارة
الوقد فى مارس ١٩٤٢ وعادتهم للجيش مع نقل حسين ذوالفقار الى
السودان وعبد المنعم عبد الرؤوف الى المهمات ، حيث لم يعد بعدها للطيران
أيداً ٠٠ وكان قد نقل مع اعتقالهم ٢٣ ضابطاً من الطيران الى اسلحة
الجيش المختلفة .

وانتهى عمل مجموعة الطيران مع فشل رحلة عزيز المصرى وانتهت
صلاتهم التى لم تكن تنظيمية بالمعنى المعروف للتنظيم ، وانما كانت تضمهم
رابطة صداقة ووحدة هدف وطنى .

وكان هناك اتصال آخر بالالمان وضباط الجيش المصرى عن طريق انور
السادات وحسن عزت اللذين قدم لهما عبد الغنى سعيد اثنين من رجال

المخابرات الألمانية هما (هانز ابلر) الذى تزوجت والدته الألمانية من مستشار مصرى (صالح جعفر) فى ألمانيا ، ثم حضرت الى مصر ومعها ابنتها الألماني الصغير ، واراد الزوج المصرى أن يوفر لابن زوجته حياة مطمئنة فأعطاه لقب أسرته وعرف باسم (حسين جعفر) ، ولكنه انحرف عن حياة المجتمع المصرى وهاجر الى وطنه ألمانيا ليعود بعد ذلك عميلا لمخابراتها هو وزميل آخر اسمه (ساندى) .

وقد انتهى اتصال انور السادات وحسن عزت بهما الى اعتقال الجميع فى اغسطس ١٩٤٢ بعد افتضاح أمر الجواسيس الألمان الذين أقاموا فى عوامة مع الراقصة حكمت فهمى .

وجرت محاولة لحاكمية انور السادات وحسن عزت امام مجلس عسكرى يضم بعض الضباط الانجليز بتهمة التجسس ، ولكن محمد نجيب مساعد نائب احكامام الجيش فى ذلك الوقت اعترض على تكييف التهمة ، وانتهى الامر بطردهم من الجيش فى ٨ اكتوبر ١٩٤٢ ثم اعتقالهم حتى نهاية الحرب .

وكان الضباط المصريون قد اخذوا موقف المقاومة عندما ظهرت بوادر تنفيذ الخطة البريطانية لنزع سلاح الجيش المصرى اذا حاول مقاومة البريطانيين وقد ظهر ذلك فى محاولة سحب الدبابات المصرية بدعوى شرائها بعد معركة (بنكرى) ورفض ضباط الوحدات المصرية تسليم اسلحتها كما حدث فى حامية منقباد ، وفى الصحراء الغربية حيث رفضت الوحدات المصرية تسليم اسلحتها للقوات البريطانية التى ستحتل مواقعها وعادوا بها الى القاهرة كاملة .

وكانت الصحراء الغربية فى ذلك الوقت هى المنفى الذى ينقل اليه الضباط الذين تظهر عليهم أية ميول سياسية نقل اليها انور السادات بعد الاشتباه فى تحركاته ، وتشكلت هناك مجموعة كان فيها مجدى حسنين احد الضباط الاحرار ومؤسس مديرية التحرير فيما بعد ، وكان هدف هذه المجموعة تدمير مهمات ومعدات الجيش الانجليزى وقاموا فى سبيل ذلك بالاتصال مع ضباط الفرقة الرابعة الهندية لاثارتهم ضد القوات البريطانية ، وقد حوكم أربعة من الهنود فعلا فى (فوكه) ونفذ فيهم حكم الاعدام لانهم رفضوا الخروج للحرب .

ومن مصاديق هذه الفترة ان قافلة عسكرية مصرية من ٦٨ عربية كانت متجهة الى سيوه تحمل تموينا لها وللتأكد مما اذا كانت محررة أو سقطت فى يد القوات النازية وعند العودة عثر مجدى حسنين قائد

هذه القافلة على ٦ عربات مهجورة للفرنسيين الاحرار وكان بها ٦ صناديق قنابل يدوية (٧٢ قنبلة) حملها الى الطيار حسن عزت .

وكانت هذه هي القنابل التي استخدمت فى الاعمال الارهابية بالقاهرة ، فيما بعد انتهاء الحرب العالمية .

زاد الشعور المعادى لبريطانيا مع استمرار الحرب . وفشلت احزاب الاقلية فى قيادة الدولة ، حتى بلغت ازمة التموين حدا اشاع القلق والسخط ، واطلق المظاهرات فى شوارع القاهرة ، واجبر برطانيا على الاقتناع بضرورة رفع الحظر الذى فرضته على السراى ضد حكم الوفد .

كان الاستعمار البريطانى على حذر شديد من قيام ثورة شعبية فى مصر ضد صفوفه الخلفية ، ولذا فانه عندما ظهر فى الافق خطر الهجوم النازى راوا ان يعيدوا الوفد الى الحكم ضمنا لسيطرته على الشعب فى هذه المرحلة الحاسمة ، وخاصة بعد ان كان الملك وبعض المحيطين به على استعداد كامل للتعاون مع الغزاة الفاشيين والنازيين .

ولما تلقا الملك فاروق فى الاستجابة لارادة الحكومة البريطانية لاستمرائه بالحكم فى ظل حكومات ضعيفة تابعة ، ولأمله فى ان يتغير مسار الحرب لصالح المحور ، قدم السفير البريطانى انذارا للملك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد ان كانت وزارة حسين سرى قد استقالت يوم ٢ فبراير ١٩٤٢ وحاول رئيس الديوان احمد حسنين المراوغة لتشكيل وزارة قومية رغم مقابلة السفير له يوم ٣ فبراير ، وطلبه ان يعهد الى النحاس بتشكيل الوزارة ، وهو تدخل كان يعتبر حتى هذه اللحظة طبيعيا فى مجال السياسة المصرية . ولكن مراوغة الملك استمرت حتى يوم ٤ فبراير فقدم السفير انذارا هذا نصه « اذا لم اعلم قبل السادسة مساء ان النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب ان يتحمل تبعات ما يحدث » . ولما لم تتم استجابة فورية لذلك حاصرت الدبابات قصر عابدين فى الساعة التاسعة مساء ، ودخل السفير وقائد القوات البريطانية وامامهم ثمانية ضباط يحملون المسدسات ، ودخل السفير على الملك فى مكتبه وكان بجواره احمد حسنين فخيره بين التنازل او تشكيل وزارة وفدية فقبل الحل الثانى فوراً (٢٩) .

أدت مظاهرة السفير العسكرية ، ودعايات احزاب الاقلية الى الاساءة للوفد ، واصبح ٤ فبراير مطعنا يطعنه منه كل معاد له او كل من لم يكتشف حقيقة دور السراى المتعاونة مع السلطة الاجنبية فى الجبنود ، او الذين جرفتهم الوطنية الى قبول الافكار الفاشية دون بحث او تمحيص .

ولذا ترك حادث ٤ فبراير في الجيش تأثيرات بعيدة المدى ... قدم اللواء محمد نجيب استقالته ، ولكن الياور عبد الله النجومي السوداني الاصل اقنعه بسحبها ، واجتمع ضباط سلاح الطيران وقرروا تسليح اسمائهم في سجل التشريرات ، وذهب عبد اللطيف البغدادى وعبد الحميد الدغيني الى احمد حسنين رئيس الديوان ليحصلوا منه على تقييم لموقف مصطفى النحاس (حتى اذا كان خائفا يقتل) على حد تعبيرهم ، ولكن احمد حسنين ابلفهم انه سيرفع الامر الى مولاه ليتصرف بحكمته ، واوقف مجدى حسنين حفلا في نادى الضباط بالاسكندرية اقيم بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق في ١١ فبراير اى بعد الحادث بأسبوع وكانت تشترك فيه الراقصة ببا عز الدين والمطرب جلال حرب ، وقام اليكباشى محمد كامل الرحمانى بحركة نشطة في الجيش تأييدا للملك وانتهت بتشكيل مجموعة متعاطفة معه كنت واحدا من اعضائها هدفها منع البريطانيين عند انسحابهم امام الالمان من تدمير المنشآت المصرية مثل الكبارى والجسور وانتهى به الامر الى اعتقاله هو والقائمقام فؤاد صادق الذى أصبح قائدا للقوات المصرية المقاتلة في حرب فلسطين بعد ذلك .

لم تكن هذه هي حوادث الاعتراض والاحتجاج الوحيدة ، فقد كان معظم ضباط الجيش قد تأثروا بهذا الحادث من الوجهة الوطنية ... وأثر ذلك على اتجاهاتهم السياسية وابعدهم عن الوفد ... وقد تأثرت حقيقة عندما قال لى كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة فيما بعد قراءته للذكرات كليرن ووثائق الخارجية البريطانية من اكتشافه ان النحاس كان بريئا في ٤ فبراير ...

البراءة بعد ٣٠ عاما تصبح كلمة في التاريخ ولكن ادراك حقيقتها في حينها كان كفيلا بتغيير كثير من الامور .

وانتهز الملك هذه الفرصة ، فأكثر من زيارته لنادى الضباط بالزمالك ... وكانت هذه الفترة هي بداية ظهور حركات سرية بين ضباط الجيش بعد ركود طويل اعقب حادث السودان عام ١٩٢٤ وسحب الجيش المصرى من السودان .

وقد بلغت الاثارة بين الضباط حدا جعل ضابطا في مصلحة خفر السواحل اسمه شبانة يلقي خذاه على رئيس الوزراء مصطفى النحاس عند خروجه من مسجد الرفاعي بعد الصلاة فيصيب عربة عبد الحميد عبد الحق احد الوزراء الوفديين ، وتطوع عدد من الضباط للشهادة معنه رغم علم وجودهم في مكان الحادث كان منهم اليوزباشى عز الدين ذو الفقار

المخرج السينمائي فيما بعد والملازم مجدى حسنين .

وحتى هذه اللحظة كان المحرك الرئيسى لاتجاهات الضباط هو الامل فى انتصار الالمان وهزيمة البريطانيين ٠٠ ولذا كانت هزيمة رومل فى معركة العلمين امام الفيلد مارشال مونتيجمرى نقطة تحول هامة فى تفكير الضباط الذين استبدت ببعضهم الحيرة وهو يرقب الهزائم المتتالية تلحق بالجيش النازية. التى صورتها الدعاية فى صورة القوات التى لاتقهر .

ولم يكن الضباط يتحركون وحدهم فى عزلة او فى فراغ ٠٠٠ كانت لهم صلات بالقوى السياسية خارج الجيش .

ومع ذلك لم تحل ارهاصات العمل السياسى والوطنى داخل الجيش المصرى بينه وبين تنفيذ واجبات محددة ضمن خطة الدفاع البريطانية ٠٠٠ كان ابرزها ولا شك دور المدفعية المضادة للطائرات والانوار الكاشفة فى القاهرة والاسكندرية ومنطقة القنال ، رغم أن دخول سيناء كان محظورا الا بتصريح حتى لضباط الجيش ، وكانت السلطة فيها لقوات الاحتلال والمحافظ البريطانى .

قال تشرشل « ان مصر قامت بدور مشرف مهم له قيمته لا فى دفاعها عن نفسها فحسب ولكن فى الصراع العالمى » وقال الجنرال اوكنلك قائد القوات البريطانية « ان المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى عظيمة فقد حرس المرافق الداخلية ، وتولى اعمال المراقبة ، والانوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات وخفف بذلك الضغط على قواتنا الى حد كبير » .

وعندما انفجرت ازمة العلمين سمحت القوات البريطانية لعدد من الضباط المصريين بالحصول على فرق تدريبية فى مدارس الجيش البريطانى بالفرق الاوسط بفلسطين مثل مدرسة المدفعية المضادة للطائرات فى حيفا ومدرسة مدفعية السواحل فى عكا ومدرسة المشاة فى صرفند وغيرها .

وفى هذه المرحلة كانت حكومة الوفد تواصل مسارها ، بعد ان انجلب مكرم عبيد سكرتير الوفد الى السراى ونشر فى الاهرام مقالا يقول فيه عقب مقابله للملك يوم ١٣ مارس ١٩٤٢ « لم البث طويلا حتى ادركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الامور بفضل ما اوتى من رجولة مبكرة وخبرة متنوعة نادرة قلما اتاحت لملك من الملوك فكان يتنقل من موضوع الى آخر ومن نصم الى نصم فى عطف ووداعة وصراحة اخاذة ونفاذة » وشكل حزب (الكتلة الوفدية) التى اصبحت حزبا من احزاب الاقلية المنقرطة اساسا من مسيحة الوفد ، وتعرض الوفد خلال هذه الفترة الى حملات شديدة ضد سياسة المحسوبية والاستثناءات التى انتهجها لخدمة انصاره بعد ان اقصى

عن الحكم اكثر من خمس سنوات .

ولكن الوزارة الوفدية استطاعت خلال حكمها ان تقدم انجازات ذات تأثير اجتماعي هام مثل اصدار قانون مجانية التعليم الابتدائي ، وانشاء جامعة الاسكندرية ، وديوان المحاسبة ، واستخدام اللغة العربية في مكاتبات الشركات ودفاترها ، واصدار قانون استقلال القضاء ، وخفض الضريبة المربوطة على صغار المزارعين ، ووضع مشروع المجموعات الصحية ، واصدار قانون عقد العمل الفردي ونقابات العمال .

وبعدما أدت وزارة الوفد دورها في تهدئة الجماهير تخلى الاستعمار عنها واسرع الملك يصدر قرارا باقالتها يوم ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، بعد ان وقعت بروتوكول الاسكندرية الخاص بانشاء جامعة الدول العربية في الينوم السابق مباشرة . . . وكانما انتظر منها ان تخدم دورها بتكوين الجامعة التي يادك انطوني ايدن انشاءها .

وكان خطاب الاقالة مهينا مثل خطاب الاقالة السابق اذ قال فيه الملك وهو يقيل وزارة الاغلبية الشعبية انه يقيل الوزارة بدافع الحرص على ان تحكم البلاد « وزارة ديموقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور نصا وروحا » وهكذا انتصرت حاشية السراى على ارادة الاغلبية الشعبية .

المالدثوى في مصر

واعقب اقالة الوزارة الوفدية عودة احزاب الاقلية الى الحكم ومعها الحزب الجديد (الكتلة الوفدية) في وزارة برئاسة أحمد ماهر رئيس حزب السعديين الذى حل البرلمان لاجراء انتخابات جديدة لم يشترك فيها الوفد ، واجتمع البرلمان الجديد في ١٨ يناير ١٩٤٥ ولكن لم تمض الا ايام حتى اغتيل احمد ماهر يوم ٢٤ فبراير اعتراضا على اعلانه اشتراك مصر في الحرب اغتاله المحامى محمود العيسوى الذى كان يعمل محاميا فى مكتب الكاتب المؤرخ عضو الحزب الوطنى عبد الرحمن الراعى .

وتألفت بعد ذلك وزارة محمود فهمى النقراشي .

كان انتهاء الحرب وانتهاء الرقابة على الصحف في ٩ يونيو ، والغاء الاحكام العرفية في ١٤ اكتوبر بداية مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطنى ضد الاستعمار .

وتحت ضغط الشعور الشعبى العام الذى الهبته الصحافة الوفدية وخاصة بعد المذكرة التي ارسلها مصطفى النحاس الى السفير البريطانى

يطالب فيها بالجلاء الكامل عن مصر ووحدة مصر والسودان ، ارسل محمود فهمي النقراشي مذكرة الى الحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ يطالب فيها بسحب القوات البريطانية وقت السلم ، مشيرا الى ان علاقات مصر وبريطانيا ستكون مستمرة على اساس من التحالف .

ومع ذلك جاء رد الحكومة البريطانية بعد شهر كامل ، ليقول ان المبادئ الاساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها ، وان سياسة حكومة جلالة الملك هي ان تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطورية في اثناء الحرب .

وكان لهذا الرد الذي ربط بين مصر ومجموعة الامم البريطانية لأول مرة رد فعل شعبي مضاد ، تحركت معه جماعات الطلبة ، فاصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، واتحاد خريجي الجامعة بيانات احتجاج . . . وتقرر عقد مؤتمرات عامة في المعاهد والجامعة لمناقشة الحالة .

وعقد مؤتمر في الجامعة يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ ضم بضعة آلاف تحركوا بعده في مظاهرة كبيرة نحو قصر عابدين تحت شعار (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) .

وعندما وصلت المظاهرة في طريقها الى كوبري عباس وجدته مفتوحا فاصر الطلبة على عبوره وحاصروهم البوليس وانهال عليهم ضربا في قسوة شديدة ، ثم اطلقت بعض طلقات الرصاص مما دفع بعدد من الطلبة الى القاء انفسهم في النيل ، وعرفت هذه الحادثة يومئذ باسم (مذبة كوبري عباس) ، التي قدر عدد المصابين فيها بستين طالبا واعتقل ١٥٠ متظاهرا .

وعمت المظاهرات انحاء مصر احتجاجا على المذبة وامتلت الصحف ببيانات الاحتجاج وصادرت الحكومة بعض الصحف التي نشرت صور المظاهرات يوم ١١ فبراير (عيد ميلاد الملك فاروق) وحطم الطلبة ترتيبات الحكومة التي اقامتها احتفالا بالعيد وداسوا صور الملك بالاقلام واشعلوا فيها النار وهاجموا ضد الاستعمار والسراي ، وخرجت في اليوم التالي ١٢ فبراير جنازة صامتة واقام طلبة الازهر صلاة الغائب .

ولم تجد الوزارة امامها بعد عجزها الفاضح عن مجابهة الانجليز بعد حديث متكرر عن (الصمت) و (الوقت المناسب) ، وبعد اقسوتها في مجابهة مظاهرات الطلبة ، وامام تصاعد المقاومة الشعبية حيث لم تعد المظاهرات قاصرة على الطلبة بل امتدت الى طوائف الشعب الاخرى - لم تجد الوزارة الا ان تقدم استقالتها يوم ١٥ فبراير ، ليتولي الوزارة بعد ذلك اسماعيل

صدقي رئيس حزب الشعب السابق الرجل الذي كان قد شكل دستور ١٩٣٠
وعضو مجلس ادارة شركة قناة السويس ، ورئيس اتحاد الصناعات .

وقد مهد اسماعيل صدقي لوزارته بحديث كان قد نشره في الاهرام
يوم ٧ فبراير يدعو فيه الى المفاوضة بدلا من المباحثات التمهيدية مع السفير
البريطاني وهي الخطوة التي كانت وزارة النقراشي قد انتهجتها ، وهو في مقاله
يعتبر بريطانيا صديقا وحليفا ويعلن ان الرغبة في التحالف معهم لا تحتاج
الى تليل .

وسهل الانجليز ايضا مهمة اسماعيل صدقي بسحب لورد كيلرن
السفير البريطاني الذي يرتبط اسمه بحادث ٤ فبراير وعينوا بدلا منه سير
رونالد كامبل

وقد بدأ صدقي وزارته بأسلوب ناعم . . . اقنع السعديين الاحرار
بخطى عودة الوفد فضمن تأييد البرلمان له . . . وصرح بقيام المظاهرات لايام
محدودة ، وصرح للطلبة باستعداده ورغبته في التعاون مع مصطفى النحاس ،
ولكن النحاس باشا صرح بأنه لا يقبل أى نوع من انواع التعاون الا على
اساس انتخابات برلمانية جديدة وهو الامر الذي يعنى انتهاء التحالف القائم
بين احزاب الاقلية التي ارتضت الاشتراك في الوزارة عدا حزب الكتلة
الوفدية .

لم تتوقف المظاهرات الشعبية لوعيتها بطبيعة وتاريخ اسماعيل صدقي ،
وتشككها وحذرهما من تصريحاته عن التحالف مع بريطانيا ، واصدرت لجنة
الطلبة التنفيذية بيانا قالت فيه ان الاسباب التي دعت الى الجهاد ما زالت
قائمة . . . وفي ١٨ فبراير تجمع بميدان عابدين نحو ٤٠ الف متظاهر ، كما
تجمع نحو ١٥ الفا بفناء الجامعة بالجيزة .

وخلال هذه الايام العامرة بالنضال التقى مندوبو الطلبة والعمال
وانبثقت (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) لتؤدى دورا تاريخيا بداته
باعلانها ان نقابات العمال وطلبة الجامعات والازهر والمعاهد العليا والمدارس
الخصوصية والثانوية قررت ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم
الجلاء ويوم الاضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه ، ونادت ايضا
بتعطيل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية .

ووصلت المظاهرات قمة النجاح وتعطلت الحياة العامة في القاهرة ،
وعقد مؤتمر شعبي في ميدان الاوبرا قرر مقاطعة المفاوضات والغاء معاهدة
١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٨٩٩ وعرض القضية على مجلس الامن ، ثم تحجرت
المظاهرات الى ميدان قصر النيل (التحرير بعد ذلك) حيث ظهرت عسرات

بريطانية مسلحة اختراق الحشود ودمجهم فالتى المتظاهرون الحجارة على الشككات ، فرددت القوات البريطانية باطلاق الرصاص من خلف الاسود ٠٠٠ وتساقط عدد من الشهداء قتلوا بعشرين شهيدا وثار ثائرة الجماهير فانتفضوا على بعض المحلات الاجنبية ومعسكر للجند الافريقيين خلف المحكمة المختلطة ونادى الطيبران البريطانى واعتدوا عليهم واستمرت المظاهرات تطوف شوارع القاهرة وتلوح بالمناديل المخضبة بدماء القتلى امام قصر عابدين حتى منتصف الليل ٠٠

ولم تقتصر المظاهرات على القاهرة وحدها ٠٠٠ انتشرت فى مختلف المدن ، ولم تنفع بيانات صدق فى التفرقة بين الطلبة والعمال ، وتقرر يوم ٤ مارس يوما للحداد العام على ارواح الشهداء ، فاضربت الصحف عن الصدور ، واغلقت المصانع والمدارس ، وفى الاسكندرية تحركت مظاهرة شعبية ضخمة من محرم بك الى محطة الرمل ، وحاول بعض المتظاهرين انزال علم بريطانى يرتفع على فندق يقيم فيه بعض رجال البحرية البريطانية فأطلق عليهم جنود البوليس الحربى البريطانى الرصاص من كمشك فى ميدان محطة الرمل ٠٠٠ وحدث ضلحام انتهى الى قتل ٢٨ متظاهرا ، ٢ من الجنود البريطانيين وجرح ٣٤٢ ٠

وكانت الحكومة البريطانية رغم تأييدها لاسماعيل صدق قد اخذت عليه تهاونه فى قمع المظاهرات الامر الذى يمهّد لقيام ثورة شعبية تهتد قوات الاحتلال ، فارسلت بيان احتجاج للملك مباشرة ، وقبل صدقى الاحتجاج دون ان يعلن ذلك ، ولكن وزير الدومينيون البريطانى اعلن الخبر فى مجلس اللوردات وطيرته وكالة رويتر للصحف المصرية مما اوقع صدق فى دائرة الحرج ، وكشف تماما عن دوره المخادع عندما اصدر قرارا بمنع المظاهرات ٠

وسرعان ما ألف فى ٧ مارس ١٩٤٦ وفدا رسميا للمفاوضة مع الانجليز يضم الى جانبه محمد شريف صبرى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى واحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وابراهيم عبد الهادى ، وهى مجموعة من الاسماء المعروفة فى السياسة المصرية ، يؤمن معظمهم بان التحالف مع بريطانيا امر تقتضيه الضرورة والمصلحة ٠٠٠ اما الوفد فقد أبى الاشتراك فى هذه الهيئة مادام لا يملك رئاستها او الاغلبية فيها ٠

وكان رفض الوفد للاشتراك فى وفد المفاوضات دافعا الى تساؤلات ظهرت فى الصحافة البريطانية تشكك فى سلامة تمثيل هيئة المفاوضات للواقع

المصرى ٠٠٠ وأدى هذا الموقف الى تدهور سريع فى علاقات صدقى مع الوفد تمثل فى مصادرة الحكومة لصحف الوفد ومحاصرة الجنود لدورها ، وأوضح ذلك صبرى ابو علم زعيم المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ فى ٩ مارس ، واصدر صدقى بيانا فى ٢ ابريل هدد فيه الوفد بعنف واتهمه بأنه يضع العراقيل امام المفاوضات ، ويدفع الطلبة والعمال الى الاضراب والتظاهر .

وعندما اطمانت الحكومة البريطانية الى موقفه المتشدد شكلت حكومة العمال البريطانية وفدا للمفاوضة برئاسة ييفن وزير الخارجية ولورد ستانسجيت وزير الطيران ، واصدرت فى ٧ مايو بيانا حددت فيه سياستها على أساس سحب كافة قواتها من مصر على أسس ثلاثة هى :

اولا : توطيد التحالف مع مصر على اساس المساواة بين امتين تجمع بينهما مصالح مشتركة .

ثانيا : ان يتقرر بالمفاوضات تجديد مراحل الجلاء والمواعيد التى يتم فيها .

ثالثا : الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من التدابير لتحقيق التعاون فى حالة الحرب او خطر حرب وشيكة الوقوع .

وقد قوبل هذا البيان بهجوم متعدد الاطراف ٠٠٠ حمل تشرشل على البيان فى مجلس العموم من ناحية ان القواعد العسكرية فى برقة وفلسطين لن تكون كافية لحماية قناة السويس ، وقال ايدن ان عدم تمثيل الوفد فى وفد المفاوضة يجعل العرض البريطانى بالجلاء عرضا مقدما بغير ضمان استيفاء الثمن من مصر .

وفى يوم صدور البيان نقلت وكالة رويتر عن الدوائر الرسمية القول بأن الجلاء لا ينتظر ان يتم بالسرعة التى تم بها عن سوريا ولبنان وذلك بسبب ضخامة حجم القوات البريطانية أولا وبسبب ما يحتاجه الجيش المصرى من استعدادات تؤهله لحمل التبعات ثانيا .

هنا ما حدث فى بريطانيا ٠٠٠ اما فى مصر فقد اهابت فكرة التحالف شعور المصريين وخرجت المظاهرات الى الشوارع . وفى ١١ مايو اصطلح البوليس بمظاهرة خرجت من الازهر وجرح فيها ثلاثون متظاهرا وعشرة من رجال البوليس ، واصدر الوفد والحزب الوطنى بيانات هاجموا فيها البيات البريطانى .

واستمرت المفاوضات حتى قبل الجانب المصرى فكرة تكوين (لجنة الدفاع المشترك) من عسكريين مصريين وبريطانيين ، وما ان عرفت موافقة الحكومة على انشاء هذه اللجنة حتى تحركت المنظمات الشعبية تعقد المؤتمرات وترتب المظاهرات ؛ واصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا جددوا فيه يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ (ذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية عام ١٨٨٢) يوما للحداد العام وبدء الجهاد الوطنى .

وهنا اسفر صدقى عن وجهه الحقيقى وقام فى اليوم السابق على الاضراب باعتقال حوالى مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والطلبة ، واغلق كثيرا من دور النشر والجمعيات الجديدة ذات الطابع التقدمى مثل دار الابحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار القرن العشرين والجامعة الشعبية الاهلية واتحاد خريجي الجامعة وجامعة ام درمان ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ونادى الشرقية ورابطة بعثات الجامعة والمعاهد ، كما اغلق نهائيا صحف الفجر الجوية والجيبة وام درمان والعراق واليراع والضمر والوفد المصرى وصاير لعنة ايام جرائد المصرى والكتلة ومصر الفتاة ، ومنع الاحتفال بيوم ١١ يوليو .

واطلق على هذه الحملة (قضية المبادئ الهدامة) والصق بالمعتقلين تهمة الشيوعية ، وكان منهم سلامة موسى والدكتور محمد مندور ومحمد زكى عبد القادر وغيرهم ، ورغم النشاء تصريح جريدة (الوفد المصرى) فان معارضة الوفد لهذه الاجراءات لم تكن قوية بالدرجة الكافية ، وضحي الوفد بجريدته مطالبا بصدر جريدة اخرى بدلا منها (صوت الامة) .

وبقدر ما قوبلت حملة صدقى باشا بالارتياح فى الدوائر الاستعمارية ودوائر السراى والرجعية المصرية ، بقدر ما قوبلت بالرفض من جانب المثقفين والعمال والطلبة ، فما لبث ان اضرب عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية يوم ١٥ يوليو ، والقيت خمس قنابل يوم ١٧ يوليو على احد الاندية البريطانية .

وكانت هذه الحملة نقطة تحول فى اسلوب السلطة التنفيذية اذ جعلت تهمة (الشيوعية) سيفا مصلتا على رقاب كل الوطنيين الذين يقفون موقف المعارضة لربط مصر بعجلة الاستعمار .

وحاول صدقى جاهدا ان يصل الى عقد اتفاقية مع الانجليز بعد حملته الصليبية ، وسافر فعلا الى لندن فى ١٥ اكتوبر بعد ان كان قد قدم استقالته فى ٢٨ سبتمبر وكلف الملك خاله شريف صبرى بتشكيل وزارة تضم الوفد اليها ولكنه عجز عن تحقيق ذلك لرفض الوفد واصراره على اجراء انتخابات

- جديدة ، وادى ذلك الى ذهاب مصطفى النحاس لتوقيع اسمه في سجل التشريلات بمناسبة عيد الاضحى لاول مرة بعد اقالته .

وقع صدقي اتفاقية بالحروف الاولى مع بيفن ، وعاد يعلن ان الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت نهائيا ، ولكن رئيس الوزراء البريطاني مستر اتلي كذب هذا التصريح مما اضعف من موقف صدقي ، الذي كان يعاني في الداخل معارضة شديدة ، وخاصة من جانب الطلبة الذين عقدوا مؤتمرا يوم سفره الى لندن حضره ممثلو الطلبة الوفديين والحزب والوطني والتنظيمات الماركسية والكتلة ورابطة الطلبة المصريين وقرروا الغاء معاهدة ١٩٣٦ وقطع المفاوضات فورا والالتجاء الى مجلس الامن ، وكان صدقي قد اجل الدراسة الى ١٧ نوفمبر .

وما كادت الجامعة تفتح ابوابها حتى بدأت المظاهرات ، دون توقف ، تزداد انتشارا وقوة في مختلف المدارس والمعاهد والكليات ، وتضطرب بالبوليس يوميا ويتساقط الجرحى من المتظاهرين ، وخطب مصطفى النحاس في ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) مهاجما مشروع صدقي بيفن ومحاولة فرض بريطانيا معاهدة التحالف على مصر متهما صدقي بأنه المسئول عما يراق في الشوارع من دماء .

وتحت هذا الضغط الشعبي اصدر سبعة من اعضاء وفد المفاوضات بيانا اعلنوا فيه معارضتهم للمشروع الذي انتهى اليه صدقي مما اجبره على حل وفد المفاوضات في ٢٦ نوفمبر ٠٠٠ وتعهد الانجليز احراره ايضا بعد ان وجدوا انه لم يستطع التعبير عن ارادة الشعب المصري ، فجلسوا الحاكم العام للسودان يصدر تصريحات تتنافى مع بيانات اسماعيل صدقي .

وفشلت دعاية الصحفي مصطفى امين لمشروع صدقي في مقالاته التي كتبها في مجلة آخر ساعة تحت عنوان (اوقعها والقها) واضطر صدقي لتقديم استقالته يوم ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تحت ضغط النضال الشعبي العام والموقف الموحد للجماهير والتنظيمات السياسية والمهنية .

وهكذا انتصرت الارادة الشعبية ، وسقط مشروع صدقي بيفن . وسقط حكم صدقي بعد عشرة شهور فقط .

- وعاد محمود فهمي النقراشي رئيسا للوزراء يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٦ .
- وتعتبر الفترة التي مضت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازي حتى سقوط مشروع صدقي بيفن من أكثر فترات النشاط السياسي خصبا وتوهجا وتأثيرا في المجتمع .
- ولم يكن الجيش خلال هذه الفترة بعيدا عن الاحداث . ولم تكن

هزيمة النازي التي حطمت احلام كثير من الضباط هي كلمة (النهاية) في نضالهم .

تحول النشاط عند مجموعات الضباط التي اسقطتها هزيمة النازي في جيرة شديدة الى البحث عن موقع جديد يواصلون منه نضالهم الوطني .

وكان الجيش خلال الفترة التي عمت فيها المظاهرات مصر يؤدي دورا بوليسيا . . لم تسخيه اليه وزارة محمود فهمي النقراشي الاولى ، ولكن سحبه له وزارة اسماعيل صدقي التي اعلنت نظام الطوارئ ، وحششت قوات الجيش في مناطق مختلفة . . . حديقه الاورمان المجاورة لجامعة القاهرة ، وفي منطقة شبرا الخيمة وفي المحلة الكبرى والاسكندرية وغيرها .

وطبق نظام الطوارئ . . . كان الجندي يحصل على علاوة طوارئ عشرة قروش يوميا في الوقت الذي كان مرتبه الشهري فيه ٥٤ قرشا ، ويحصل الضابط من الرتب الصغيرة على اربعين قرشا يوميا بينما مرتب الملازم ١٢ جنيه شهريا ، وترتفع هذه القيمة حتى تصل الى جنيهين في اليوم لرتبة اللواء .

كان خروج الجيش علنا لمقاومة المظاهرات ، واجتماع الضباط والجنود قريبا من مناطق تجمع الطلبة والعمال دافعا لهم على مناقشة الموقف السياسي ومحاولة التعرف على ابعاده ، وخاصة بعد حرص كثير من الطلبة على الاجتماع بالضباط في زيارات ودية اثناء وجودهم في حديقه الاورمان .

واستقر رأى صفار الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية اخوانا او شيوعيين او غير منتمين لتنظيمات سياسية في عدد من الوحدات على عدم اطلاق النار مطلقا على مظاهرات الطلبة او العمال مهما كانت الظروف .

حرص اسماعيل صدقي على استخدام الجيش كوسيلته الرئيسية للارهاب والتهديد . لم يكن مساهرا للتطور الذي أحدثته معاهدة ١٩٣٦ في صفوف الجيش . . . اذ لم يعد الجيش محدود العدد او خاضعا تماما الخضوع لتوعية خاصة من الضباط تمتد من اعلى الرتب الى اصغرها ، وبالتالي لم يعد أداة طيعة في يد السلطة كما كان في عهد وزارة صدقي في بداية الثلاثينيات عندما استخدمه لتزييف الانتخابات .

تطورات كثيرة كانت قد حدثت في مصر وفي الجيش لم يدركها ذكاء اسماعيل صدقي المعروف . . . وظهر رفض ضباط الجيش لاداء هذه المهمة البوليسية التي اوكلت اليهم - الى جانب التقارب وتوجيه آرائهم - في صورة منشورات كثيرة وزعت خلال هذه الفترة من الضباط المنضمين للاخوان ، او التنظيمات اليسارية .

وتولد شعور طبقي ناشئ وغير منظـور عند صفار ضباط الجيش وعند عدد من صف الضباط الواعين ٠٠٠ بأنهم يعملون في خدمة طبقة اقطاعية لا ينتمون اليها ٠٠٠ ومن هنا كان اقتناعهم بالآ يكونوا أدوات تطلق النار على جماهير الطلبة والعمال ٠

ورغم هذا الموقف فإن الضباط لم ينجذبوا الى الوفد العـدو المعارض لاحزاب الاقلية ، والذي لم يطلق خلال تاريخه رصاصة واحدة على المتظاهرين ، والذي كانت صحفه في ذلك الوقت تلهب بمقالات الاثارة بأقلام الدكتور محمد مندور والدكتور عزيز قهـمى وغيرهما من شباب الوفد ٠

يرجع ذلك اساسا الى الاسباب الآتية :

اولا : كانت فرص الوفد فى التسلل الى صفوف الجيش عن طريق دفع مؤيديه الى صفوفه محدودة جدا لقلـة الوقت الذى بقى الوفد فيه متوليا الحكم مقارنا بحكم احزاب الاقلية ٠

ثانيا : تشبث القيادة الوفدية دائما بمبدأ فصل السلطات وابعاد الجيش عن السياسة وحرصهم على تنفيذ ذلك لادراكهم ان الجيش كان فى هذه المرحلة يتحرك بأوامر السراى الخاضعة لنفوذ الاستعمار البريطانى ، وهى العدو التقليدى للوفد ٠٠ ولذا لم تكن هناك صلات او محاولة عقد صلات بين الوفد ورجال الجيش ٠

ثالثا : كانت الدعاية المضاده التى صاحبت حادث ٤ فبراير قسوية الى الدرجة التى أثرت فعلا فى سمعة الوفد داخل صفوف الجيش ، واطهرته بمظهر الحزب المتعاون مع البريطانيين فى وقت كان فيه الارتباط بالنازيين هو الصورة البراقة للوطنية ٠

رابعا : ظهور تنظيمات سياسية جديدة ذات اتجاهات فـكرية واجتماعية مختلفة (مصر الفتاة - الاخوان المسلمين - الحزب الوطنى الجديد - التنظيمات الشيوعية) قادتها أقرب من ناحية السن والكوين الاجتماعى لصفار ضباط الجيش ٠٠٠ وحركتها التنظيمية أكثر انضباطا من الوفد الذى كان يعتمد على رصيد زعامته وجماهيرية اهدافه وقدراته المالية ، وبالتالي كانوا أكثر جاذبية للضباط الذين اعتادوا الانضباط والضبـط والربط - على حد التعبير العسكرى - فى حياتهم اليومية ٠

خامسا : كان تكوين القيادة الوفدية متنافرا الى حد بعيد مع طبيعة الجماهير المؤيدة له ٠ فمعظم القيادة كانت من الاقطاعيين ، ومعظم الجماهير كانت من العمال والفلاحين والثقفيين ٠٠٠ ولذا فإن الضباط لم يجنوا فى تكوين القيادة الوفدية ما يجذبهم اليها باعتبارهم ابنا للطلبة

الوسطى ، تولدت في صفوفهم افكار وطنية وثورية ، اكسبتها الى العسكرية طابعا حادا يميل الى التغيير السريع .

انجذب الضباط بعد هزيمة النازى وفي مواجهة الموقف الذى اناه اليه لمواجهة جماهير الشعب بطلقات الرصاص الى احزاب وتنظيمات اخرى .

تعددت الاتجاهات ... وتنوعت قوى الجذب المختلفة . ويمكن بلورة الاتجاهات داخل الجيش فى ذلك الوقت فى ثلاث اتجاهات رئيسية :

١ - اتجاه جذبه الارهاب واغتيال جنود الاحتلال وامتد حتى وصل الى بعض السياسيين المصريين .

٢ - الاخوان المسلمون كقوة سياسية جديدة تظهر على المسرح مصر بدعاية هائلة وتأييد صريح من حكومة اسماعيل صدقى .

٣ - التنظيمات اليسارية التى كانت تنمو فى سرية مطلقة مست من المد الثورى ، ووضوح موقف الدول والقوى الاشتراكية فى قضيتنا .

لها بقية القوى والاحزاب السياسية فان فرصتها للعمل والنش داخل الجيش كانت محدودة . بل معلومة تقريبا .

ومصر الفتاة لم تتج لها الحرب العالمية الثانية فرصة النشاط الضباط وخاصة الذين تأثروا بمبادئها خلال الدراسة الثانوية ، لانها معازرة من السلطات لاتجاهاتها الفاشية فى هذه المرحلة .

اما احزاب الاقلية فان قدراتها كانت اضعف من التأثير على الضباط لاتجاهاتها الرجعية المحافظة .

وهكذا انفردت هذه الاتجاهات الثلاثة لتنمو داخل صفوف الج

اولا - الارهاب :

كان الاتجاه الارهابى اقدم فى وجوده من الحركة الشعبية التى عام ١٩٤٦ ، وهو يمتد بجنوره الى افكار (الحزب الوطنى) الذى اعضاؤه يفتنقون الفكر الارهابى خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها ، بعض طغى الوفد عليهم بجماهيريته وشعبيته .

كان ضباط الطيران فعلا على اتصال ببعض الذين ناضلوا ضد

البريطانيين في جماعة (عصابة اليد السوداء) خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها
مثل عبد العزيز على الذى اصبح وزيرا فى وزارة محمد نجيب وكان عضوا
فى الحزب الوطنى .

وكان اعضاء الحزب الوطنى يعتبرون الاغتيال وسيلة من وسائل
النضال ، ومحمود العيسوى الذى قتل احمد ماهر كان محاميا تحسب
التمرين فى مكتب عبد الرحمن الرافعى الذى اعتقل هو وفتحي رضوان
عقب حادث الاغتيال ثم افرج عنهما بعد ان ثبت عدم وجود صلة لهما بعملية
الاغتيال نفسها .

وحدث التقاء بين بعض الضباط وبين شباب من اعضاء الحزب
الوطنى ، كونوا مجموعة للاغتيالات ٠٠٠ وكانت المحاولة الاولى اغتيال
مصطفى النحاس الذى اجتمع عليه رايهم لما تركه حادث ٤ فبراير فى
نفوسهم ، وقد قام بهذه العملية التى لم تنجح انور السادات ، وحسين
توفيق الذى اغتال امين عثمان بعد ذلك ، وسعد كامل ابن اخت فتحي
رضوان وعضو اللجنة التنفيذية العليا للحزب الوطنى الجديد فيما بعد ،
ومحمد كامل السقير بعد ثورة ١٩٥٢ .

وتشكلت داخل الجيش مجموعة اخرى اتصلت بسعد كامل وضمت
الضباط مصطفى كامل صدقى وحسن فهمى عبد الجبيل وعبد الرؤوف
نور الدين ، والقوا قنبلتين على منزل عبد الفتاح عمرو سفيرنا فى لندن
بالدقى ، وقنبلة اخرى على الاتحاد المصرى الانجليزى مكان نادى ضباط
القوات المسلحة بالزمالك الآن ، وقنابل دخان على دار اخبار اليوم .

وقامت المجموعة التى فشلت فى محاولة اغتيال النحاس باشا باغتيال
امين عثمان بعد ذلك ، ولكنها اعتقلت وحوكمت وحكم على القاتل حسين
توفيق بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وكان والده وكيلاً لوزارة المواصلات .
وامكن لهذه المجموعة تهريب حسين توفيق وإخفاؤه فترة طويلة .

ولم يكن هذا النشاط خارج حدود الجيش ٠٠ بل تبلورت فى الداخل
حركة مضادة لرئيس اركان حرب الجيش اللواء ابراهيم عطاالله الذى
ابتعدت قيادته للجيش عن كل معانى الجدية والتطور ٠٠٠ ذهب مع بعثة
من كبار الضباط لزيارة الولايات المتحدة وبعد عدة اسابيع عاد ليصدر
قرارا وحيدا يقضى بأن تلبس كل الرتب عددا رتبة اللواء بنطلونات قصيرة
اثناء التواجد بالمعسكرات الامر الذى اثار الضحك على بعضهم لكروشمهم
البارزة ٠٠٠ وتفاقا للسراى اصدر قرارا بأن يلبس ضباط الجيش رباطات
عنى سوداء يوم ٢٨ ابريل ذكرى وفاة الملك فؤاد ، ولكن عددا ملحوظا من

صفار الضباط رفضوا تنفيذ الامر . . كما انه أوحى لضباط سلاح المدفعية بأن يجمعوا تقودا لفرء (عصا المارشالية) لتقدم هدية للملك فاروق عند زيارته للسلاح ، وقد رفض ايضا عدد من الضباط ان يسهموا في ذلك . . . وكانت زيارة فاروق لميس المدفعية بالمظلة هي زيارته الاولى والاخيرة ، اذ اثارت مشاعر الضباط لما حوته من بذخ في الطعام والترفيه . . . اذ اقاموا مسرحة خارجيا استضافوا فيه فرقة الريحاني وأحدى فرق الباليه الاجنبية التي حضرت من الطائرة الى المدفعية مباشرة قبل ان تظهر في كباريه الأوبرج ، واعدوا بيست للرقص لم يشارك فيه الا عدد محدود من زوجات الضباط اللاتي قبلن الحضور ، فقد رفض اغلبية الضباط احضار زوجاتهم في حفلة يحضرها الملك . . . ويذكر خلال هذه الليلة ان الصاغ عبد المنعم رياض - الفريق الشهيد بعد عدوان ١٩٦٧ - كان خالعا طربوشه ، فاقترب منه كبير التشريفياتية وابلغه بان ذلك ممنوع في حضرة الملك ، وحدثت بينهما مناقشة انتهت الى استدعائه في اليوم التالي للسراي وتصفية الامر بعد ما لمسوه من غضب الضباط واحتجاجهم على هذا الاسلوب في مخاطبة أحد المختلين لضابط مرموق .

وقررت مجموعة من الضباط اغتيال ابراهيم عطا الله ، واصدرت منشورات أعدها مصطفى كمال صدقي الذي كان ضابطا للمخابرات في مكتب ادارته ، الامر الذي كشف مجموعته وأدى الى اعتقاله مع ٢٣ ضابطا وصولا من بينهم البكباشي رشاد مهنا واليوزباشية عبد الرؤوف نور الدين وحسن فهمي عبد المجيد وممدوح جبه والبكباشي أحمد يوسف حبيب والصاغ عثمان نوري واليوزباشية عاطف سعد ومحمد احمد حسن والملازم عبد القادر طه وأحمد فؤاد .

وسبب اعتقال افراد هذه الجماعة هـو تبليغ احد صولات ادارة المخابرات (جمال الدين جلال) الذي استعانوا به في عملية تهريب سلاح للفلسطينيين عن طريق بور سعيد ، وذلك بعد اتصالهم بالحاج امين الحسيني في القاهرة .

ولم ينته اعتقال هذه المجموعة الى محاكمة عسكرية ، وانما انتهى الامر الى الافراج عنهم وعودتهم الى اعمالهم ، واعفاء ابراهيم عطا الله من متصفية وتعيين اللواء عثمان المهدي بدلا منه ، كما عين محمد حيدر وزير البحرية .

وكان هذا التعيين مفاجأة للجيش . . . اذ المعروف ان محمد حيدر ضابط من السجون ، وكان له تاريخ مشهور اثناء ثورة ١٩١٩ في ضرب المتظاهرين ، وقد استاء من ذلك عدد ملحوظ من الضباط اذ وجدوا في

ذلك امتهانا لهم ، واتهاما بعدم كفاءة أحد منهم لقيادة الجيش .
 وكان تعيين محمد حيدر ربيب السراى وياور الملك خطوة لزيد من
 السيطرة على الجيش ، التقت فى خطوة اخرى تمثلت فى احتواء عدد - وليس
 كل - الضباط الذين اعتقلوا فى حادث ابراهيم عطاالله وتشكيل تنظيم خاص
 لهم للدفاع عن الملك والسراى عرف باسم (الحرس الحديدى) .
 ولم يكن هذا التنظيم خاضعا للحرس الملكى او للجيش ، وانما كان
 تنظيما سرىا خاصا يرتبط بالسراى عن طريق يوسف رشاد الطيبى البحرى
 وسيد جاد وعبد الرؤوف نور الدين وخالد فوزى وحسن فهمى عبد المجيد .
 وينفى خالد فوزى انه كانت له صلة بالحرس الحديدى . ولاشك انه
 كان الوحيد بين هؤلاء الذى انضم الى تنظيم الضباط الاحرار ، وكان له دور
 ايجابى معهم فى التحضير لحركة الجيش .

وقد بدأ (الحرس الحديدى) فور تكوينه يمارس عملياته الارهابية
 ... اطلق عبد الرؤوف نور الدين الرصاص ومعه انور السادات على
 مصطفى النحاس يوم ٥ ابريل ١٩٤٨ من عربة من عربات القصر الملكى
 احضرها اليوزباشى عبد الله صادق من مطافئ القصر كان يقودها حسن
 فهمى عبد المجيد فأخطأه رغم قرب المسافة ثم شغل مصطفى كمال صدقى
 وعبد الرؤوف نور الدين فى نفس منزله بسيارة حملت كمية كبيرة من
 المفرقات يوم ٢٥ ابريل . وكان ذلك نتيجة موقف النحاس باشا المتشدد
 فى المسألة الوطنية ، ورفضه لكافة محاولات التقرب من الوفد على غير اساس
 اجراء انتخابات جديدة ...

واستمر هذا التنظيم يواصل عملياته الارهابية السرية ، ويتعرف
 على اخبار الضباط ليبلغها للسراى ويحاول ان يحيط الملك بهالة مضللة تقنع
 الناس بأنه يمكن تحقيق الإصلاح عن طريقه .
 وكان يساند هذا (الحرس الحديدى) محمد حيدر وزير الحربية
 واسماعيل شيرين مدير ادارة شئون فلسطين وزوج الاميرة فوزية .

وهكذا انتهى الارهاب الذى اندفع اليه بعض الضباط ومعهم عدد من
 المثقفين بعد هزيمة النازية لاغتيال جنود الاحتلال الى ان اصبح اداة فى يد
 السراى للتخلص من أعدائها واعلاء الاستعمار فى نفس الوقت .
 لم يستطع الارهاب ان يفرض نفسه داخل الجيش بعد ان وصل
 نشاط الحركة السياسية فى المجتمع الى ذروته وانعكس ذلك داخل الجيش
 ايضا ... وعندما تنمو الافكار يذبل الارهاب ... ومع ذلك فان آثار
 الارهاب والاغتيال لم تنته تماما ، ولكنها حوصرت فى دائرة الحرس الحديدى
 والضباط الموالين للسراى .
 ومع ذلك فانه فى لحظات اليأس من الموقف والرغبة الجارفة فى

التغيير ، وضعف الثقة في التنظيم . . . كان الفكر الارهابي عند الضباط الوطنيين يعاود الظهور ، بل ويتحرك للتنفيذ احيانا . . ولكنه لم يستطع ان يفرض نفسه سيدا للموقف كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

ثانيا - الاخوان المسلمون :

صلة الضباط بالاخوان تعود الى الحرب العالمية الثانية ، ولكنها لم تظهر كتيار رئيسي في مجال الحركة السياسية بالجيش الا بعد انتهاء الحرب .

ولم تكن اتصالات الاخوان المسلمين مقتصرة على فرد او افراد محددين . . . وانما كانت منتشرة مع اكبر عدد متاح لهم من الضباط .

ونظرة تاريخية الى حركة الجماعة قد تفيد .

تحول النشاط عند مجموعات الضباط التي اسقطتها هزيمة النازي في حيرة شديدة الى البحث عن موقع جديد يواصلون منه نضالهم الوطني .

طوال حكم الوفد خلال فترة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لم تتجاوز الجماعة حدود دعوتها الدينية ، ولم تظهر على المسرح السياسي بصورة سافرة الا بعد خروج الوفد عندما اصدرت مجلتها النذير السياسية عام ١٩٣٨ وقال أحمد حسين رئيس مصر الفتاة اثناء مرافعته في قضية اغتيال محمود فهمي النقراشي . بعد ذلك عام ١٩٤٩ ان حسن البنا وقادة الاخوان كانوا قد اعتقلوا في بداية الحرب العالمية ، الى ان حضر حاتم جودة الوزير السعدي وقابل حسن البنا منفردا ثم تم الافراج عنه بعدها بأيام . . وقال كذلك ان عبد الرحمن عمار مدير الامن العام كان عضوا في الجماعة .

وكان حسن البنا مرشد الاخوان ذا شخصية نفاذة يجيد الخطابة ويحيط نفسه بهالة من الغموض تتيح له حسب لائحة الجماعة زعامة فردية مطلقة لا منازع له فيها .

يقول اتور السادات في كتابه (اسرار الثورة المصرية) ان حسن البنا كان حريصا على ان يظل ما بينهما سرا خافيا (حتى على كبار الاخوان انفسهم) .

وعقب اقالة الحكومة الوفدية في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ نشط (الاخوان المسلمون) نشاطا شديدا وصرحت لهم وزارة محمود فهمي النقراشي بعقد الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية في اواخر عام ١٩٤٥ بينما حرمتها على كافة الهيئات الاخرى .

وكان حسن البنا طموحا ببغى الاتصال بالملك ليخلق بين الاخويين والسراى نوعا من التعاون الوثيق . . ولجأ فى ذلك الى الكور السطات يوسطه - حسب روايته - ليطرق باب صديقه الدكتور يوسف رشاد ليمهد له مقابلة مع الملك .

وقد وجد عدد ملحوظ من الضباط فى هذه الجماعة مركز جاذبية لهم يختلف عن الاحزاب السياسية التى تعتمد على التنظيمات الجماهيرية المفتوحة ، حيث انه كان لهم تنظيم هرمى يقف المرشد على قمته ، ولهم تنظيم عسكري خاص لا يخلط بين المدنيين والعسكريين كان يساعد المرشد فى الاشراف عليه ضابط مصرى سابق كان قد هاجر الى المانيا ثم عاد منها هو الصاغ محمود لبيب الذى اتصل بمعظم الضباط الذين جنودوا فى الجماعة ، هذا الى جانب تنظيم الجهاز السرى الذى كان يصل اليه الموثوق فيهم وكان تحت اشراف عبد الرحمن السندى .

وفى الايام الاخيرة لوزارة الوفد عام ١٩٤٤ استدعى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حسن البنا ، وبلغه بان الوزارة لاتسمح بخروج جواله الاخوان لاستقباله على المحطات او القيام بطوابير استعراضية له . . . وكان فؤاد سراج الدين قد زار المركز العام للاخوان خلال الحرب عندما كانت جمعية معانة مثل الشبان المسلمين يحرسون على الظهور فى مظهر دينى - وكانت شعب الاخوان قد بلغت ما يزيد عن ٥٠٠ شعبة تقوم بمشروعات اجتماعية تحصل بها على اعانات من الدولة .

واستدعى مصطفى النحاس حسن البنا اثناء الحرب العالمية لمقابلته فى مينا هاوس حيث اقام فترة وحذره من الانغماس فى العمل السياسى وطلب منه الا يتجاوز حدود دعوته الدينية .

ولكن اقالة حكومة الوفد كانت نقطة بدء لتحرك الاخوان المسلمين ليس ضده فقط . . . ولكن ضد كافة التنظيمات الشيوعية والديموقراطية والاتجاهات الاشتراكية .

ووصلت ذروة المساندة لجماعة الاخوان المسلمين عندما تولى اسماعيل صدقى الوزارة بعد مذبحة كوبرى عباس ، ووجد فى الوفد كتلة صلبة لا تلين فى عاداتها التقليدية التاريخي له منذ مطلع الثلاثينيات . . هرع اسماعيل صدقى عقب توليه الوزارة الى زيارة مركز الارشاد لجماعة الاخوان المسلمين فى الحلمية الجديدة ، ونسق سياسته معهم ، حتى اصبحوا من مروجى الدعاية له والدافعين عن سياسته .

عندما كانت الجامعة فى عنفوان اشتمالها الوطنى وقف مصطفى مؤمن

زعيم الاخوان في الجامعة يعلق على وعود اسماعيل صدقي المسولة بآية من القرآن » واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا » .

وعندما شكلت (اللجنة التنفيذية العامة للطلبة) شكل الاخوان (لجنة الطلبة التنفيذية العليا) وعندما تكونت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة (التي قادت مظاهرات ٢١ فبراير ، اسرع الاخوان الى تشكيل (اللجنة القومية) وفيها ممثلون ايضا لمصر الفتاة والحزب الوطني وحزب الفلاح الاشتراكي وجبهة مصر . . . والتنظيمات الاخوان من التنظيمات الشكلىة التي تتميز لافتات بلا جماهير . وقد ساندت الحكومة هذه اللجنة واتفق على ان يكون محمد حسن العشماوى وزير المعارف ممثلا للحكومة في هذه اللجنة .

ومع ذلك لم يستمر الاخوان طويلا في عضوية (اللجنة القومية) التي شكلت في مركز الاخوان ، بل اعلنوا عقب يوم ٤ مارس ١٩٤٦ - يوم الحداد العام - انهم يعتبرون ان اللجنة قد شكلت لاطهار الشعور الامة ، وان مهمتها تعتبر قد انتهت بذلك . . . ولكن بقية اعضاء اللجنة اصرروا على بقائها حتى تتحقق المطالب الوطنية بالجلاء والوحدة .

ورغم هذه المواقف السياسية الناشزة من الاخوان المسلمين فان اتصالهم بالضباط كان عريضا ومنتشرا لم يقتصر على افراد محدودين . . . ضباط الطيران كانوا على اتصال بهم . . . وانور السادات كان على صلة شخصية بحسن البنا الذي كان اول من اتاح له فرصة التعرف بعزیز المصرى كما ورد في كتابه (اسرار الثورة المصرية) . . . وقصد لعب عبد المنعم عبد الرؤوف قائد السرب الذي حاول الهرب مع عزيز المصرى دورا نشيطا في هذا المجال استمر الى ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . . وخالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد قال انه كان عضوا في الاخوان ومجموعته التي وصلت الى مستوى الانضمام للجهاز السرى العسكرى لهم كانت تضم اليكباشى جمال عبد الناصر والصباغ كمال الدين حسين . . . ولم يكن الانضمام لهذا الجهاز السرى مفتوحا الا للخلصاء موضع الثقة . . . وكانوا يقسمون يمين الاخلاص للدعوة في غرفة مظلمة خالية بمنزل عتيق في حي الصليبية وزيد الضباط على مصحف ومندس معا .

الظاهرة التي تستلقت النظر هي قيام هذه المجموعة التنظيمية للاخوان بعقد جلسات لتحضير الارواح . . . يقول ثروت عكاشة وزير الثقافة فيما بعد ان مجموعة كانت تضليعه هو وجمعت ال عبد الناصر

وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين كانت تعقد جلسات لتحضير الارواح كل اسبوع بحضور الشيخ عبد الرحيم القناوى ، ويقول مجدى حسنين ان مجموعة اخرى كانت تضمه ايضا مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر واللواء طبيب حسنين رياض كانت تحضر الارواح مع وسيط آخر هو الدكتور عزت خيرى الذى اصبح عميدا لكلية علوم جامعة القاهرة .

هكذا كانت الاخوان تضم اعدادا من الضباط ينتظمون في جماعات تنتشر بينهم الافكار الآتية :

١ - معاداة الحزبية بأشكالها القائمة على اختلاف اتجاهاتها وأفكارها الاجتماعية ، مما رسب في نفوسهم روحا معادية للديموقراطية ... وكان الاخوان يعتمدون على شعار (الرسول زعيمنا) بمعنى الرفض الكامل للزعامات الشعبية القائمة .

٢ - التمسك بالغيبيات التي تنشر الضباب الفكرى وتحول دون انطلاق الرؤية الى آفاق جديدة كما يتضح من تركيزهم على عقد جلسات لتحضير الارواح يحضرها الضباط .

٣ - الانضباط التام للتنظيم والخضوع المطلق لشخصية المرشد الذي كان يقف وحده بصلاحيات مطلقة على قمة التنظيم الشعبى والعسكرى السرى معا .

٤ - تبني مفاهيم عنصرية خاطئة لا ترتبط بالواقع بل تحرف الانظار عما يدور في المجتمع مثل قول المرشد « ان الدور عليكم في قيادة الامم وسيادة الشعوب ، وتلك الأيام ندولها بين الناس » وهى ترديد بصورة اخرى لبغض الافكار النازية العنصرية .

وكانت فرصة تجنيد الضباط لجماعة الاخوان متاحة اكثر من غيرها ... فالارهاب يحتاج الى جراءة وشجاعة وسرية وتعرض الذات للخطر ... كما ان التجنيد للتنظيمات اليسارية كان يتم في سرية مطلقة في وقت كانت كلمة (الاشتراكية) وحدها تكفى لالقاء الشبهات على الناطق بها ، وفتح ابواب المعتقلات له في اول فرصة مناسبة .

ومن تدفق الضباط على تنظيم الاخوان وكثرة عدد الذين ارتبطوا به ، فان كثيرا منهم لم يحمدا في الاخوان ما يرضى نزعاتهم الوطنية الايجابية ، ولم يجدوا اجابة واقية مقنعة على اسئلتهم واستفساراتهم ، كما سيتضح في مسار الحركة السياسية بعد ذلك .

ثالثا - التنظيمات اليسارية :

التنظيمات اليسارية لم تعاود نشاطها في مصر بعد ضرب الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٤ ، وحل تنظيماته ومطاردة وسجن اعضائه الا خلال الحرب العالمية الثانية بعد الانفراجة السياسية التي صبحت تحالف الاتحاد السوفييتي مع بريطانيا والولايات المتحدة في حريهم المشتركة ضد محور النازية والفاشية .

وتشكلت عدة تنظيمات جديدة ...

(اسكرا) وهى كلمة روسية تعنى (الشرارة) بالعربية وكانت واهتها العلنية دار الاباحث العلمية .

(طليعة العمال) هى تنظيم سرى اصدر مجلة (الفجر الجديد) وعمل فى اوساط الطلبة والعمال ٠٠ كانت له داران للنشر هما دار القرن العشرين ولجنة نشر الثقافة الحديثة ٠٠٠ وكانوا على صلة وثيقة بالشباب الوفدى .

(الحركة المصرية للتحرر الوطنى) كانت اكثر الحركات الشيوعية ارتباطا بالواقع وانتشارا بين التجمعات الجماهيرية ، وكانت لها صحيفة (ام درمان) العلنية .

وقد حدث اندماج عام ١٩٤٧ بين (اسكرا) والحركة المصرية للتحرر الوطنى فى تنظيم سرى باسم (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) او حدتو .

وكانت الافكار اليسارية التى حرصت هذه التنظيمات على نشرها فى صفوف العمال والطلبة والمثقفين ، قد بدأت تمثل مركز جاذبية ملحوظة حتى لعدد من الضباط الذين بهرتهم الافكار والتنظيمات النازية فى المرحلة السابقة لهزيمة المحور .

اتصل عبد اللطيف بغدادى ومجموعة الطيران ضمن اتصالاتهم المتعددة مع (جمعية الرياضة واوقات الفراغ) التى أسسها حسنى العراقى أحد الاعضاء السابقين فى الحزب الشيوعي المصري القديم ، ولكنهم لم يستقروا بها لانها لم تشبع رغبتهم فى العمل والحركة .

كما حدث اتصال بين هذه المجموعة وبين ميكانيكية الطيران الذين بدأ انتشارا الافكار الماركسية فى الجيش بينهم ٠٠ ولكن لم يحدث اندماج تنظيمى نتيجة فروق الرتبة والاتجاهات الطبقية والميول الفكرية المتنافرة بين الضباط وصف الضباط .

كانت الصلة قد بدأت بين (الحركة المصرية للتححر الوطنى) وبين صف الضباط المتخرجين من مدرسة ميكانيكا الطيران ، والتي كانت قد فتحت ابوابها كمدرسة جديدة بعد المعاهدة عام ١٩٣٧ ودخلها فى الدفعة الاولى ٩٠ طالبا حاصلين على شهادات الكفاءة او البكالوريا او الفنون والصناعات نظام الخمس سنوات .

تم اجتذاب الطلبة والخريجين خلال مطالب اقتصادية بدأت بالمطالبة بأن تتاح فرصة الترقى لرتبة طيار من ضباط الصف ، وقد عارض ذلك معارضة شديدة الطيارون المقدامى ٠٠٠ ولكن تحقق ذلك بالنسبة للدفعة الخامسة مما اثار خريجي الدفع السابقة مطالبين بمساواتهم بنظام الدفعة الخامسة التي كانت دراستها تمتد خمس سنين ، منح المطالبة بتغيير اللباس .

كان قادة هذا النشاط من المنضمين سرا الى الحركة المصرية للتححر الوطنى وبدأوا حركتهم يعمل برنامج يحقق المطالب الوطنية والاقتصادية ، وكونوا تنظيميا سرىا من ٤٢ شخصا بحيث يمثل كل سرب او قسم اثنان من المندوبين ، وتكونت لجنة تنفيذية عليا من ١١ شخصا كان النفوذ الرئيسى فيها للشيوخيين .

ولم يقتصر نشاط هذه المجموعة على سلاح الطيران وانما امتد ايضا الى ميكانيكية سلاح الصيانة ثم الطيران المدنى ٠٠٠ وعندما تحققت مطالب ميكانيكية سلاح الطيران فيما يتعلق باللباس والمساقاة ، ارتفعت معنويات زملائهم فى سلاح الصيانة ، وتحرك ٦٠٠٠ طالب وخريج منهم متوجهين الى قصر عابدين ٠٠ ولكنهم صرفوهم على وعد بتحقيق مطالبهم ، ثم اعتقلوا بعضهم .

وانتشر هذا النشاط حتى وصل الى خريجي مدرسة الكتاب العسكريين والموسيقيين ٠٠٠ ووجدت الافكار اليسارية مجالا للانتشار بعد هزيمة رومل فى العلمين وظهور الاتحاد السوفييتى كقوة حربية وسياسية هائلة .

والملاحظ ان نشاط الاخوان كان مركزا على صفار الضباط ، ونشاط الشيوعيين كان مركزا على الميكانيكية وضباط الصف ولم يكونوا قد وصلوا بعد فى هذه المرحلة الى صفوف الضباط ، كما ان السراى كانت تواصل اعتمادها على كبار الضباط الذين خدمت عندهم طاقة الحماسة الوطنية وارتضوا التبعية للسراى والاستعمار ٠٠٠

وكان موازيا لهذه الحركات فى صفوف الجيش المصرى ، حركات

أخرى في صفوف الجيش اليوناني المعسكر في مصر ٠٠٠ وكانت تحت دكتاتورية الجنرال ميتكيساس منذ عام ١٩٣٦ ، ولذا كان الشيوعي اليوناني هو الذي يتولى قيادة الكفاح السرى المسلح في ٠٠٠ وتشكلت جبهة التحرير الوطنى (ايام I'AM) فى خريف وتشكل جيش التحرير الشعبى (ايلاس) فى ربيع ١٩٤٢ .

وكانت اليونان بالنسبة للحلفاء نعمة من النعاج السوداء لديكتاتورية السابقة ، ولكن الملك ورتيس وزرانه فى المنفى ايمانويل تسودوروس أن اليونان حكومه ديموقراطيه تحكمها ملكيه دستورية .

ومع ذلك ظلت (ايام وايلاس) نهاجمان الملك باعتباره عدوا لـ اليوناني ، وممثلا لنصبيه فاشيه . وامتلات جدران الشوارع فى والاسكندرية بكتابات يونانية وعربية تعلن شعارات المنظمين ، و احدى المجلات اليونانية هذا الاتجاه الذى عارضته القوات البريط مصر لما استشمرته فيه من خطر ، وخاصة بعد ان حدثت اتصالات سية بين القوى اليسارية الناشئة فى مصر « الحركة المصرية للتحرير وال القوى اليسارية اليونانية فى مصر » .

وفى الوقت الذى كان البريطانيون يقدمون فيه أقصى مساعا وايلاس فى اليونان ، بدأوا هجوما على فروعها فى مصر ٠٠ وحدا مصر عدة تمردات فى صفوف الجيش اليونانى .

حدث تمرد فى معسكرهم بمينا هاوس واحتل الكولونيل نيكو مقر قيادتهم فى شارع قصر العينى ٠٠ وتمرد اللواء الذى كان معسدا فى ايطاليا ، وأعلنت خمس مراكب بحرية ولاها للجمهورية ، وكذ وحدات الطيران ٠٠٠

وتمرد البحارة التجاريون لمدة ثلاثة اسابيع فى الاسكندرية ٠٠ لقوات البريطانية استطاعت قمع هذه التمردات ومحاكمة المسؤولين ٠٠ وكانت الحرب الاهلية قد ظهرت بوادرها فى اليونان عندما اصـ

تشرشل يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٣ قرارا بتجهيز ٥٠٠٠ عسكري بريطاني الملك جورج على عرشه .

وكان اليساريون فى صفوف الجيش المصرى على صلة بهسده ال يقدمون لها المساعدة ويتخذون منها مادة للاتارة والهجوم على البر دون ان يتورطوا فى تأييد النازيين .

وخلال هذه الحركات السرية النشطة داخل الجيش ، التنظيمات السرية عددا من الضباط فى الفترة التى اعقبت الحرب

وكننت اول ضابط مصري تتاح له فرصة الانضمام لهذه التنظيمات ، والعمل في مجموعة واحدة مع صف ضباط الطيران وغيرهم ، وانفتح بذلك مجال لتجنيد عدد من الضباط ليصبحوا ماركسيين .

وكان التجنيد للتنظيمات اليسارية داخل الجيش عملا شديدا الصعوبة بالغ التعقيد معرضا في ذاته لاططار العصف به من القوى الرجعية المتربصة بأى نشاط تقدمي . وخاصة في صفوف الجيش .

ومع ذلك فان حيرة الضباط الوطنيين بعد هزيمة النازية ، وعجز الاخوان المسلمين عن ارضاء نفوسهم بالاجابة الوافية على أسئلتهم واستفساراتهم ، وحركة المد الثوري التي انطلقت في المجامع وتمثلت في حركة المظاهرات والاضرابات المتزايدة ، وادانة الارهاب من اصحاب الضمان الوطني والافكار السليمة ، الى جانب السمعة الطيبة التي احرزتها الحركات المسلحة السوفيتية خلال الحرب والتأييد الواضح المعلن من جانب الدول الاشتراكية لقضيتنا في هيئة الامم وخارجها . . . مع توافر التصور الفكري الواضح لمشاكل المجتمع ووجود اجابة وافيه عميقة على تساؤلات الضباط ، الى جانب ثقافته الملحوظة التي يتميز بها اليساريون الذين يعتمدون في حركتهم على عقولهم وافكارهم . . . دون الاعتماد على العضلات او الغيبيات .

كل هذه العوامل مجتمعة كانت تجعل من التجنيد للتنظيمات اليسارية امرا ممكنا رغم خطورة ذلك في صفوف الجيش . الا انه لا يمكن مقارنة نسبة التجنيد لهذه التنظيمات بنسبة التجنيد للاخوان المسلمين مثلا .

الامر عند الاخوان لم يكن يحتاج الى تغيير الافكار والمعتقدات القديمة ، والقسم على مصحف ومسند كان كافيا لضم العضو الجديد . . . اما في التنظيمات اليسارية فان الامر كان يحتاج الى مباراة فكرية تهتز فيها الافكار القديمة الثابتة لتشرق الافكار الجديدة النامية . . .

والانضمام للاخوان لم يكن يعرض الضابط لخطر الارهاب البوليسي ، بينما الانضمام للتنظيمات السرية اليسارية كان يضع الضابط في مركز خطر شديد لا يملك سلاحا لحماية نفسه به الا السرية والامان .

وخلال هذه الفترة امكن خلق نواة من صف الضباط والضباط اليساريين في صفوف الجيش ، يصدرن منشورات تلائق الاحداث وتفسرها وتنقد ما فيها من اخطاء . . . وكانت تصدر بتوقيع (رجال الجيش) .

ولم يحدث أن تعرضت هذه التنظيمات لكشف السلطة لها ومحاولة

العصف بها الا فى سلاح الطيران عندما اشتدت موجة المطالبات الاقتصادية وما كشفته من اتجاهات سياسية أدت الى نفى ٤٠ صف ضابط الى سـيـوـة .

وكانت الاحداث السياسية قد بدأت تأخذ اتجاها جديدا مؤثرا
كانت له انعكاسات هامة ايضا فى صفوف القوى العاملة داخل الجيش .
استقال اسماعيل صدقي وتولى محمود فهمى النقراشى رئاسة الوزارة
بعد توقف المفاوضات .

واستغلت الحكومة قرار البريطانيين بالانسحاب الى منطقة القناة لتهدئة الخواطر ومنع الاحتكاك مع المصريين ، فاقامت احتفالات لرفع العلم المصرى على القلعة وتكثرت قصص النيل وغيرها ، ولكن المظاهرات والاضرابات لم تتوقف للكشف عن طريقة (الجلاء الجزئى) والضغط على الحكومة لالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ واللجوء الى مجلس الامن .

وقدمت الحكومة عريضة المسائل المصرية الى مجلس الامن يوم ١٣ يوليو بعد ثمانية شهور من توليها الحكم وبعد يوم واحد من فض الدورة البرلمانية تفاديا لمواجهة المعارضة .

وسافر النقراشى الى نيويورك يوم ٢٢ يوليو ١٩٤٧ وعرض القضية المصرية بطريقة عبرت عنها صحيفة التايمز البريطانية « النقراشى يسير سفينته بشراع المعارضة » وركزت الدعاية على قوله « ايها القراصنة اخرجوا من بلادنا » .

أيد مصر فى مجلس الامن ثلاثة مندوبين ، المندوب السورى فارس لخورى والمندوب السوفيتى اندريه جروميكو والمندوب البولندى اوسكار لانج ، ووقفت فرنسا ضد مصر خوفا من اشتعال الحركة الوطنية فى شمال افريقيا ضد فرنسا ، بينما وقفت الحكومة الامريكية موقفا عبرت عنه صحيفة نيويورك تايمز بقولها انها « ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر او جلاء الانجليز عنها ولا الى التصويت ضدها وان مصلحتها تأجيل البت فى النزاع » .

وقد كشف عرض القضية المصرية على مجلس الامن حقيقة اتجاهات الدول الكبرى بطريقة عملية . . . ارتفعت اصوات فى مصر تطالب بصدقية الاتحاد السوفيتى الذى وقف معنا ، ومثال ذلك مصر الفتاة التى غيرت موقفها بعد ان كان احمد حسين قد سافر الى الولايات المتحدة فى بداية ١٩٤٧ والقى تصريحات تؤيد السياسة الامريكية وتؤيد مبدأ ترومان الذى

كان يقضى بالتدخل فى شئون ايران واليونان وتركيا ، وهى الدول المجاورة للاتحاد السوفيتى .

وارسل برقية الى ترومان من الف كلمة يهنئه فيها بقرار مساعدة تركيا واليونان ، ويرحب فيها باهتمامه بالشرق الاوسط ويقول له « ان السياسة الامريكية لمقاومة الشيوعية يجب ان تشمل مصر وهى لا تطلب مالا بل تطلب الحرية فانها اذا حصلت على استقلالها ووحدتها مع السودان ستكون سندا منيعا ضد الشيوعية » .

ولكن موقف مجلس الامن كان تجريرة بددت اوهام احمد حسين فى صداقة الولايات المتحدة لمصر مما جعله يخفف حملته ضد الدول الشيوعية ويذهب بنفسه الى السفارة السوفيتية والبولندية ضمن الوفود التى توافدت عليهما للشكر . . . وكذلك حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى المعروف بمواقفه المحافظة اصدر بيانا يطلب فيه ان توثق مصر علاقاتها مع الدول التى ساندتنا فى مجلس الامن .

وكان محمود فهمى النقراشى قد طلب من الولايات المتحدة وهو بنيويورك ان تمنحه قرضا ومساعدات اقتصادية فلم تجبه ، وطلب اليها ان تمد الجيش المصرى بخبراء عسكريين فكان الجواب انه ليست لديهم خطة حول هذا الموضوع .

وامام غموض الموقف السياسى انفجرت المظاهرات الشعبية فى ٢٢ اغسطس ونادى الوفد بالحياد ، وظهرت الدعوة الى الكفاح المسلح برفع شعار (الجلاء بالدماء) وزادت اضرابات العمال زيادة ملحوظة من سبتمبر ١٩٤٧ ، وصلت الى ذروتها عندما اضرَب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ٢٦٠٠٠ عامل واطلق البوليس عليهم الرصاص فقتل اربعة عمال واصاب ٢٠٠ وشبت بعض الحرائق قدرت الصنف خسائرها بنحو ٢٠٠٠ جنية .

واستدعى الجيش للتدخل فحاصرت قواته المصنع ورابطت عرباته المصفحة بجوار المرافق العامة ، ولكنه كما حدث عام ١٩٤٦ لم يشتبك مع العمال باطلاق الرصاص . . . او لم يطلب منه الدخول فى هذا الاختبار .

وفى ٢٦ سبتمبر اضرَب عمال الشركة الاهلية للغزل بالاسكندرية واعتصموا بمصنعى الشركة ، وارسلت اليهم قوات من الجيش ايضا ، واعلنت حالة الطوارئ فى الاسكندرية .

واضرَب عمال شبرا الخيمة تضامنا مع زملائهم وخرجوا فى مظاهرة كبيرة منعتهم قوات البوليس من دخول القاهرة .

توالى حركات الاضراب حتى اصبحت ابرز ظواهر هذا العام وبداية عام ١٩٤٨ فقد اضراب مدرسو التعليم الحر ، وموظفو التلفزيون وامتنع نظار ومعاونو السكة الحديد عن العمل ، واضرب المدرسون عن تصحيح اوراق الامتحانات ، واضرب خريجو المدارس الثانوية الصناعية فى مسابك السكة الحديد ببولاق وورش ابو زعبل ، والمرضون بالقصر العينى حيث قتل سليم زكى حكمدار العاصمة .

وتعددت اضرابات الطوائف وتصاعدت موجتها حتى وصلت الى غايتها عندما اضراب رجال البوليس انفسهم مطالبين بمساواة العسكرين منهم برجال الجيش ومساواة الاداريين منهم برجال القضاء ، وقدموا بذلك عدة مذكرات لم يحصلوا منها على جواب فاجتمعوا بناديتهم فى حديقة الازبكية يوم ١٣ اكتوبر ١٩٤٧ وقرروا الامتناع عن العمل يوم ١٥ اكتوبر حتى تجاب مطالبهم وقرروا تسجيل اسمائهم فى قصر عابدين حتى لا يتهمون بالتمرد السياسى .

وفى صباح ذلك اليوم اعلنت الحكومة حالة الطوارئ ، كمحاولة منها لمنع الاضراب ولكن ضباط القاهرة تركوا مكاتبتهم وغادروا اقسام البوليس واجتمع ٥٠٠ منهم بالنادى ووصلتهم برقيات تأييد من ١٧٧٢ ضابطا بالاقاليم ٠٠٠ وقرر ضباط الاسكندرية النوم فى ناديتهم .

وبعد مقابلة الملك لعدد من مندوبى الضباط عدل الضباط عن الاضراب ، ولكن الحكومة شتت قادتهم ونقلتهم الى الاقاليم واحالت بعضهم الى الاستيداع .

ولم يؤثر ذلك فى استمرار حركة ضباط البوليس اذ اجتمعوا بناديتهم فى مارس ١٩٤٨ وقرروا ان يكون ١٥ ابريل موعدا لنهاية مدة الانتظار لاجابة مطالبهم مع المطالبة باعادة المنقولين والمحالين الى الاستيداع .

وفى اليوم المحدد للاضراب احتشد ضباط البوليس فى ناديتهم يحاصروهم ضباط الجيش الذين كان مجلس الوزراء قد قرر ان يحتلوا اقسام البوليس ويقوموا بحفظ النظام .

تضامن الصولات والكونستبلات وعساكر البوليس مع ضباطهم ، وعندما حاول رجال الحرس الجمركى فى الاسكندرية الخروج فى شبيهه مظاهرة اصطدمت بهم قوات الجيش وقتل ثلاثة منهم واصيب ٢٧ .

وحدث صدام آخر اطلق فيه الجيش الرصاص على المظاهرات التى خرجت فى الاسكندرية تضم العمال والطلبة وجنود البوليس وقد رفع بعضهم ارغفة الخبز فوق بناديقهم ، وعندما امتلأ بهم ميدان المنشية اطلق

الجيش عليهم الرصاص ، وجاء رد الفعل في صورة حرائق صغيرة بقمي
الجرم والميناء واحترقت ١٥ عربة ترام وبعض المحال ودور السينما وقتل
٢٧ شخصا منهم ٧ من جنود البوليس ...

واصدرت الحكومة قرارا بمنع التجول في الاسكندرية من الساعة
مساء ، وسافر النقراشي الى الاسكندرية بعد ان اتخذ مجلس الوزراء قرارا
بفصل كل من لا يعود الى عمله في اليوم التالي مع تقديم المحرضين الى
المحاكمة العسكرية ومنع النشر عن اخبار هذا اليوم وضودرت الصحف .

وكان هذا الاضراب في صورته التي تم بها تعبيراً عن التفسخ الذي
وصلت اليه الحالة ، وعجز الحكومة عن مجابهة الامور .

وكانت الطلقات التي خرجت من بنادق الجيش ضد جنود البوليس او
مظاهرات الشعب دليلا على أن الخطر قد وصل فعلا الى حد تهديد النظام
نفسه اجتماعيا وسياسيا .
ولم يكن الجيش نفسه بعيدا عن التأثير بهذه الحركات السياسية -
مشروع صدقي بيقن - فشمل القضية في مجلس الأمن - عجز الحكومة عن
مجاهاة الموقف - تصاعد الاضرابات والمظاهرات .

وكان امرا خطيرا أن يصل انفجار الجيش بحركات الجماهير الى
الذروة ، لانه يعنى في مضمونه احتمال انفجار ثورة شعبية لا تخمد قسوة
مسلحة خاضعة للسلطة الحاكمة .

كانت هذه الفترة من امجد فترات نضال الشعب المصري في حركة
سياسية واجتماعية مشتركة . وفي تناسق ناشئ بين الشعب والجيش .

ولم يكن منتظرا ان تصاب السلطة الحاكمة ومن ورائها الاستعمار
بشلل مفاجئ . بل كان امرا منتظرا وطبيعيا ان يحدث تدبير ما
يجهض هذه الانتفاضات الشعبية ، ينهي رد فعلها في صفوف الوطنيين
بالجيش .

وكانت قضية فلسطين :

الفصل الخامس

حرب فلسطين ١٩٤٨

(اننى متفائل ونحن نعرف قوة اليهود ، وانا
احب اطمئنك الى ان الانجليز هم الذين
شجعوني على ذلك) .

محمود فهمي النقراشي لوفاد سراج الدين
فى مجلس الشيوخ يوم ١٢ مايو ١٩٤٨

طلب ترومان رئيس الولايات المتحدة من الحكومة البريطانية فى
أكتوبر ١٩٤٥ فتح أبواب فلسطين فى الحال لدخول مائة ألف مهاجر يهودى
... وقد أذعنت الحكومة البريطانية لذلك نتيجة أزمتهما الاقتصادية
واعتمادها على الولايات المتحدة لإعادة بناء ما خلفته الحرب العالمية الثالثة ،
ولكنها رأت اشراك الأمريكيين معها فى تنفيذ سياسة التوسع لئلا نهجير
اليهود وذلك حتى لا تتحمل وحدها مسئولية ذلك امام جماهير الامة
العربية ، فى الوقت الذى ستفيد منه الولايات المتحدة حيث زاد نفوذ اليهود
الأمريكيين داخل الحركة الصهيونية حسب ما ورد فى مذكرات وايزمان .

وكان من أهم جوانب هجوم تشرشل زعيم حزب المحافظين البريطانى
على سياسة بيفن فى تصريحه بالجلاء عن مصر سنة ١٩٤٦ أن هذا الجلاء
يقضى بالبقاء فى فلسطين الامر الذى يبعد امكانيات الاتفاق بين بريطانيا
وامريكا ، ومع فشل مشروع صدى بيفن فى اواخر ١٩٤٧ وضح ان اتفاقا

قد تم على أن تترك فلسطين للولايات المتحدة من خلال تمكين الصهيونية فيها على أن يستمر بقاء الانجليز في مصر .

وفي خريف ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عزمها على انهاء الانتداب عن فلسطين في ١٤ مايو ١٩٤٨ وعرضت الامر على الامم المتحدة التي أصدرت قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

وقد صدر هذا القرار في وقت كانت الحركة الوطنية فيه ملتهبة في مصر ، واضرابات الطوائف ومظاهرات الطلبة والعمال تتزايد ، وحركات الارهاب ضد البريطانيين وعملائهم تتجسد .

وكانت قضية فلسطين تشغل بال الرأي العام المصري ، ولكنها كانت تأتي بالتأكيد بعد قضية الجلاء والوحدة مع السودان والديموقراطية .

ولكن بعض التنظيمات السياسية مثل الاخوان المسلمين ومصر الفتاة دفعت بهذه القضية الى المقدمة وجعلت منها موضوعها الرئيسي ودعت الى الكفاح المسلح ضد الصهيونية ، ونظرت الى فلسطين كمجال لحرب مقدسة وطنية ودينية واختلت جماهير هذه التنظيمات تتظاهر وتمتد على بعض اليهود القيمين في مصر وارتفعت دعوة التطوع للقتال وسافر احمد حسين رئيس مصر الفتاة الى سوريا ، وألف الاخوان المسلمون كتاب الجهاد .

وكان حسن البنا قد وجد في قضية فلسطين فرصة لمضاعفة نشاط جماعته خارج مصر ، فاكسب تأييد امين الحسيني مفتي فلسطين ، واتصل بحكام البلاد العربية وملوكها ، وشجعه على ذلك امين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام .

وعندما رفضت وزارة التقراشي السماح لهم بادخال افواج المتطوعين الى صحراء النقب تسللوا عبر سيناء وانضم البعض منهم للجامعة العربية التي شكلت منهم ثلاث كتائب ، وقد بدأ قتالهم الفعلي في فبراير ١٩٤٨ في وقت كانت الاضرابات والمظاهرات الوطنية في مصر من اجل الجلاء قبل بلغت الذروة .

اما سياسة الوفد فكانت حسب تصريح لمصطفى النحاس الى جريدة الايام السورية تؤيد ان تكون فلسطين لاهلها مسلمين او نصارى او يهودا ولكنه لا يقبل ان تكون وطنيا قوميا للصهيونية ، وقال انه اعلن ذلك في بروتوكول الاسكندرية الذي صدر عام ١٩٤٤ بانشاء الجامعة العربية وقد عارض الوفد بوضوح تقسيم فلسطين ولكنه لم يدع الى الكفاح المسلح

أو إنشاء الكتائب أو دخول الجيش المصري للحرب واكتفى بأسلوبه التقليدي في النضال الجماهيري .

أما الحركات الماركسية وهي (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) (طليعة العمال والفلاحين) فقد اتخذت موقف العداء للصهيونية ودعت إلى مقاومتها وكشف ارتباطها بالاستعمار الأمريكي ، وشجعت اليهود المعادين للصهيونية الذين انتظمهم (رابطة الاسرائيليين لمكافحة الصهيونية) و (الحركة المضادة للصهيونية) والتي نادى بالقضاء على الحركة الصهيونية والوقوف ضد هجرة اليهود من مصر وتأكيد ارتباطهم بمصالح الشعب المصري وكفاحه الوطني .

وعندما صدر قرار التقسيم عارضته (طليعة العمال والفلاحين) وأيدته (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) مبصرة ذلك بقولها « اننا لا نريد أن ننزع فلسطين من العرب ونعطيها لليهود بل ننزعها من الاستعمار ونعطيها للعرب واليهود ، ولا نوافق على التقسيم الا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين ثم يبدأ كفاح طويل للتقريب بين وجهات النظر في الدولتين العربية واليهودية » .

وقد عارضت (حدثو) الدعوة المحمومة لدخول حرب دينية موضحة انه لن يفيد منها سوى المستعمر منادية كما جاء في مجلتها الجماهير (لنوجه السلاح الى الاستعمار في فايد وبنال السويس والسودان فلن يمكن تحرير فلسطين وظهورنا مكشوفة للعدو » وجاء في بيان للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني « ان الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هو العمل على إيجاد جو من اللفة والثقة المتبادلة بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية ، وانه اذا كان قد اتخذ قرار التقسيم فان طريق توحيد الدولتين هو طراد الاستعمار » وعلق البيان على موقف الحكومات العربية قائلا انها تهدف الى « وقف تيار الحركات الوطنية الصاعدة وتحويل حريتنا المقدسة ضد الاستعمار الى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار وانه يرمى الى صرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح في سبيل مستوى معيشتها الى امر خارجي ينسبها هذا الكفاح » . ولكن هذا الموقف لم يجد استجابة لدى الجماهير امام تيار الدعاية الذي شنته منظمات الاخوان المسلمين ومصر الفتاة وساندتهم فيه الجامعة العربية ، وموقف الوفد المتحفظ من القضية وخاصة بعد اقرار الامم المتحدة لمشروع التقسيم .

وكان تيار الفطوح يزداد تدفقا . . . كتائب الجامعة العربية تسلمت الى فلسطين تحت قيادة القائمقام احمد عبد العزيز ومعهم كمال الدين

حسين عضو مجلس الثورة فيما بعد وعدد من الضباط كانوا جميعاً من المنتهين الى الاخوان المسلمين .

وقد كان لجمال عبد الناصر رأى في التطوع أوضحه لوجيه خليل أحد الضباط الوطنيين الذين سعوا الى العمل التنظيمي خلال الحرب العالمية ثم استشهد في فلسطين اذ طلب منه تأجيل ذلك حتى يدرس الامر على مستوى الدولة كلها .

وأما مجموعة الطيران فقد اتصلت بفوزى القاوقجي قائد جيش التحرير السوري عن طريق عبد اللطيف بغدادى الذى ابدى استعداده للتعاون معه بعد ان رفضت الحكومة المصرية تطوع الطيارين عن طريق الهرب الى سوريا بطائرات مقاتلة ٠٠٠ ولم يكن فى سوريا وقتئذ سلاح للطيران ، ولا مطار سرى يصلح للهبوط .

وقال فوزى القاوقجي انه سوف يحتاج لهم فى المعركة الفاصلة . وسافر حسن ابراهيم عضو مجلس الثورة فيما بعد وزكريا سليمان وهو فنى تسليح حيث قابلا وزير الدفاع السوري وانشىء مطار سرى شرق دمشق بستين كيلو . وانتدب القاوقجي شابا كان قد تدرب فى المانيا ليكون ضابط اتصال مع الطيارين المصريين ، ولقد حضر الى مصر مع جهاز لاسلكى وشفرة خاصة .

وطال انتظار الطيارين المصريين طويلا فلم يتصل بهم فوزى القاوقجي حتى قامت الحرب فعلا ، بعد ان جندوا ١٥ طائرة سبتمبر صالحة للقتال .

وكانت فكرة التطوع تجد لها انصارا كثيرين فى الجيش من بينهم محمد نجيب الذى آمن بأن الوسيلة المثلى للقتال فى فلسطين لا تكون الا باستخدام حرب العصابات . وفى هذه الفترة اصدرت كتابا كان الاول من نوعه فى العربية عن (حرب العصابات) .

ولم يكن لجوء النقراشى للقوة المسلحة ودخول الحرب أمرا واردا حتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨ عندما تغير رأيه فجأة (بين عشية وضحاها) على حسب تعبير الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ فى كتابه (مذكرات فى السياسة المصرية) وطلب فى ١٢ مايو عقد البرلمان فى جلسة سريعة لطلب دخول القوات المسلحة أرض فلسطين .

كان هذا التغير المفاجيء فى موقف النقراشى مثيرا للانتباه والدهشة وقد سأله فؤاد سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ عما اذا كان قد قدر موقف الانجليز ووعده بالفور وعن احتمالات طعنهم

لجيشنا من الخلف ٠٠٠ فكان جواب النقراشي له « اننى متفائل ونحن نعرف قوة اليهود تماما ، وأنا أحب أطمئنتك الى أن الانجليز أيضا هم الذين شجعوني على ذلك » .

واعترض ايضا اسماعيل صدقي على دخول الجيش لانه غير مستعد من الناحية العسكرية ولكن النقراشي أكد انها نزهة للجيش .

ولم يكن الملك أقل تحمسا للقتال من غيره ٠٠٠ بل انه بادر بتحريك الجيش قبل موافقة البرلمان عن طريق اعطاء الاوامر لمحمد حيدر وزير الدفاع دون علم رئيس الوزراء ٠٠٠ وأدى الملك فى اليوم السابق لعرض الامر على البرلمان بحديث الى مراسل اليونانيتهيرس تجاوز به حدود اختصاصاته الدستورية وقال انه سيعد العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية وانه لن يقبل قيام دولة صهيونية على حدود مصر ولذا فلا بد من استعمال القوة .

اتخذ القرار فى لهفة وعجلة ودون دراسة متروية فى وقت كان الجيش المصرى فيه ما زال يعاني من نقص التسليح فلم تكن بريطانيا قد امتدته بالاسلحة التى طلبها بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت بريطانيا قد امتنعت عن تصدير الاسلحة اللازمة نتيجة الوضع الدولى واندلاع الحرب العالمية الثانية ولم تستأنف المفاوضات حول هذا الموضوع الا عام ١٩٤٦ حيث قطعت مرة أخرى بسبب الموقف الداخلى .

كان الجيش المصرى حتى هذه الفترة بعيدا عن تنظيم المعركة ٠٠٠ فلم يكن قد عرف نظام التشكيلات بعد . أى كان اسلحة منفصلة لا تنسيق فيها ولا تجميع للقتال ٠٠٠ وكان التدريب قاصرا ومتخلفا عن مناسورات المعركة .

ولم تكن طوابير الجيش تشاهد الا فى المحمل والجنازات ٠٠٠ وكانت هذه الحقيقة يدرکها كل ضباط الجيش ، ولكن الدعاية الجارفة اشعلت الحماس للقتال ، وجعلت رجال الجيش يقبلون على المعركة فى البداية بروح معنوية عالية .

حدث فى سلاح الطيران ان جمع اللواء شعراوى قائد السلاح ميكانيكية السلاح الجوى ليمهد لهم دخول الحرب ٠٠٠ وتساءل بعضهم عما اذا كانت المناقشة حرة فلما اجاب بالايجاب ، وقال له بعض الحاضرين ان سلاح الطيران تحت يد رجال البعثة البريطانية بطريقة عملية وانه لن تتوافر للمصريين حرية الحركة ، كما ان هناك تناقضا بين وجود القوات المصرية

فى سيناء ومن خلفهم القوات البريطانية ٠٠٠ ووجد هذا الرأى موافقة شبه جماعية ٠٠٠

ولكن ذلك لم يحل دون دخول الجيش ارض فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ .

وكان فى هذا الموقف انقاذ لنظام الحكم الذى كان يجابه المشاكل الآتية :-

١ - القضية الوطنية معلقة بعد فشل المفاوضات وفشل اللجوء لمجلس الامن والسياسة الاستعمارية تعمل على فصل السودان ، والجماهير لا تغفل لحظة عن مطالبها الجماعية .

٢ - التهاب الموقف الداخلى بالمظاهرات واضرابات الطوائف والهيئات المهنية والعمالية فى مطالبة جماعية بتحسين الاوضاع الاجتماعية ، وصلت الى ذروتها باضراب رجال البوليس .

٣ - ضيق الشعب بحكم احزاب الاقلية التى لا تمثل ارادته مطلقا .

٤ - استحكام الغلاء الى حد جعل الحياة شديدة الصعوبة بالنسبة للاغلبية الساحقة من الناس .

هذه هى الحالة التى كانت تسود مصر قبل حرب فلسطين مباشرة ، وهى مليئة بعوامل التفجر التى تهدد قواعد النظام الذى كان يستند الى ملكية فاحش راحة تصرفات رجالها الى الحشد الذى أضعف تماما من مركز الملك ، واحزاب الاقلية عاجزة عن مجابهة المستعمرين ، الامر الذى كان يحمل بذور ثورة شعبية .

وهكذا وجدت حكومة النقراشى فى دخول الحرب انقاذا لها مما عجزت عن مجابهته ، ووجد فيها الملك والاستعمار طوق نجاة يتعلقان به لانقاذهما من غضب المجتمع المتزايد يوما بعد يوم .

وصحب دخول المعركة عدة اجراءات أنهت فترة المد الثورى التى بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استصدرت الحكومة فى ١٣ مايو قرارا يخولها حق اعلان الاحكام العرفية وبدأت عمليات الاعتقال فى ١٦ مايو لعدد كبير من المناضلين اليساريين واليهود المصريين بلغ عدة مئات فى معسكر هاكستب ٠٠ وفرضت الرقابة على الصحف ، وقيدت الاجتماعات العامة ، وضربت الحريات الشعبية .

وهكذا تراجعت المسألة الوطنية والصراع الاجتماعى ٠٠٠ وبرزت هستيريا الدعاية الحزبية ٠٠

بدأت قوات الجيش المصرى معاركها الاولى فوق ارض فلسطين . . .
بعد فترة لم يشترك فيها الجيش فى حرب منذ عاد من السودان عام ١٨٩٩ .

خمسون عاما والجيش تحت الاحتلال البريطانى بلا قتال .
كان الجيش المصرى غير مهيا للقتال تسليحا او تدريبا . . . ولم يكن
قد قام بمناورات قتال ضد وحدات عصابات متحركة .
قانون التجنيد الذى صدر عام ١٩٠٢ لم يتغير الا عام ١٩٤٧ بعد
عشر سنوات من معاهدة ١٩٣٦ وقبل عام واحد من حرب فلسطين .

كان القانون الجديد خطوة الى الامام نحو تطويع الجيش المصرى . .
اذ الغى البذل التقدى وخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية من خمس الى
ثلاث سنوات ، وسنة واحدة لذوى المؤهلات ، وسمح بتأجيل تجنيد الطلبة
حتى سن ٢٧ .

كان غريبا ان يتأخر صدور هذا القانون بعد جاهدة ٣٦ عشر سبتيين
يظل الجيش خلالها تحت ظروف شديدة التخلف مما أدى بالتالى الى دخوله
حرب فلسطين وهو غير مهيا من ناحية المهارة والقدرة الفنية على القتال
الحديث .

ومع ذلك صور له القادة المعركة وكأنها امر يسير لن يحتاج لتضحيات
او جهد كبير . . . قال اللواء عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش فى ذلك
الوقت لاجتماع من الضباط (أنتم ذاهبون الى فسحة) .
ولم تكن الدولة قد عبات نفسها للحرب . . . بل لم تكن هناك ادارة
للتعبئة . . . اول كتيبة دخلت ارض فلسطين كانت تحملها عربات اوتوبيس
أحضرها أحد المقاولين .

وبعد الهدنة الاولى التى فرضت يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ قلم فؤاد سراج
الدين استجوابا للنقراشى باشا فى جلسة سرية بمجلس الشيوخ قال له
فيه انه قد تبين منذ اليوم الخامس للقتال ان الحكومة تستولى على وسائل
النقل المدنية لحساب الجيش .

ولم تكن هناك قيادة مشتركة للجيش العربى السبعة التى دخلت
ارض فلسطين : جيوش مصر وشرق الاردن ولبنان وسوريا والعراق
والسعودية وفلسطين والسودان . . وقال النقراشى فى الجلسة السرية
ايضا ان نوري السعيد قد عرض عليه تكوين قيادة مشتركة ، ولكنه رفض
لانه «لا يستطيع أن يتحمل متاعبهم» ولا يود أن يضع رقبته فى أيديهم .

وجهات نظر مختلفة للقضية الفلسطينية

عاد القتال فتجدد مرة اخرى يوم ٩ يوليو حيث توقف مرة ثانية يوم
١٨ يوليو .

وكانت قيادة اللواء أحمد المواوي للقوات المصرية محل شكوى كثير من الضباط ، وخاصة محمد نجيب الذي جرح في هذه الحرب ثلاث مرات ، وحدثت بينه وبين المواوي مشادة انتهت الى نقله مديرا لمدرسة الضباط العظام بالقاهرة ، حتى عين اللواء احمد فؤاد صادق بدلا من المواوي .

وقد تغير الموقف قليلا بعد تعيين اللواء احمد فؤاد صادق لانه كان يجيد الخطابة واحاط نفسه بعناصر محبوبة من الجيش ٠٠٠ أعاد محمد نجيب الى ميدان القتال قائدا للواء الضارب ، وعين البكباشي محمد كامل الرحمانى الذى قاد حملة الاحتجاج على حادث ١ فبراير واعتقل نتيجة ذلك ، اركان حرب له .

وقد فكر الضباط الذين كان قد فاض بهم من تصرفات كبار الضباط فى تعيين اللواء أحمد فؤاد صادق رئيسا لأركان حرب الجيش بطريقة مسرحية خلال حفل توديعه بعد انتهاء الحرب ، ولكنه عندما أحس بذلك خرج من القاعة بعد خطبته مباشرة ، وقبل ان يلقي الضابط المكلف باعلان هذا الخبر كلمته .

والحقيقة ان أحمد فؤاد صادق كان على صلة ببعض الحرس الحديدى مصطفى كمال صدقى الذى كان يهيم له الامر ليكون رئيسا لأركان الحرب فعلا بارادة الملك والسراى، وليس بارادة الضباط الوطنيين . ومنذ هذه اللحظة تبين لصغار الضباط أن اللواء أحمد فؤاد صادق ليس اهلا لتحمل مسئولية ثورية ، وقد اعترف هو بذلك فى خطاب كتبه الى محمد نجيب بعد الثورة قائلا له : انه كان اشجع منه يوم قبل المهمة التى كلفه بها الضباط الاحرار .

وقد حفلت حرب فلسطين ببطولات نادرة للضباط والجنود المصريين، الذين حاربوا ببسالة فى ظروف شديدة الصعوبة ، واستشهد منهم ٩٧ من خيرة الضباط .

ولم تستمر الهدنة الثانية أكثر من شهرين وتجدد القتال بهجوم صهيونى فى اكتوبر انتهى الى حصار الفالوجا فى ١٦ اكتوبر واستمرت محاصرة لمدة ١٣٠ يوما حتى بدأت مفاوضات رودس ووقعت بها اتفاقية الهدنة يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بعد ان توقف القتال يوم ٧ يناير .

كان احد قادة الفالوجا قد أعد خطة لفك الحصار عنها مع التضحية بنسبة كبيرة من حاميتها ، ولكن جمال عبد الناصر احد ضباط حرب الحامية المحاصرة عارض ذلك حتى تكون القوة المصرية بالفالوجا عامل ضغط

سياسي للمفاوض المصري في رودس . . . وهذا يوضح بصيرته السياسية
النافذة المبكرة .

وضعت اتفاقية الهدنة بسحب القوات المصرية من الفالوجا ، وتبادل
الاسرى خلال عشرة ايام ، ومنع الفريقين من القيام بأى حركات عسكرية
او زيادة للنخائر او المهمات الحربية ، وعدم انشاء مطارات في فلسطين .

والمقارنة بين بنود اتفاقية الهدنة التى أقرت الاوضاع القائمة واعطت
الفرصة لاسرائيل بالاستيلاء على صحراء النقب والوصول الى ايلات وبين
قرار الامم المتحدة الخاص بالتقسيم يوضح ان الغرب قد فقدوا فرصة
اقامة دولة عربية مستندة الى قرار الامم المتحدة وفقدوا جانباً كبيراً من
الارض التى كان قد منحها لهم قرار التقسيم .

صحيح ان التقسيم كان قد منح اليهود ٥٠٪ تقريبا من مساحة
نلسطين بينما حجم الممتلكات اليهودية الفعلية لم يكن يتجاوز ٧٪ من هذه
المساحة . . . ولكنه صحيح أيضا ان العرب فى القسم العربى كانوا اغلبية
كبيرة (٦٨٣ الف عربى ، و ٨٠ الف يهودى) وانهم فى القسم اليهودى كانوا
٥٨٤ الف مقابل ٥٨٣ الف يهودى (دراسة الكاتب الفلسطينى خيرى حماد) ،
وان فرصة النضال لتكوين دولة موحدة فى ظل السلام ، كانت اكبر من
فرصة فرضها بالقتال .

كانت الدلائل توحى بذلك بعد ان تحولت الهاجانه الى الهجوم بعد
رفض العرب قرار التقسيم . وفى الواقع كانت اعمال المقاومة العربية تقتصر
فى ذلك الوقت على قطع بعض الطرق أساسا ومحاولة حصار المناطق
اليهودية لاجباط الاهداف التوسعية المتبقية ، فخلال الشهور التى اعقبت
قرار التقسيم والى ان تدخلت جيوش الدول العربية فى منتصف مايو
١٩٤٨ لم تهجر او تدمر أى مستعمرة يهودية ، بينما اقتحمت القسرات
الصهيونية الكثير من القرى العربية التى تبعد اميالا كثيرة عن المستعمرات
اليهودية بحجة مهاجمة العصابات العربية .

ويمكن القول ان الفترة ما بين اول ابريل ومنتصف مايو ١٩٤٨ تعتبر
من اخطر مراحل المخطط الصهيونى وأعظمها أثرا رغم كونها لم تزد عن ستة
اسباع ، فقبل هذه الفترة كان العرب يسيطرون على معظم اراضى فلسطين
الا انه خلال هذه الفترة كانت قوات الهاجانه قد استولت على مدن طبرية
وحيفا (عدا الميناء لوجود قوات بريطانية) وصفد ويافا والاحياء الهامة من
القدس كما حاصرت عكا واستولت على الجليل الغربى والشرقى (علمان
الجليل الغربى بما فيه مدينة عكا وكذلك مدينة يافا كانت خارج نطاق

الدولة اليهودية) وتولت العضابات الارهابية (الارجون وشترن) اغتيال الارهاب والعنف الرامية الى اجبار السكان المدنيين على ترك مدنهم وقراهم فهاجمت القرى الآمنة وإرتكبت مجازرواحشية ضد العرب دون تمييز بين الرجال والنساء والاطفال ومن اكثرها بشاعة مذبحه دير ياسين التي جرت يوم ٩ ابريل ١٩٤٨ وانتهت بقتل اكثر من ٢٥٠ عربيا ٠٠٠ وقد بلغ عدد القرى العربية التي تعرضت للهجوم حوالي مائة قرية عربية .

هكذا التقى رفض العرب لمشروع التقسيم ونقص قدراتهم العسكرية مع المخطط الصهيوني التوسعي القائم على استخدام القوة ، وانتهى الامر باعلان بن جوريون لدولة اسرائيل مساء ١٤ مايو ١٩٤٨ واعترفت حكومة الولايات المتحدة بها بعد دقائق من اعلانها ووجه ترومان الدعوة لحاييم وايزمان رئيس دولة اسرائيل في اليوم التالي لتعيينه مباشرة .

وقد ساعد على تثبيت دعائم اسرائيل رغم دخول الجيوش العربية ساحة القتال وعرض القضية امام مجلس الامن ، الظروف التي سبق شرحها لحالة الجيوش العربية ، واستفادة الصهاينة من الهدنة الاولى لاعادة تنظيم وحشد قواتهم واستيراد الاسلحة الثقيلة كالدفاع والدبابات واستخدام الطائرات لأول مرة ، مع ان قرار الهدنة كان يحظر استيراد الاسلحة .

وخلال الهدنة وصل الكونت فولك برنادوت مبعوثا لهيئة الامم المتحدة واعد مشروعا يدعو فيه الى توحيد فلسطين وشرق الاردن في وحدة مكونة من جزاين أحدهما عربي والآخر يهودي مع تخصيص النقب كله او معظمه للقسم العربي والجليل كله او معظمه للقسم اليهودي ، اما القدس فتبقى ضمن القسم العربي مع توفير حكم ذاتي للجلالية اليهودية فيها ٠٠٠ وكانت نتيجة تفكيره في هذا المشروع اغتيال الصهاينة له يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ وتعيين رالف بانش بدلا منه .

وعندما استؤنف القتال في ٩ يوليو تمكنت اسرائيل من متابعة هجومها ضد مناطق سبق تخصيصها للدولة العربية والسيطرة على ١٤ مدينة و ٢٠٠ قرية عربية ، واستمر القتال عشرة ايام بدأ خلالها الموقف العسكري العربي يتعرض للاهتزاز خاصة بعد اخلاء الجيش الاردني لمدينتي اللد والرملة واستيلاء الصهاينة عليهما ٠٠٠ وكان الجنرال جلوب البريطاني هو قائد قوات شرق الاردن .

ورغم اغتيال برنادوت فان مشروعه عرض على هيئة الامم المتحدة في اواخر سبتمبر وقبلته بريطانيا وامريكا ولكن رفضه كل من العرب

والصهيونيين ٠٠٠ العرب رغم وضوح دقة موقفهم وبوادر هزيمتهم والصهيونيين بحجة (تسهيل الدفاع عن حدود اسرائيل) .

ولم يحافظ الاسرائيليون على الهدنة الثانية واستمروا يضيغون مزيدا من الارض حتى تجدد القتال في اكتوبر وسقطت بئر سبع في ٢١ اكتوبر ليتوقف القتال بعد ذلك يوم ٢٢ ، وتدخل الامور في دائرة المفاوضات التي انتهت بالهدنة .

وبينما كان الوفد الاردني يجرى محادثاته في رودس اصدر جلوب اوامره بسحب القوات الاردنية من مناطق رأس النقب وام شرش على خليج العقبة ، حيث احتلتها القوات الاسرائيلية واقام ميناء ايلات .

ترتب على الهزيمة رد فعل قوى خارج الجيش وداخل الجيش ٠٠٠ وكانت الحرب قد استغلت اسوأ استغلال وامتلأت المعتقالات والسجون بعدد كبير ، وتوقفت قسرا رحلة المقاومة الثورية ضد الاستعمار والنضال الشعبي ضد الظلم الاجتماعي .

وكانت جماعة الاخوان المسلمين قد انتهزت فرصة حرب فلسطين لتقوية جهازها السرى المسلح وامداده بالاسلحة والذخيرة في الوقت الذي اسهم فيه بعض اعضائها بالقتال في فلسطين واستشهدوا هناك في ارضها .

وانتهزت الجماعة فرصة حرب فلسطين فقامت بعمليات ارهابية القت فيها القنابل والمتفجرات على المحال الكبيرة التي يمتلكها اليهود في مصر كآريكو وشيكوريل في يوليو ١٩٤٨ وبنزايون وجاتينيوي في اغسطس وشركة الاعلانات الشرقية في نوفمبر ٠٠٠ وكان قد سبق لهم اغتيال احمد الخازندار رئيس محكمة جنايات مصر في مارس ١٩٤٨ ، واغتالوا ايضا سليم زكى حكمدار بوليس القاهرة في ٤ ديسمبر بقنبلة القيت عليه امام كلية الطب ، وكان هذا مما دفع الحكومة الى حل جماعة الاخوان .

وردت على ذلك جماعة الاخوان باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا يوم ٢٨ ديسمبر في بهو وزارة الداخلية ، ومحاولة نسف دار محكمة الاستئناف في ١٣ يناير ١٩٤٩ .

وهنا تصاعدت موجة العنف من جانب الحكومة عقب تولي ابراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة ، وبدأت عمليات الارهاب والتعذيب تطفو فوق سطح الحياة المصرية ٠٠٠ واغتيال الشيخ حسن البنا مرشد الاخوان بتدبير من الحكومة والسراى يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ .

واعقل في موجة الاعتقالات عدد من ضباط الجيش ، وكان قاتل النقراشي عبد المجيد احمد حسن شقيقا لاحد ضباط سلاح المدفعية ٠٠٠

واستدعى ابراهيم غيد الهادي البكباشي جماع عبد الناصر لمقابلته ، وحضر
المقابلة اللواء عثمان المهدي رئيس هيئة اركان حرب الجيش ، حيث حذره
من أى نشاط او ارتباط بالاخوان المسلمين .

وخلال فترة حرب فلسطين وما بعدها كانت صلة الاخوان التنظيمية
بضباط الجيش قد ضعفت نتيجة عدة عوامل منها حركة التوحيدات الى
فلسطين وما يصحبها من تنقلات تضعف الاتصالات او انصراف البعض عن
تنظيم الاخوان لما لصق به من تهمة الارهاب ، كما ان عددا من الضباط
كانت عقولهم قد بدأت تفتح على افكار جديدة ويطلب اجابات لتساؤلات
يعجز الاخوان عن الاجابة عليها ، كما ان القتال في المعركة فتح عيون الضباط
على حقائق الحياة وجعلهم يرفضون الخضوع المطلق للتبعيات . ومثال ذلك
عندما طلب الشيخ سيد سابق القائد الروحي لـ اخوان من المتطوعين ان
يهجموا متراصين مستندا في ذلك الى آية قرآنية ، وقد ناقشه في ذلك ورفض
الموافقة على رأيه بعض ضباط المدفعية .

وقد نمت هذه التناقضات في نفوس الضباط الى الدرجة التي طلبوا
فيها مسئولا كبيرا من الاخوان يجيب لهم على هذا السؤال (ماذا ستعملون
في البلد لو انتصرنا ؟) وكان الجواب غامضا على عادة الاخوان ، خاليا من
البرنامج المقنع المدروس .

ولم تضعف صلة الاخوان التنظيمية بالضباط فقط ، ولكن ضعفت
ايضا صلة الضباط بالتنظيمات اليسارية للعوامل اُخرى الى جانب حركة القوات
المفاجئة وما اُثرت به على استقرار التنظيم . . . منها ان عددا من الضباط
لم يقتنع بموقف التأييد لمشروع التقسيم وجرفته حماسية الشعور التي
ألهمت الدعاية المكثفة للقتال ، كما ان فتح المعتقلات واحتجاز المئات من
الشيوعيين قد اضعف الصلة التنظيمية للحركة بصفة عامة . الامر الذي
ادى الى كتابة المنشورات بخط اليد وبورق الكربون . (كنت اقوم بذلك مع
البكباشي يوسف صديق في منزله بثكنات العباسية) .

وأدت حرب فلسطين ومواجهة الخطر المشترك وادراك ما يحيط
بالجيش والمجتمع من قساد ورشوة وانحلال الى خلق رابطة فكرية مشتركة
بين عدد من الضباط ذوي الميول الوطنية النابعة من اتجاهات سياسية
مختلفة . . . وتركزت النقمة على الملك واشتد السخط على حاشيته وعلى
احزاب الاقلية ايضا التي صادرت الحريات وانتهزت فرصة حرب فلسطين
وحوادث ارهاب الاخوان لترد عليها بارهاب مماثل لم تشهده مصر من
فترة بعيدة .

كان العنف قد أصبح طابعا للمرحلة ٠٠٠ الاخوان بما يملكون من ترسانة سرية للسلاح وايدولوجية ارهايية ، والدولة بما تملكه من اجهزة مسخرة في خدمتها مهما كانت الوسائل والغايات ٠٠٠ وقام الاميرالاي محمود عبد المجيد بتدبير معظم الاغتيالات التي كانت تستهدف تصفية العناصر المضادة مثل حسن البنا وعبد القادر طه .

وعندما وقعت الهدنة وتكشفت هزيمة الجيش بدأ النظام يدخل مرحلة اختناق جديدة تجسدت في العوامل الآتية :

اولا : جابهت وزارة السعديين فشلا جديدا هو هزيمة الجيش يضاف الى فشلها السابق في حل المشكلة الوطنية عن طريق الجلاء والوحدة مع السودان وعجزها عن حل مشاكل الطوائف الثائرة .

ثالثا : جاءت الهزيمة طعنة قاسية للجامعة العربية التي قوامت تحقيقا للاستراتيجية البريطانية ووضح تماما شكلية دورها بالاجراءات التي اتخذها شرق الاردن ، وأدت الى استيلاء اسرائيل على مناطق كبيرة من الدولة العربية الواردة في التقسيم ، وانتهت الى قيام المملكة الاردنية الهاشمية تحت قيادة الملك عبد الله المعروف بتبعيته للاستعمار البريطاني .

رابعا : كان انتهاء الحرب الى الهزيمة يفرض على الحكومة انهاء الاحكام العرفية والافراج عن المعتقلين ، واطلاق حرية الصحافة ، الامر الذي قوى الجبهة المعادية لحكومة الاقليات والسراى .

خامسا : سرعان ما طفت الى السطح من جديد المشكلة الوطنية واصرار الشعب على جلاء القوات البريطانية الامر الذي أدى الى نمو سريع للحركة الثورية التي طال كبته تحت ضغط الارهاب والاحكام العرفية .

لم يجد الملك امامه من سبيل الا التضحية بحكومة ابراهيم عبد الهادى فأرسل اليه محمد حيدر وزير الحربية بعد منتصف الليل يأمره بتقديم استقالته قبل يوم ٢٥ يوليو ، دون ان يقابله ، بطريقة وصفتها الدكتور هيكل باشا بأنها كانت غير كريمة ، وهللت صحافة اخبار اليوم التي طالما ساندت ابراهيم عبد الهادى بأنها هدية الملك الى شعبه في العيد ٠٠٠

والحقيقة أن الملك قد أجبر على ذلك اجبارا بعد أن كان موعدا

الانتخابات قد اقترب ، وانتصار الوفد فيها مؤكد ... وبعد أن كان ادهاب حكم السعديين واحزاب الاقلية قد بلغ الذروة دون قدرة على حل المشاكل المتراكمة ...

وكانت ظروف الهزيمة تفرض على الاستعمار البريطاني تغييرا استراتيجيا في المنطقة بعد ان ظهرت اسرائيل الى الوجود ، وبدأت حياتها في تعاون وثيق مع الولايات المتحدة الامريكية ، بينما الاستعمار البريطاني يواجه في مصر أزمة شديدة .

ونشرت صحيفة الايكونوميست قبل اسبوع واحد من اجبار ابراهيم عبد الهادي على الاستقالة مقالا تعلن فيه اقبلاس السياسة البريطانية المعتمدة على الجامعة العربية وتقول « ان السياسة المستقبلية الوحيدة يجب ان تعتمد على التعاون الانجلو امريكي وان تكون نقطة البدء في الشرق الاوسط هي التفاهم الوثيق بين الدولتين » .

كان تغيير وزارة ابراهيم عبد الهادي ضرورة تقتضيها الظروف السابقة التي استهدف الاستعمار بها محاولة الخروج من عنق الزجاجة بتكوين حلف عسكري انجلو امريكي في المنطقة يحفظ له قبضته وسيطرته .

وعين حسين سرى باشا في يوليو ١٩٤٩ رئيسا لوزارة ائتلافية تضم أربعة وزراء لكل من الوفد وحزب السعديين والاحرار الدستوريين ووزيرين من الحزب الوطني (جناح حافظ رمضان) واربعة من المستقلين ... وكان حسين سرى معروفا بميله للسياسة البريطانية التي رفعته من موظف الى احد كبار (السياسة المستقلين) الذين يلجأ اليهم عندما تتأزم الامور وتتطلب وجها مرضيا عنه من الجميع .

وكان ذلك اول اشتراك للوفد في حكومة ائتلافية بعد ازيمته مع الاحرار الدستوريين في وزارة ١٩٢٧ عندما تأمروا ضده بعد وفاة سعد زغلول .

ولم يطل عمر الوزارة الائتلافية كثيرا اذ استقال حسين سرى بعد الانتهاء من تقسيم الدوائر الانتخابية تبعا للتعداد الاخير للسكان ، ومحاولة احزاب الاقلية تقسيم الدوائر للأحزاب ورفض الوفد ذلك رفضا باتا ... وتشكلت وزارة محايطة اخرى برئاسة حسين سرى في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ لتشرع على اجراء الانتخابات .

وجدت خلال هذه الوزارة عدة احداث هامة ... اذ اجري وزير التميرين محمد علي راتب تحقيقات تناولت سبعة من وزراء الحكومة السعدية وانكشفت كثير من الفضائح التي كانت تدور خلف ستار .

ولأن الامراج عن بعض المعقلين . ومحاكمه قابل التمراشي ومحاولة اعيان حامد جودة التي رافع فيها محمود سليمان غنام وعزيز فهمي وحقيب الاحكام العربية والرفيه على الصحف ، تمهيدا للانتخابات فرصة مريدة كشعب ايضا اعوان التعذيب التي تعرض لها المعتقلون في فترة حكم ابراهيم عبد الهادي سواء في معتقلها لسيتيب او الطور ٥٥٠ واستنكر الاحرار اللسوريون ذلك ونفوا ان يكون لهم مسئولية الا عن الوزارة التي يشغلونها ...

ونمزت بصورة نهائية نياب احزاب الاقلية وانكشفت عورة سيناتهم الامر الذي جعل فرصتهم للنجاح في الانتخابات محدودة جدا .

واجريت الانتخابات في ٢ يناير ١٩٥٠ وكانت النتيجة انتصارا واضحا للوفد اذ حصل على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣١٩ ، واطلقت صحيفة المصري على هذا اليوم (يوم ثورة الشعب) .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للملك ايضا ، فاسرع الى منزل حسين سري ليلا وقرر تعيينه رئيسا للديوان الملكي حتى يمكنه التفاهم مع الوفد من جهة ويحاول تنفيذ الاستراتيجية الانجلو امريكية من جهة اخرى .

كانت نقطة الخلاف الاولى بين الملك والوفد اثناء تشكيل الوزارة عندما طلب استمرار بقاء محمد حيدر في منصبه وزيرا للحربية ، وكان قد احتفظ بموقعه في وزارات محمود فهمي النقراشي وابراهيم عبد الهادي وحسين سري ، ليكون عونا للملك في مجلس الوزراء ، واداة للسيطرة الكاملة على الجيش ، وهو الذي حرك الجيش الى حرب فلسطين دون انتظار تعليمات رئيس الوزراء .

ولكن النحاس رفض ذلك رفضا باتا واصر على تعيين وزير وفدي هو مصطفى نصرت ، وتم الاتفاق على انشاء منصب جديد يعين فيه محمد حيدر وهو منصب (قائد عام القوات المسلحة) . وبهذا لم يعد للوزير الوفدي نفوذ يذكر على الجيش وانقطعت صلة الوزارة الوفدية تقريبا بسياسة الجيش وترقيات الضباط وتعييناتهم وتنقلاتهم واستمرت السلطة العليا في الجيش للسراني ولندوبها محمد حيدر .

وكان قبول الوزارة الوفدية لهذا الحل الوسط تنازلا منها عن حقوقها الدستورية التي تمسكت بها منذ عام ١٩٣٧ عندما طالبت بأن يكون لها الاشراف على تعيين موظفي القصر نفسه ، وكان ذلك احد اسباب اقالتها ...

كانت سياسة الحكومة الوفدية تميل الى احتواء الملك بدلا من التصادم

معه منذ اللحظة الاولى . . وخاصة انه رغم التأييد الشعبي الجسارث
والاغلبية الساحقة فى الانتخابات فان اقالة الحكومات الوفدية اصبحت طامبا
متكررا . وابتعادها عن الحكم سنوات طويلة كان يضعف نفوذها فى الاجهزة
التنفيذية ، مع ان الوفد فى المعارضة كان دائما اشد أثرا واكثر جاذبية منه
داخل الحكم .

لم تكن سياسة الوفد تصعيد الخلاف مع الملك الى درجة التآزم حتى
لا يقفز الملك خارج اطار دستور ١٩٢٣ ويفرض حكما ديكتاتوريا تستفيد منه
القوى الاجنبية المتربصة . . . وكان ذلك امرا طبيعيا من حزب ملكى دستورى
لجا اابه النظام عندما دخل فى أزمة الاختناق .

ولكن انتصار الوفد فى انتخابات ١٩٥٠ لم يكن انتصارا له كحزب
بقدر ما كان انتصارا لارادة الشعب ضد السراى واحزاب الاقلية ، وتعبيرا
عن الموجة الشعبية الجديدة المؤيدة للوفد ، المطالبة فى نفس الوقت بأهداف
اجتماعية اكثر عمقا وشمولا .

ومع ذلك فان تشكيل الوزارة لم يأت معبرا عن الاتجاهات اليسارية
التي بدأت تنمو داخل الوفد . . بل استنتت خطة جديدة هى الاستعانة
بالكفاءات والطاقات العلمية لمواجهة مطالب الجماهير الاجتماعية . . كان فى
الوزارة خمسة يحملون لقب (دكتور) لأول مرة فى تاريخ الوزارات
المصرية .

الفصل السادس

الضباط الاحرار

كان الجيش فى ام ١٩٤٩ جريحا ومطعوننا من اثر الهزيمة ٠٠٠ عندما انتهت الحرب وزعت قوات القتال فى الجبهة على المناطق العسكرية المختلفة ، وضعفت الصلات التنظيمية تبعا لذلك بين الجيش من جهة والاخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية من جهة أخرى .

وضعف تيار العمل السياسى فى شعبة الرئيسية الثلاث التى تحدثنا عنها (الارهاب - الاخوان المسلمين - الشيوعيين) .

كان الارهاب الذى تركز فى يد (الحرس الحديدى) تقريبا ، قد عجز عن ايجاد دوافع جديدة للاغتيال ٠٠٠ وخاصة ان حادث ٤ فبراير كان قد ضعف اثره بعد نجاح وزارة الوفد فى الانتخابات نجاحا كبيرا معبرا عن تأييد شعبى جارف .

وهكذا توقفت حركة (الحرس الحديدى) .

اما الاخوان المسلمون فكانوا قد تعرضوا لحملة ارهاب حكومى شديدة بعد اغتيال النقراشى باشا ، ابعدت الضباط عن الاتصال بهم ٠٠٠ وان كان تنظيمهم قد استمر محتفظا بكيانه تحت قيادة قائد الجناح عبد المنعم عبد الرؤوف . وعاد البكباشى محمد انور السادات الى صفوف الجيش من جديد ضابطا فى سلاح الاشارة .

واستطاع قسم الجيش فى (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - حدتو) ان ينجو سليما من ارهاب الحكومة لشدة الاهتمام بالامن باعتباره السلاح الوحيد الذى يحمى قسم الجيش فى وقت كان فيه معظم اعضاء

القيادة قد ضمتهم أسوار المعتقلات . . . وكان المسئول السياسى لهذا القسم هو كاتب هذه السطور ومسئوله الثقافى احمد فؤاد وكيل النيابة فى ذلك الوقت ، ورئيس مجلس ادارة بنك مصر فيما بعد .
ولكن ضعف تيار العمل السياسى بالجيش فى شعبة الرئيسية الثلاث لم يدفع حركة الضباط الى الجمود ، ولم يمزق احلامهم او يبعثر جهودهم . . . بل العكس هو الصحيح .

كان هناك فى كل سلاح ضباط لحقتهم يد السياسة ولم يكن ممكنا لهم ان يتخلصوا منها وخاصة بعد هزيمة حرب فلسطين .

وفى هذه الفترة كان جمال عبد الناصر وكمال الدين حسنين قد تركا الاخوان مع عدد ملحوظ من الضباط .

وكانت طبيعة الامور تفرض على الضباط ان يتجمعوا ويتبادلوا الراى فى وحداتهم واسلحتهم .

كان هناك ضباط وطنيون باتجاهات فكرية مختلفة ، بعيدا عن اية صلات تنظيمية متناسقة .

كان هؤلاء الضباط يمثلون نواة خرجت من حرب فلسطين وهى غير مرتبطة بتنظيم موحد . . . ولم يكن لهم حديث الا ما تركته الهزيمة فى نفوسهم من مأساة .

وكان ابتعادهم عن التنظيمات السياسية القائمة (عدا التنظيمات اليسارية) دافعا لهم على البحث عن ارض مشتركة للقاء بعيدا عن التعصب والتحيز الفكرى .

وقد لعب اليكباشى جمال عبد الناصر شخصيا دورا رئيسيا بارزا فى تجميع الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية . بدأ هذا الدور قبل حرب فلسطين بطريقة محدودة .

ومع انفراج الضغط الارهابى بتولى الوزارة الوفدية مسئولية الحكم فى ١٢ فبراير ١٩٥٠ ، وتجمع الوحدات فى القاهرة بعد تشتيتها عقب الحرب فى منقباد والقنال والاسكندرية وغيرها ، نبت التفكير فى تكوين تنظيم من الضباط المهتمين بأمور السياسة .

وجمع جمال عبد الناصر اللجنة التأسيسية التى كان يتصل بها فى أواخر ١٩٤٩ خلال حكم وزارة حسين سرى ، وكانت مشكلة من خمسة فقط هم جمال عبد الناصر وحسن ابراهيم وخالده محبى الدين وكمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف . . . وهم دبلوماسيون سياسيون مختلفين مع انهم بدأوا جميعا فى ساحة الاخوان المسيحيين .

ولم يكن قد اطلق على هذه اللجنة اسم (الضباط الاحرار) بعد ، كما انه لم يكتمل الشكل التنظيمي الا مع مطلع عام ١٩٥٠ عندما زاد عدد اللجنة التأسيسية بانضمام صلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى وعبد الحكيم عامر وانور السادات وجمال سالم الذى دخل عليهم الاجتماع فجأة أثناء وجودهم فى منزل شقيقه صلاح سالم ، وتم فى هذا الوقت انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجنة التنفيذية .

وكانت صلة جمال عبد الناصر قد بدأت بمحمد نجيب اثناء حرب فلسطين خلال عبد الحكيم عامر ، الذى قال لجمال انه قد وجد كنزا فى محمد نجيب لجرأته وشجاعته ووعيه بأن أزمة الهزيمة فى القاهرة وليست فى العريش .

وعندما بدأ العمل بين الضباط يأخذ شكلا تنظيميا نبت اسم (الضباط الاحرار) ليكون توقيع اول منشور لهم يصدر فى فبراير عام ١٩٥٠ .

وهنا كان تنظيم الضباط الاحرار قد بدأ يأخذ شكلا منفصلا عن القوى السياسية خارج الجيش ٠٠٠ أى انه لم يعد تنظيما تابعا للاخوان او الشيوعيين او الوفديين او السراى ٠٠٠ ولكن بعض اعضائه فى اللجنة التأسيسية لم يقطعوا صلاتهم التنظيمية القديمة ، ولم يغيروا افكارهم دفعة واحدة ٠٠٠ وانما اصبح انتماءهم الى مجموعة واحدة يشكل جبهة وطنية متحدة .

كان كمال الدين حسين مازال على صلة طيبة غير تنظيمية بالاخوان المسلمين ، وكان خالد محيى الدين على صلة بالحركة الديمقراطية للتححرر الوطنى ، بعد ان كان قد انضم الى منظمة « اسكرا » عام ١٩٤٧ . وكان انور السادات على صلة ببعض رجال السراى ٠٠٠ كما كان جمال عبد الناصر الذى انتخبوه رئيسا لهم فى بداية ١٩٥٠ شديد النشاط كثير الاتصالات بمختلف القوى السياسية من مختلف الاتجاهات .

ولم يكن محمد نجيب يحضر اجتماعات التنظيم اثناء تكوينه لانه كان محل رقابة سلطات الامن المسئولة باعتباره نجما محبوبا من ضباط الجيش ٠٠٠ ولانه كان فى رتبة كبيرة (اميرالاي) بينما كان اكبر الضباط فى ذلك الوقت يحمل رتبة (بكباشى) ، والاتصال يبدو مرييا ومثيرا ايضا ٠٠٠ ولذا تم الاتفاق بينه وبينهم على ان تكون الصلة به فردية وليست تنظيمية .

وتوالى صدور منشورات (الضباط الاحرار) ٠٠٠ المنشور الاول كتبه جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وقام بطبعه مدنى اسمه (شوقى عزيز) ثم نقلت ماكينة الجستتر من منزله الى منزل عبد الرحمن عنان حد

ضباط سلاح الطيران ثم منزل حمدي عبيد أحد ضباط المشاة ووزير الادارة المحلية فيما بعد ، واخيرا استقر امر طباعة المنشورات وتوزيعها بأجهزة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) وذلك في مرحلة تالية بعد حريق القاهرة ٠٠٠ وكانت معظم المنشورات تكتب بأقلام الضباط اليساريين ومنهم خالد محيي الدين والقاضي احمد فؤاد وكاتب هذه السطور ، والبعض كتبه جمال عبد الناصر .

وكان استمرار صدور المنشورات بتوقيع (الضباط الاحرار) اعلانا عن بداية مرحلة جديدة بعد فترة امتدت خلال السنوات من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٩ عندما كانت تصدر للجيش منشورات من تنظيم الضباط الأخوان وتنظيم الشيوعيين بتوقيع (رجال الجيش) ومنشورات مجهولة كانت تنتسب للحرس الحديدي .

منذ صدرت منشورات (الضباط الاحرار) توقفت القوى السياسية عن اصدار منشورات خاصة بها ، وكان هذا اعلانا عن نوع من الوحدة التنظيمية .

وكانت المنشورات تصل الى الضباط عن طريق عناوينهم المنزلية او في الوحدات بالبريد ٠٠٠ واحيانا كانت توزع باليد داخل المعسكرات بطريقة سرية .

وكانت هناك ظاهرة غريبة يمكن القول بأنها قد بدأت مع فترة المد الثوري عام ١٩٤٦ ، وهي حرية الحديث والمناقشة بين الضباط في تجمعاتهم اليومية سواء في عربات الجيش الكبيرة التي تحمل الضباط من منازلهم الى المعسكرات او في الميس او نادى الضباط .

وكانت هذه الاحاديث والمناقشات الصريحة تتابع الاحداث الجارية وتعمقها بالتحليل من وجهات نظر مختلفة ، كانت تلتقي في النهاية على فساد الحكم والملك ورجال العاشية .

ولكن هذا التيار الوطني العام في المناقشة لم يكشف عن سرية التنظيم الذي كان يتضاعف في سرعة شديدة ، ذلك ان الضباط بعد هزيمة فلسطين كانوا يشكلون ارضا صالحة لبذر الافكار الثورية المضادة لنظام الحكم والملك شخصيا .

وعندما بدأ تساؤل الضباط عن البرنامج الذي يرتبطون به ٠٠٠ أعدت الاهداف الستة وصدرت في منشور ٠٠٠ اعدها احمد فؤاد وخالد محيي الدين ٠٠٠ ووافق عليها جمال عبد الناصر .

أصبح اسم (الضباط الاحرار) يتردد في الجيش همسا احيانا وعلانية

أحيانا أخرى كما ان القوى السياسية المختلفة وبعض الصحفيين أخذوا علما به ... حتى المخابرات الحربية والبوليس السياسى كافا يعلمان بوجود هذا التنظيم الوليد .

ولكن اجهزة الامن سواء فى الجيش او الداخلية كانت محدودة العدد والعدة ... كان ضباط المخابرات الحربية ١٥ ضابطا جند بعضهم فى الضباط الاحرار او كانوا على صلة هامشية بهم مثل عبد المنعم النجار مدير المعلومات الذى اصبح سفيراً فى باريس والعراق بعد الثورة ومساعده سعد توفيق واسماعيل فريد الذى اصبح سكرتيراً عسكرياً لمحمد نجيب ثم محافظاً للدقهلية فيما بعد .

وكان ضباط القسم المخصوص بالداخلية لا يتجاوزون ٢٤ ضابطاً ، ولكن لم يكن يدخل فى اختصاصهم العمل داخل الجيش الا عن طريق المخابرات الحربية ،

كانت قبضة اجهزة الامن لينة ، وقدرتها على النفاذ الى اسرار الجيش محدودة ، لانهم لم يكونوا قد استخدموا بعد نظام العمالة لرجال الجيش ، وشراء ضباط البعض بببالغ ومكافآت متنوعة .

يقول عبد المنعم النجار ان وزارة الداخلية قد اتصلت بالمخابرات الحربية للحصول على معلومات عن الضباط الاحرار وانهم حاولوا الكشف عن عناصرهم وخططهم دون استخدام (وسائل قذرة) ... ويقول أيضاً ان كلا من المخابرات الامريكية والانجليزية كان لها خلايا خاصة بها ضد النشاط الشيوعى بالذات ... وقد أكد هذه الحقيقة المأجور سأتسوم المسئول فى البوليس السياسى المصرى ثم ضابط أمن السفارة البريطانية بالقاهرة بعد خروج الضباط الانجليز جميعاً من البوليس المصرى فى كتابه (تجسس على الجواسيس I spied spies)

ومع ذلك لم يعتقل أى ضابط من الضباط الاحرار ... فى الوقت الذى كانوا فيه يزدادون عدداً ووعياً .

ولم يكن فى سياسة الوزارة الوفدية ما يشير الضباط الاحرار ضدها ... ولم يكن عداء الاخوان التقليدى للوفد ذا تأثير فى اتجاهات الضباط الاحرار ... بل ان جمال عبد الناصر كان ذا ميول وفدية واضحه ... امضى ساعات طويلة فى منزلى بالاسكندرية قبل ٢٣ يوليو يدافع عن الوفد فى مناقشة حضرها مجموعة من الضباط الاحرار (البكباشى صلاح مصطفى الملحق العسكرى فى عمان الذى استشهد بطرد متفجر وصله من اسرائيل والبكباشى عبد الحليم الاعصر اركان حرب منطقة الاسكندرية فيما بعد) .

وقد بدأت الوزارة الوفدية عملها باقرار الحريات العامة ، فالغت الرقابة على الصحف ورفعت الاحكام العرفية بعد تردد في مايو ١٩٥٠ وسمحت بالمظاهرات داخل الجامعة حيث مزقت صورة الملك وديست بالاقدام ...

والى جانب استقرار الحريات على اسس معقولة ، واصلت الحكومة الوفدية سياستها الاجتماعية ، فأقرت مجانية التعليم الثانوى عام ١٩٥٠ بعد ان كانت قد اقرت مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٢ ، وضاعفت جميع الضرائب بما فيها الضرائب العقارية الى ١٠٠٪ ، واعادت مشروعا لتعميم مياه الشرب فى القرى خلال خمس سنوات ، ودفعت وزارة التسيوين فروق اسعار بعض السلع لتكون فى مستوى محدودى الدخل ، وعمل كادر جديد للموظفين لمصلحة الصغار منهم .

الاساس الثالث الذى بنى إلفد سياسته عليه كان اجلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس قبل الموعد المحدد فى معاهدة ١٩٣٦ وهو عام ١٩٥٦ ، وتأكيد الوحدة بين مصر والسودان ، وقد بدأت المحادثات فى ابريل ١٩٥٠ وكان يتولاها وزير الخارجية محمد صلاح الدين وابراهيم فرج ، وحضر الفيلد ماريشال وليم سليم رئيس اركان حرب الامبراطورية البريطانية وعقد ثلاثة اجتماعات مع الجانب المصرى برئاسة مصطفى النحاس يومى ٥ ، ٦ يونيو ١٩٥٠ . وقد أوضح له النحاس انه « لا يمكن ان يركن لوعود جديدة او يقبل نظريات مستحدثة ترمى الى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم وبأية صيغة » ، وذلك ردا على قول سليم بأن النحاس يستطيع بمركزه الشعبى ان يقنع الناس بأن « الجيش المشترك والوجود الاجنبى » مبدءا جديدا لا ينطوى على الاحتلال ... وكذلك اصر النحاس على ضرورة جلاء القوات البريطانية واقترح ان تنتقل الى فلسطين ليسهل عودتها الى مصر فى حالة قيام حرب فعلية ، كما طالب النحاس ان تهدد بريطانيا مصر بالطائرات مشيرا الى اهتمام مصر بتقوية جيشها ليدافع وحدة عن منطقة القناة .

استمرت المفاوضات دون أى تقدم من جانب البريطانيين الذين لم يتراجعوا عن موقفهم خطوة واحدة . وبعد وفاة بيفن وتولى مورستون وزارة الخارجية البريطانية القى خطابا استفز شعور المصريين لما فيه من قبول قاطع بعدم الجلاء ، مع مهاجمة الحكومة المصرية لمنعها مرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة ، ورد عليه محمد صلاح الدين ببيان عنيف أنهى به المحادثات امام البرلمان يوم ١٦ اغسطس ١٩٥١ وخاصة

ان الحكومة الوفدية كانت قد تحملت بداية موجة هجوم ضد موقفها من قضية المحادثات .

وهكذا يمكن تلخيص سياسة الوزارة الوفدية في اتجاهات رئيسية ثلاثة : تأكيد الحريات العامة ، واطرار نوع من العدالة الاجتماعية ، ومواجهة الاستعمار لتحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان .

ولم يكن في هذه الاتجاهات الوطنية ما يثير الضباط او يجنح بهم الى تيار المعارضة رغم ان الوفد لم تكن له في الجيش أية شعبية نظر للظروف التاريخية التي ابدت الوفد عن جهاز الجيش ، وعن السيطرة على ادخال الطلبة للكلية الحربية ، والاساءة التي لحقت به بعد حادث ٤ فبراير . والتنافر الطبيعي الذي جعل من تأثيره الجماهيري مطعنا له عند ضباط الجيش الذين لا تستقيم حياتهم الا على اساس من الانضباط والنظام .

ولذا تبلورت اتجاهات الضباط الاحرار كما ظهر في منشوراتهم خلال حكم الوزارة الوفدية في فضح مفاسد القيادات العليا في الجيش ، والمطالبة بتحقيق الاهداف الوطنية .

وكانت مأساة حرب فلسطين قد عادت تطل على المجتمع بعد رفع الرقابة على الصحف ، وظهور عدة مقالات عن صفقات الاسلحة التي تمت خلال الحرب بواسطة بعض المقربين من السراى ، متابعة في ذلك استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، والاسـتـجـواب الذى قدمه مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ عن اسباب هذه الاستقالة .

ورغم ان محمود محمد محمود كان حريصا على الصمت الا انه افضى لمصطفى مرعى بأسباب استقالته ، وكان ذلك لانه سجل في تقرير الديوان بعض الملاحظات على مسلك وزارة الحربية في موضوع الاسلحة المشتراة اثناء حرب فلسطين ، بالاضافة الى حصول كريم ثابت المستشار الصحفى للملك على مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من ميزانية مستشفى المواساة تحت باب (دعاية) ، وعندما ارسل التقرير الى المطبعة الاميرية ردت له البروفات .

وانتهزت الصحافة فرصة نظم الاستجواب في آخر مايو ورفع الاحكام الحرفية ففتشت حملة على ما اسـمـته (الاسـلـحـة الفاسدة) بذات في روز اليوسف يوم ٦ يونيو بمقال لاحسان عبد القدوس ومقالات لجللى سلام في مجلة المصور . ووجد بعض الضباط الذين لمسوا بأنفسهم فساد عمليات الشراء والسمرة الفرصة المناسبة للاتصال بالرأى العام عن طريق الصحافة .

البكباشى عبد المنعم العيين الذى كان مدرسا في مدرسة المدفعية

المضادة للطائرات ، واصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة فيما بعد ، سافر في بعثة لشراء أسلحة مضادة للطائرات ، بعد ان ألفت إحدى الطائرات الاسرائيلية ٣ قنابل على القاهرة كشفت نقص وسائل الدفاع الجوي ... كان معه البكباشي حسين محفوظ ندا مدرس مدفعية الميدان ، وهنالك اكتشفوا انحرافات من لجنة الشراء التي اشترت قنابل يدوية بمبلغ ثلاثة أرباع المليون ، واشترت أيضا مدافع ماكينة هو تشكس من التي استخدمت في حملة السودان (١٨٩٦ - ١٨٩٩) .

واهملتهم اللجنة على حد قولهم كخبراء واعتمدت على السماسرة المهرين .. ولجأ عبد المنعم امين الى مصطفى مرعي بما عنده من بيانات بعد تقديمة الاستجواب ، ولكن مصطفى مرعي تشكك في اتصاله به قائلاً له أنهم هددوه بالقتل ، وهو لا يعرف ان كان عميلاً مدسوساً عليه ..

ولم يكن عبد المنعم امين هو الوحيد الذي لجأ الى مصطفى مرعي ... ولكن عبد اللطيف البغدادي اتصل به ايضا هو وحسن ابراهيم وضباط الطيران محمد شوكت ومصطفى مرتجي ، وعندما قالوا له انهم معجبون بموقفه ، وانهم على استعداد لتنفيذ ما يستقر رأيهم عليه حتى ولو وصل الامر الى حد قتل الملك ... وهنا جفل مصطفى مرعي من هذا الحديث الخطير الذي ليست له مقدمات من الثقة ، وأثر ان يتحفظ معهم كما تحفظ مع عبد المنعم امين ، وسافر الى أوروبا .

هكذا كان الضباط غير المنتمين في حيرة من امرهم ، تركز غضبهم على السراي وما ارتكبه رجالها من آثام ، ولكنهم لم يجدوا الطريق السليم الذي يسلكونه ... حتى ان احدهم وهو الضابط محسن عبد الخالق الذي تولى ادارة دار التحرير للطبع والنشر بعد الثورة لجأ الى امينة السعيد الصحفية ورئيسة تحرير (حواء) والتي اعتادت تحرير باب تحت عنوان (أسألوني) .

كان الضباط في مرحلة نشاط شديد للاتصال بالعناصر المعبرة عما تطويه صدورهم ، وخاصة ان كثيرا منهم لم يكن قد انضوى واستقر في (الضباط الاحرار) ، ولم يكونوا قد شعروا بعد بحرارة الانتماء الى تنظيم منقح لهم ، بعد ان كانوا قد تجاوزوا مرحلة الخضوع المطلق لتنظيم الاخوان المسلمين أساسا .

ولذا كان النشر عن قضية الاسلحة الفاسدة مركز جاذبية شديدة لهم فانهاالت منهم البيانات والوثائق والمعلومات على الصحفيين الذين تصدوا للكتابة في هذا الموضوع الذي الهب مشاعر الرأي العام ، ووجد فيه الضباط

مشجياً يعلقون عليه هزيمة حرب فلسطين . ويردوّن به الكرامة لضباط الجيش .

ولم تجد الحكومة الوفدية بدا من تبليغ النائب العام للتحقيق رغم ان هذا يجلت تضامها مؤكدا بينها وبين الملك لان الذين مستهم البيانات كانوا من رجال الحاشية مثل انطون بولي وادمون صهلان ومحمد حلمي حسين ووصلت الاتهامات الى محاصرة محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة باعتباره مسئولاً ومتسترأ على العملية من يدايتها عندما كان وزيرا للحربية ، مما اضطره الى الاستقالة ، هو والفريق عثمان المهدي رئيس هيئة اركان حرب الجيش ، بناء على طلب النائب العام ابعادهما عن مناصبيهما الحالية .

بدا النائب العام محمد عزمي التحقيقات بجرأة واضحة ، بعد ان وصله امر كتابي من وزير العدل عبد الفتاح الطويل يطلب منه القبض على أى شخص سواء فى الحكومة او السراى للتحقيق معه ، ولذا اصدر أمرا باعتقال ادمون صهلان الذى هرب الى سراى عابدين ، ولما اتصل حسن يوسف بوزير الداخلية الذى كان موجودا فى بلطيم لم يوافق فؤاد سراج الدين على حمايته وأصر على تنفيذ امر النائب العام ، فقام صهلان بتسليم نفسه .

ولكن النائب العام لم يواصل حملته حتى نهايتها ، بل استجاب لاغراء السراى فافرج عن المعتقلين ، وحفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية ، ورفع الحظر عن عودة محمد حيدر وعثمان المهدي الى مناصبيهما .
وهاجمت الحكومة موقف النائب العام ، وخبرته بين الاستقالة او النقل الى منصب آخر ، فوافق على النقل ، وعين رئيسا لادارة قضايا الحكومة واعلن الملك عن استيائه من موقف الحكومة عندما قرر منح جميع الوزراء نياشين اعلى عدا وزير العدل ، ورفض الوزراء قبول النياشين تضامنا مع زميلهم .

وأبرزت هذه الحادثة التناقض بين الملك وبين ضباط الجيش ، وعمقت فى نفوسهم الشعور بقدرة السراى على وضع الامور فى طريق مسدود ولذا كانت قضية الاسلحة الفاسدة من اولى القضايا التى اهتمت الثورة بتحقيقها وتقديمها للمحاكمة .

بعد ان استغرقت القضية ٩٠٠٠ صفحة فى محاضر التحقيق ، ٢٣٠٠ صفحة فى جلسات المحكمة ، ١٣٠٠ صفحة امام قاضى الاحالة فانها انتهت بحكم بسيط هو ١٠٠ جنيه غرامة لكل من القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشى حسن منصور وبراءة بقية المتهمين .

وهكذا كانت قضية الاسلحة الفاسدة ، قضية دعاية أكثر منها قضائية مخالفة للقانون ٠٠٠ وقضية اثارة أكثر منها قضية اختلاس وسرقة ٠٠٠ والأقلام التي انجذبت اليها صورتها على اساس انها قضية رئيسية في هزيمة الجيش، متجاوزة بذلك قضايا أخرى أكثر اهمية منها وأكثر نفاذا في التأثير على قدرة الجيش على القتال ٠٠٠ قضايا تمس صلب النظام الحاكم وقدرته على تعبئة طاقات الجماهير بما فيها القوات المسلحة .

لم تكن الاسلحة الفاسدة هي السبب في هزيمة الجيش المصرى في حرب فلسطين ٠٠٠ ولكنها كانت بقعة سوداء ضمن بقع كثيرة لطخت وجه النظام واساءت الى قدرة الجيش ، وأثارت خلال فترة النشر والتحقيق مشاعر الجماهير ضد الملك ورجال الحاشية ، لانهم ربطوا بين السرقات وهزيمة الجيش واعتقال الوطنيين الاحرار .

الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى

كان الموقف السياسى يتدهور ، وهيبة النظام تتآكل ، وحماقات الملك فى نفس الوقت تتضاعف وتتسم بعدم المبالاة او سلامة التقدير ٠٠٠ والتهبت الصحف بمقالات نقدية عنيفة تفصح التصرفات الشخصية للملك ورجال الحاشية بعبارات مستهترة ، ولم يقلج قانون حماية اخبار القصر فى وقف هذه الحملة التى ظهرت فى عدة صحف منها الاشتراكية (مجلة حزب مصر الفتاة) واللواء الجديد (مجلة حزب الوطن الجديد) والجمهورى المصرى (مجلة اثارة) كان يملكها ابو الخير نجيب) والكاتب (مجلة أنصار السلام) والملايين (مجلة الحركة الديموقراطية للتححر الوطنى - حدتو) وروز اليوسف التى بادرت بالسبق فى شن الهجوم فيما اطلقت عليه اسم الاسلحة الفاسدة .

وكان محمد صلاح الدين قد صرح فى مجلس النواب بأن الدورة لن تنفض قبل أن يسل بحديث للمجلس عن نتيجة المفاوضات ، ولذا فان المجلس لم يكن ينعقد ، ولكن الدورة لم تنفض .

وكانت الحكومة الوفدية قد اعلنت فى خطاب العرش لهذه الدورة التى لم تنفض تهديدها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ اذا لم تسفر المباحثات عن نتيجته .

وعندما اتى محمد صلاح الدين يبانه امام مجلس النواب يوم ١٦ اغسطس حمل حملة عنيفة على الاستعمار البريطانى والسياسة الانجليزية فى فلسطين التى انتهت بإنشاء اسرائيل ، وأشار الى ان الحكومة ما زالت

عند وعدها بالغاء المعاهدة كما اعلنه رئيسها مصطفى النحاس في خطاب
العرش .

والتقطت الجماهير خطاب وزير الخارجية ليكون نقطة انطلاق لها في
حركتها التي كانت تتصاعد يوما بعد يوم حتى يوم ٢٦ اغسطس - تاريخ
توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، فقررت التنظيمات السياسية التظاهر ، وخرجت
القاهرة عن (بكرة ابيها) على حد تعبير جريدة المصري ، وخرج نحو ١٥ الف
متظاهر من عمال الورش الاميرية والسكك الحديدية وورش ابو زعبل ...
وحدث تصادم بين البوليس والمتظاهرين فأصيب البعض من الطرفين ، واستمرت
المظاهرات تموج في القاهرة حتى المساء .

وقد لعبت التنظيمات الوطنية واليسارية دورا بارزا في تحريك الجماهير
وقيادتها خلال هذه الفترة كما سيأتي ذكره فيما بعد .
ووجدت الحكومة الوفدية انها تفقد كثيرا من رصيدها الشعبي امام
موجة الحماس التي تجتاح الشعب ... ووجدت ايضا انها قد اصيبت
محاصرة بوعدها الذي قطعته على نفسها بالغاء المعاهدة .

واستقر الرأي على اصدار قانون بالغاء المعاهدة ، واصدار تشريعات
بتعديل موقف السودان ، وكلف بذلك الدكتور وحيد رافت المستشار
الملكي لرئيس الوزراء .

توقع الوفد الخروج من الحكم بعد اعداد هذه التشريعات ، ولكن
الملك الذي استشار نجيب الهلالي قرر التوقيع لان نجيب قال له ان الموقف
لا يحتمل عدم التوقيع ... وعدم التوقيع سيكون له اثر سيء عند
الشعب .

وجمع فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد الهيئة الوفدية البرلمانية في
البهو الفرعوني الساعة الرابعة والنصف حيث أخذ يخاطبهم في تنظيمات
خاصة بالوفد لضمان تجمعهم لهذه اللحظة التاريخية الحاسمة .
ووصل النحاس باشا من الاسكندرية في نفس اليوم ، والجمهورية
تستقبله بهتاف يكاد يكون واحدا (ألغ المعاهدة يا نحاس) .

ووقف النحاس باشا على منبر مجلس النواب ليعلم كلمته التاريخية
« من اجل مصر ابرمت معاهدة ١٩٣٦ ومن اجل مصر اطالبكم اليوم بالغائها »
وذلك في يوم ٨ اكتوبر ١٩٥١ وهو نفس اليوم الذي أقال فيه الملك الوزارة
الوفدية بخطابه المهيمن في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ .
فوجيء البريطانيون بالصورة التي الغيت بها المعاهدة ، فقد توقعوا
ان يكون الالغاء شكليا وليس بهذه الصورة الدستورية .

وحضر السفير البريطاني يحتج لدى فؤاد سراج الدين الذى قال له ان عندكم قواعد اخرى مثل عدن وقبرص ومالطة ، ولكن السفير البريطانى قال له انه لا يوجد فى أى قاعدة منها المزايا التى تتوافر فى قاعدة السويس ، وعندما ساله سراج الدين عن هذه المزايا ، قال السفير البريطانى ان قاعدة السويس تتميز بالآتى :

- ١ - توافر الايدى العاملة الرخيصة .
- ٢ - وسائل النقل متوافرة لها من طائرات وبحر وسكة حديد .
- ٣ - الحياة الاجتماعية فى مدن القناة ، وهى مسألة جوهرية للقوات المسلحة .

والتقط فؤاد سراج الدين هذه الكلمات لتبدأ منها سياسة الحكومة الوفدية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى مواجهتها للاستعمار البريطانى .
وكان إلغاء المعاهدة إعلاناً ببدء الدفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة ، وحافزا لتجمع القوى الاستعمارية والرجعية فى محاولة للاطاحة بالحكومة الوفدية التى استردت كامل شعبيتها وأزالت كثيرا من التناقضات بينها وبين القوى الوطنية الديمقراطية التى فرضت نفسها على الساحة الشعبية .

وبعد خمسة ايام من إلغاء المعاهدة تقدم سفراء إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا يطلبون مقابلة مشتركة مع وزير الخارجية ، ولكن الوزير حدد لهم مواعيد متتالية قدموا له فيها مذكرة واحدة تطالب باستبدال إلغاء المعاهدة بعقد اتفاقية دفاع مشترك ولكن مجلس الوزراء قرر رفض المذكرة وإعلان ذلك فؤاد سراج الدين فى اليوم التالى مباشرة امام مجلس النواب بعد سؤال من حامد العلايلى مراقب حزب الأحرار الدستوريين عن سر مقابلة السفراء الاربعة لوزير الخارجية .

وفى نفس اليوم كانت ٣ ناقلات جنود بريطانية وصلت الى بور سعيد تحمل امدادات لتنفيذ خطة بريطانية جديدة تقضى باحتلال كافة مرافق مدن القتال ووضع اليد على جميع وسائل عبور القناة ، وبذا تصبح قوات الجيش فى غزة وسيناء تحت سيطرة قوات الاحتلال .

وتحركت التنظيمات السياسية تعد نفسها للكفاح المسلح .

الوفد ممثلا فى الحكومة أصدر تشريعا بسجن كل عامل مصرى يعمل فى القاعدة البريطانية ، مع اذكاء الروح الوطنية فى الاذاعة مما ادى الى تحقيق بطالة كاملة لعدد من العمال المصريين كان يتراوح بين ٤٠.٠٠٠ ، ٥٠.٠٠٠ عامل ، واصدرت الحكومة فى نفس الوقت تعليمات لوزير الشؤون

الاجتماعية بصرف مرتبات العمال كاملة وتهيئة العمل المناسب لهم خارج منطقة القناة ، وفي ايام قليلة تجمعت اكثر من ١٧ باخرة بريطانية في القنال بغير تفريغ لشحناتها .

وصدر قرار وزاري بمنع السكك الحديدية من نقل اى مهابات او مواد الى القاعدة البريطانية . . . وكذا منع النقل البرى والنهرى .

وصدر تشريع بمعاينة كل من يتعاون مع القوات البريطانية بالسجن . وتوقفت الحياة الاجتماعية للجنود في مدن القناة نتيجة لنشـاطـات القـدائـيين حتى اعتبرت المدن خارج الحدود للقوات البريطانية .

يقول فؤاد سراج الدين ان عددا كبيرا من ضباط البوليس في ملايهم المدنية قد شاركوا في عمليات القتال وحرب العصابات ضد الجنود البريطانيين في القاعدة . . . ويقول ايضا انه قد ابطل كافة المزايا التي ذكرها له سير رالف ستيفنسون السفير البريطاني وهو يعدد له مزايا قاعدة السويس عن غيرها من القواعد الاخرى في قبرص ومالطة وعدن .

وعندما تطور القتال في منطقة القناة بدأت الحكومة تشتري السلاح للقـدائـيين من الصـعيد . . . كما قابل فؤاد سراج الدين سفراء يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي وطلب منهم شراء اسلحة للبوليس . . . ولكن هذه المقابلات التي تعتبر بداية الاتصال بالدول الاشتراكية في موضوع شراء السلاح لم تسفر عن نتيجة ايجابية ، ويعمل فؤاد سراج الدين ذلك بانهم لم يكونوا قد قرروا بعد مواجهة الغرب بطريقة استفزازية في المنطقة .

وكانت الحكومة الوفدية تتصل بالسفير الامريكى جيفرسون كافرى عند مواجهتها بعض المصاعب ، فعندما منع الانجليز تدفق المازوت من السويس الى القاهرة الامر الذى يؤدى الى توقف المجارى والمصانع والمخابز والوارى ، اتصل فؤاد سراج الدين بالسفير الامريكى وحذره من خطر الهجوم على الاجانب اذا نفذ المخزون من المازوت وهو لا يكفي لـاكثر من ستة ايام . . . وبعد اتصالات بين الحكومة الامريكية والبريطانية عدلت القوات البريطانية عن المازوت عن القاهرة .

وكانت الحكومة الوفدية الى جانب اعطائها الاوامر لقوات البوليس بمهاجمة قوات الاحتلال البريطانى في القناة ، تعقد حملات مع بعض القوى الفدائية غير الحكومية . . . فعندما قدم الصحفى المعروف فكرى اباطة رئيس تحرير المصور قريه قائد الجـنـاح وجيه اباطه الى فؤاد سراج الدين

قامت بينهما صلة استمرت طوال معركة القناة كان يحصل فيها وجيه على مساعدات من الحكومة .

وتمت في هذه الفترة مقابلة اخرى بين فؤاد سراج الدين واحمد انور احد الضباط الاحرار وقائد البوليس الحربي بعد الثورة . . .

وافق جمال عبد الناصر على المقابلة محذرا احمد انور من الارتباط بشيء لوجود زملاء يجب الرجوع اليهم ، كما حذره ايضا من محاولة فؤاد سراج الدين معرفة معلومات عن (الضباط الاحرار) .

يقول احمد انور ان فؤاد سراج الدين حاول ان يعرف منه اسم قائد التنظيم في سؤال عابر عن يصلح رئيسا لاركان حرب الجيش ، فقال له : محمود سيف اليزل ، كما يقول انه قد بارك حركة الضباط دون ان يورط نفسه فيها ، وانه حمل له ذلك فيما بعد جميلا لانه كان يستطيع الاضرار به بعد المقابلة .

ويقول فؤاد سراج الدين ان احمد انور قد عرض عليه واقوف الجيش مع الحكومة الوفدية اذا اقلها الملك ، وانه قد علق على ذلك بقوله ان الملك لا يعتمد الا على الجيش ، ومع ذلك فقد اتفق بعد هذه المقابلة مع مصطفى النحاس على ان يقترح مصطفى نصرت وزير الحربية عزل محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة ، وفعلا ذهب مصطفى نصرت للسراى وطالب بتغيير حيدر ولم يصل الرد حتى اقالة الوزارة . . . وتصادف ان احتفل الجيش في نادي الضباط بعيد ميلاد الملك (١١ فبراير ١٩٥٢) في حفل تغني فيه أم كلثوم ، وأصاب الملك محمد حيدر في آخر لحظة حتى يفاجئ الوزارة بذلك ، واستقبله الضباط بعاصفة من التصفيق بينما استقبلوا كلمة وزير الحربية بتصفيق فاتر .

عمق هذا الاستقبال شعور الوفد بانصراف الضباط عنه ، وبأنهم القوة التي يستند اليها الملك ، رغم وجود حركة بين الضباط الوطنيين .

وظلت الحكومة الوفدية تواصل كفاحها ضد القوات البريطانية في القناة بواسطة البوليس اساسا . . . بينما تأمر قوات البوليس بضرب المظاهرات في شوارع القاهرة . . . وأدى هذا التناقض الى وجود نوع من الانقسام في طبيعة عمل قوات البوليس في هذه المرحلة الحرجة التي تواجه فيها الحكومة الوفدية عدوا اجنبيا في القناة ، وتواجه مظاهرات تشبب ضدها في القاهرة ، تتهمها بالتقشير احيانا ، وتطالب بالسلاح احيانا اخرى . ولم يكن الضباط بعيدين عن معركة الكفاح المسلح في القنال . . . كما

أن اتصالهم بالوفد لم يكن هو الاتصال الوحيد .
ولم يكن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة المؤثرة . في تحريك الجماهير
للكفاح المسلح . . . بل ان تنظيمات سياسيه ناشئة استطاعت ان تلعب دورا
بارزا في هذه الفترة التي عمرت بالحرية والديموقراطية .

وحدث تغيير آخر في ترتيب القوى داخل الجيش . . . بعد ان كانت
الشعب الثلاث للعمل السياسي هي (الارهاب - والاخوان المسلمين
والشيوعيين) ، حدث تحول مواكب للحركة الجماهيرية .

ضاع الاتجاه الارهابي في تيار الكفاح الشعبي المسلح ، وذبلت قدرة
(الحرس الحدودي) على الاغتيال بعد تفجر طاقات الشعب الثورية ، واصيبت
حيويته بالجمود .

وحدث تبدل في موقف الاخوان المسلمين جعل ارتباط الضباط بهم
يضعف عما كان قبل واثناء حرب فلسطين . . . وكانت الصلة بين (الضباط
الاحرار) وتنظيم الاخوان قد استمرت قائمة على اسس غير عدائية وغير تنظيمية
أيضا .

وكان الاخوان المسلمون قد تعرضوا لهزة شديدة بعد اغتيال المرشد
الشيخ حسن البنا ، ونبتت داخل الجماعة خلافات وصراعات على تولي
الزعامة من بعده وخاصة ان نظامها الأساسي كان يركز كل السلطات في يد
المرشد العام ، وليس لمكتب الارشاد أو الهيئة التأسيسية الوجود
استشاري بجانبه طوال فترة توليه المسؤولية التي تمتد حتى آخر يوم في
حياته دون تحديد لفترة زمنية معينة .

ولذا كان اختيار المرشد يعتبر موضوعا حاسما في صراع الخلفاء ولم
يفز الشخص القوي الذي يفرض نفسه ويدين له الباقون بالولاء . . .
فكان ان اجتمع رأيهم على تعيين شخص ضعيف . لكي يبدا كل منهم محاولته
في السيطرة على الجماعة خلاله .

واتفق الرأي على تعيين حسن الهضيبي مرشدا عاما ، وهو مستشار
عمل بالقضاء ٢٧ عاما واتصل بالشيخ البنا عام ١٩٤٢ ولكنه لم يكن عضوا
بمكتب الارشاد ولا بالجمعية التأسيسية المكونة من ١٥٠ عضوا ، ولم يكن
عضوا بارزا معروفا للاخوان كما أنه كان قد أتم الستين من عمره في عام
١٩٥٠ .

واتخذ الملك موقف التأييد من انتخاب المستشار حسن الهضيبي
مرشدا عاما ، بل قيل انه كان العامل الاول في انتخابه لان كان متزوجا من
شقيقة ناظر الخاصة الملكية مراد حسن ، وقد نشرت مجلة اللواء الجديد

أن مزراحي باشا محامي الخاصة الملكية كان له دور في تحسين العلاقات بين الملك والأخوان ، ليستميلهم الى جانبه في حالة اتخاذ موقف العداء من الوفد .

ولم يمض شهر على انتخاب الهضيبي حتى ذهب في إحدى عربات القصور الملكية مع بعض زعماء الجماعة لمقابلة الملك ، الذي ذكرهم بوعهد حسن البنا لكريم ثابت عام ١٩٤٨ باتخاذ خطة معاداة الشيوعية اذا ألغى الملك قرار حل الجماعة وقد تكررت زيارة المرشد للملك عدة مرات صرح بعد احداها بأنها (زيارة نبيلة لملك نبيل) .

وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد خرجت من حـرب فلسطين ومن فترة الاعتقالات ، وقد مال ميزان قوتها ، وضعفت قبضتها على الضباط الذين نظمهم في صفوفها خلال السنوات السابقة

ولذا لم تسهم جماعة الإخوان المسلمين خلال فترة الحكومة الوفدية في أى عمل ايجابي ضد الملك او الاستعمار بل انه عندما عين الملك حافظ عفيفي رئيسا للديوان ، وسارت المظاهرة تهتف ضد الملك وحافظ عفيفي ، كتبت مجلة الدعوة التي كان يصدرها صالح ع شماوى عضو مكتب

الارشاد هجوما على رئيس الديوان الجديد وابرقت وكالات الانباء بهذا الموقف الجديد للجماعة من الملك ولكن عبد الحكيم عابدين سكرتير الجماعة سرعان ما اذاع بيانا هذا نصه : « يقرر المركز العام للاخوان المسلمين ان مجلة الدعوة لاتصنر عنه ولا تنطق بلسانه ولا تمثل سياسته وانها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها ولا تقيد دعوة الإخوان المسلمين بما ينشر فيها ، »

وتخلفت الجماعة عن بقية القوى والتنظيمات السياسية التي حاولت أن تجذبها في اتجاه ثورى ، أو تؤيد اتجاه صالح ع شماوى ضد اتجاه الهضيبي المتحفظ والحريص على عدم حدوث احتكاك بينه وبين السراى باعتبارها مركز السلطة في مصر رغم انه كانت تتوافر لهم الاسلحة في جهازهم السرى .

واقصر نشاط الإخوان خلال هذه الفترة على الدعوة الى التربية الاسلامية وكانما هي تناقض الثورة ضد الاستعمار ، وفي حديث للهضيبي مع مجلة الجمهورى المصرى يوم ١٥ اكتوبر ١٩٥١ الى عقب الغاء المساعدة بأسبوع واحد قال « هل تظن ان اعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد ، ان واجب الحكومة اليوم هو ان تفعل ما يفعله الإخوان المسلمون من تربية الشعب واعداده فذلك هو الطريق لاجراج الانجليز » ثم نفى الهضيبي

ما أشيع من أن الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص ونفى أن
فى نية الجماعة التوجه بهذا الطلب .

وكان الهضبي يردد « اذا كانت الحكومة تريد تسليح الشعب فعليها
اولا أن تسلحه بالاخلاق فتغلق تلك المواخير الساهرة طوال الليل ودور
اللعب التي تقسد الاخلاق » .

وخطب الهضبي فى شباب الاخوان قائلا لهم « اذهبوا فاعكفوا على
تلاوة القرآن الكريم » ، ورد عليه خالد محمد خالد متهما اياه بالابتعاد عن
الدين الذى يفضل الكفاح على العبارة حسبا اثر عن رسول الله وقال « وجند
الوطن فى التاريخ قبلما يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن
فهو ولاء ذاتي ليس من روح الله ، والوطن عماد الدين وسناده » ثم خاطب الاخوان
قائلا « اطلقوا سراح الطاقة المحتكرة » . . . وكتبت روز اليوسف تقول انه
يجب على الاخوان التحرك فى المعركة والا فقدتم مصر .

لم يسرع الضباط المنضمون للاخوان المسلمين لمعركة القناة ، كما
اسرعوا للتطوع فى حرب فلسطين . . وبدت منطقة القناة خالية من اية حركة
ايجابية لهم .

وبذلك تخلى الاخوان المسلمون عن أداء دور بارز فى الكفاح المسلح ،
وآثروا مهادنة الملك ، وترقب نتائج تورط الوفد فى مواجهة الاستعمار
واحتفظوا بأسلحتهم فى المخازن ليوم قريب .

ونتيجة لهذا الموقف المتهاون انصرف الضباط الذين انضموا للجماعة
عند قلة محدودة جدا وكانت هذه الفترة هى نقطة النهاية فى ارتباط الضباط
بالاخوان المسلمين .

اما التنظيمات الشيوعية فقد اسهمت ايضا فى معركة الكفاح المسلح
فى القناة ، ولكن بقدرات بدأت محدودة ثم نمت مع تطور القتال .
وصدرت فى هذه الفترة طبعه ثانياة من كتابي (حرب العصابات) ،
ودرست قيادة حدتو الموقف فوجدت أنه لايجوز أن تضيق حلقة الكفاح
لتصبح محصورة فى القديتين وحدهم ، وانما يجب ان يتسع نطاق المعركة
ليشمل الفلاحين فى القرى المنتشرة بالمنطقة ، وكثير منهم مسلح بطبيعته ،
كما انه تم البحث فى انشاء تنظيمات سياسية لتوعية الجماهير وقيادتها
فى القرى ، وجرت اتصالات كثيرة لخلق قيادة موحدة لكافة الكتائب
والتنظيمات المقاتلة حتى يزداد تأثيرها وتتوحد اهدافها ، وتكون نواة لجبهة
تخلق فى جو المعركة .

وكانت معركة (القرين) تجسيدا لهذه الاهداف التى رسمتها

(حدثو) فلم تكن معركة فدائيين فقط ، وانما كانت معركة فلاحين اساسا ، فقد خرجت القرية كلها ، وتسلق الفلاحون النخيل ، وصوبوا مدافعهم ضد دبابات الانجليز التي تراجعت ، وعجزت عن احتلال القرين .

وكانت مشكلة التنظيمات الشيوعية هي نقص السلاح عكس الاخوان المسلمين الذين توافر لهم السلاح ولم تتوافر ارادة القتال ...

كنا نحصل لهم على السلاح من داخل الجيش ... كان يحضره لنا جمال عبد الناصر من مجدى حسنين في سلاح خدمة الجيش بشكنات العباسية ، وكنت احمله مع الصاغ عثمان فوزى سفير مصر في هولندا بعد الثورة الى المقاتلين في منطقة القناة .

وكان جمال عبد الناصر يعرف حقيقة الدور الذى نقوم به ويوافق عليه ، بعد ان كانت صلته قد توطدت بمندوبى قسم الجيش فى (حدثو) للعمل فى تنظيم الضباط الاحرار وهما القاضى احمد قواد واليوزباشى خالد محيى الدين .

وقد استشهد فى القتال عباس الاعسر الطالب بكلية تجارة الاسكندرية ، وعضو لجنة انصار السلام بالمدينة ... وتحولت الجنازة الى مظاهرة شعبية كبيرة ، نظمنا اشتراك ضباط الجيش فيها رغم اتصال بعض ضباط القسم السياسى بنا ومحاولتهم ان يثبونا عن ذلك ... وسار ضباط الجيش فى صفوف منتظمة ومن خلفهم الجماهير تهتف ، وامامهم طالب يحمل تمثالا كبيرا لحمامة السلام البيضاء ... وكان عدد ملحوظ من الضباط وصف الضباط قد وقعوا بيان ميثاق ستوكهولم .

كان عدد الانصار يتزايد ، ومضمون المعركة يتعمق ... ويلتقى صوت طلقات الرصاص مع رنين الكلمات المطبوعة على صفحات المجلات الوطنية . ولم تكن التنظيمات والقوى السياسية وحدها فى المعركة ... كان هناك بعض ضباط الجيش ايضا .

كان تنظيم (الضباط الاحرار) قد بدأ يتبلور وتتحدد معالمة ويزداد عدد المنضمين اليه يوما بعد يوم ... وكانت المنشورات هى الوسيلة الاولى لاثارة الضباط وتوجيههم .

كانت المنشورات خالية من الهجوم على الوفد او الحكومة القائمة ... لما كانت تقوم به من اعمال هى اقصى ما فى طاقتها ... وكان كتاب هذه المنشورات من اعضاء قسم الجيش (حدثو) وهم يتركون ان الهجوم على الوزارة الوفدية لاجراجها واسقاطها يلتقى تماما مع رغبة الاستعمار والملك والعناصر الرجعية خارج السلطة وداخلها .

ولكن المنشورات كانت تعلن « ان الجيش هو جيش الامة وليس جيش فرد من الافراد ، والامة هي التي تنفق عليه ودافعو الضرائب من ابناء الشعب هم الذين يدفعون مرتبات هؤلاء الجنود ، وهم الذين يسلمونهم فمهمتهم الأولى ان يكونوا في خدمة الشعب لا في خدمة أى انسان آخر » . . . وكانت تهاجم الاموال التي تنفق على زفاف الملك « اليكم يا من تجمعون المال من عرق الشعب لتنفقوه في غير صالح الشعب . . . اليكم يا من تسوقون البلاد الى هاوية سحيقة لتصلوا بالبلاد الى مآربكم الخاصة . . . اليكم كلمتنا هذه لتكون نذيرا لكم لعلكم تثوبون الى رشدكم وترجعون عن غيكم . . . وانتم ايها الضباط اليكم هذا العرض الموجز لما يحدث اليوم من مهازل ، فكونوا متيقظين دائما لما يدبر لجيشكم وبلادكم ، ولا تنهائوا في حقوقكم قيد أنملة » . . . وكانت تعلن موقفها السياسي كما يأتي : « الشعب والجيش يقفان اليوم بالمرصاد لكل حركة ترجع بنا الى الوراء . . . ان الشعب والجيش سيحطمان اية محاولة لضرب الحركة الوطنية . . . لقد ايدنا الحكومة في خطواتها الوطنية التي اتخذتها بالغاء المعاهدة الاستعمارية (١)

وكان جمال عبد الناصر الرئيس المنتخب لتنظيم الضباط الاحرار حريصا على اشتغال حركة الكفاح المسلح في القنال . . . يسهل امسداد التنظيمات المختلفة بالسلح والذخيرة اذا طلبت وكما كان يعطيني السلاح لتطوعي (حد تو) كان يعطي السلاح والذخيرة لعبد القادر عودة وحسن عسماوى ، كما كلف كمال رفعت احد الضباط الاحرار المرتبطين في البداية بالتنظيمات اليسارية والوزير وعضو مجلس الرئاسة بعد الثورة ، وحسن التهامى ضابط المخابرات وعضو الضباط الاحرار ثم الوزير بعد الثورة بالاشراف على معسكر تدريب القداميين في صحراء الفيوم ، ليرسلوا بعد ذلك الى كتائب وجيهه اباطة عضو الضباط الاحرار ، والمتصل بفؤاد سراج الدين وزير الداخلية .

واشترك بعض الضباط الاحرار اشتراكا فعليا في معركة القنال . ويروى لنا انور السادات الذي اعادته الوزارة الوفدية الى صفوف الجيش بعد فصله واعتقاله عقب ضبطه متصلا بالجواسيس الالمان في القاهرة قهري قصة (التبتل) وهو اللغم البحرى الكبير الذى تقرر اغلاق القناة به واشترك فى العملية تخطيطا وتنفيذا جمال عبد الناصر وانور السادات وصلاح هدايت

(١) حرب التحرير الوطنية - كمال رفعت .

الضابط المتخرج بعد ذلك في كلية العلوم ووزير البحث العلمي بعد الثورة وحسن التهامي وضابط خفر السواحل عبد الستار عرفة . . . ولكن العملية لم تنجح لاطعاء غير مقصودة في البداية ثم اخطاء فنية في النهاية .

لم يكن (الضباط الاحرار) يشكلون وحدات مقاتلة ، ولكنهم كانوا يتصلون بالقدائين يدرّبونهم ويعدون معهم الخطط ، ويشتركون احيانا في بعض العمليات .

ولكن وحدات الجيش العادية في منطقة القناة ظلت بعيدة تماما عن احداث المعركة ، تخضع لتعليمات قادتها التقليديين الذين يتلقون اوامرهم من محمد حيدر رجل السراى وقائد عام القوات المسلحة .

وكان غريبا ان تسهم قوات البوليس بالعبء الاكبر في معركة الكفاح المسلح بالقناة ، الى جانب القدائين والاهالى الذين بدأوا ينضمون الى حرب العصابات . . . بينما قوات الجيش تمارس حياتها الطبيعية دون اعتداء على قوات الاحتلال ، ودون تحرش من قوات الاحتلال .

ولولا نشاط بعض (الضباط الاحرار) وروحهم النضالية لعد الامر باعثا على التناقض الشديد . وظهر الجيش في مظهر القوة المستكينة الخاضعة لتعليمات السراى المتعاونة مع الاستعمار .

ارسل ضباط العريش ورفع الى رئيس الوزراء ووزير الحرية ورئيس اركان حرب برقية قالوا فيها « ان مصر العزيزة اولى بدمائنا من فلسطين ، واذا لم تصدر الينا الاوامر بالتحرك الى القناة فسنصرف على مسئوليتنا » وقد حضر مفتش عام الجيش بعد البرقية للتحقيق ولكنه لم يصدر اى اتهامات ولم تحدث مسالة .

وقد اهاجت هذه الحالة مشاعر الضباط ، وجذبتهم الى احداث البلد السياسية ، وسهلت فرصة التجنيد لتنظيم (الضباط الاحرار) ، وشاءت الظروف ان يدخلوا تجربة عملية لاختبار قوتهم .

وكانت هذه التجربة هي انتخابات نادى الضباط ، وهي في العادة كانت تمر هادئة ودون اهتمام كبير من جانب الضباط . . . ولكنها اقبلت هذه المرة في ظروف مشحونة بالقلق والتوتر .

(الضباط الاحرار) يعيشون أزمة الوطن دون ان تنطلق طاقتهم في حرية مثل بقية المواطنين ، يلتمسون فساد السراى وتعاونها مع الاستعمار ولا يجدون وسيلة للتعبير الا فى المنشورات .

وقد تحدد موعد الانتخابات بعد اسبوع واحد من هدم البريطانيين

لقرية كفر أحمد عبده ، وهياج وثورة الرأى العام المصرى .
 وقرر اللواء محمد نجيب ان يدخل الانتخابات رئيسا للنادى ، وكانت
 اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار قد اختارته لما اتصف به من شجاعة
 وامانة وبساطة خلقت له بين الضباط شعبية ملحوظة .

وتعتبر انتخابات نادى الضباط هى بداية المواجهة العلنية الصريحة
 بين الملك وبين (الضباط الاحرار) .

وعندما رشح محمد نجيب نفسه رئيسا للنادى لم يكن ذلك مما يريح
 الملك ، فقد سبق ان نقله منذ شهر من سلاح الحدود الى سلاح المشاة ، ردا
 على رغبته فى نقل الامر الى حسين سرى عامر وكيل الحدود المقرب من
 السراى والذى تولى قيادة السلاح بعده ، لما احاط به من شبهات سلوكية .

اراد الملك ان يفرض حسين سرى عامر على مجلس ادارة النادى واصدر
 امره بتأجيل اجتماع الجمعية المحدد له يوم ١٨ ديسمبر ١٩٥١ ، ولكن
 الضباط اجتمعوا وقرروا ان تجرى الانتخابات يوم ٣ يناير ١٩٥٢ . وفى
 اليوم المحدد رفضوا اعتبار سلاح الحدود من اسلحة الجيش التى يمثل
 مندوبوها فى مجلس ادارة النادى باعتباره سلاحا يضم ضباطا متقدين من
 مختلف الاسلحة .

وكان فى هذا الاجراء صفة شديدة لارادة الملك . . وتمت الانتخابات
 فعلا وحصل محمد نجيب على اغلبيه ساحقة (عدة مئات من الاصوات) بينما
 حصل المرشحون الآخرون لمنصب الرئاسة وهم اللواء حافظ بكري مدير
 المدفعية ، واللواء ابراهيم الأرنؤوطى مدير المهمات واللواء سيد محمد مدير
 الصيانة على ١٥٨ صوتا فقط .

لم ينجح محمد نجيب وحده . . ولكن نجح معه ايضا مرشحو تنظيم
 الضباط الاحرار الذين شكلوا اغلبيه المجلس وكان منهم زكريا محيى الدين
 وحسن ابراهيم وابراهيم عاطف ورشاد مهنا الذى عين سكرتيرا لمجلس ادارة
 النادى .

وكان هذا دليلا على تأثير وتفوذ تنظيم (الضباط الاحرار) بين ضباط
 الجيش كما كان دليلا ايضا على شعبية محمد نجيب .

ولم تكده تمضي عدة ايام على الانتخابات حتى قام جمال عبد الناصر ومعه
 حسن ابراهيم وكمال رفعت وحسن التهامى بمحاولة اغتيال حسين سرى عامر
 امام منزله يوم ٨ يناير ١٩٥٢ .

وهكذا اطلقت فكرة الاغتيالات برأسها من جديد . . ولكن سرعان ماتين

لجمال عبد الناصر بعد تجربته الاولى ان الاغتيالات لن تحقق الهدف لانها حتى لو نجحت فان فساد النظام سوف يبقى ، كما عبر عن ذلك في كتابه (فلسفة الثورة) . . وهكذا لم يكذب يطل الارهاب برأسه من جديد حتى عاد واختفى .

وصرح رئيس شعبة الاخوان بالسويس بأنه « ليس للاخوان أى نشاط فى حركة المقاومة » ، واثار هذا التصريح جدلا بين بعض قادة الاخوان مثل الشيخ محمد الغزالي الذى عارض هذا التصريح ، وسيد قطب الذى قال ان مسئولية التعبير عن رأى الاخوان ملقاة على عاتق المرشد العام وليس على سواء . . وعقب حسن الهضبي على هذا الجدل منتقدا كثرة الحديث عن موقف الاخوان ومتسائلا « كان شباب مصر كله قد نفر الى محاربة الانجليز فى القتال ولم يتخلف الا الاخوان المسلمون » .

وكتب كمال رفعت فى كتابه (حرب التحرير الوطنية) ان أحد الفدائيين عندما ذهب الى الشيخ فرغلى مسئول الاخوان فى الاسماعيلية يسأله عن وقف الاخوان من احتلال الانجليز للمدينة فقال « نحن لسنا على استعداد لتحمل تهور النحاس ولا يمكن ان نضحى بأولادنا من اجل الوفد . . الوفد عملها وعليه ان يتحمل نتائجها . . وما حدث فى الايام الماضية كلام فارغ وقد راحت الناس ولا احد يدرى بها . . كما ان الانجليز لا يمكن ان يخرجوا بالاتفاق مع الوفد وحده ، فهو حاليا لا يخيف الانجليز لانهم يعلمون ان هناك قوة ثانية فى البلد هى الاخوان ، فاذا لم يقتنع الوفد بقوتنا فلن نثقل أى محاولة له ، وعلينا ان نترك الوفد يفرق وحده وينتهى » .

ويقول كمال رفعت انه كان لدى الاخوان اسلحة كثيرة مخبأة لم تستخدم فى القتال ضد الانجليز .

ومع ذلك لم ينجب الاخوان المسلمون من معركة القتال غيابا تاما ، فان بعض أعضاء الجبهة من الشباب لم يطبق الدخول فى جدل حزبي والمعارضة مع الاستعمار تنور فى القتال فاشترك البعض منهم ، وتشكلت منهم عدة مجموعات ، واستشهد منهم بعض طلبة جامعة القاهرة (فؤاد سابقا) عمر شاهين واحمد المتسى وغيرهما .

ولكن هذه الحركات المحدودة لم تكن تعبر تماما عن امكانيات وقدرات الاخوان المسلمين التى اندفعت الى معركة فلسطين بحماسة اشد .

تطور الكفاح الشعبى المسلح تطورا ملحوظا فى منطقة القناة ، وبدأت كتائب التحرير الشعبية تعالج نقاط الضعف فيها ، وزاد اقبال (الضباط الاحرار) على المشاركة الصادقة فيها ، وتضاعفت العمليات حتى أصبحت

خسائر القوات المحتلة مصدر قلق شديد للقيادة البريطانية .. نشرت جريدة التيمز يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ تقول « ان أعصاب الجنود الانجليز قد أصبحت شديدة التوتر ، وانهم (أى الجنود) يتسالمون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية ، فقدت كل قيمة عسكرية لها نتيجة للشعور الوطنى المعادى » .. كما علق نفس الجريدة على تصريح للشيخ ابراهيم حمروش شيخ الازهر يخل فيه دماء الجنود البريطانيين ، وكتبت فى صفحتها الاولى تحذر من أبعاد هذا الجهاد الدينى .. وعندما نسف القذائيون قطارا كاملا محملا بالجنود والاسلحة والنخيرة يوم ١٢ يناير كتبت النيوز كرونيكل تقول « علق الضباط الانجليز على هذه المعركة بأنها اعنف من أية معركة خاضوها ايام الانتداب البريطانى فى فلسطين ، .. وكتبت نيوسيتيسمان « يبدو واضحا ان حرب العصابات قد أصبحت مسألة مقررة عند القذائيين فى مصر .. ان مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن مظلما .. فلما جلاء مخجل عن مصر . واما اشتباك عسكرى وفترة طويلة من المعارك فى ظل الاحكام العسكرية » .

ووصل الى القاهرة نجيب الراوى موقدا من نورى السعيد رئيس وزراء العراق حيث قابل فؤاد سراج الدين فى مكتبه وقال له ان الانجليز قد افلسوا تماما ، وهم يطلبون حلا يحفظ ماء الوجه .. واستطرد قائلا بأنهم مستعدون للموافقة على كل شئ على شرط ايقاف اعمال الكفاح المسلح فى القناة .. وقال له فؤاد سراج الدين ان الموقف قد وصل الى الحد الذى لا يجرؤ فيه مصرى على اعلان ذلك ، وأنه على الانجليز أن يقرروا الجلاء ، وعلينا تأمين ظهرهم أثناء الرحيل .

وقى هذه الفترة كانت خطة تخلص الملك من الحكومة الوفدية تتحرك فى نشاط .. قال لى احد كبار ضباط البوليس السياسى فى ذلك الوقت ، ان تعليمات قد وصلت لهم خلال هذه الفترة بأنه قد تقرر التخلص من الحكومة الوفدية ، وأن عليهم ان يهيئوا انفسهم لذلك .. ويقول ايضا ان قوات بوليس القصور كانت عندها ملفات هى صورة طبق الاصل من ملفات البوليس السياسى الذى كان يرسل لهم كل الاخبار وكافة التقارير .

وعند محاكمة كريم ثابت أمام محكمة القدر ، واستدعاء حافظ عفيفى كشاهد إثبات قال « ان الملك ابغى انه يريد التخلص من حكومة الوفد فقلت له ان المعركة دائرة مع الانجليز ولا يمكن اخراجها الآن ، وانه لابد من حدوث

شيء هام لاجراجها .. ولم يملك المستشار نفسه عن التعليق قائلا: « واظن
 ية باشا وجدتم في حريق القاهرة الحاجة المهمة » .

وكانت الحكومة الوفدية تواجه انفصاما في سلوكها .. فقد قسوت
 البوليس وكثائب التحرير بالنخبة والسلاح وتطلب منهم مقاومة الانجليز ،
 بينما هي تضطر الى مقاومة المظاهرات في القاهرة والاسكندرية بالرصاصة
 احبانا .

وكانت المظاهرات عقب الغاء المعاهدة ظاهرة شملت معظم المدن
 المصرية ، وافرغت ما في صدور الجماهير من رغبة في القتال والمطالبة
 بالسلاح .. وكانت القوات البريطانية قد قتلت ٧ متظاهرين وجرحت ٤٠
 في الاسماعيلية وقتلت ٥ واصيب الكثيرون في بور سعيد ثم وضعت منطقة
 القنال تحت حكم عسكري مباشر تجاهل السلطة المصرية .. وفي ١٧ ، ١٨
 نوفمبر اطلق الانجليز النار على تكتلات البوليس في الاسماعيلية فرد هؤلاء
 وسقط القتلى والجرحى من الجانبين ، وشيعت جنازة الشهداء المصريين في
 احتفال خرجت له المدينة كلها ، وفي اليوم التالي طلب الانجليز الى محافظ
 القنال سحب قوات البوليس المصري من الحى الفرنجى بالاسماعيلية وسحب
 جنود بلوكات النظام وعدم ظهور الضباط المصريين بهذا الحى بأسلحتهم
 فقبل الجانب المصرى هذه المطالب ، وفي ٣ ديسمبر اطلق الانجليز النار على
 بعض قوات البوليس في السويس واستشهد ٢٨ مصرى منهم ٧ من رجال
 البوليس وقتل من الانجليز ٢٢ ، وتجدد الاشتباك في اليوم التالي وسقط ١٥
 شهيدا .

وفي ٨ ديسمبر طلب الانجليز اخلاء حى (كفر أحمد عبده) بدعوى
 تخلف القذائين به واجتمع مجلس الوزراء وقرر رفض الطلب ، فحشد
 الانجليز آلاف الجنود ودبابات ومصفحات لم يكن ممكنا لقوة بوليس لايزيد
 عددها عن ٤٠٠ ان تقاوم فانسحبت وهدم الانجليز كفر أحمد عبده .. وردت
 الحكومة على ذلك باستدعاء عبد الفتاح عمر والسفير المصرى بلندن فعينه الملك
 مستشارا له للسياسة الخارجية ، وهو المعروف بميوله الانجليزية ، واستولت
 على نادى الجزيرة الذى انشأه البريطانيون فور احتلالهم مصر عام ١٨٨٢
 وقصروا عضويته على العائلات البريطانية ولا يدخله المصريون الا بعد المرور
 على مجهر بريطانى دقيق ، وابتاحت للشعب حمل السلاح .

كانت هذه الاحداث المتكررة تهيج مشاعر الشعب في مصر فتنتطلق
 المظاهرات ويحدث من بعض افرادها اعتداء على الممتلكات .. وادرك بعض

الثوريين ان ذلك يمكن ان يكون ثغرة يتسرب منها المستعمرون ، فكتب سلامة موسى في صوت الامة (٢٥ اكتوبر ١٩٥١) يذكر بأن ما حدث من فساد للنظام امر يخيف الاجانب وان بعض الشعارات كانت سيئة مما يعطى للاعداء فرصة الاتساع فيها لافسادها . . وخاطب النحاس باشا الشعب طالبا منه الهدوء .

واصدر رؤساء تحرير الصحف بيانا يطالب بالعدول عن المظاهرات حتى لا يستغلها الانجليز ، وقد وقع البيان معظم رؤساء التحرير بما فيهم رؤساء تحرير (الكاتب) و (الاشتراكية) ورفض ابو الخير نجيب رئيس تحرير مجلة (الجمهور المصري) التوقيع لان مجلته كانت من مجلات الاثارة غير الواعية .

ولكن استشهاد المكافحين في القنال جعل وقف المظاهرات امرا صعبا مما اضطر الحكومة عقب اعلان ٢٣ اكتوبر يوما للحداد الى اصدار بيان بان عناصر غير بريئة اندسست في المظاهرات ، وقررت منع المظاهرات منعاً باتاً مع التهديد باستخدام العنف .

ومع ذلك لم تتوقف المظاهرات تماماً . . ولم تستخدم الحكومة العنف تماماً حتى يوم ١٤ نوفمبر حيث صرحت الحكومة بخروج أكبر مظاهرة شهدتها مصر تحت شعار (الصمت . الحداد . النظام) ، وسار في طليعتها مصطفى النحاس وبجواره على ماهر ورجال الحكومة ، وشيخ الازهر والبطريك والحاخام ورجال الدين والقضاء والجامعة والمهنيون وبعض العسكريين كما اشتركت وفود من الدول العربية والسودان . . وكانت كتائب التحرير تحرس المظاهرة فلم يحدث حادث واحد ، في الوقت الذي قدر فيه عدد المتظاهرين بمليون متظاهر عدا المتفرجين على الارصفة ، حتى أنها وقد بدأت من ميدان الاسماعيليه (التحرير) لم يعرف لها أول من آخر ، وعم الصمت المظاهرة الكبيرة ، وتساقطت على المتظاهرين المنشورات الثورية وارتفعت لافتات قدرت بعشرة آلاف لافتة كتب عليها (يسقط الدفاع المشترك) (الوساطة الامريكية خدعة) (يسقط الاستعمار) (الموت للخونة) . . الى غير ذلك من الشعارات الثورية .

ولم تكن هذه المظاهرة التاريخية هي خاتمة المظاهرات . . فقد كانت حوادث القنال تجد انعكاسا وردود فعل سريعة في القاهرة لا تجد لها وسيلة للتعبير الا التظاهر رغم حظر ذلك ، حيث كانت المظاهرات تخرج بصفة تلقائية شعبية دون قيادة منظمة قادرة .

وزادت حدة المظاهرات فى اواخر ديسمبر واحرق المتظاهرون بعض عربات الترام ، ورجموا البوليس بالحجارة مما ادى الى تعطيل الدراسة فى الجامعات ، وتجمع الطلبة رغم ذلك فى مظاهرات كانت تزيد عنفا وشدة طوال شهر يناير .

وبدت ظاهرة جديدة ايضا هى هجوم بعض الشبان على الملاهى والحانات كما حدث من تحطيم ملهين بالقاهرة يوم ١٥ يناير ، وانفجار دارين للسينما يوم ١٩ يناير ٠٠ وهو اتجاه يتنافر مع المظاهرات الشعبية ، ويشير دون دليل الى فكر الاخوان المسلمين الذين كانوا يرددون دائما الحديث عن الملاهى والحانات ، ولا يخوضون مباشرة فى قضية الكفاح المسلح ٠٠ مما يكون قد دفع بعض العناصر لهذا اللون من التدمير .
ومن الاستفزازات البريطانية التى كانت تفتعل فى القناة ردا على نشاط الفدائيين ٠٠ ومن ردود الفعل المنبثقة فى شكل مظاهرات فى القاهرة والاقليم ٠٠ رسم الاستعمار البريطانى والملك وقوات البوليس السياسى خطتهم المشتركة للاطاحة بالحكومة الوفدية :

وصلت الاستفزازات البريطانية الذروة ليله الجمعة ٢٥ يناير عندما حاصر آلاف الجنود البريطانيين ومعهم المصفحات والدبابات مبنى محافظة الاسماعيليه وارسل الجنرال اكسهايم القائد البريطانى بالمنطقة انذارا لقوات البوليس المصرى بمحافظه الاسماعيليه بتسليم اسلحتهم والخروج من المحافظه والشركات والرحيل عن منطقة القناة كلها .

وجد القائد المصرى نفسه امام احتمالين كلاهما صعب ، تسليم السلاح او المقاومة مع فارق العدد والعدة واراد ان يستطلع رأى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فارسل ضابطا صغيرا قفز من فوق السور ليتصل به بعد ان كان الانجليز قد قطعوا اسلاك التليفون عن المحافظه .

تمت المكالمه فى الثانية بعد منتصف الليل وكان فؤاد سراج الدين نائما وعندما استيقظ وجد نفسه مضطرا لاعطاء قرار ، فسأل الضابط بالايجاب عما اذا كانوا مستعدين للمقاومة حتى آخر طلقة ولما اجاب الضابط بالايجاب اعطى فؤاد سراج الدين قراره بالمقاومة ، ثم وضع السماعة وهو يبكى .

وكان عدد جنود بلوكات النظام فى الاسماعيليه الف جندى مع كل منهم الف طلقة ٠٠ وبدأت المعركة باطلاق قذائف المدفعية والدبابات على مبنى المحافظه ، وقام البوليس المصرى بمقاومة باسلة واطلق مليون طلقة رصاص ، وانتهت المعركة بمقتل ٧٠ عسكريا مصرى ، ٤٠ عسكريا بريطانيا .
ودخل الجنرال اكسهايم مبنى المحافظه وصافح قائد القوة المصرية

قائلا له « اهنئك واهني جنودك على الروح التي قاتلوا بها ، ولذا فلن اعاملكم
كأسرى حرب ، ولن تخرجوا من هنا رافعي الايدي ، » .

ورحل جنود بلوكات نظام الاسماعيلية في عربات السكة الحديد الى
القاهرة ، وعندما اذيعت الاخبار كانت لها ضجة عالمية .. وظهرت صحف
انجلترا يوم ٢٦ يناير وقد كتبت (انها تخجل لان الجيش البريطاني يحارب
البوليس المصري) .

وتحركت في القاهرة منذ الصباح الباكر دوامة من المظاهرات لا تهدأ
ولا توقف .

اتصلت السفارة البريطانية في الثانية بعد منتصف ليلة ٢٥ - ٢٦
يناير بقوات البوليس تطلب حماية طائرة بريطانية هبطت في مطار القاهرة
.. وموظفو المطار ممتنعون عن تقديم أى خدمات لها ولم ينزلوا الركاب
وهددوا بحرق الطائرة بمن فيها .. وبعد اتصالات طويلة لم يعثروا على
الدواء امام ابراهيم رئيس مكتب الاجانب ، فتحرك الى المطار بعض ضباط
القلم السياسى . ويقوا هناك حتى السادسة والنصف صباحا .

وفى طريق العودة بلغهم ان عساكر بلوكات النظام قد خرجوا في
مظاهرة ، فنيروا خط سيرهم لتفاديها ، وذهبوا الى منازلهم للنوم حتى الحادية
عشرة صباحا .

وكان جنود بلوكات النظام في ثكنات العباسية قد خرجوا بأسلحتهم
في السادسة صباحا في مظاهرة صاخبة احتجاجا على ما اصاب زملاءهم في
الاسماعيلية ، واتجهوا الى جامعة فؤاد بالجيزة حيث اختلطوا بالطلبة
المتظاهرين ، وتحركت الحشود المشتركة تنادى بحمل السلاح والسفر
لمحاربة الانجليز ، وتهتف امام قصر عابدين بسقوط الملك .

وتجمع المتظاهرون في مبنى رئاسة الوزراء حيث خرج عبد الفتاح حسن
وزير الشؤون الاجتماعية يخطب فيهم ، وهم يهتفون بالمقاطعة الكاملة
للانجليز وارسال القوات المسلحة للقناة ، وابرام معاهدة للصداقة مع الاتحاد
السوفييتى ، وتجاوزت المظاهرة بمطالبها قدرة عبد الفتاح حسن على احتوائها
وقد اوقف وزير الداخلية حكمدار القاهرة لانه لم يمنح المظاهرات .

وكانت مظاهرة اخرى تسير امام كازينو اوبرا حوالى الحادية عشرة
والنصف صباحا حيث استفزها بعض ما شاهده في شرفته فأحرق
الكازينو .

وهنا بلغ الامر فؤاد سراج الدين الذى اصدر امره بفض المظاهرات

بشدة ، وكان لدى الحكمدان اللواء مراد الخولى اوامر كتابية بأطلاق الرصاص ولكنه لم ينفذها . . وابلغ امام ابراهيم مرعوسيه بأن الوزير قد اصدر اوامره بعدم التعرض للمظاهرات رغم صحة ذلك ومعروف ان امام ابراهيم كان أحد كبار المسئولين فى القسم السياسى الذى لا يدين بالولاء الاول لوزير الداخلية وانما يدين بالولاء اساسا لسلطات السراى التى كانت لها دائما صلات مشبوهة علنية وسرية بالسفارة البريطانية .

وانتقلت مظاهرات هذا اليوم بعد ذلك الى مرحلة جديدة مشبوهة هى حرق سينما ريفولى ثم سينما مترو ثم نادى (الترف كلوب) البريطانى الذى اشتعل بمن فيه ، وتلاحقت الحرائق فى المتاجر الكبيرة والقنادق حتى شلمت ٣٠٠ متجر وفندق شبرد ومترو بولوتيان ، وعشرات من الحانات والبارات ومعارض السيارات وبنك باركليز البريطانى وغيرها مما حول وسط القاهرة الى شعلة من النيران .

ومع بداية هذه المرحلة المثيرة كان ٦٠٠ من ضباط الجيش والبوليس يتوافدون بالمئات على سراى عابدين لحضور مأدبة غداء ابتهاجا بمولد (حضرة صاحب السمو الملكى الامير احمد فؤاد ولى العهد) والذى كان قد ولد يوم ١٦ يناير واصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل المصالح (ابتهاجا) بمولده يوم ١٧ يناير ، وقرر منح كل مواليد هذا اليوم عشرة جنيهات (لتكتمل البهجة) ، واجتمع البرلمان فى جلسة خاصة للاحتفال بالمناسبة (السعيدة) ، وذهبوا جميعا الى قصر عابدين لقيد اسمائهم فى سجل التشريفات .

وفى مناسبة مرور اسبوع على ميلاد ولى العهد استعرض الملك قوات الجيش من شرفه عابدين وقال « فى هذا اليوم اهدى الى الجيش اعز شئ عندى وهو ابنى » . . واصدر حركة ترقية كبيرة فى الجيش ، وألقت طائرات الهليكوبتر اكياس الحلوى على سكان القاهرة الذين كانت افكارهم مع المكافحين فى القناة .

القاهرة تحترق وضباط الجيش والبوليس على مأدبة الملك يتناولون الغداء الشهى ويحتفلون بميلاد ولى العهد ، ووزير الداخلية يحاول الاتصال بحيدر باشا تليفونيا ليصدر اوامره بنزول قوات الجيش ، ولكن حيدر باشا لا يغادر مقعده على المائدة ويرسل له وحيد شوقى مدير خفر السواحل يحدثه مما دفع فؤاد سراج الدين الى مغادرة مكتبه بوزارة الداخلية والذهاب بنفسه الى قصر عابدين ، بعد ادراكه ان الحرائق خطرة مدبرة . ومع ذلك ظل ينتظر حتى الساعة الثالثة الا ربع مساء حتى حضر له حيدر وحافظ عفيفى ثم ذهب

معا لمقابلته الملك وعادا فابلغاه موافقة (جلالته) على نزول ضباط الجيش . .
وقد نصحبهم عثمان المهدي قبل نزولهم بتفادي الشوارع المزدحمة بالمظاهرات
حتى الخامسة مساء لم تتحرك قوات الجيش . . وعندما وصلت بعد ذلك
الى حديقة الازبكية اخذت موقفا سديا من الذين يحرقون القاهرة بدعوى انه
لا توجد عندهم اوامر كتابية بإطلاق الرصاص .

ومع الغروب كان كل شيء قد انتهى . . احترقت القاهرة وباتت فيها
عصابات اللصوص والمخربين تسرق وتتهب .

واجتمع مجلس الوزراء ليلة ٢٦ يناير بعد ان كانت قد توقفت كل
اعمال العنف ، وانطفاة معظم الحرائق ولم يقم النحاس استقالته للملك
كما جاء في بعض المصادر .

يقول فؤاد سراج الدين انه كان هناك احتمال قائم بتكرار اعمال العنف
يوم ٢٧ يناير وخاصة بعد ثبوت ان الحرائق لم تكن تتم بطريقة مرتجلة . .
وانما كانت تتم بوسائل حديثة كما ظهر في حريق شبيرد اذ كانت هناك
جماعات تفتح غازات معينة ثم تشعلها .

ويشير كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطنية) الى هذه
الحقيقة عندما يقول ان هناك فرقا منظمة من محترفي الحرق والتخريب
انقضت على قلب العاصمة في سيارات الجيب ، تحمل احدث اساليب الحرق
والتدمير واشدها فاعلية ، وكانوا يقومون بمهمتهم بأعصاب باردة دون ان
يبدر عنهم شعار أو تصدر كلمة أو إشارة . . كان عملهم مدروسا وخريطتهم
مرسومة . . الاماكن التي يقصدونها محددة سلفا تتقدم مجموعة لاختحام
الابواب اما بنسفها بقنبلة عند اسفلها أو عمل فجوة بمواقد الاستيلين ، وتسرح
الى الداخل مجموعة ثانية تقذف في جوف المبنى بالمواد الناسفة والحارقة
وتندفع خارجة بعد ثوان معدودة ، وفي لمح البصر يكون المبنى كله شعلة
من النار .

ويستطرد فؤاد سراج الدين فيقول انهم لم يجدوا امامهم من سبيل
الا فرض الاحكام العرفية ، لسرعة اعتقال بعض الشبان المعروف عنهم التهور
واجراء التفتيش للبحث عن المواد التي استُخدمت .

فكرت الحكومة الوفدية في الآثار التي يمكن ان تترتب على فرض
الاحكام العرفية وفكروا ايضا في أمر الاقالة المائل امامهم .

وكان حافظ عفيفي قد سأل فؤاد سراج الدين في مكتبه بقصر عابدين
وهو ينتظر حيدر عما اذا كانت الحكومة الوفدية قد قررت قطع العلاقات

السياسية مع بريطانيا ، لأن السفير البريطاني ابلغه بوجود معلومات تشير الى ذلك ، وان هذا يعتبر بمثابة اعلان حرب بين الدولتين ، يمكن ان تدخل القوات البريطانية بعدهم القاهرة .

وعندها قال سراج الدين انهم لو حضروا الى القاهرة لانقض عليهم الشعب . ولكن حافظ عفيفي قال ان الامر خطير لانهم عندئذ قد يأخذون الملك اسير حرب وبهذه الطريقة يفرضون شروطهم على مصر .

ويقول فؤاد سراج الدين انه ايقن بعد هذه المحادثة ان عمر الحكومة الوفدية قد انتهى ، لانه طالما وصل الحديث الى احتمال اسر الملك فان الامر لابد ان يؤدي للاطاحة بالحكومة الوفدية .

وقد جاء في مذكرات ايدن بعد ذلك انهم فكروا فعلا في دخول القاهرة عندهما ازعيج الكفاح المسلح قوات الاحتلال ، ولكن القائد البريطاني ابلغه ان قواته لا تستطيع ان تؤدي هذه المهمة .

كانت الاقالة ماثلة امام الوزارة الوفدية وهي تناقش ليلة ٢٦ يناير موضوع فرض الاحكام العرفية ، وكانوا يدركون ايضا ان هذه الاحكام ربما تجعلهم اول من يكتوى بنارها . ومع ذلك « لم يكن امامنا مفر - صيانة للامة واحتياطا للمستقبل - من فرض الاحكام العرفية » على حد تعبير فؤاد سراج الدين .

التبرير غير مقنع ، ومفاجأة الحريق جعلت الوفد يجنح الى طبيعة غير طبيعية ، لان قبضته على السلطة ضعفت ، واقتناع الناس بقوته قد تآثر من الاحداث ومن الحريق .

عين النحاس باشا حاكما عسكريا في نفس الليلة ، ووقفت الدراسة في الجامعة والمعاهد والمدارس الى اجل غير مسمى ، بدأت حملة اعتقالات

شملت بعض الثوريين ، واغلق مبنى الحزب الاشتراكي ، وصدر قرار بمنع التجول في مدينة القاهرة والجيزة من السادسة مساء الى السادسة صباحا . عين عبدالفتاح حسن رقيبا عاما على الصحف . وعين المحافظون والمديرون حكاما عسكريين في مناطقهم وصدر امر عسكري بمنع التجمهر واعتبار كل تجمع مؤلف من خمسة اشخاص او اكثر مهددا للسلم والنظام العام ويعاقب من يشترك فيه بالحبس سنتين او بالسجن خمس سنوات ان كان حاملا سلاحا .

ولكن هذه الاجراءات العنيفة ، ولبس ثياب الحاكم العسكري لم تنقذ حكومة الوفد من مصيرها المحتوم فقد أصدر الملك امرا باقالتها بعد اقل من ٢٤ ساعة في مساء يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

وتحديد مرتكبي جريمة حريق القاهرة ، يأتي من تحديد الذين استفادوا من هذه الجريمة .

كانت قوات الاحتلال البريطاني تعاني معاناة شديدة من الكفاح المسلح حتى كاد الامر يصل بهم الى حافة اليأس ، وجاء حريق القاهرة بالاحكام العرفية التي قضت على الحركة الثورية الصاعدة ، ومنعت نشاط القذائين واخمدت الجنوة المشتعلة في نفوس الشعب .

ويقول كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطني) ان المخابرات البريطانية اعدت معسكرا في (كسفریت) كان معزولا تماما عن العالم الخارجى ، وكان يضم مجموعة من عتاة المجرمين والمغامرين عملاء المخابرات والتجسس ، ويشير الى انهم كانوا العناصر المدربة التي اعتمد عليها البريطانيون في تدبير الحريق ، كما حدث بعد ذلك في حريق طهران الذي صاحب اسقاط حكومة مصدق عام ١٩٥٣ .

وكانت قبضة الملك على السلطة قد ضعفت ، واهينت كرامته وهتف بسقوطه في المظاهرات ، واتخذت الحكومة الوفدية قرارات واجراءات دستورية لم يفلح في مقاومتها الا بالتآمر والتنسيق مع الاستعمار عن طريق تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان ، والذي قالت جريدة القايز يوم تعيينه « انه اول شعاع ضوء يبدد ظلام الجو الشامل في مصر » .

ولذا فان اقامة مأدبة غداء تضم ٦٠٠ ضابط من قيادات الجيش والبوليس في اليوم الموعد المحدد لبدء الحريق ، وابقاء الملك لهم شبه محتجزين في السراى امام موائد الطعام الى ما بعد الثالثة مساء ، وبعد أن كانت الحرائق قد التهمت معظم شوارع وسط القاهرة ، وهو أمر لا يمكن ان يرتفع فوق الشبهات ، وخاطبة انه نفذ في اليوم التالي مباشرة لاكبر الاعمال استفزازا لشعور المصريين وهو معركة الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ، مما يدل على وجود تنسيق مشترك محكم .

وكان اختيار اليوم مدروسا في الخطة الملكية الانجليزية المشتركة بعناية فائقة ، فانه كان مفروضا في هذا اليوم ان تقي الحكومة الوفدية بوعدها في قطع العلاقات نهائيا مع انجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى . كما ان الاخبار اليوم نشرت لمراسلها البريطاني (ايار) صباح يوم الحريق برقية بأن لندن تتوقع اشتراك الجيش المصرى في معركة القنال وذلك بعد البرقيات التي ارسلها بعض ضباط الجيش يطلبون فيها المساهمة في الكفاح المسلح . كما ان يوم ٢٦ يناير كان اليوم السابق لعقد أول مؤتمر

• لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الحكومة الوفدية •

وقد اسهم البوليس السياسى فى تنفيذ المؤامرة بدوره المرسوم عن طريق غياب بعض قياداته أو اتخاذهم من المظاهرات موقفا سلبيا ، أو اذعانهم بأن الوزير قد أمر بعدم التعرض لها . . وهم الذين سبق أن ناقشوا سرا طريقه التخلص من الحكومة الوفدية حسب رواية اللواء صادق حلاوة •

هكذا تمت فصول الخطة الملكية الانجليزية المشتركة . . واحتقرت القاهرة ، وانتكست الحركة الثورية التحررية للشعب المصرى . . ودخلت الحياة السياسية فى مصر مرحلة جديدة •

الباب الثالث ■ الجيش في السلطة

الفصل السابع حركة ٢٣ يوليو

(انى لؤكد للشعب المصرى ان الجيش اليوم
كله اصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل
الدستور مجردا من أية غاية)

محمد نجيب فى البيان الاول للثورة

الفصل الثامن الواقع الاجتماعى والطبقى للضباط الاحرار

(لم يكن بين قادة الجيش ضابط واحد من
اسرة اقطاعية كبيرة ٠٠٠ ولم يكن بين
الضباط الاحرار أى باشا أو بك)

حقيقة تاريخية

الفصل التاسع سقوط الملك

(انتم سبقتونى فى اللى عملتوه ٠٠ اللى عملتوه
دلوقتى كنت أنا راح اعمله)

الملك فاروق لمحمد نجيب

وهو يودعه فى رحلته الاخيرة من مصر
بعد عزله يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢

الفصل العاشر الضباط فى السلطة ٠٠٠ لاول مرة

(ليس من الدقة القول بأن الجيش يملأ
الفراغ ٠٠٠ ومن الافضل القول بأنه يفتح
طريقا محجوزا بالقوة)

روستو

الفصل السابع

حركة ٢٣ يوليو

(انى أوكد للشعب المصرى ان الجيش اليوم
كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل
الدستور مجردا من أية غاية)

محمد نجيب

من البيان الاول للثورة

احترقت القاهرة ، واقيلت حكومة الوفد ، وبقيت الاحكام العرفية التى
اعلنتها .

وكان لحريق القاهرة اثر شديد على الضباط الاحرار .. البعض جمحت
به حماسته الى حد المطالبة بضرورة الحركة الفورية مثل عبد اللطيف البغدادى
الذى كان يتبنى دائما رأى الطالب بالاندفاع لاعمال تنفيذية سريعة ، والذى
وجد فى الحريق ما يثبت وجهة نظره من ان البلد كانت معرضة للانهيار
والفوضى وان نزول الجيش كان كفيلا باعطاء الضباط الاحرار فرصة فريدة
لتغيير شامل فى بساطة شديدة .. وفى غمرة الدفاع عن موقفه قال
عبد اللطيف البغدادى انه جاهز فى منزله عندما يقررون الحركة فقد سئم تكرار
الاجتماعات والحديث .

ويقول عبد اللطيف بغدادى ان عدم تكامل تنظيم الضباط الاحرار كان
هو السبب فى عجزهم عن الحركة فور الحريق .

والبعض دفعه الحادث الجسيم الى التفكير فى الهدف الحقيقى لهذا

التجمع من الضباط .. حتى هذه اللحظة لم يكن التنظيم قد اخذ شكلا هرميا متعدد المسئوليات منضبط السرية ، ولم تكن له لائحة أو برنامج ، كما أن بعض المجموعات لم تكن تواظب على دفع الاشتراكات ، ولم يكن نظام الخلايا قد استقر على أسس ثابتة وخاصة في سلاح الطيران .

واذن أصبح من الواجبات الملحة ان يستقر التنظيم على اساس برنامج ولائحة .. اللائحة لم يتسع الوقت لكتابتها .. والبرنامج كتبه أحمد فؤاد وخالد محيي الدين وتمثل في الاهداف الستة للثورة (القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين - القضاء على الاقطاع - القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم - اقامة عدالة اجتماعية - اقامة جيش وطني قوى - اقامة حياة ديمقراطية سليمة) .

كان الضباط الاحرار يعتمدون على منشوراتهم التي لم تتوقف والتي تبادل مسئولية طبعا وتوزيعها عدد منهم عبد الرحمن عنان وحمدى عبيد وزير الادارة الحلية فيما بعد ، وخالد محيي الدين .. وأخيرا استقرت بعد حريق القاهرة لتكون من مسئوليه (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) .

وفي هذا تفسير للافكار والآراء التي حفلت بها المنشورات والتي كانت تعكس اتجاهها أكثر تقدمة - الاتجاه الحقيقي لمجموعة الضباط الاحرار .

ظهر بعد حريق القاهرة منشور يقول :
ايها الضباط ..

« انا الخونة .المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ اهدافهم وهم يظنونكم اداة طيبة في ايديهم للبطش بالشعب وارغامه على قبول ما يكره .. فليفهم هؤلاء الخونة ان مهمة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد وصيانتته .. وان وجود الجيش في شوارع القاهرة انما هو لاحباط قرارات الخونة التي تهدف الى التدمير والتخريب .. ولكننا لانقبل ضرب الشعب .. ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية .. ولن نقبض على الوطنيين المخلصين .. يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب الآن ، ومع الشعب دائما ولن نستجيب الا لنداء الوطن ، » .

وفي منشور آخر صدر في فترة وزارة أحمد نجيب الالهلى الاولى كتب ما يأتى :

« تواتت مؤامرات الاستعمار الانجلو امريكى في الفترة الاخيرة في مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ولصرف انظار الشعب عن الكماح المسلح ضد الاستعمار . في القنال الى مشاكل داخلية . في القاهرة فبعد أن

أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعي الاستعماري وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية في البلاد حتى كادت أن تصل مصر إلى حقوقها الكاملة ، دبر الاستعمار واذنابه انقلاب ٢٦ يناير الماضي وجاءت حكومة علي ماهر وبدأت المفاوضات من جديد ، وكان الاستعمار والخونة المصريون يأملون كثيرا من على ماهر التسليم تسليما كاملا بمطالبهم بقبول واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلا واسعا بالشعب ، ولكن خاب رجاؤهم ولم يجبههم على ماهر إلى مطالبهم ، فكان لابد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة ، وتحويل الحركة إلى الداخل ، والقيام بحركة تطهير واسعة بالبلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة الاستعمار .. وهكذا وصل الهلال إلى الحكم بعد تدبير سابق .. وقد جاء الهلال وأعلن برنامج الوزارة بصراحة ، وأن مهمتها الرئيسية هي التطهير وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلي إلا إذا قضي على أسبابه ومصدره .. أن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ .. ولكن يجب ألا نتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار » .

أبرزت المنشورات السابقة اتجاهات وطنية تقدمية تتعارض تماما مع التخطيط الأمريكي للسياسة المصرية .. بل وربطت بين الاستعمارين البريطاني والأمريكي في محاولتهما القضاء على الحركة الوطنية وصرف انظار الشعب عن الكفاح المسلح .

وخلال هذه الفترة تبين أن حريق القاهرة لم يحرق الوفد وحده وإنما أحرق معه قواعد النظام الذي فقد قوته على الاستقرار .

كان نجيب الهلال يتفرد بالحكم وحده بعد أن عطل الدستور ومنع الصحف من النشر عن الانتخابات ، وحاصر البرلمان بقوات البوليس بعد قرار حل مجلس النواب خشية اجتماعه عنوة ، وصادر مجلات الملايين (التنظيمات الشيوعية) والكاتب (انصار السلام) واللواء الجديدة (الحزب الوطني الجديد) واعتقل قادة هذه التنظيمات كما اعتقل فؤاد سراج الدينسكرتير الوفد .

أما الإخوان المسلمون فقد عادوا للنشاط مرة أخرى .. أبدوا على ماهر عندما تولى الوزارة ، وأبدوا من بعده نجيب الهلال لأن وزارته « من رجال غير حزينين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر واتصفوا بالجراة والإقدام » كما

نشرت مجلة (الدعوة) ٠٠ وقابل الهلالى الهضيبى ولم يعتقل واحسد من
الاخوان المسلمين .

ولكن الافكار التى حوتها هذه المنشورات لم ترسب فى اعماق الضباط
ولم يحشدوا حولها " ذلك انه لم تكن هناك جهود مبذولة لتثقيف الضباط
ومناقشة المنشورات معهم والايحاء لهم بقراءة كتب معينة . . ولم يكن ذلك
الامر ملحا لان احدا لم يكن يتصور ان الظروف سوف تدفع الضباط الاحرار
الى حركة مفاجئة .

قال لى صلاح سالم انه لم يقر منشور الاهداف الستة ولم يناقش هذا
الموضوع او يتعرف عليه الا بعد نجاح الثورة . .

وقال جمال عبد الناصر للصحفى البريطانى دافيد مورجان فى حديث
نشر بصحيفة الصانداى تايمز البريطانية فى يونيو ١٩٦٢ انه كان فى نيته
القيام بالثورة فى عام ١٩٥٥ ، مما يوحى بان الفرصة كانت ممتدة لمحاولة
توحيد الضباط حول القضايا الفكرية الرئيسية ، واثارة اهتمامهم لتعميق
مفهوماتهم السياسية والثقافية .

وخلال فترة ما بعد الحريق كان محمد رياض احد الضباط الاحرار
وقائد الحرس الخاص لحمد نجيب فيما بعد قد اعتقل بتهمة الاشتراك فى
حريق القاهرة ، وكان على صلة شبه تنظيمية باحمد حسين رئيس الحزب
الاشتراكي . . وصدر قرار بوضعه فى السجن اثنا التحقيق ، ولكن محمد
نجيب الذى كان يعرفه منذ حرب فلسطين توجه محتجا الى مكتب محمد
حيدر وزير الحربية ، ولم يخرج من عنده الا بعد ان نقل محمد رياض الى
الحجز فى ميسر الضباط ، كما تقضى بذلك قوانين الجيش .

وكان لتوالى ظهور منشورات (الضباط الاحرار) وارتفاع اصواتهم
والهامية اثر على تحركات الملك ، وليس على تصرفاته . . وضاعف الحراسة
على نفسه ، وكان خلال سهراته ومباضله سواء فى نادى السيارات او ملاهى
الليل يحيط نفسه بضباط من الحرس فى ملابس مدنية يمشون الليل
ساعرين ثم يحصلون على اجازة لمدة يومين ، وكان يقوم بهذه المهمة عدد من
الضباط لمت اسمائهم فيما بعد (سعد متولى كبير الياوران بعد الثورة ،
ومحمد صادق وزير الحربية بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، وسعد الشاذلى رئيس
اركان حرس الجيش ، وحسين عرفة قائد المباحث الجنائية التابعة للشرطة
العسكرية) .

وكانت النعمة على الملك قد بلغت ذروتها واصبح التركيز على نفسه
قاسما مشتركا فى احاديث الضباط . . وتسلط بذلك الضوء على محمد

نجيب اساسا باعتباره اكثر الضباط شهرة وشعبية منذ حرب فلسطين .

زاره يوما اللواء احمد فؤاد صادق في مكتبه وروى له همسا انه كان في منزل الدكتور يوسف رشاد واذا به بعد اتصال تليفوني يعود له قائلا بأنه (سوف يقبض على اللواء محمد نجيب لاتهامه بتزعم حركة ثورية داخل الجيش) ولما انفى له اللواء احمد فؤاد صادق احتمال ذلك - على حسب روايته ، قال له يوسف رشاد (ان المسألة خطيرة لانها تتعلق بحياة ملك) (١)

واذت هذه المعلومات الى اتخاذ الضباط الاحرار جانب الحيطة ، وخاصة بعد ان كانوا قد شكلوا لجانا قيادية للقاهرة ومنطقة العريش حيث تتجمع القوى الرئيسية للجيش . . شكلت لجنة القاهرة من جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين ومجدي حسنين ولامين شاكرا . . وشكلت لجنة العريش من يوسف صديق وعبد الحكيم عامر وصالح سالم وجمال سالم (٢) .

وتصرف رشاد مهنا في ههنا الفترة تصرفا اثار استياء زملائه ، وهو طلبه مغادرة القاهرة والانتقال الى العريش دون استشارة احد . . مما أدى الى توجه محمد نجيب الى مكتب حيدر محتجا على نقله باعتباره سكرتيرا منتخبا لمجلس ادارة نادي الضباط ولكنه فوجيء بأن النقل قد تم بناء على رغبته . . وذهب نجيب الى رشاد في منزله وسمعه يبرر طلبه للنقل برغبته في الابتعاد عن القاهرة في الوقت الذي يلاحقهم فيه غضب الملك .

وكان رشاد مهنا قد التقى باللواء حسين سرى عامر مدير الحدود بعد محاولة اغتياله وتمت بينهما مصالحة شخصية .

وعندما وصل رشاد مهنا الى العريش كانت التعليمات عند البكباشي يوسف صديق مسئول المنطقة هي معاملته باحترام مع ابعاده عن التنظيم وعدم ربطه بحركته .

وخلال هذه الفترة ايضا قررت اللجنة القيادية للضباط الاحرار فصل (عبد المنعم عبد الرؤوف) من عضويتها لالتزامه وارتباطه بتنظيم الاخوان المسلمين ومحاولاته المتعددة مع عدد كبير من زملائه لنقلهم لتنظيم الاخوان بدلا من تنظيم الضباط الاحرار . . في وقت كانت فيه موجة المد

(١) كلمتى للتاريخ .

(٢) رواية خالد محيي الدين .

السياسى للاخوان قد انحسرت ، وانكشفت اتجاهاتهم المتهادنة مع الاستعمار والسراى .

ومع ذلك لم تتوقف اتصالات الضباط الاحرار بالقوى والتنظيمات السياسية المصرية من اليسار (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) والى اليمين (الاخوان المسلمون) . . وكان ابرز العناصر نشاطا ودابا على هذه الاتصالات (جمال عبد الناصر) الذى كان قد اعيد انتخابه رئيسا للجمعية التأسيسية للضباط الاحرار بناء على طلبه ، عقب محاولته اغتيال حسين سرى عامر والنقد الذى وجه له من زملائه اعضاء اللجنة التأسيسية وخاصة عبد اللطيف البغدادى ، لعدم قيام الجيش بحركة فورية بعد حريق القاهرة . . وحصل جمال عبد الناصر على كل اصوات زملائه علنا صوته هو فقط اعطاه لحسن ابراهيم - كما ذكر لى عبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم - وكان ذلك تعبيرا منه عن الرغبة فى ترك موقعه ، واصرار زملائه على بقاءه وكان اختياره لحسن ابراهيم لانه اشترك معه فى محاولة اغتيال حسين سرى عامر .

اتصالات خارجية

ولم يقتصر اتصال الضباط الاحرار بالقوى والتنظيمات السياسية المصرية فقط ، ولكنه امتد ليشمل ايضا مندوبى وزارة الخارجية والمخابرات المركزية الامريكية/الذين استشارتهم منشورات الضباط الاحرار ، وانتصارهم فى انتخابات نادى الضباط ، فبدلوا غاية جهلهم للتعرف عليهم ، واكتشاف آرائهم ومحاولة اجتذابهم .

وكانت حلقة الاتصال مع ضابط فى المخابرات المصرية طبيعة عمله تسمح له بالاتصال بالملحقين العسكريين الاجانب ، بينما هو مرتبط بالضباط الاحرار وبجمال عبد الناصر شخصا .

ولم تتسع حلقة الاتصال بين المسئولين الامريكيين وبين الضباط الاحرار رغم اعتمادهم على الصحفي المقرب منهم محمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة فى ذلك الوقت ورئيس تحرير الاهرام فيما بعد ، لانه لم يكن قد تعرف بجمال عبد الناصر او غيره من قادة تشكيل الضباط الاحرار حتى ذلك الوقت او اكتسب ثقتهم .

وكان حريق القاهرة حافزا لنشاط الامريكيين فى المنطقة فقد ارسل دين اتشيسون وزير الخارجية مندوبا عنه استعاره من وكالة المخابرات المركزية هو كيرميت روزفلت لدراسة الاحوال فى مصر .

وكيرميت روزفلت هو حفيد الرئيس الأمريكى الاسبق تيودور روزفلت الذى زار مصر أثناء ولايته رئاسة الجمهورية (من عام ١٩١٦ الى ١٩١٩) وأثار الشعور العام ضده عندما خطب فى الجامعة المصرية متحدثا الاستعمار البريطانى لأنما المصريين على تنكرهم لفضائله ومزاياه ، وأرسل له محمد فريد زعيم الحزب الوطنى برقية احتجاج ، وخرجت المظاهرات التى شهدتها القاهرة لأول مرة بعد اخماد الثورة العربية ، تهتف بسقوطه وحياة الاستقلال .

بعد ان ظهرت اسرائيل ، وتمت هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين ، وتسرب النفوذ الأمريكى للمنطقة ، لم تقف الولايات المتحدة موقفها محايدا من نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى ، فقد أعلن دين اتشيسون وزير الخارجية الأمريكية عندما ألقى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ « ان مصر لم تعط الالتزامات الدولية احترامها اللائق » ووجه اللوم لانغام المعاهدة .

ونشرت مجلة التايم فى اكتوبر ١٩٥١ مقالا جاء فيه « أن الموقف فى مصر اشته ما يكون بالموقف فى اليونان سنة ١٩٤٧ ، حين اضطرت انجلترا نظرا لضعفها الى سحب قواتها من اليونان ، فحلت امريكا محلها ، واستأنفت القيام بدورها حتى لا تترك فراغا يتسرب منه النفوذ السوفييتى . و امريكا اعتمدت عدتها للموقف منذ زمن بعيد حتى لا تفاجأ كما فوجئت فى ايران ووضعت مشروع الشرق الاوسط » .

وبدا الصراع الخفى بين بريطانيا وامريكا . ونجحت المخابرات المركزية فى تدبير انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا ، وهو اول محاولة لنقل اسلوب الحكم المفضل لدى الامبريالية الاخرى الذى مارسه لزمان طويل فى أمريكا اللاتينية . وهو حكم العسكريين الذين يقومون بالثورات والقتال الداخلى ، ويعملون مباشرة لحساب الشركات والاحتكارات الأمريكية .

وابتدا الصراع الانجلو أمريكى بانقلاب ديرته بريطانيا ، هو انقلاب اللواء سامى الحناوى ، وردت عليه الولايات المتحدة بانقلاب ثالث بقيادة اللواء اديب الشيشكللى .

و ركزت الولايات المتحدة اهتمامها بعد ذلك على مصر ، فعينت جيفرسون كافرى سفيرا لها بالقاهرة ، وهو من اشهر مدبرى الانقلابات فى وزارة الخارجية الأمريكية ، ويضم سجله سلسلة طويلة منها بقارب الثلاثين فى أمريكا الجنوبية والوسطى (كما ذكر محمد عودة فى كتابه « ميلاد ثورة ») .

وكان كافرى اول سفير امريكى فى فرنسا بعد التحرير . . . فى فترة اذيج فيها ديجول عن الحكم وطرده الشيوعيون من الائتلاف الوزارى ، وجذب الاشتراكيون للولايات المتحدة ، واصبحت فرنسا قاعدة لمشروع مارشال ثم لحلف الاطلنطي .

ولكن كافرى جوبه فى مصر بحركة شعبية متصاعدة ، اضعفت من فرص القدرة على احداث انقلاب مشابه لما حدث فى سوريا ، وقد اسرع هو وسفراء انجلترا وفرنسا وتركيا لتقديم مذكرتهم المشتركة الى محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى التى تدعو الى اقامه دفاع مشترك فور الغاء المعاهدة . . . وهى المذكرة التى اعلن مجلس الوزراء المصرى رفضها امام البرلمان . . .

ولذا كان حريق القاهرة فرصة موثقه انعشت آمال الامبريالية الامريكية فى التسرب الى مصر ، ووضع قبضتها على مركز الحركة السياسية فيها . . . اعلن دين اتشيسون وزير الخارجية الامريكى ، فى ٣١ يناير قوله « ان قيادة الشرق الاوسط ليست اقتراحا يمكن قبوله او رفضه وحكومته مازالت نقر بريطانيا على عدم اعترافها بالغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ » . ويقول تشرشل وترومان فى بلاغ مشترك : « ان افضل وسيلة لازالة التوتر الراهن فى مصر هى قبول قيادة الشرق الاوسط » .

ولم يكن رجل المخابرات المركزية كيرميت روزفلت مندوب وزارة الخارجية الامريكى ورئيس بعثتها الى مصر بعد حريق القاهرة ، غربيا على المجتمع المصرى ، فقد عمل فى مصر خلال الحرب ، وتوطدت صلته بالملك فاروق ، ووقف الى جانبه خلال أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، واعد له مقابلة مع الرئيس فرانكلين روزفلت خلال زيارته لمصر عام ١٩٤٥ .

ولم يبدأ كيرميت روزفلت مهمته الجديدة من فراغ . . . فان السياسة الامريكية كانت لها نقط الارتكاز اقامتها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . . . كانت الوزارة الوفدية قد وافقت على مشروع (النقطة الرابعة) الامريكى الذى يتيح للولايات المتحدة التغلغل باسم المعونات الاقتصادية والخبرة الفنية لها ، وتعرضت بسببه الى هجمات عنيفة ظهرت فى الصحف خلال عام ١٩٥١ ، ووصلت الى حد مهاجمة الطليعة الوفدية له فى بيان نشرته (الاشتراكية) يوم ٢٢ يونيو ١٩٥١ تنهم فيه امريكا بأنها سبب الاستعمار البريطانى فى مصر .

وكان جيفرسون كافرى نشيطا فى مقابلاته وعلاقاته . . . فقد نشرت الصحف — مجلة الجمهور المصرى عدد ٢٢ يناير ١٩٥١ — ان هناك مشروعا

لانشاء مكتب أمريكي انجليزى مصرى لمقاومة الشيوعية ، ردا على المظاهرات المعادية التى تهتف بسقوط الاستعمار الانجلو أمريكى ، وان مكتب الصحافة الأمريكى يعمل على كسب بعض كبار الصحفيين وطلاب بمبالغ كبيرة لزيادة نشاطه .

وكان مصطفى أمين صاحب دار اخبار اليوم قد اصدر كتابا باسم (أمريكا الضاحكة) فيه دعاية للمجتمع الأمريكى ، يمكن مقارنته بكتابات (الانجليز فى بلادهم) الذى اصدره حافظ عفيفى .

وكانت السفارة الأمريكية قد نشطت فى الاتصال بعدد كبير من السياسيين المصريين فى محاولة لاجتذابهم الى صفها . . كان حافظ رمضان لا يخفى صلاته بالأمريكيين ، ويقول فتحى رضوان ان حافظ رمضان كان يتصل بمستر ايرلاند مستشار السفارة الأمريكية ، بأمل الضغط على البريطانيين كما صرح عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية بقوله « اننا على استعداد للتآلف مع أمريكا » .

ويقول مصطفى مرعى ان الأمريكيين قد اتصلوا به ثلاث مرات للتعاون معهم على أسس رفضها ، قال لهم أنه ضد الملك وليس ضد النظام . . وأنه مع الديمقراطية وضد الحكم الفردى . . ورفض اقتراحا خاصا بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى ، وابلغهم انه يفضل تطوير قانون عضو الشيون محمد خطاب بحيث يضطر كل من يملك أكثر من ٣٠٠ فدان الى بيعها .

ويدل اتصال الأمريكيين بمصطفى مرعى على انهم كانوا يمهدون لنوع جديد من الحكم كان يرفضه لتنافره مع الديمقراطية ، ولتشجيعه للإصلاح الزراعى بطرق غير دستورية . . وهذا يفسر سياستهم التمهيدية لقبول انقلاب يتفادى أخطار الانتفاضات الشعبية بتحقيق بعض إنجازات اجتماعية شكلية مع تثبيت قبضة السلطة الخاضعة للامبريالية الأمريكية ، المهتدة للديموقراطية الشعبية .

وكان أحمد حسين وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة الوفد والذى استقال منها فى صيف ١٩٥١ هو احد أصدقاء السياسة الأمريكية . . يدعو لسياسة اصلاح اجتماعى تتفادى خطر الثورة . . وقد اقترح على (على ماهر) ان يطلب الى الملك — مكانحة للشيوعية وتصفية للسخط الشعبى — اعلان تنازله عن املاكه أو عن نصفها للشعب مثلما فعل شاه ايران فيما بعد اثناء معركة البترول كقدمة لضرب الحركة الشعبية هناك . . كما انه اعتذر عن عدم الاشتراك فى وزارة على ماهر عندما عارض فى رفع شعار (التطهير قبل التحرير) .

كان أحمد حسين يؤدي دورا نشطا بين الساسة المستغلين بدموى محاربة الفساد ، وقد اتصل بعد خروجه من الوزارة الوفدية بنجيب الهلالى واتفقا على أسس التخطيط والعمل بعد التخلص من الوفد .

كان أحمد حسين يهدف مع المبعوثين الأمريكين الذين تركزوا فى القاهرة الى تنظيف ثوب الحكم الملوث ، ورتق ثقب النظام المتفسخ عن طريق فصل بعض رجال الحاشية ، وتشكيل وزارة لا يتدخل الملك فى اختيار اعضائها ، على أن يصدر الانجليز اعلانا بالجلء من طرف واحد ، ثم يجرى تطهير الاحزاب بعد ذلك .

وكانت هذه هى المحاولة الاخيرة لمساندة النظام ، ووقع الاختيار على نجيب الهلالى الوفدى السابق ، ذى المواقف السابقة الشجاعة فى مواجهه الملك ، المشهور بنزاهته وصراحته . . ولكنه امام تكليفه بتشكيل الوزارة تعاضى عن المبادئ المتفق عليها ، وقيل وزراء الملك « مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال » ولم يتعرض لرجال الحاشية بسوء . . واكتفى بالحديث عن (التطهير قبل التحرير) مما دفع أحمد حسين الى الاعتذار عن عدم الاشتراك فى وزارة كان هو شخصيا احد المخططين لتكوينها ، واحدا وسائل الاتصال بين رئيسها وبين الأمريكين خلال عام ١٩٥١ .

ولم تنجح وزارة نجيب الهلالى فى تنفيذ المخطط الأمريكى . . لان الملك ظل سائرا فى عبثه ، مطمئنا الى سطوته بعد اقالة الحكومة الوفدية ، معتمدا على حسن صلاته بالانجليز والأمريكين معا .

ولكن كيرميت روزفلت كان قد كوز من دراسته لمصر رأيا آخر . . وجد ان الملك أعجز من ان يؤدي دورا ايجابيا فى اصلاح النظام . . لم يكن الملك من ذلك النوع من الرجال الذين كان روزفلت يبحث عنهم فقد كان الملك فاقدا القدرة على تركيز افكاره ، وكم من جلسة ابدى فيها تفهما عميقا لما يدور فى مملكته ، ووافقا على اتخاذ بعض الاجراءات الاساسية فى خطة روزفلت ، ولكنه فى اليوم التالى يختفى عن الانتظار مقضلا ممارسة هوايته فى العربة والجنس وضاربا عرض الحائط بكل ما اتفق عليه فى اليوم السابق ، ولا يخرج فى الاسبوع التالى من اتخاذ اجراء ينسف خطة روزفلت برمته ، وقد امضى روزفلت فى القاهرة الشهرين الاولين من سنة ١٩٥٢ مع الملك يلهوان بتنفيذ مخطط (الثورة السلمية) وذلك بان دفعا رجلي الحكم القويين مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال لخلق ازمة وزارية ، بينما اوعز الملك الى البوليس السرى لجمع الادلة والوثائق ضدتهما ليثبت - حين تحين الفرصة - انهما عميلان للمخابرات المركزية الامريكية ، ثم قام الملك

بتكليف نجيب الهلالي لدى الشهرة الواسعة والسبعة الجيدة يتسولى مهام رئاسة الوزراء ، ولكن الملك لم يستدعه بلباقة كافية ، مما جعل الهلالي يرفض تسلم الوزارة حتى اتصل به روزفلت سرا واسر له بأنه اذا لم يتسلم رئاسة الوزارة ، ويقوم بتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاستدين ، ويكون رائدا للثورة السلمية فان الثورة لن تبقى سلمية ابدا .

وهكذا يفسر مايلز كوبلند فى كتابه (لعبة الامم) موقع وحركة مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال . . . ويلقى الضوء على حقيقة النور الذى كان مفروضا ان يؤديه نجيب الهلالي ويكشف محاولة التمسك بثورة سلمية تحاشيا لثورة غير سلمية .

ويحاول مايلز كوبلند فى كتابه (لعبة الامم) الايحاء بأن جمال عبد الناصر كان على اتصال بكيرميت روزفلت عندما ذكر « وقد اخبر عبد الناصر كيرميت روزفلت صراحة انه مع ضباطه لن ينسوا ذلك الاذلال الذى لاقوه على ايدى الاسرائيليين عام ١٩٤٨ ، الا ان نعمتهم ستنصب بالدرجة الاولى على كبار ضباط الجيش المصرى ثم بقية حكام العرب والبريطانيين ، واخيرا على الاسرائيليين » .

وكان ذلك فى معرض حديثه عن اهتمام الامريكيين بتوضيح موقف المصريين من قضيتين هامتين اولاهما اسرائيل وثانيتهما القومية العربية . . . ويبدو حديث جمال عبد الناصر كأنه وجهه لروزفلت قبل ٢٣ يوليو ، اذ ان كبار ضباط الجيش جميعا عدا قلة محدودة جدا منهم قد عزلوا واحيلوا الى التقاعد فور نجاح حركة الجيش .

ولكنه لا يوجد دليل واحد على ان جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيا بكيرميت روزفلت قبل الحركة . . . ولو أن اتصالات بعض زملائه بالامريكيين قد جعلته يطلب من خالد محيى الدين عدم استخدام عبارة (الاستعمار الانجلو امريكى) فى منشورات الضباط الاحرار ، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطانى ، وكان ذلك فى شهر مارس ١٩٥٢ ، وذلك للتأييد الذى لسه هؤلاء الزملاء من المسئولين الامريكيين فى المنطقة .
والمقطوع به ان الامريكيين قد وجدوا فى النشاط السرى لحركة الضباط الاحرار بعض ما يحقق لهم اهدافهم فى المنطقة ، ولكنهم لم يستطيعوا ابدا ان يكونوا مسيطرين عليه .

وعندما عاد كيرميت روزفلت الى واشنطن فى مايو ١٩٥٢ بعد اقامة امتدت ثلاثة اشهر قدم تقريرا الى وزير الخارجية الامريكية دين اتشيسون حسب رواية مايلز كوبلند فى كتابه (لعبة الامم) تتضمن النقاط الآتية :

١ - لم تعد الثورة الشعبية التي كان يسعى اليها كل من الاخوان المسلمين والشيوعيين - وتخشيها وزارة الخارجية الامريكية - واردة في الحساب .

٢ - لم يعد هناك اى امل في ابعاد الجيش عن القيام بانقلاب قريب واثنائهم عن عزمه على استلام السلطة ، رغم كل التحفظات التي كان يبديها واضعو مخططاتنا في واشنطن من ان تكون النتائج مشابها لما جرى في سورية على ايدي العسكريين .

٣ - ان قادة الانقلاب المحتمل ، يرفعون شعارات قياسية تخالف ما اقترحه كثير من المراقبين الدبلوماسيين وتجعل منهم وهم في السلطة طرفا ليئا ومرنا في ايه مفاوضات نخوضها معهم كما انها تزيد من فرصتهم في النجاح .

٤ - يجب ان توافق الحكومة الامريكية على اقصاء الملك فاروق ، وربما النظام الملكي نهائيا في مصر ، ولا يمنع هذا من اتباع بعض الشكليات للدبلوماسيين بارسال مذكرة احتجاج رقيقة تفسح المجال امام السفير كافرى لظهور قلقه المصطنع على سلامة الملك فاروق .
واذا صح ان كيرميت روزفلت قد وصل الى هذه النتائج فان هذا لا يعنى ارتباط تنظيم (الضباط الاحرار) بالمستولين الامريكيين ارتباطا عضويا ، ولا يدل على ان حركتهم تتم بتوافق وتنسيق مع الاتجاهات الامريكية ، وانما يدل على اتساع دائرة معرفتهم ، وخبرتهم السياسية في دول تتعرض لازمات وطنية وحركة جيوشها في مواجهة هذه الازمات .

التحضير للانقلاب :

دليل ذلك ان (الضباط الاحرار) لم تكن لهم خطة عمل ٠٠ ولم يحددوا تصورا لحركتهم ، ولم يقرروا اسلوب انتفاضهم الى ما قبل ٢٣ يوليو بايام قليلة .

كانت الاتجاهات متضاربة ، والرغبات مشتتة ، والحلول المقترحة متعددة .

وظهر ذلك واضحا بعد ان اصدر الملك قرارا بحل مجلس الادارة المنتخب لنادي الضباط وتعيين مجلس مؤقت برئاسة اللواء علي نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق اللواء محمد نجيب ، وعضوية يوسف العجرودى ، وجلال صبرى ، ومصطفى كمال عبد الرازق ، ومحمد حسنى وعلى صبرى ضابط مخابرات الطيران ونائب رئيس الجمهورية فيما بعد .

وكان هذا القرار الذي صدر في ١٧ يوليو صدمه جعلت (الضباط
الاحرار) يهرعون الى التفكير في تنفيذ شيء ما .. دون أن يستبينوا حقيقة
هذا الشيء .. ودون ان يغفلوا لكل أمر عده .

وتأرجحت الآراء ..

يقول محمد نجيب انه ظهرت أمام الضباط ثلاثة طرق مفتوحة :
الاول : ارسال برقيات احتجاج من الضباط للملك .
الثاني : اختلال النادى بالقوات المسلحة .

الثالث : تجميع كبار الضباط واعتقالهم وفرض شروط الضباط على
الملك .

ولم تكن هذه الحلول هي التي فرضت نفسها فقط على تفكير الضباط
.. برزت مرة أخرى فكرة الاغتيالات بطريقة ملحة .. وساندت مجموعة
الطيران فكرة اغتيال قادة الاحزاب ورجال السراى وبعض رجال السياسة
.. وسرت الفكرة الى مجموعات أخرى تجند للاغتيال ، وتشكلت مجموعة
لذلك فعلا من كمال رفعت وعباس رضوان وزير الداخلية فيما بعد واسماعيل
فريد محافظ الدقهلية السابق ومحمد البلتاجى محافظ الجيزة السابق
وعبد الحليم عبد المال الذى كان الملاحق المسكرى فى واشنطن فيما بعد ، كانت
تنتظر أوامرها من عبد الحكيم عامر .. ولكن هذه الاوامر لم تصدر ولم تطلق
رصاصة واحدة للاغتيال .

وكانت فكرة الاغتيالات تراود الضباط دائما ، فهي أقرب اسلوب يتفق
مع منطقهم وطبيعتهم .. وساعد على ظهورها مرة أخرى فى هذه المرحلة
— بعد ان ذوت وتراجعت فى فترة الكفاح الشعبى المسلح ضد الإنجليز فى
القناة ، وتجمع الارهابيين فى تنظيم (الحرس الحديدى) التابع للسراى ،
وعدم وجود ظروف تؤهل لهم خلق اعداء تتجسم فيهم فكرة الاغتيال —
ساعد على ظهورها اغتيال ملازم الصيانة الفنى (عبد القادر طه) فى
أمايو ١٩٥٢ الذى كان عضوا فى الحرس الحديدى ثم كفر به وبدأ اتصالاته
مع القوى الوطنية واليسارية .. ونشرت الصحف وقتها اتهامها الى اللواء
حسين عامر الذى بادر الى اعداد تكذيب له فى جريدة (الاهرام) ولكنه تراجع
عن نشره فى آخر لحظة حتى لا يكون فى هذا التكذيب توجيه لاتهام السراى
فى وقت كان يتطلع فيه الى منصب الوزارة .

هكذا كانت فكرة الاغتيالات تطرح نفسها دائما ..

ولكن الظروف كانت تتغير بسرعة شديدة .. والمناطحة اصبحت
متوقعة بين السراى والضباط الأحرار فى أية لحظة .

السراى فى مركز السلطة وتملك القدرة على اعتقال المشتبه فيهم من الضباط .. والضباط الاحرار يشعرون باقتراب الخطر منهم دون ان يكون عندهم تصور كامل ان خطة معدة لحركتهم .

وكان حسين سرى قد اقترح عند تشكيل وزارته يوم ٢ يوليو ١٩٥٢ بعد استقالة نجيب الهلالي تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية ولكن الملك رفض ذلك رفضا باتا .. وغضب ايضا على محمد حيدر الذى لم يجد سبيلا الا حل مجلس ادارة النادي ترضية للملك ونقل محمد نجيب من قيادة سلاح المشاة ليكون قائدا للمنطقة الجنوبية فى منقباد بأسبوط .

وفكر محمد نجيب فى الاستقالة .. بل وكتبها فعلا .. ولكن موقف بعض الزلاء منه دفعه الى التراجع عنها وسحبها قبل وصولها .. فقد قال له يوسف صديق (اذهب الى منقباد وسنعيدك الى القاهرة بالدبابات) واقتنع محمد نجيب ، وقرر ان يواصل المقاومة مع زملائه من موقعه فى اى مكان ..

وفى هذه المرحلة ايضا كانت صيحة المناذاة بالحاكم (العاقل المستبد) قد علت وترددت ووصلت الى الذروة .. سواء فى الخارج او الداخل .

نشر الكاتب الامريكى ستيفارت السوب مقالا فى صحيفة (شيكاغوبزن تايمز) يقول فيه « اذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى ان تحافظ على سيادتها على مصر بخلق الباشوات وجعلهم اصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا اداة تسهيل مصالح بريطانيا الاستعمارية فان هذه الطريقة لم تعد عملية ولا مجدية اليوم ، ان الشعب الفقير قد اخذ يستيقظ ويشعر بالضيق الفاحش اللاحق به » ثم انهى مقاله بقوله « ان الحديث عن انعاش الديمقراطية فى بلد كمصر يعيش فيه اغلبية الشعب عيشة أحط من عيشة الحيوانات ، هو لغو فارغ ، ان مصر لا تحتاج الى ديمقراطية بل تحتاج الى رجل فرد ، الى رجل ككمال اتاتورك ليقوم بالاصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد ، لكن مشكلة مصر فى كيفية العثور على الديكتاتور ، فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور » .

وكتب احسان عبد القدوس مقالا بعنوان (ان مصر لى حاجة الى ديكتاتور .. فهل هو على ماهر ؟) تحمس فيه للدفاع عنه وقال انه معروف عنه انه يعتد برأيه الى حد لا يسمح معه للوزراء بالتفكير ثم قال « ومصر تقبل معه ان يعتد برأيه الى حد ان يصبح ديكتاتورا للشعب لا على الشعب ، ديكتاتورا للحرية لا على الحرية ، ديكتاتورا يدفعها الى الامام ولا يشدها الى الوراء » .

وفى نفس الوقت تقريبا ظهرت عدة مقالات كتبها جوزيف السوب (من نادى الجزيرة بالقاهرة) قال فيها أن فاروق قد فقد اهليته ، وان الوفد بحزب لا يمكن الاعتماد عليه ، وان الامل الوحيد في الجيش ٥٥ وقد اثار هذه المقالات التى نشرت في امريكا اهتمام المبعوثين المصريين هناك ، ودفعت الدكتور ابراهيم سعد الدين عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومستول معهد الدراسات الاشتراكية فيما بعد الى كتابة مقال لمجلة (الكاتب) دون توقيع ، تحدث فيه عن احتمال وقوع انقلاب عسكري .

وكانت صحف دار اخبار اليوم هي المنبر الذى تنطلق منه الدعاية للسياسة الامريكية ، فهي تمدح السراى والملك ، وتهاجم الوفد وتحاول التشهير به ، ثم تنقلب الى غمز السراى عندما تتبلور السياسة الامريكية وتفقد الثقة في قدرة الملك على الاصلاح . وقد اوضح موسى صبرى ذلك في كتابه ملك واربع وزارات ، اتخذت موقفا معاديا للشيوعية في وضوح وقوة ونادت بالاصلاح ، وكان منطقها في محاربة الانجليز ، خذ منهم ما تستطيع ثم حارب من جديد ، ولعل صحافة اخبار اليوم كانت تمثل حيرة الشباب في البحث عن بطل ، وعبرت في كثير من مقالاتها وتحقيقاتها عن هذا الامل الذى تجمع حوله الناس .

وفى غمرة البحث الامريكى وراء خفايا الحياة السياسية في مصر ، ومحاولة معرفة (البطل) الذى تحدثت عنه صحف (اخبار اليوم) ، وقف جهاز اكتشافهم الحساس عند ظاهرة ، لم تكن وقتها ذات اثر كبير في حياة الجماهير اليومية ، ولكنها اظهرت بادرة مثيرة في اخطر جهاز منظم في مصر . . . وهى انتخابات نادى ضباط الجيش التى دفعت اسم محمد نجيب الى الضوء .

وفى يوم ١٨ يوليو فوجيء محمد نجيب بحضور مدير مكتب محمد هاشم وزير الدولة وزوج بنت حسين يسرى بعد الغروب كالمبا منه الذهاب معه لمقابلة محمد هاشم وزير الداخلية .

وذهب محمد نجيب الى شقة محمد هاشم في الزمالك حيث انتظره الى ما بعد منتصف الليل لانه كان في اجتماع مجلس الوزراء ودار بينهما حوار عن اسباب التمر في صفوف الجيش ارجع نجيب فيه السبب الى ان البلد تحكم حكما بعيدا عن الديمقراطية غير معبرا عن ارادة الشعب . ويقول نجيب أن محمد هاشم ادار الحديث فجأة ليسأله عما اذا كان تعيينه وزيرا للحرية يعتبر أمرا كافيا لازالة اسباب التمر وخلق حالة من الرضى بين الضباط .

كان الاقتراح مفاجئاً . لكن نجيب رفضه مباشرة متعللاً بأنه سبق أن عرضت عليه وكالة الوزارة ورفضها وأنه يفضل ان يظل في موقعه بالجيش ويقول نجيب ان رفضه انبعث في الحقيقة من شعوره بأنهم يقومون بمناورة لابعاده عن الجيش .

وخلال الحديث الذي امتد الى الثانية بعد منتصف الليل ابلغه محمد هاشم بطريقة عابرة ان هناك اسماء ١٢ ضابطا عرفت السراى انهم يحركون (الضباط الاحرار) ولكن نجيب ابدى عدم اكتراث بهذه الواقعة مؤكدا له بان هناك شعورا عاما وجارفا في صفوف الجيش ضد كثير من تصرفات رجال السراى .

ونام محمد نجيب نوما قلقا مضطربا يستعجل الصباح ليلبلغ اللجنة القيادية للضباط الاحرار ، وفوجئ قبل خروجه من المنزل بحضور الصاغ السابق جلال ندا المحرر العسكري لدار اخبار اليوم ، ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة يتحريان منه عما تم في مقابلته مع محمد هاشم .

واندهش محمد نجيب لسرعة معرفتهما بالخبر ، ولكن تبين فيما بعد ان مصطفى أمين كان قريبا جدا من محمد هاشم وأنه التقى به قبل وبعد مقابلة محمد نجيب له ، وان ارسال ندا وهيكل كان من باب التعرف على وجهة نظر الضباط الاحرار .

ولم تقف المفاجأة عند هذا الحد . فلم تكد تمضي لحظات حتى وصل جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والتزما الصمت حتى لا يدور الحديث مع نجيب امام الآخرين . وهنا طلب هيكل تعريفه بالضباطين ، وكان هذا هو اللقاء الاول بين جمال عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل .

انفرد نجيب بجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، واسر لهما بتفاصيل المقابلة ، وركز على تلميح محمد هاشم له بمعرفة السراى لاسماء عدد من الضباط ، واحتمال اتخاذ اجراء مضاد لهم في اية لحظة . وفي هذا اليوم بالتحديد تقرر القيام بحركة عسكرية . ولكن الصورة التي تتم بها كانت مازالت مهتزة وغير واضحة ، تتراجع بين الاغتيالات وبين الاعتقالات .

واتصل حسن ابراهيم بعبد اللطيف البغدادى ليلغه انباء قرارهم بالتحرك وكان في ذلك استجابة لموقفه الذي جعله ينتهد منتظرا بعد حريق القاهرة .

واجتمعت اللجنة القيادية للضباط يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ ونلقت
الحلول المقترحة فور المقابلة مع نجيب الذي لم يحضر الاجتماع لانه كان اكثر
الضباط عرضة للرقابة وتسليط الضوء عليه .

وتراجعت فكرة الاغتيالات بعد وضوح صعوبة تنفيذها بصورة جماعية
واحتمال القيام بحملة اعتقالات واسعة بعد تنفيذ الاغتيالات ، الى جانب
احتمال تعرضها للفشل وتعرض القائمين بها للخطر . ووافقت المجموعة
كلها على ذلك .

ونبتت فكرة الانقلاب ، واخذت تنمو مع المناقشة ، بدأت بالتفكير في
الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة دون الاذاعة أو غيرها . ثم تطورت حتى
اصبحت حركة واسعة وانقلابا عسكريا حقيقيا .

وكلف زكريا محيي الدين بوضع خطة الانقلاب رغم انه لم يكن قد
اصبح عضوا في اللجنة القيادية للضباط الاحرار ، ولكنه كان زميلا لجمال
عبد الناصر وكمال الدين حسين في التدريس بكلية اركان الحرب .

واستمرت اجتماعات قادة الضباط الاحرار بعد ذلك نشطة ومتلاحقة
ومتواصلة بصورة ابعدت النوم عن عيونهم يومين كاملين .

وتم اعداد الخطة .
وبقي تحديد الموعد باليوم والساعة .

ليلة ٢٣ يوليو :

كان تحديد موعد الحركة يخضع للظروف المتجددة ، فلم يكن الضباط
الاحرار وحدهم هم الذين يملكون تحديده باليوم والساعة . كانت النية
هي القيام بحركة عسكرية عام ١٩٥٥ كما قال جمال عبد الناصر للمسحفي
البريطاني دافيد دين مورجان مراسل الصانداي تايمز في شهر يوليو ١٩٦٢
ولكن حريق القاهرة اصبح قوة ضاغطة تدفع للحركة ، واستقر الرأي في
البداية على ان يتم ذلك في شهر نوفمبر ١٩٥٢ حيث يقضى الدستور بضرورة
اجتماع البرلمان في هذا الشهر ، فاذا حدثت مخالفة دستورية أو تزيف
في الانتخابات فان حركة الجيش عندئذ تكون لحماية الدستور . ومضت
الامور في هذا السبيل ، حتى اصدر الملك قراره بحل مجلس ادارة نادي
الضباط ، وكان هذا في ذاته مؤشرا له دلالة بأن الصدام حتمي ، وان
التأجيل لن يكون في مصلحة الحركة . وحددت اللجنة القيادية يوم ٥
اغسطس موعدا للحركة لسببين هما استكمال حضور كتبية مدافع الماكينة

الاولى لتزيد القوة الضاربة للضباط الاحرار ، وحتى يكون الضباط قد استلموا مرتباتهم . ولكن معلومات محمد نجيب عقب مقابلته لمحمد هاشم ولقائه مع جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر جعلت التأخير حتى ٥ أغسطس امرا لا مبرر له حذرا من مبادرة الملك بضربة تصيب الحركة بالشلل . . وساعد على تكبير الموعد ليتم خلال ٤٨ ساعة حديث تلاه ثروت عكاشة عن صهره احمد ابو الفتوح رئيس تحرير (المصرى) يبلغه فيه من الاسكندرية بان انباء تتردد عن اعتقالات لعدد من الضباط ، وتعيين حسين سرى عامر وزيرا للحرية .

تقرر يوم ١٩ يوليو ان تتم الحركة ليلة ٢١ ، ٢٢ يوليو ، وكان الوقت محدودا جدا لوضع الخطة ودراسة كافة الاحتمالات وحشد كل الضباط الاحرار والتأكد من سلامة تقدير الموقف وضمان حركة المناطق الخارجية عدا القاهرة واهمها الاسكندرية والقنال والعريش .

ورغم ضيق الوقت لم يكن هناك من سبيل للتراجع ولم يعد هناك مفر من الاقدام . . واصبحت القضية هي قضية الاتصالات وتحضير الضباط للعمل الانقلابي ، بعد ان صرف النظر عن الاغتيالات وتبين تحت ضغط عامل السرعة ان التنفيذ فى الموعد المحدد (ليلة ٢١ ، ٢٢ يوليو) هو امر شديد الصعوبة لتعذر تجهيز كافة الترتيبات والانتها من كل الاتصالات ، وتقرر تأجيل الموعد يوما واحدا لتكون الحركة (٢٢ ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢) . . وقد اثر هذا التأجيل فى نفسية بعض الضباط الذين كانوا قد تهيأوا تماما للعمل وابلغوا قياداتهم بأنه اذا حدث تأخير جديد ، فسيصرفون منفردين .

قرأ زكريا محيى الدين الخطة فى الاجتماع الاخير الذى عقد يوم ٢٢ يوليو بمنزل خالد محيى الدين ، ويبدى عبد اللطيف بغدادى ملاحظة شكلية اذ يقول ان جمال عبد الناصر قد انتحى به جانبا هو وحسن ابراهيم حيث قال لهما انه كان مفروضا ان يقرأ الخطة ، وان المسألة ليست مسألة (اقدمية) باعتبار زكريا محيى الدين اقدم منه رتبة . . بينما كان جمال عبد الناصر هو رئيس الضباط الاحرار انتخابا ولم يكن ذلك محل خلاف .

ورغم التأجيل يوما فان سرعة اعداد الخطة والتحديد المفاجيء للموعد احدث عدة مفارقات . . انور السادات غادر رفح يوم ٢٢ يوليو ولم يتصور ان الحركة ستتم هذه الليلة ، فذهب مع اسرته الى دار صيفية للسينما ، ولم ينضم لزملائه من الضباط الاحرار الا بعد عودته من السينما وقراءته ورقة تركها له جمال عبد الناصر ، وعندما وصل كانت قيادة الجيش قد سقطت فى يد الضباط الاحرار فعلا .

ومنطقة العريش لم تعرف بتفاصيل الحركة موعداً أو مسئولية .. وكذا منطقة القتال فهما لم يعرفا الا من محادثة تليفونية تمت في الثانية بعد منتصف الليل وفيها ابلغ القائمقام احمد شوقي الصاغ توفيق عبد الفتاح بنجاح العملية ، وطلب منه جمال عبد الناصر تبليغ الصاغ صلاح سالم في رفع لتعذر الاتصال به تليفونيا .. ولم ينجح توفيق عبد الفتاح في ذلك الا مع أول ضوء يوم ٢٣ يوليو .

وحدث ذلك ايضا مع حامية السويس حيث كان الصاغ لطفى واكد يعرف التفاصيل والموعود ولكن نجاح العملية لم يعرف الا بعد اتصال انور السادات باليوزباشى احمد طعيمة .

اما منطقة الاسكندرية فقد حضر لى عز العرب عبد الناصر وشوقي عبد الناصر شقيقا جمال عبد الناصر يوم ٢١ يوليو ليلغاني بالتوجه الى مصر لمقابلته دون توضيح الاسباب .

والتقيت بجمال عبد الناصر امام منزله بالقاهرة حوالى الخامسة والنصف مساءً يوم ٢٢ يوليو وترك عربته السوداء الصغيرة على مقربة من المكان الذى وقفت انتظره فيه ، بعد ان اعتذرت عن عدم الانتظار بالمنزل لشعور ريفي بالحرج من دخول منزل فى غيبة صاحبة .. وكان فى العربية الصاغ كمال الدين حسين والقائمقام احمد شوقي والساغ صلاح نصر .

وفوجئت تماما عندما ابلغني جمال عبد الناصر بأن الجيش يتحرك الليلة لفرض مطالبة على الملك ، فاذا لم يستجيب لها فسينظر فى امره .. وكان سر المفاجأة هو التوقيت الفورى ، الى جانب طبيعة الدور الذى سيقوم به الجيش .

كان تفكيرى مرتبطا بتفكير زملائى فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، الذين لم يقدروا للجيش دوراً فوق دور الشعب ، ولم يتوقعوا أن الجيش سوف يتحرك وحده والناس نيام فى منازلهم ، بل كانوا ينتظرون الى الجيش كفضيلة من فصائل الشعب تتحرك فى توافق وتنسيق وتوقيت مشترك مع الفصائل الشعبية الاخرى المثلة فى الاحزاب والاتحادات والنقابات .. لم يدر فى خلد احدا ان نتعاون من اجل انقلاب عسكرى .

واستفسرت من جمال عبد الناصر عن طبيعة الدور الذى يمكن ان تقوم به قوات الاسكندرية فكان الجواب هو تأمين المنطقة والسيطرة عليها دون تحريك للقوات أو حدوث تناقضات بين حامية الاسكندرية وقيها الملك والحرس الملكى والوزارة وبين حامية القاهرة .

كان توجيهها عاما اكثر منه توجيهها للتنفيذ .. متروكا لمبادرة الضباط

الاحرار في الاسكندرية ، ولطبيعة الموقف الذي يمكن ان نجابهه .
 وشعرت بالمسئولية الثقيلة التي القيت على كتفي ووجدت من واجبي
 ان اشرك فيها زملائي ، فأسرعت الى احمد فؤاد وكان منزله قريبا وابلغته
 بحدثي مع جمال عبد الناصر ولم يكن الموقف قد اتسع للقائهما فلم يكن
 يعرف شيئا عن موعد الثورة . . وذهبنا معا حيث قابلنا خالد محيي الدين
 ولم تتردد في ضرورة المشاركة بعد ان دارت العجلة واصبح وقفها مستحيلا .

وذهبت الى يوسف صديق وكان زميلا ايضا في (حدتو) وفوجئت
 بالدماء تنزف من صدره ، وقد اخذ حقنه في الرابعة مساء لمنع النزيف ، وهو
 في معنوية عالية يهيء نفسه لواجب الليلة . . وغادرت القاهرة بعد ان
 ابلغت سيد سليمان رفاعي أو (بدر) سكرتير (حدتو) بموعد الحركة
 المفاجئة ، فوصلت الاسكندرية مع منتصف الليل .

ولم يكن بدر واحمد فؤاد هما المدنيين الوحيدان اللذان عرفا بتحريك
 الجيش قبل مواعده . . كان جمال عبد الناصر قد ابلغ حسن عشماوي
 عضو مكتب الارشاد بالاخوان المسلمين كما ثبت من حديث له فيما بعد ، كما

ذهب جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين يوم ٢٢ يوليو لابلاغ صالح ابو رقيق
 عضو مكتب الارشاد ايضا واتفقا معه على ان يسهم بعض الاخوان في مساندة
 حركة الجيش بعد انتصارها في الصباح . . وابلغ احمد انور شيخا في كلية
 الشريعة اسمه محمد الاودن كان يتبارك به ليدعو لنجاح الثورة . . فظل
 قائما يصلى طول الليل — حسب رواية احمد انور — حتى اذيع البتان الاول
 للثورة .

اخطار غير متوقعة :

ولاشك ان اتصالات قد حصلت بين بعض الضباط والمدنيين قبل
 التحرك ولكن في حدود معينة ، لا تتجاوز دائرة الاقارب او الاصدقاء .

ولكن التسرب لموعد الثورة وحركتها جاء من ملازم اول حسن محمود
 صالح الذي ابلغ زملاءه في المدفعية انه عندما ذهب الى المنزل لتغيير ملابسه
 فهمت والدته انه مقدم على عمل ما في هذه الليلة ، فأبلغت اخاه لواء جوي
 متقاعد صالح محمود صالح الذي ابلغ بدوره حيدر باشا تليفونيا بأن الضباط
 ينوون عمل شيء في البلد .

عرف ضباط المدفعية بذلك في السابعة مساء يوم ٢٢ يوليو ، فأعادوا
 الضباط الى والدته ليقنعا بأنه ليس هناك شيء جدي .

ولكن الخبر كان قد وصل الى السراى فعلا ، واصبحت الحركة مهددة بالفشل والتوقف قبل ان تبدأ .

ولم تكن هذه هى الثغرة الوحيدة . . حدثت ثغرة أخرى قبل الحركة بساعات فى سلاح الفرسان عندما اتصل أحد الضباط (ممدوح شوقى) بضابط آخر ليس عضوا فى التنظيم (يوزباشى فؤاد كرامة) الذى ابلى ذلك

الى اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة ، الذى اسرع بابلاغ القصر ، حيث استدعى اللواء حسين فريدا الى عابدين ومنها توجه الى القيادة .

كان واضحا ان العجلة والسرعة هى الطابع السائد للحركة ، وان الروح الاندفاعية هى المسيطرة وان السباق مع الزمن كان يدفع الى الاهتمام بالوصول مع عدم الوقوف عند كثير من الفرعيات .

ويقول عبد اللطيف بغدادى انهم فى اثناء المناقشة الاخيرة للخطة توقعوا النجاح بنسبة ١٠٪ والفشل بنسبة ٩٠٪ ، ولكن لم يكن هناك مفر من الاقدام .

واعطيت الخطة اسما كوديا هو (نصر) وتحدد منتصف الليل (ساعة الصفر) .
وبدا تنفيذ الواجبات فى حدود القوى المتاحة .

وقبل ان تتحرك اى قوة من موقعها . . وقبل الخطوة الاولى فى تنفيذ الخطة كان اللواء حسين فريد رئيس اركان حرب الجيش قد استدعى قادة الاسلحة والمناطق بالقاهرة ، عدا اللواء محمد نجيب مدير المشاة ، وقتئذ ، لخشيتهم منه واعتقادهم انه العنصر الرئيسى المحرك للضباط الغاضبين . . الى مؤتمر فى العاشرة مساء بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة .

وقد تناسق عدم استدعاء محمد نجيب الى المؤتمر مع خطة الضباط الاحرار التى كانت تقضى ببقائه فى المنزل على أهبة الاستعداد ، دون أية حركة قد تثير الشبهات ضده ، الى ان تنجح الخطة فيستدعى لتولى القيادة .

ولكن محمد نجيب علم من شقيقه على نجيب قائد قسم القاهرة بطبيعة وموعد المؤتمر ، فأسرع بتبليغ ذلك شخصا الى عبد الحكيم عامر ونصحته بأن يتم اعتقال القادة المؤتمرين اثناء خروجهم حقنا للدماء .

كان الوقت متأخرا لا يسمح بتبليغ الضباط تغييرا فى الخطة ، كما ان وقف التنفيذ لم يكن واردا مهما كانت الاخطار .

واتصل عبد الحكيم عامر بجمال عبد الناصر وخرج الاثنان معا في عربة جمال الصغيرة يراقبان حركة القوات .. فلم يكن الاثنان مرتبطين بوحدة عامل في القاهرة .. عبد الحكيم عامر كان في العريش وجمال عبد الناصر كان مدرسا في كلية اركان الحرب .

ومعظم ضباط اللجنة القيادية للضباط الاحرار لم يكونوا مرتبطين بوحدة متحركة في هذه الليلة عندا خاله محيي الدين الذي تحرك في اطار خطة السوارى ، وكمال الدين حسين الذي تحرك في اطار خطة المدفعية رغم انه كان مدرسا في كلية اركان الحرب .. صلاح سالم كان في العريش وانور السادات كان قد وصل للقاهرة في نفس اليوم كما ذكرت .. وضباط الطيران عبد اللطيف بغدادى وجمال سالم وحسن ابراهيم لم يكن في الخطة تحركهم الا بعد ضوء الصباح عندما يصبح للطائرات فرصة التحرك .

كانت لحظات حرجة .. مؤتمر للقادة في كوبرى القبة .. والضباط الاحرار يتسللون لوحلاتهم يجهزون اسلحتهم .
سباق خفى مع الزمن .. القادة لا يعرفون ماذا يدور في وحداتهم .. والضباط الاحرار لا يعرف معظمهم حقيقة المؤتمر ولا ماذا استقر امر المجتمعين عليه .

سقوط القيادة العامة :

وحدث خطأ بسيط .. ولكنه كان عظيم الاثر .
تصور البكباشى يوسف صديق ا .. ساعة الصفر هي ٢٣٠٠ أى الحادية عشرة مساء وليست منتصف الليل .

كان يوسف صديق قائدا ثانيا لكتيبة مدافع الماكينة الاولى .. وصل مع مقدمة كتيبته الى القاهرة منقولا من العريش يوم ١٣ يوليو ... وكان عدم وصول بقية الكتيبة سببا في التفكير السابق لتأجيل الحركة الى ٥ أغسطس .

لم يخف يوسف صديق الموقف على ضباطه وجنوده ، خطب فيهم قبل التحرك وقال لهم انهم سيفخرون بما سينجزون في هذه الليلة .
وتحركات القوة التى وصلت مصر من الكتيبة (سرية الرئاسة وسرية اخرى) من معسكر (هاكستيب) ابعد معسكرات ضواحي القاهرة (خلف مطار القاهرة الدولى) .. دون ان تدرى شيئا عما يدور في قيادة الجيش كان يوسف صديق راكبا عربة جيب فى مقدمة طابور عربات الكتيبة المليئة بالجنود .. وفى الطريق فوجئ باللواء عبد الرحمن مكي قائد الفرقة

يقترّب من المعسكر ، فاعتقله ، وعند أوائل مصر الجديدة اعتقل أيضا
الاميرالاي عبد الرؤوف عابدين قائد ثان الفرقة ، الذي كان يسرع بدوره
للسيطرة على معسكرات هاكستيب . وركب الاثنان في عربتهما والمدافع
موجهة عليهما من العربات الاخرى ، والعلم يرفرف على مقدمة العربة .

ولم تقف الاعتقالات عند هذا الحد فقد فوجيء بجنوده يلتفون حول
اثنين تبين انهما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر . . وكانا وحسب
رواية يوسف صديق - في ملابس مدنية .
كان اعتراضهما للقول المتحرك واقتراهما منه سببا في اثاره شبهات
الجنود ، ولما استفسر منهما يوسف صديق عن سر وجودهما في هذا المكان
أبلغاه بالموقف في رئاسة الجيش . . وهنا أعد يوسف صديق فجأة خطة
جديدة تقضي بهاجمة الرئاسة .

كانت قوات يوسف هي الوحيدة التي تتحرك في شوارع القاهرة ، وهي
الوحيدة التي تتحرك في جرة نحو مركز رئاسة الجيش .

وكانت الخطة التي اعدّها يوسف صديق للاقتحام بسيطة . . فصيلة
تقطع الطريق عند مستشفى الجيش امام كوبرى القبة ، وفصيلة اخرى
تقطع الطريق عند كوبرى السيوفى امام سلاح خدمة الجيش ، وبقيّة القوة
تقتحم بلا احتياطي .

واثناء نزول الجنود من عرباتهم ظهر الاميرالاي احمد سيف اليزل
خليفة ، فكان ثالث المعتقلين ، وترك سائقه فقط حرسا عليهم وعنده اوامر
باطلاق النار .

واقتحم يوسف صديق وجنوده مبنى القيادة وفتشوا الدور الارضى
وكان خاليا ، وعندما ارادوا الصعود الى الطابق الاعلى اعتسّروا طريقهم
شاويش حذره يوسف صديق ولكنه اصر على موقفه ، فأطلق عليه يوسف
طلقة اصابتة في رجله شفى منها فيما بعد .

وعندما حاول فتح غرفة القيادة وجد خلف بابها مقاومة . . فأطلق
جنوده الرصاص على الباب ثم اقتحموا الغرفة . . وهناك كان يقف اللواء
حسين فريد رئيس اركان حرب الجيش واللواء حمدى هيبه وضابط آخر
يرفع منديلا ابيض .

كان حسين فريد رابط الجيش شجاعا .

وقال له يوسف :

— لقد طلبت مقابلتك من مدة ، ويؤسفنى ان تكون هذه هي مناسبة

اللقاء .

وطلب منهم ان يتحركوا حيث سلمهم لليوزباشى عبد المجيد شديد
امين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى فيها بعد ليذهب بهم الى معسكر الاعتقال
المعد حسب الخطة فى مبنى الكلية الحربية .
وفى هذه اللحظة وصل ضابط ومعه ٥٠ جنديا كل منهم يحمل ١٠٠
طلقة حضروا بناء على استدعاء من رئاسة الجيش ، فضعهم يوسف الى قواته
بعد ان عين عليهم قائدا من ضباطه .

واخيرا جلس يستنشق انفاسه مع بعض ضباطه فى مكتب رئيس هيئة
اركان حرب الجيش .
كانت قيادة الجيش قد سقطت . وكان بعض كبار الضباط قد
اعتقلوا . وكان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يرقبان الموقف من
موقع مجاور تمايا للقيادة هو المكان الذى اقيم فيه المسجد الذى استقر فيه
جثمانه بعد وفاته .

ولم يكن جلوس يوسف صديق على مقعد رئيس اركان حرب الجيش
يعنى ان الحركة قد انتصرت او ان الخطة قد نفذت . ولكنه كان يعنى
فقط ان اخطر مركز للسلطة قد سقط . وانه لم يعد هناك - فى القاهرة -
مركز يستطيع ان يعطى اوامر مضادة لحركة قوات الضباط الاحرار .

كانت جرة يوسف صديق وبسالته عاملا مرجحا لقوات الحركة .
وكان كبار ضباط الجيش الذين غادروا القيادة عقب مؤتمرهم قد بدأوا
يتساقطون فى ايدى القوات الثائرة .

قوات المدفعية فى الماطة اعتقلوا اللواء على نجيب قائد المنطقة المركزية
كما اعتقل اللواء حافظ بكري قائد المدفعية والبكباشى عبد الفتاح كاظم
اركان حرب السلاح . اعتقلهم كمال الدين حسين ووضعهم يوزباشى
محمد أبو الفضل الجيزاوى اركان حرب مدفعية الميدان فى مكتبه تحت
الحراسة .

وبعد منتصف الليل اتصل من الاسكندرية الفريق محمد حيدر .
يطلب اللواء حافظ بكري ، وكان قد سبق له الاتصال برئاسة الجيش فلم
يتلق جوابا مطمئنا . ورد عليه اليوزباشى الجيزاوى مقلدا صوت اللواء
حافظ بكري ودار بينهما الحديث التالى بعد سؤال حيدر عن الحالة :

- انا حافظ بكري يا معالى الباشا . وقد ارسلت استدعى قادة
الوحدات واحنا مسيطرين تمام على الموقف .
وقال حيدر وصوته يتهلل :

٧ - انا متشكر على الهمه دى يا حافظ وانا حاببلغ مولانا ، وخليك على اتصال بيانا .

وفى الواحدة بعد منتصف الليل اتصل حيدر للمرة الثانية يطلب افادة عن الموقف ، فطمأنه أبو الفضل قائلا ان قادة الوحدات والضباط قد وصلوا فقال له حيدر :

- انا سامع ان فيه دوشة عند القيادة .
وقال أبو الفضل :

- المعلومات عندنا وسأرسل قوة لضرب هذا التجمع .
ولم تكذ تمضى نصف ساعة حتى اتصل حيدر مرة ثالثة والقلق يتضح فى صوته وابو الفضل يجيب :

- ارسلنا قوات للعباسية واحنا مسيطرين على الموقف فى الماطة والعباسية وسنقبض على الضباط المتجمعين امام القيادة .

وفى الثانية بعد منتصف الليل اتصل حيدر للمرة الرابعة وواضح من صوته انه فى حالة نفسية سيئة وهو يقول :

- هناك معلومات وصلتنا بان بعض الضباط قد استولوا على القيادة فعلا . . فما هى الحقيقة ؟

وحاول أبو الفضل ان يطمئنه قائلا :
- ان هذه المعلومات ليست صحيحة وان قواتنا فعلا هى المسيطرة على الموقف .

ولكن الشك كان قد دخل قلب حيدر الذى قال :
- انت باين عليك مش حافظ بكرى . . وصوتك متغير .
- لا يا افندم أنا حافظ بكرى ، وتغير الصوت من التليفون .
- ادبنى امارة .

- امارة ايه يا معالى الباشا .
- ادبنى امارة بخصوص العيد .
وقال أبو الفضل :
- هوه بعد العيد يتفتل الكحك .

وصدم حيدر بالرد فقال :
- مش عيب يابنى كده .
وحسم أبو الفضل الموقف قائلا :

- مصلحة البلد فوق كل اعتبار . . وارجو ان تتركنا لكى نكمل عملنا .

ولم يكن محمد حيدر هو الوحيد الذي اتصل بالمدفعية ، ولكن قائد البوليس الحربى خاطبه ايضا ، باعتباره (حافظ بكري) وطلب منه قوة مسلحة لان هناك وحدات تهاجم القيادة فى كوبرى القبة .

وعندما سأل محمد أبو الفضل الجيزاوى عما اذا كانت القوة يجب ان تكون معها الذخيرة قال قائد البوليس الحربى :

– طبعاً يا افندم لازم نضرب فى الميكان ونمنع الفتنة دى .

وقال له أبو الفضل وقد فاض به :

– انت بكركه الى جتنضرب بالرصاص فى ميدان غابدين .
واتصل بالمدفعية ايضا ، قائد ثان السلاح من منزله ، ومدير العمليات الاميرالاي سيد طه القائد السابق لقوات الفالوجا .

كانت هذه المكالمات تدور امام القادة المعتقلين ، ولم يملك على نجيب نفسه من الابتهاج عندما اعتقله كمال حسين قال له : (اننى اعتقلك) بأمر اللواء محمد نجيب) فطلب من أبو الفضل الجيزاوى ان يقدم لهم (قهوة وشاي وكازوزه) هذا بينما ظهرت الكتابة واضحة على وجه حافظ بكري .

نفذت المدفعية بالمظلة المطلوب منها فى الخطة وهو وضع قوات على مداخل المنطقة العسكرية للتحكم فى الداخلين اليها ، وقد قاد هذه القوات كمال الدين حسين واليوزباشى خالد فوزى واليوزباشى احمد كامل رئيس المخابرات العامة فيما بعد واليوزباشى على فوزى يونس المحافظ فيما بعد .
استقر الموقف فى المظلة تحت قيادة الضباط الاحرار فى المدفعية .

اما فى سلاح الفرسان المواجه تماماً للقيادة فقد استعدت تحت قيادة ثلاثه من ضباطه هم البيكباشى حسين الشافعى والصاغ خالد محيى الدين والبيكباشى ثروت عكاشة . . وكان به اكبر حشد من الضباط الذين كان معظمهم مستعدا للتحرك فعلا من الليلة السابقة ، ولم يغادروا العسكرات

وخرجت المدرعات والعربات المصفحة من السلاح بعد ان اعتقلوا قائد الفرقة المدرعة الاميرالاي حسن حشمت ، وبعد ان كانت القيادة قد اصبحت معقلا للضباط الاحرار فعلا .

كانت مسئولية خالد محيى الدين قيادة المدرعات والمصفحات التى ترابط عند مدخل مصر الجديدة (سينما روكسى) ، وكانت هناك وحدات اخرى اشرف حسين الشافعى وثروت عكاشة على توزيعها الى مطار المظلة ومدخل العباسية ومحاصرة سلاح الحدود . . وقد تم التوزيع على ضوء البطاريات حيث كان النور قد انقطع مصادفة .

يقول ثروت عكاشة انه كان يسترجع فى هذه الفترة كلمات جمال

عبد الناصر له بأن لاجال للعواطف في هذه الحركة فهي ليست نزهة
للسينما وقد تكون هناك دماء ، واذا هددت الثورة فعليك ان تقتل .

وثناء انشغال السواري باستعداد قواته وصل زكريا محيي الدين
فمنعه الحرس من الدخول لولا تصريحه بكلمة السر (نصر) وطلب من
السواري ان يرسلوا بعض المصفحات الى الكتيبة ١٣ مشاة لرفع روحها
المعنوية .

وبدأت المدرعات والمصفحات تتحرك الى مواقعها بعد منتصف الليل
.. لم تجد في الطريق مقاومة ، ولم تطلق رصاصة واحدة .. كان الاطمئنان
يعمر قلوب الضباط وهم يشهدون انوار القيادة مضاءة ، ويعرفون ان زملاء
لهم من الضباط الاحرار قد احتلوها واصبحت قاعدة لهم .
كما تحركت الكتيبة ١٣ مشاة لحماية مدخل العباسية من ناحية كلية
البوليس ، واحتلت رئاسة الحدود ، وكانت تعمل تحت قيادة القائمقام أحمد
شوقي اكبر المشتركين في الحركة رتبة بعد اللواء محمد نجيب : وكان اركان
حرب الكتيبة هو الصاغ صلاح نصر رئيس المخابرات العامة فيما بعد .

وقام سلاح خدمة الجيش تحت قيادة الصاغ مجدى حسنين بتعبئة
عرباته بالبنزين وارسالها للوحدات المتحركة ، كما منسح خروج عربات
الضباط من معسكر العباسية حيث كانت تبني .
وكان بعض ضباط مركزا تدريب اللواء الثامن مشاة يعملون كقوة
احتياطية تحت قيادة حمدي عبيد .. كما كان شمس بدران وزير الحربية
فيما بعد ضابطا بلواء اساس المشاة وقوته من المجندين الجدد الذين لا
يجيدون حمل السلاح ، وقد تولى هو مسئوليته ولكن لم يكن عليهم واجبات
هامة في هذه الليلة .

خروج قوات الكتيبة الاولى مدافع هاكينة من معسكر هاكستب لم يكن
الخروج الوحيد .. كانت هناك المدفعية المضادة للدبابات التي صادفت
بعض المتاعب عندما حرك ضابط عظيم المحطة (الصاغ المعتز بدين الله
الكامل) قوات البوليس الحربى لاحتلال كشك التفتيش عند الباب الرئيسى
لمنع الخروج ، عقب مكالمة تليفونية كانت قد تمت بينه وبين اللواء حسين
فريد قبل اعتقاله .

ولكن مجموعة ضباط المدفعية الذين تحركوا تحت قيادة اليوزباشى
فتح الله رفعت واليوزباشى كمال لطفى واليوزباشى محسن عبد الخالق
واليوزباشى احمد شهيب اطلقوا النيران في الهواء واعتقلوا جنود
البوليس الحربى ، واقترحت جرارة أحد المدافع البوابه المغلقة فحطمتها ،

وانطلقت قوات المدفعية في الطريق الذي سبق ان سلكته قوات يوسف
صديق قبل ساعتين .

وبقيت في العسكر بعض قوات المشاة تحت قيادة الصاغ عبدالقادر
مهنا واليوزباشي فؤاد المهداوي وعندما وجدت أن المدفعية قد خرجت ، بدأ
تحركهم بعد أن اعتقلوا ضابط عظيم الفرقة (الساغ المعتز) .

وهكذا أصبحت المنطقة العسكرية من العباسية الى الماطة وهاكستب
تحت سيطرة وحدات الضباط الاحرار والساعة تشير الى الثانية بعد
منتصف الليل ، وقيادة قسم القاهرة احتلها أحمد أنور قائد البوليس
الحربي فيما بعد .

وبقى في الخطة واجبان هامن . . احتلال الاذاعة واعتقال بعض كبار
الضباط الذين لم يحضروا المؤتمر لانهم ليسوا قادة للأسلحة أوالتشكيلات .
واحتلال الاذاعة ذو شعبتين . . . المبني في شارع الشريفين بوسط
القاهرة ومحطات الارسل في أبي زعبل .

وتول مسئولية احتلال المبني اليوزباشي أحمد المصري من السواري
ومعه سيارات مدرعة فوصلها حوالي الساعة الرابعة والربع صباحا حيث
كانت تحيط بها قوات من البوليس ، استطاع أحمد المصري أن يقنعهم بأنه
موفد من السراي ، وان أحمد طلعت حكمدار العاصمة الذي أصدر لهم
الوامر قد سافر الى الاسكندرية لمقابلة الملك . . . وتم احتلال الاذاعة
وتعيين نقط حراسة في المنطقة المحيطة بها في الساعة الخامسة والنصف
صباحا .

أما محطات الارسل في أبي زعبل فقد اتجه اليها تروب سياراتمدرعة
تحت قيادة مجدى حسنين في تمام الساعة الثالثة . . . ولكن مجدى أسرع
وحده بعربته الى هناك لبطء سرعة تروب السيارات ووجد المحطة مضادة
ومغلقة وبها شابان أحدهما كان (الجارحي القشلان) فتجاوبا معه على
الفور ، ولكن النور قطع فجأة عن منطقة أبي زعبل بأوامر شخصية من كريم
ثابت . . . وأسرع الى محطة النور بعد أن ترك السائق حارسا عليهم وهدد
العاملين فيها بالمسدس .

عادت الكهرباء ، ووصل تروب السيارات ومعه المهندس جمال علام
أحد ضباط قسم الجيش في (حدتو) وعبد الفتاح على أحمد محافظ
الدقهلية فيما بعد .

ووصل أنور السادات الى مبني الاذاعة في السابعة الا ربعا صباحا

ليجد كل شيء معدا لاذاعة البيان الاول للثورة الذي كان قد كتب في مجلس القيادة .

1
اما الاعتقالات فقد قامت بها مجموعة من الضباط .. كمال رفعت .
ومحمد البلتاجي وآمال الرصافي الذين اعتقلوا اللواء سعد الدين صبور
واللواء الطيار حقي هارون الذي كسرت ترقوته لمقاومته .

وتعددت بعد ذلك حركات الاعتقال وامتدت الى بعض المدنيين مثل
عبد الرحمن عمار مدير الامن العام وكامل القاويش وقد اشترك في هذه
العملية أنور السادات ومحمد أحمد رياض .

خلال هذه الليلة التاريخية كانت الخطة تقضى بأن يبقى محمد نجيب
في منزله حتى تتم التحركات العسكرية ثم يذهب الى رئاسة أركان الحرب
لتولى القيادة ... وكان عنصرا هاما من عناصر نجاح الخطة ان تبعد يد
الاعتقال عن محمد نجيب والا يثير الشبهات بحركته حتى لا تفقد الحركة
الوجه الذي سيمثلها في مواجهة الملك والاستعمار وكل أخطار المرحلة .

وأمضى محمد نجيب الليلة ساهرا في منزله ، كلما مضى الوقت اشتد
به القلق رغبة في معرفة نتائج العملية ، وكان يسكن وقتها في الزيتون
بعيدا عن سماع أو معرفة مايدور حوله .

وعند منتصف الليل اتصلت زوجة شقيقه علي نجيب تسأل عنه لانه
ليس من عادته التأخير دون ابلاغها ... ولم يكن محمد نجيب قد حدث
أخاه عن الحركة خشية أن يتعارض ذلك مع واجبه ، باعتباره قائد قسم
القاهرة والمسئول عن الامن والنظام بها .

وبعد دقائق طلب علي شقيقه وكانما ليستوثق من وجوده بالمنزل ..
ثم أبلغه أن معلومات وصلته من البوليس تفيد بأن قوات من الجيش تتحرك
نحو عابدين .. وشجعه محمد نجيب علي الذهاب الى عابدين للتأكد من
صحة ذلك ، وكان غرضه أن تكسب قوات الضباط الاحرار فرصة للحركة
لانه كان يعلم أن عابدين كان خارج مجال النشاط هذه الليلة .

ولم تكد تضي بضعة دقائق أخرى حتى تلقى مكالمة تليفونية من
مرتضى المراغي وزير الداخلية وفريد زعلوك وزير الدولة من الاسكندرية
وهما يقولان له : « ان بعض أولادك قائمون باضطراب في كوبري القبة ورجاؤنا
أن تمنعهم حرصا على مصلحة الوطن » وأنكر نجيب معرفته بحدوث شيء ما
وبعث هذه المكالمة في نفسه الرغبة في مخالفة الخطة والتحرك فوراً ..
ولكن قلقه لم يطل فان القيادة العامة للقوات المسلحة اتصلت به (البكباشي
جمال حماد) وأبلغه نجاح المرحلة الاولى وأنهم سيرسلون له ثلاث عربات

مصفحة ٠٠٠ ولكنه أبلغهم انه سيحضر بعربته الخاصة ٠٠٠ ومع ذلك توجه اليه جمال حماد بعرباته المصفحة .

وكان جمال عبد الناصر قد كلف البكباشي جمال حماد بالذهاب له في عربة رئيس اركان حرب الجيش ، في الوقت الذي كان قد تحرك فيه محمد نجيب بعربته الصغيرة الى كوبري القبة ، حيث قابله بعض الضباط الاحرار وركب عربة جيب دخل بها مركز قيادة الجيش .

واكتملت مظاهر الحركة ٠٠٠ وصل القائد الجديد الى مركز قيادته ٠٠ واحتلت الوحدات مراكزها التي تحاصر بها المنطقة العسكرية وت عزلها تماما عن القاهرة ٠٠٠ واصبحت الاذاعة بشطريها تحت سيطرة الحركة ٠٠٠ والاعتقالات تتم حسب الخطة المرسومة .

حققت الخطة اهدافها في القاهرة .

وبدأت القيادة العامة تتصل بالمناطق الخارجية في القتال والعريش لابلاغ الضباط بانتصار الحركة ٠٠٠ ولم يتيسر الاتصال بصلاح سالم في منطقة رفح الا مع الصباح .

ولم تكن التعليمات للمناطق الخارجية تقضى بالكثير من محاولة عزل القيادات الكبيرة والسيطرة على الوحدات دون تحريكها .

ولم تضع الخطة حلولا لاية مواقف اعتراضية مفاجئة من القوات البريطانية في القتال ٠٠٠ وعندها تساعل يوزباشي احمد عبد الله طعيمة عن ذلك من السويس ، كان الجواب بان ذلك متروك لطبيعة الموقف والمبادرة الشخصية .

كان ضيق الوقت والاسراع في وضع الخطه سببا في عدم دراسة كل التفاصيل ووضع الاجابات الحاسمة على كافة التساؤلات ٠٠ اما في الاسكندرية فقد وصلت اليها قرب منتصف الليل حاملا تعليمات جمال عبد الناصر التي تلقيتها منه مغرب نفس اليوم ٢٢ يوليو ، واسرعت في محاولة الاتصال بالضباط الاحرار ، فوجدت ان بعضهم كان في اجازة الصيف السنوية ، والبعض مررت عليه في منزله وذهبا الى المعسكر (رئاسة الآلاي الثاني أنوار كاشفة) في (سوتر) بعد منتصف الليل .

كان الموقف في الاسكندرية مختلفا تماما عن القاهرة ٠٠٠ الملك هناك والحرس الملكي والقائد العام للقوات المسلحة والوزارة الجديدة التي أقسمت اليمين منذ ساعات برئاسة نجيب الهلالي ٠٠ اي أن فرصة السيطرة لها على المدينة كانت أكثر يسرا من القاهرة ، وخاصة لان قوات الجيش التي كان بها عدد من الضباط الاحرار كانت أقل نسبيا من القوات الخاضعة

لمرة الملك والخالية تماما منهم مثل السلاح البحرى والحرس الملكى
السواحل .

وارسلت اشارة الى قادة الوحدات بالذهاب الى وحداتهم وعندما حضروا
ملك أسلوب القاهرة فى اعتقالهم ، لان التعليمات كانت تقضى بمحاولة
طرة وتأمين المنطقة وعدم تفجير تناقضات بين الاسكندرية والقاهرة .
الموقف معلقا ٠٠٠ الضباط الاحرار ينشطون فى الاتصال بزملائهم
دعائهم للوحدات ، والقادة فى مكاتبهم عاجزون عن التصرف ، الغموض
يحيط بهم .

وكان الفصل فى تحديد الموقف هو البيان الاول للحركة الذى اذيع
الشعب باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة ، وقرأه
ته البكباشى السادات :

(اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الاخير من الرشوة والفساد
استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش
بب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين) .

(وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر
على الجيش وتولى امره اما جاهل أو خائن أو فاسد حتى أصبح مصر
جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل
رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها
فى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب) .

(أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم
وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب ، وانى أؤكد للشعب المصرى أن
س اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية
ية) .

(وانتهاز هذه الفرصة واطلب من الشعب الا يسمح لاحد من الخونة
يلجأ لاعمال التخريب أو العنف لان هذا ليس فى صالح مصر وان اى
من هذا القبيل يقابل ببشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء
فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوننا مع البوليس) .

(وانى اطمئن اخواننا الاجانب على مصالحهم وارواحهم واموالهم
ببر الجيش نفسه مسئولاً عنهم والله ولى التوفيق) .
عقب اذاعة هذا البيان وضحت الصورة فى القاهرة والاسكندرية وكل
لقى ٠٠ وبدت ظاهرة فريدة هى اقبال الضباط وصف الضباط والجنود

جميعا على تأييد الحركة والانضمام للضباط الاحرار حتى انه لم يظهر موقف معاد للحركة في أى مكان .

وكان الجيش مع الصباح قد خلا تماما من الرتب الكبيرة (قائمقام او عقيد فما فوق) فقد حظر عليهم الذهاب لوحدهم وطلب منهم العودة الى منازلهم حتى يستبين الامر .

ومع الصباح تحرك ضباط الطيران الى المطارات ، وتم اعتقال اعضاء السرب الملكى (قائد سرب مهندس عبد الحميد محمود وقائد جناح عازل حافظ ومدكور أبو العز وحسن صالح وعبد المجيد نعمان) .

كان قائد الجناح مدكور أبو العز ضابطا شديدا الالتزام يرفض تنفيذا الاوامر الا من رئيسه المباشر الباور حسن عاكف ، الامر الذى أدى الى صدور الامر باعتقاله مع زملاؤه رغم صلته الطيبة بالضباط الاحرار فى الطيران

– صلة شخصية غير تنظيمية – . وكان عبد المجيد نعمان ايضا من الضباط المنتمين لقسم الجيش فى (حدتو) ولم يرتبط بالضباط الاحرار حتى لاكتشف سرية فى موقع حساس كالسرب الملكى طالما استخدمت رحلاته فى أداء مهمات سياسية سرية .

واحتجز ضباط المدفعية المحاصرون لصحر الجديدة قائد الجناح علوى صبرى وهو فى طريقه الى القيادة حيث استدعى لتبليغ السفارة الامريكى عن طريق مساعد الملحق الجوى الامريكى الذى كانت تربطه به صلة صداقة خاصة ، حيث كان يعمل ضابطا فى مخابرات الطيران ٠٠٠ ولم يسمحوا له بالمرور الا بعد الاتصال بالقيادة .

ويبدو ان الوقت بين تبليغ السفارة الامريكى واذاعة البيان كان قصير حتى ان مايلز كويلند مؤلف (لعبة الامم) يقول ان الحكومة الامريكى لم تعلم بوقوع الانقلاب الا من الصحف الصادرة صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وقام البكباشى عبد المنعم امين بابلاغ القائم بأعمال السفارة البريطانية .

وكان نجيب الهلالي رئيس الوزراء قد اتصل بمحمد نجيب يطلب من الحضور للاسكندرية فاعتذر له عن عدم استطاعته مغادرة القاهرة ووصل مرتضى المراغى بالطائرة ليقابله فى القاهرة وكان موفدا من السراى مباشرة . وعندما طلب محمد نجيب من المراغى الحضور الى مبنى القيادة العامة ترد المراغى ووصلته اثناء اعتزال الوزارة تقديم استقالتها فعاد الى الاسكندرية . ولم يجد نجيب الهلالي مغرا من تقديم استقالته قبل ان يمضى عليه فى الحكم يومان .

الفصل الثامن

الواقع الاجتماعي والطبقي للضباط الاحرار

(لم يكن بين قادة الجيش ضابط واحد من
أسرة اقطاعية كبيرة)

حقيقة تاريخية

نجحت حركة ٢٣ يوليو ، واصبحت مصر على واقع جديد ٠٠ ضباط
الجيش خرجوا من نطاق عملهم التقليدي ، تمردوا على قادتهم ، وثبوا الى
السلطة في الجيش ٠٠٠ لم يعد في العاصمة لواء مطلق السراح ينعم بحريته
الا محمد نجيب والباقيون ضمهم معتقل الكلية الحربية حتى شقيقه على ٠٠
وكافة الرقب العليا من قائمقام أى عقيد فما فوق ، منعوا من الذهاب الى
وحداتهم ، وتركوا حتى يستبين الامر ٠٠ ولم يبق الى جوار اللواء محمد
نجيب الا القائمقام أحمد شوقي قائد الكتبية ١٣ والذي انضم للضباط
الاحرار في الايام القليلة السابقة للحركة .

الصف الاول من الجيش اصبح في رتبة البكباشى أو المقدم ٠٠
والذين عادوا للعمل بعد ذلك في القوات المسلحة برتب أعلى من هذه الرتبة ،
عادوا وهم يدركون أن تغييرا عنيفا قد حدث ، وأن الاقدمية المطلقة لم تعد
هى أساس السلطة .

اهتزت قواعد التنظيم في الجيش ٠٠ وخرج من الخدمة كل الذين
يحملون رتبة فريق أو لواء وكل الذين يحملون رتبة الاميرالى أو العميد

(عدا اثنين هما محمد ابراهيم الذي عين رئيسا لاركان الحرب ، وعبد الحميد نعمت الذي عين وكيلا لوزارة الحرية)

أصبح واضحا أن جيلا جديدا قد وثب الى السلطة ، واذا استثنينا محمد نجيب الذي كان في الثانية والخمسين من عمره ، فاننا نجد أن جمال عبد الناصر الرئيس المنتخب للجنة القيادية للضباط الاحرار لم يكن قد اكمل بعد عامه الخامس والثلاثين .

ثغرة الفرق في العمر ، ووثوب جيل جديد الى السلطة ، يظهران أن حركة ٢٣ يوليو كانت منذ لحظتها الاولى تعبيرا عن شيء جديد في مصر .

شيء جديد لا يقتصر على حدود الجيش فقط ، أو على فارق العمر وحده . . . وإنما يمتد أيضا خارج الجيش وإلى ابعاد أعمق مما يشير إليه فارق السنين .

والضباط الاحرار الذين تحركوا في هذه الليلة التاريخية كانوا يمثلون واقعا اجتماعيا خاصا الى جانب أنهم كانوا يعبرون عن ارادة جيل معين ، كما ان قيادتهم كانت تمثل نوعية خاصة من الضباط .

واختلفت حركة ٢٣ يوليو عن انقلابات العراق وسوريا من عدة وجوه . . . عندما قام بكر صدقي بأول انقلاب عسكري في العالم العربي سنة ١٩٣٦ كان في رتبة الاميرالاي ويعمل رئيسا لاركان حرب الجيش العراقي بالتيابة ، وكذلك حسنى الزعيم كان رئيسا لاركان حرب الجيش السوري عندما قام بانقلابه عام ١٩٤٩ ، وكان سامى الحناوى وأديب الشيشكلي قادة الانقلابات التالية في رتبة الاميرالاي برئاسة الجيش .

أما حركة ٢٣ يوليو فقد تمت فعلا بجهد ضباط من رتب صغير لا تتجاوز رتبة البكاشى . . . حتى محمد نجيب لم يكن كمدير لسلاح المشاة في موقع يسهل له فيه تحريك قوات الجيش اذ انه منصب اشرافى وتدريبى أكثر منه منصبا تنفيذيا .

لم يكن انقلاب جنرالات . . . وإنما كانت حركة صغار الضباط .

كان محمد نجيب استثناء بين زملاء رتبته ، معظمهم استكان لواقع الحياة وارتضى حالة المجتمع والجيش كما هي عليه ، وأصبح رغم ارادته أداة من أدوات الملك للسيطرة على الجيش وبالتالي على الشعب . هذه الفئة من الضباط الكبار في الرتبة الذين ناضلوا ضد الاستعمار البريطانى منذ لحظته الاولى والذين شرد وفصل الكثيرون منهم على مدى سنوات طويلة انتهت بنكسة ١٩٢٤ كانوا قد أصبحوا يمثلون بواقعهم وبتفكيرهم

وبعضهم عائقا كبيرا ضد الانطلاق الى اصلاح نوري وجذرى فى الجيش
او المجتمع .

وبعض الذين اخذهم الغضب عقب حادث ٤ فبراير مثل اللواء احمد
فؤاد صادق الذى تعرض مع زميله محمد كامل الرحمانى للفصل والاعتقال
عادوا الى الهدوء ومساندة النظام بعد الافراج والعودة الى الجيش . .
ووصل احمد فؤاد صادق الى منصب قائد القوات المحاربة فى فلسطين
وعين الرحمانى اركان حرب له . . ومع ذلك عندما حاول الضباط الاحرار
أن يتلمسوا موقفه وجدوا انه اقرب فى حركته الى الانجذاب نحو (الحرس
الحيدي) منه الى (الضباط الاحرار) .

وهكذا كان محمد نجيب شخصية استثنائية بين زملاء رتبته جنود
نضاله القديم لم تخمد فى قلبه ، وشجاعته ظهرت ادور ما تكون فى حرب
فلسطين وما بعدها من اتخاذ موقف المجابهه الصريحه مع قيادات الجيش
الخاضعه لنفوذ السراى .

والضباط الذين قادوا حركة الضباط كانوا يشكلون نوعية خاصة .

ثلاثة منهم حصلوا على ترقيه استثنائية فى حرب فلسطين هـ —
عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم .

وثلاثة حصلوا خلال الحرب على نجمة فؤاد وهم جمال عبد الناصر
وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محيى الدين .

وثلاثة كانوا مدرسين ليلة الحركة فى كلية اركان الحرب هم جمال
عبد الناصر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين .

واثنان تخرجوا من الجامعة هما محمد نجيب الذى حصل على ليسانس
الحقوق وحصل بعد ذلك على دبلومين فى القانون الخاص والقانون العام الى
جانب تخرجه من كلية اركان الحرب ، وخالد محيى الدين الذى تخرج من
كلية التجارة .

هذه الشريحة تظهر انهم من اكثر الضباط ثقافه ، وانهم لم يكونوا من
الخاملين . . بل أن شخصياتهم ومراكزهم كانت مصادر الجاذبيه لتجمع
الضباط الاحرار حولهم .

ومع ذلك يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أو فى الاغلبية من قياداتهم
كانوا من المثقفين . . لان طبيعة الضباط وتعليمهم وعزلتهم عن المجتمع
تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالاسلوب الذى اعتادته فى الجيش
والذى يفتقر دائرة التفكير غالبا فى حدود اعطاء الاوامر وتنفيذها .
وما ورد فى منشورات الضباط الاحرار لا يعكس المستوى الفكرى

لهم ولا يعطى مقياسا صحيحا لدرجة وعيهم .. بل هو تعبير عن افكار عدد محدود منهم .

ولاشك ان قصر الفترة الزمنية لتشكيل تنظيم (الضباط الاحرار) والتي لم تتجاوز الثلاثة اعوام بكل ما صاحبها من ظروف التجنيد واستكمال شكل التنظيم ، كانت سببا رئيسيا فى عدم خلق وحدة فكرية ووعى ثقافى مشترك لهؤلاء الضباط القادمين من مدارس فكرية مختلفة وتنظيمات سياسية متباينة .

كانت الافكار الوطنية العامة والنقمة على الاستعمار هى الدافع الرئيسى لتحريك الضباط . ولكن تفاصيل الامور كانت متباينة فى عقولهم وصورة المستقبل غير واضحة امامهم . وتجابوا مع طبيعه الضباط فى تقبل الحركة البدنية التنفيذية عن الحركة الفعلية الذهنية . تحركوا ليلة ٢٣ يولية ، ولكن اغليبيتهم العظمى لم تكن تدرك . او تحاول بذل الجهد فى معرفة ما يحمله الغد .

كان (الضباط الاحرار) فى حركتهم دعاة تغيير واصلاح .. لم يكونوا مثل جنرالات باكستان او جنرالات السودان فيما بعد . السذنين استولوا على السلطة دون ان يكون فى احلامهم تغيير شكل المجتمع او القيام باصلاحات جذرية . بل انهم كانوا استمرارا لنظام الحكم القائم بملابس عسكرية بدلا من الملابس المدنية .

كان الواقع الطبقي والاجتماعي للضباط الاحرار مختلفا عن الواقع الطبقي والاجتماعي للسلطة التنفيذية .

لم يكن بين الضباط الاحرار ابن من ابناء الاسر الاقطاعية او ابن لكبار الرأسماليين .. كانت هذه الاسر تتعالى على الجيش ولا تدخل ابناءها فيه .. فلم يكن هناك فى الجيش ضابط من أسرة اليدرأوى عاشور او شعراوى او سلطان او اللوم او الطرزى .. حتى زكى شقيق فؤاد سراج الدين دخل الكلية الحربية عام ١٩٤٢ وخرج هاريا بعد عام واحد .. حتى كبار الضباط الذين وصلوا الى مراكز عالية لم يدخلوا ابناءهم الجيش .. الاميرالاي محمود ماهر (١٨٥٤ - ١٩٠٩) هو والد على ماهر واحمد ماهر .. وسردار الجيش المصرى (١٨٦٤ - ١٨٧٩) كان من عائلة راتب التي لم يدخل اولادها الجيش .. وفى كتاب (تاريخ المملكة الزراعية فى مصر الحديثة) ان ١٠٠ عائلة اقطاعية فى النصف الاول من القرن العشرين ٣٠ منهم ممثلون فى البرلمان نوابا وشيوخا واحيانا بكثير من عضوين ، ١٨ منهم عينوا وزراء ولكن لا ضابط واحد .

ولم يكن في الجيش احد من ابناء الاسرة المالكة كما كانت العادة من قبل ٠٠ تعين الامير اسماعيل داود قائدا لسلاح الفرسان في الفترة من عام ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ ، وكان تعيينه تعبيرا عن نزوة خاصة ؛ اساء اليها سلوكه الشخصي المتسم بالشذوذ ٠ كما عين الملك زوج شقيقته الاميرة فوزية الاميرالاي اسماعيل شيرين مديرا لادارة فلسطين دون ان يكون متخرجاً في الكلية الحربية ، ثم عينه وزيرا للحربية في وزارة نجيب الهلالي الاخيرة ٠

لم يكن الجيش المصري في ذلك الوقت مثل الجيوش الاوروبية الاستعمارية ، التي يشكل الضباط فيها طبقة متميزة تتوارث حمل السلاح جيلا بعد جيل ، وينتمي الى طبقة النبلاء من بقايا الاقطاع الاوروبي ٠ ومن المعروف ان الجيش الالماني كان يعتمد بصفة خاصة على الضباط (اليونكر) من البارونات الاقطاعيين البروسيين ، والذين تتحلى اسماؤهم بكلمة (فون) التي تنسبهم الى ارض معينة كان لاجدادهم عليها سلطان اقطاعي ٠٠٠ وفي فرنسا اعرق الديموقراطيات البرجوازية يعين في قمة جيشها القادة الذين يحملون المراتب الفرنسية لكلمة (فون) وهو (دي) دي جول ، دي لانتر ، دي كاستر قائد قاعدة ديان بيان فو الذي كان يفخر بأنه جنرال ابن جنرال حتى القرن السابع عشر ٠

يعمل الضباط عادة في تلك الجيوش على غرس روح الطاعة العمياء وازدراء الحركات الشعبية واستنكار العمل السياسي والاعجاب بالقادة الرجعيين والشفوقية المتطرفة والاستمتاع بالبطش بشعوب المستعمرات ٠

كان الموقف في مصر مختلفا ٠٠ عدم نضج الاقطاع او نظام النبالة الطبقي ، وابتعاد ابناء هذه الاسر مع ابناء الاسرة المالكة وابناء الاسر الرأسمالية الكبيرة عن الحاق ابنائهم بالكلية الحربية كان عاملا من عوامل خلخلة نفوذها وضعف سيطرتها على القوات المسلحة التي تحمي نظامها وطبقها ٠ وقد ادى ذلك الى محاولة اكتشاف رتب كبيرة من القيادات تؤدي دورها في خدمة الطبقة الحاكمة باخلاص دون ان ترتبط معها بمصالح ذاتية خاصة ٠ فلم يكن بين قادة الجيش اقطاعي واحد حتى ولا الفريق محمد حيدر ، الذي كان رغم ولائه الشديد للملك وعدائه الشديد ايضا للحركة الشعبية في بدء حياته العسكرية ، لم يكن يجارى النظام في حماس ولم يكن يبادر لتنفيذ ما يحمي النظام من وجهة نظره ٠٠ وعن طريقه مثلا تسربت الى الوفد خلال عبد الفتاح حسن اسرار الجلسة التي حضرها هو وحافظ عفيفي والياس اندراوس والملك ، وتقرر فيها اقالة الوفد وذلك ليلة ٢٦ يناير

١٩٥٢ . ولم يكن نشاط الضباط الاحرار بعيدا عن حاسة الشم عنده . .
ولكنه أثر الصمت والسكون .

لم يكن بين كبار ضباط الجيش المصرى رغم خضوعهم وتبعيتهم للنظام الملكى من يعتبر مدافعا فى حماس عن الاقطاع أو من ترتعن مصلحته البدائية بمصلحة الاقطاعيين . .

وهكذا لم تكن الطبقة الاقطاعية أو الرأسمالية الكبيرة تسيطر بنفاتها على القوات المسلحة . . وانما كانت تسيطر بأبناء الطبقة الوسطى ، الذين لم يطل بهم الصبر .

كان الضباط الاحرار من الطبقة المتوسطة الذين يتأرجحون بين أبناء الموظفين صغارا أو كبارا وبين بعض اثرياء الفلاحين اصحاب الملكيات الصغيرة .

وفى بحث قمت به مع كافة الضباط الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو تبين ان احدا منهم لم يكن والده قد حصل على رتبة (باشا) أو (بك) ، كما ان احدا منهم لم يكن يملك والده ليلة الثورة ما يزيد عن خمسين فداناً . . كما ان اصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكرية ، أى توارث الابناء فيها مهنة الآباء ، اذا استثنينا محمد نجيب الذى كان والده وخاله وجده جميعا ضباطا فى الجيش خدموا فى السودان ودفنوا هناك . . وكان ذلك امرا طبيعيا فى فترة دخول نجيب للمدرسة الحربية التى لم تكن تشترط شهادة معينة ، ولذا كان الضباط يدفعون ابنائهم اليها ، كما كانت بعض الاسر الكبيرة تلحق الابناء العاجزين عن مواصلة التعليم بها ليصبحوا ضباطا . . وقد اشتهرت بعض العائلات بوفرة عدد الضباط من ابنائها مثل عائلة الشاهد وفهمى وشكرى .

كان الضباط الاحرار بحكم واقعهم الاجتماعى من الطبقة البرجوازية المتوسطة عدا قلة منهم كانت من أبناء فقراء هذه الطبقة . . أبناء صغار الموظفين الذى تثقل اعباء الحياة كاهلهم ويضطرون الى الاستدانة لدفع مصروفات ابنائهم فى الكلية الحربية التى كانت تصل فى مجموعها الى ٨٠ جينيا فى وقت كان مرتب خريج الجامعة ١٢ جينيا شهريا .

هذه الحقيقة توضح ان الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو كانوا من أبناء الطبقة الوسطى ، ولم يكونوا من أبناء الطبقات الكادحة (عمالا أو فلاحين) . . كانوا تعبيرا عن شريحة طبقية معينة من المجتمع ، ولم يكونوا تعبيرا عن الاغلبية الساحقة للمجتمع .
وهناك ظاهرة ملحوظة ايضا وهى قلة عدد أبناء رجال الدين فى الضباط

الاحرار لقد كان رجال الدين يفضلون ان يتبع اولادهم خطاهم . او ينطلقون الى الحياة المدنية غير العسكرية .

كما يلاحظ ايضا انه لم يكن هناك ضباط اقتباط بين الضباط الاحرار سوى ضابط واحد ، وذلك لان نسبة الضباط الاقتباط داخل الجيش كانت محدودة ، كما ان جنود الضباط الاحرار كانت تمتد في غالبيتها الى الاخوان المسلمين .

لم يكن هناك في ليلة ٢٣ يوليو من يحمل رتبة لواء سوى مسيحي واحد ، كما انه لم يكن هناك من يحمل رتبة اميرالي الا مسيحيين . ولا يعنى هذا ان الجيش المصرى كان يعانى من الطائفية كما كانت الجيوش تعانى في سوريا ولبنان مثلا . . . ولكنه يوضح واقعا مختلفا عما كان في المجتمع اذا كانت كل وزارة تضم وزيرين قبطيين ، كما ان ثورة ١٩١٩ كانت قد نجحت في ازالة التفرقة الدينية التى حاول الاستعمار ان ييدبرها بين الشعب ليمزق وحدته الوطنية .

كان حسن البنا مرشد الاخوان المسلمين قد طالب بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بحجز نسبة من طلبة الكلية الحربية لخريجي الازهر حتى يضمن بذر الافكار الدينية داخل الجيش ، ولكن الحكومات المتعاقبة لم تأخذ هذا الطلب بماخذا الجدا ، لانها لم تكن تفرق بين مسلم تخرج في الازهر أو تخرج في المدرسة الثانوية ، كما ان افتقاد خريجي الازهر لمعرفة اللغات الاجنبية كان امرا يعرقل قدرتهم على متابعة الحياة العسكرية الحديثة

ولم يدرك في خلد احد لحظة واحدة ان حركة ٢٣ يوليو كانت حركة دينية اسلامية ، ولم يقف الاقتباط منها موقفا متحفظا . بل اتضح منذ اللحظة الاولى ان هذه الحركة كانت بدافع وطني اصلاحي ، متباعدة عن واقع جديد مختلف تماما عن واقع الاحزاب الحاكمة وقتئذ ، والتي كانت قياداتها اما من الاقطاعيين أو كبار الراسماليين .

كان واقع الضباط الاحرار الطبقي والاجتماعي اقرب الى قيادات الاحزاب الوطنية الناشئة (الحزب الاشتراكي - الحزب الوطني الجديد - الاخوان المسلمين - انصار السلام - الحركة الديمقراطية للتحزب الوطني - الحركات الماركسية) الذين كانوا في معظمهم من الطبقة الوسطى رغم تنافر نظرتهم الاجتماعية ، واختلاف اهداف نضالهم الطبقي منه الى قيادات الاحزاب المتبادلة للحكم (الوفد - الحزب السعدي - حزب الاحرار الدستوريين - حزب الكتلة - (الساسة المستقلين) .

ومع ذلك كانت هناك فروق واضحة في نظرة الضباط وفي نظوة

السياسيين المدنيين للامور . كان الضباط الاحرار رغم ادراكهم للمأساة التي يعيش فيها الشعب ، وللفساد الذي يهترئ المجتمع بسببه ، يعيشون حياة بعيدة عن الجماهير الى حد ما .

مهنة الضباط كانت تفرض عليه نوعا من العزلة تتمثل في ملابسـه الخاصة وفي القوانين واللوائح التي يتعامل بها مع الجنود .

واذا قلنا مهنة فانما نعنى الخبرة والمسئولية والتعاون فى بناء المجتمع . فالضباط حتى القرن التاسع عشر لم يكن يشكل مهنة من المهن المعروفة كالطب والهندسة والمحاماة . ولكنه كان يمارس عملا يستطيع الانسان العادى ان يؤديه ربما بفارق فى المهارة ولكن دون عجز فى الاداء ، وهو الاشتباك من فوق صهوة جواد .

ولكن مع استهلال القرن التاسع عشر وحروب نابليون بدا عمل الضباط يتحول الى مهنة ، لانه اصبح مع تطور العلم فنا خاصا يحتاج الى علم ودراسة وخبرة . ولم يعد كالماليك الذين سادوا ساحة القتال فى مصر منذ منتصف القرن التاسع حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر بتدريب بسيط يتحولون بعده الى فرسان مقاتلين .

عمل الضباط اذن اصبح مهنة ولكنها تختلف عن بقية المهن لما يحيط بها من ظروف وملايسات خاصة .

والضباط قبل ليلة ٢٣ يوليو كانوا يعيشون بفارق اجتماعى حاد بينهم وبين الجنود . كان الجندى يتناول مرتبا شهريا قدره ٥٤ قرشا فقط زيد بعد ذلك ليصبح ٦٩ قرشا ، كما انه كان يتناول معظم وجباته من العسل . اللحم اربع مرات فى الاسبوع فقط . والامية كانت سائدة بين الجنود فنظام البديل التقدى كان يتيح فرصة التهرب من الخدمة العسكرية للجميع عدا فقراء الفلاحين .

ولم يكن ممكنا لصف الضباط والجنود ان يترقوا الى رتب الضباط ، كانت القوانين تسمح لهم تحت ظروف خاصة ان يصلوا الى رتبة (صول) فقط .

وكان الضباط يدركون الظروف البائسة التي يعيش فيها الجنود . البعض منهم كان يحلم بتغيير هذه الظروف ، باعتبارها انعكاسا لحالة المجتمع .

وهكذا يمكن القول بان الضباط لم يكونوا فى عزلة كاملة عن واقع مجتمعهم رغم حياتهم المنعزلة . كما انه لا يمكن القول بانهم كانوا مرتبطين

بمجتمعهم ارتباطا عضويا كاملا رغم صلاتهم بالقوى والتنظيمات السياسية المختلفة .

تنظيم (الضباط الاحرار) تحرك ليلة ٢٣ يوليو منفردا دون اتصال وثيق بالجمهير او بالتنظيمات والاحزاب السياسية الوطنية والتقدمية ، معتمدا على السرية التي احاط نفسه بها ، متخذا الطابع الانقلابى المفاجئ ، واثقا فى نفس الوقت من احتضان الشعب لحركتهم بعد ان فاض به كيل الغضب من تصرفات الاستعمار والسراى .

ولا تدل حركة (الضباط الاحرار) فى هذه الليلة التاريخية على انهم اكثر الفئات الوطنية ثورية وتقدمية . . كما انها ليست دليلا على ان تنظيم (الضباط الاحرار) كان هو الطليعة الوحيدة فى مصر . . ولكن هذه الحركة تظهر حقيقة دور الجيوش فى الدول النامية وتثبت ان الضباط يشكلون اكثر اقسام المثقفين الوطنيين تنظيما ، وقدرة على فرض ارادتهم بقوة السلاح .

ولكنه تبين منذ اللحظة الاولى لنجاح حركة ٢٣ يوليو ان هذا القسم المحدود من المثقفين الوطنيين الذين كانوا يشكلون فى وقتها فئة محدودة ايضا ، لا يستطيع وحده ان يقرر بصورة مستقلة تماما النهج السياسى لصر التى عاشت حياة سياسية خصبة عامرة بالثورات والانتفاضات والاضرابات ، مليئة بالاحزاب والتنظيمات السياسية .

الفصل التاسع

سقوط الملك

(انتم سيبقتوني في اللي عملتوه .. الى
عملتوه بلوقتى كنت انا راح عمله)

الملك فاروق لـ احمد نجيب

وهو يودعه في رحلته الاخيرة من مصر
بعد عزله يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

ساعات محدودة في ظلام ليلة حولت (الضباط الاحرار) من شعبان
يلتهب الغضب في صدورهم الى مسئولين عن سياسة مصر دون ان يستعدوا
لذلك بدراسة عسيفة او تخطيط واضح .

وعلى قدر ما دفعتهم الظروف والاحداث وخشية تحرك الملك ضدهم
.. على قدر ما كان الوقت أضيق من ان يتسع للتفكير والتأمل .. وخاصة
انهم كما نكرنا لم يكونوا قد اجتمعوا على وحدة فكر ، او منهج او برنامج
سياسي تفصيلي ..

كان انتصار الحركة مغالجا لاكثرهم تفاؤلا .. تهافت قلاع الملك
وسقط أعوانه من كبار الضباط دون مقاومة .. واشتغل الحماس بين رجال
الجيش مع شروق شمس ٢٣ يوليو . واحتشد الجميع لتأييد الحركة .. كاد
يتلاشى الخط المميز بين الضباط الاحرار الذين تحملوا مسئولية الأعداء
والتنظيم والتنفيذ ، وبين زملائهم الذين لم تتج الظروف لهم فرصة الانضمام
لتنظيم (الضباط الاحرار) .

كانت الفرحة نغمر الجميع داخل الجيش وخارج الجيش .. والتف الشعب حول أجهزة الاذاعة يسمعون البيان الاول ويفسرون ما شاء لهم التفسير .

تمت الحركة في سرية بعيدا عن الجماهير .
وكان السؤال الاول الذي تردد في قاعة اجتماعات مبنى القيادة العامة بعد ان استقبلوا يوسف صديق وقوفا وهم يصفقون باعتباره الضابط الشجاع الذي اقتحم هذا المكان واتاح لهم فرصة الاجتماع فيه هو :
ماذا نعمل ؟

لم يكن هناك من شيء معد في الخطة سوى تقديم عدة مطالب للملك ، ثم يكون التصرف بعد ذلك تبعا لرد الفعل ، ولحركة الملك .
وعندما اتصل نجيب الهلالي بمحمد نجيب تليفونيا من الاسكندرية ابلفه بأن مطالب الجيش تنحصر في الآتي :

١ - تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة .

٢ - تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة .

٣ - ابعاد كريم ثابت والياس اندراوس ومحمد حسن وحلمى حسين وانطون بولي ويوسف رشاد من حاشية الملك .

كانت هذه الطلبات بمثابة جس نبض لموقف الملك ، والتعرف عما اذا كان في مركز ضعف او قوة .. يستند الى قوات الاحتلال او لا يستند اليها .

ولم يكن معقولا ان يطلب الجيش تعيين علي ماهر رئيسا للوزراء دون استشارته والتفاوض معه ولذا تحرك محمد نجيب واتوز السادات الى منزل علي ماهر بالجيزة حيث عرضا عليه تولي رئاسة الوزراء .

وافق علي ماهر واشترط ان يصدر له امر التكليف من الملك صاحب السلطة الشرعية .. ووافق نجيب فلم يكن قد حدد حتى هذه اللحظة موقفا نهائيا من الملك .

وابلغ علي ماهر الملك بمقابلة نجيب له ، ورغبتهم في تكليفه بالوزارة .
كان الخبر قد وصل الى الملك ايضا عن طريق مصطفى صادق ضابط الطمران السابق ، وعم الملكة ناريمان ، الذي اسرع الى القيادة في الساعة العاشرة صباحا يستفسر عن حقيقة ما يدور ، فقابلته محمد نجيب وجهال عبد الناصر وابلاغاه بالمطالب السابقة .

ويقول مصطفى صادق ان المطالب تركزت حول قضيتين اسميتين .. حكم الاغلبية وتطهير الحاشية .. ويقول ايضا انه عندما طلب مسعود

بيان يعلن فيه الجيش الولاء للملك ، قال عبد الناصر له ان البيان يتضمن
الولاء للدستور وهو ما يعنى الولاء للنظام الملكى .

كان فى ذلك محاولة لتحويل النظر عن اهداف الحركة .

واتصل على ماهر بمحمد نجيب فى الثانية. والنصف بعد ظهر ٢٣ يوليو
ليبلغه بأن الملك قد كلفه بتشكيل الوزارة ، ويطلب منه زيارته . . . وذهب
اليه نجيب وانور السادات فوجدا انه يطاول التعرف منهما على ابعاد حركة
الجيش ولكن نجيب موه عليه وابلقه ان الامور لاتتعدى المطالب السابقة .
ويقول محمد نجيب ان على ماهر ان كان مشرقا وشديد الحيوية فى هذه الجلسة .
واللقى محمد نجيب بعلى ماهر للمرة الثالثة فى الصباح الباكر ليوم
٢٤ يوليو قبل سفره الى الاسكندرية لمقابلة الملك ، حيث تمت المقابلة عصر
ذلك اليوم وصرح بعدها على ماهر بأن الملك قد قبل (كل) مطالب الجيش
وانه وقع مرسوما بتعيين محمد نجيب قائدا عاما برتبة (الفريق) . .
وهو تحصيل حاصل لان البيان الاول اذيع بصفته قائدا عاما ، ولكن برتبته
(اللواء) .

وكان اختيار على ماهر رئيسا للوزراء قد تم تحت دافع انه مستقل
عن الاحزاب فلا تبدو الحركة حزبية منذ لحظتها الاولى ، كما انه اسم
مقبول لدى الملك فلا يعترض عليه ويحدث تناقض يفرض ظروفا قد تخلق
صعوبات غير منتظرة ، هذا الى ان على ماهر لم يكن ذا سمعة سيئة بل
ان موقف وزارته بعد حريق القاهرة كان يفضل موقف وزارة نجيب الهلال
فقد خرجت من الحكم نتيجة خلاف واضح مع السفير البريطانى .

ذهب على ماهر الى الاسكندرية وهو يتصور فى نفسه صورة المنفذ التى
هيات له الظروف فرصة رد اعتباره امام رجال القصر الذين احاطوا بالملك
. . . فشكل وزارته من اغلبيه اعضاء وزارته السابقة التى استتالت فى
فبراير ، وتولى هو شخصيا وزارات المخلية والحربية .

وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة لم يضع حدا لحركة الضباط ولم
يوقف عجلة اندفاعها . .

النشاط الشديد الذى بنا قبل الحركة بيومين وظهر فى صورة
اتصالات ومناشآت لا تنقطع فى الليل او النهار ظل مستهرا لا يهدأ . . .
وحيرة الضباط ورغبتهم فى المعرفة تركزت على سؤال اعضاء مجلس القيادة
الذين استقروا على مبنى القيادة بكوبرى القبة ، بعد ان وصل صلاح سالم
وجمال سالم من المريش .

كانت كلية اركان الحرب هي اكبر مكان لتجتمع الضباط اذ كانت تعقد فيها الدورة الثانية عشرة . ٠٠ وفي صباح ٢٣ يوليو حضر الجميع ، ولم يتغيب أحد الا جمال عبد الناصر و زكريا محيي الدين وكمال الدين حسين من المدرسين ، وعباس رضوان واسماعيل فريد من الطلبة . ٠٠ هؤلاء فقط هم الذين اشتركوا في حركة ٢٣ يوليو ، اما بقية الطلبة وكان عددهم ٦٣ ضابطا فلم يشتركوا في الحركة ومنهم اسماء لمعت فيما بعد مثل عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء للثقافة والاعلام ، ومحمد فوزى وزير الحربية ، وعبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكي .

وزع افراد هذه الدفعة من الضباط الذين لم يكملوا دورتهم ، ولم تكن تد حددت بعد وحداتهم فمدة الدراسة كانت عاما كاملا — على الأجهزة والمصالح الحكومية أو في الجيش تبعا للطلبات الطارئة ، والمعرفة الشخصية .

ومثال الدفعة ١٢ في كلية اركان الحرب يظهر نسبة عدد الضباط الاحرار المحدودة ، كما يفتح بداية لتوزيع الضباط في غير الاماكن التي هيأتها لهم الدراسة التي كانت تعتبر بمثابة (الماجستير في العلوم العسكرية) مثل تعيين الضباط مصطفى لطفى واحمد عبد السلام كفاى وعبد العزيز صادق لإنشاء مكتب اشرافى في وزارة الداخلية .

وظل مجلس القيادة في شبه اجتماع مستمر يناقش الموقف بعد اذعان الملك لمطالب الجيش ، وتقرر في اجتماع استغرق ليله ٢٤/٢٣ يوليو عزل الملك على ان يظل الامن سرا حتى بالنسبة لعل ماهر نفسه .

ولما كان الملك في الاسكندرية فقد اخذت الانظار تتجه اليها وخاصة بعد ان استتب الامن في القاهرة ، وحوصر قصر عابدين ، وتم اعتقال كبار ضباط الجيش ، والقلم السياسى ، ومدير الامن العام .

لم تكن تهدا انفس الضباط الاحرار في القاهرة حتى كان الامر قد استقر على ارسال وحدات الى الاسكندرية تمهيدا لعزل الملك ، بناء على خطة كلف زكريا محيي الدين بوضعها كما وضع من قبل خطة تحريك القوات ليلة ٢٣/٢٣ يوليو .

لم يكن تحريك القوات الى الاسكندرية مجرد مظاهرة عسكرية ولكنه كان ضرورة نقضها ظروف الحيلة والحذر من تصرفات الملك ، الذي كان مجرد وجوده يمثل خطرا حتى اللحظة الأخيرة ، فالبخرية مثلا كانت خاضعة له خضوعا كاملا ولم تسهم بأي دور في الحركة . ٠٠ وقوات الجيش هناك كانت محدودة .

الملك لم يكن يائسا .. كان يبحث عن طريق للخروج من هذا المازق .. كانت كلماته التي حملها مرتضى المراغى الى محمد نجيب تحمل تلميحا باحتمال تدخل القوات البريطانية في الموقف كما حدث في أيام أحمد عرابي .

واستدعى الملك جيفرسون كافري سفير امريكا لمقابلته في سراى المنتزه يوم ٢٣ يوليو ، وطلب منه فاروق ان يطلب من حكومته اقناع الحكومة البريطانية بحاجة الملك الشديدة لتدخل قواتها .

ويقول ايدن في مذكراته انه كان قد اوضح للسفارة البريطانية بالقاهرة ان القوات البريطانية لايجوز ان تتدخل لبقاء فاروق على العرش ، ولذا فان السفارة لم ترد على السفير الاميركي كافري ردا مشجعا بعد اتصالات عاجلة تمت بين لندن وواشنطن كما يقول انطوني ناتنج في كتابه (ناصر) .

ومع ذلك فانه بعد ليلة ٢٣ يوليو تحركت بعض القوات الى طريق مصر - السويس للدفاع عن القاهرة في حالة حدوث اى تحرك بريطاني .. وكلفت القوات المصرية في منطقة القناة بمراقبة تحركات القوات البريطانية والابلاغ عنها .

لم تثمر جهود الملك في استجلاب تدخل بريطاني او اميركي لحماية عرشه .

وكانت تعليمات جمال عبد الناصر لي باعتباري ممثلا للضباط الاحرار في الاسكندرية تقضي بالسيطرة على المنطقة في هدوء دون عمليات استفزازية قد تفجر الموقف وتخلق تناقضا لامبرر له بين الموقف في القاهرة والموقف في الاسكندرية .

وكان محمد حيدر قد دعا الى مؤتمر في مبنى القيادة بمصطفى باشا صباح ٢٣ يوليو حضره قادة الوحدات بالاسكندرية ، وابلغهم ان ما يدور في القاهرة هو عملية محدودة ، والقي عليهم مسئولية قيادة وحداتهم . ولكن الضباط الاحرار يتعاون وثيق مع كافة الضباط الذين فجر البيان الاول ، كل طاقاتهم الوطنية وكل احلامهم الثورية كانوا قد سيطروا على الوحدات ، وعقدنا مؤتمرا لشباب الضباط في رئاسة الاى الثاني المضاد للطائرات ظهر نفس اليوم ، واخترنا البكباشى عاطف نصار ليكون قائدا للمنطقة والصاغ عبد الحكيم الاعسر ليكون اركان حرب لها . واستقر الوضع في الاسكندرية ايضا بعد ان نصحتنا كبار الضباط بالذهاب الى منازلهم فاستجابوا دون معارضة .. وبعد ان اوقفنا محاولات

للإثارة في البحريه وخفر السواحل عن طريق الاستعداد بالمدفعية والاتصالات الشخصية .

وقد اتصل بي اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر عصر ذلك اليوم فابلغتهم بهدوء الحالة واستقرار منطقة الاسكندرية . وابلغني الاثنين باحتمال هروب حسين سري عامر عبر الصحراء الغربية الى ليبيا وضرورة ملاحقته .

كان علي ماهر قد وصل الى الاسكندرية يوم ٢٤ يوليو واقسمت وزارته اليمين القانونية ، واستدعى اليه سليمان حافظ مستشار رئاسته مجلس الوزراء المنتدب من مجلس الدولة ليعد له التشريعات المطلوبة بناء على طلبات محمد نجيب .

ومع ذلك كان علي ماهر في حيرة من امره لايعرف ابعاد حركة الجيش ويشعر ان شيئاً ما لا يدرك حقيقته يدور في الخفاء . ولما علم من سليمان حافظ ان فتحي رضوان يعتبر صديقاً لانور السادات وانه معتقل في هاكستيب والحكومة لم تفرج عنه رغم حكم مجلس الدولة ، اصدر قراراً فورياً بالافراج عنه هو ويوسف حلمي وسعلم كامل (ابن شقيقته) واستدعاه الى الاسكندرية فوراً على متن طائرة حربية .

كان الثلاثة من أعضاء الحزب الوطني الذي كان ينتمي اليه سليمان حافظ ايضاً . ولم يستطع فتحي رضوان ان يشبع رغبة علي ماهر في معرفة تحركات ضباط الجيش لأنهم لم يفصحوا عن ارادتهم لأحد ، حتى وصل محمد نجيب الى الاسكندرية بالطائرة ومعه يوسف صديق وجمال سالم وانور السادات وحسين الشافعي وزكريا محيي الدين صباح ٢٥ يوليو .

كان مفروضاً حسب الخطة ان يتم عزل الملك في نفس اليوم ، ولكنه كما حدث تأجيل لحركة الجيش ليلة واحدة ، تقرر تأجيل العزل يوماً واحداً ايضاً ، بناء على طلب زكريا محيي الدين واضع الخطة الذي وجد ان الجنود في حاجة الى الراحة لان بعضهم لم ينم منذ ليلة ٢٢/٢٣ يوليو ، والطابور المدرع كانت تنقصه بعض التجهيزات الادارية .

كان محمد نجيب على موعد مع علي ماهر لتبليغه بالانذار ، ولكنه غير رأيه وابدى له بعض ملاحظات شكلية على التشريعات التي كان سليمان حافظ قد اعدّها . والتقى محمد نجيب مع سليمان حافظ وتبين انهما كانا أعضاء في احدى المحاكم العسكرية العليا خلال الحرب العالمية الثانية . بقي يوم على عزل الملك . والاسكندرية في حالة ابتهاج شديد تلاحق

مواكب الضباط بالهتاف ، وتفسر حركتهم تفسيرات شتى .. كان الجيش
سازال يدبر خطته فى سرية بعيدا عن الجماهير .

وانار جمال سالم اشكالا استغرقت مناقشته عدة ساعات .. قال أن
مجلس القيادة قرر عزل فاروق ولكنه لم يقرر شيئا عن مصيره .

وكان جمال سالم اكثر الموجودين حماسة لاعدام فاروق أو محاكمته ،
مستندا فى ذلك الى اخطائه التى ارتكبها والضحايا الذين سقطوا نتيجة لها
.. وتأثر بحماس جمال سالم كل من عبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين
نوافقا على الاعدام ، بينما وقف ضد هذا الرأى كل من محمد نجيب وأئور
السادات ويوسف صديق وحسين الشافعى. .. واستقر رأى الحاضرين وقد
بلغت الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ٢٥/٢٦ يوليو أن يسافر جمال سالم
بالبطائرة الى القاهرة ويعود حاملا رأى زملائهم هناك .. جمال عبد الناصر
وعبد الحكيم عامر وخالد محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى وكمال حسين
وحسن ابراهيم وصلاح سالم .

يلاحظ ان جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة بقوا فى القاهرة لم يغادروها
للاسكندرية سوى انور السادات وجمال سالم فقط .

هل يعدم الملك أم يحاكم ويسجن أم يطرد فقط ؟
سؤال لم تكن الاجابة قد اكتملت عليه حتى اليوم الذى تقرر فيه
تقديم الانذار .. أو بمعنى اصح اليوم التالى لليوم المحدد لتقديم الانذار
لولا تأجيل الخطه .. وهذا يدل على ان تلاحق الاحداث ، كان فى غير
حسبان الضباط الاحرار .. وان ضغط الوقت لم يسمح لهم بالتفكير الهادئ،
والتخطيط المتزن .

كانت كل مشكلة تحل فى وقتها .. وكل ازمة تعالج فى لحظتها .
سافر جمال سالم بالطائرة حرصا على عدم الاتصال تليفونيا بأعضاء
مجلس القيادة بالقاهرة تأكيدا للامان .. وعاد فى الصباح الباكر يحمل
الرأى المرجح وهو (يترك فاروق حيا ويحكم عليه التاريخ) ..

النوم منذ الحركة لا يتم الا لحظات خاطفة .. فى المكاتب وبملايس
العمل .. وفى التاسعة صباحا كان محمد نجيب يتجه الى رئاسة مجلس
الوزراء فى بولكى لتسليم الانذار الى على ماهر حتى يستطيع الملك أن يتدبر
امره فى الساعات الباقية .
وكان الملك قد غادر قصر المنتزه الى قصر رأس التين فى اليوم السابق
مع الملكة والاميرات .. وكانت قوات الجيش التى وصلت من القاهرة قد

حاصرت قصرى رأس التين والمنقزه ٠٠ وحدث اشتباك محدود بين قوات الحرس الملكي والقوات المحاصرة لرأس التين ، اتصل بعده الملك بالمستتر جيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة ، وعلى ماهر الذى هرع لمقابلة الملك .

وعندما وصل محمد نجيب ابلاغه سليمان حافظ ان مستر (سباركس) مستشار السفارة الامريكية قد حضر منذ مدة وانه فى حالة اضطراب وانفعال شديدين ويقول انه موافق من مستر كافرى للتحرى عن حقيقة اطلاق الرصاص على قصر رأس التين ، ومدى ما يترتب على ذلك من أضراراً قد تسيء الى مصلحة البلاد .

وهذا محمد نجيب مستر سباركس قائلاً له ان هذه القوات قد وزعت فى الاسكنلوية كاجراء روتينى لحماية الامن ، وانه قد اصدر اوامره بوقف الضرب الذى بدأ على اساس تصور خاطيء من الحرس الملكى بأن هذه القوات تريد ان تقتحم القصر .

وانصرف مستر سباركس وقد خف اضطرابه وهدأت حدة انفعاله .

وكان الملك فى هذه اللحظة قد جمع انطوان بوللى ، كافاتسى (مدرب الكلاب) وچارو (الحلاق) والقائمقام حلمى حسين (السائق) ومحمد حسن (الشماشجى) والاميرالاي محمد أبو النصر مدير مشاة الحرس - والياور على مقلد والياور الجوى حسن عاكف ، وطلب منهم صد الهجوم عن القصر بتوجيه نيران الهجانة ومدافع الماكينة على الدبابات الرابضة خارج الاسوار .

وبدأت الطلقات المتبادلة ، ثم أمر الملك بوقف الضرب عندما ابلغ ان مدفعاً كبيراً مصوباً فوهته على صالة القصر .

وغادر على ماهر القصر بعد ان عاد الهلع .

ولكن على ماهر فوجيء فى بولكلى بتقديم انذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهراً ومقادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء ٠٠ وارتجفت شفتا على ماهر وهو يسمع حديث محمد نجيب وشحب وجهه ولكنه تجلد وقال (زى ما تشوفوا) ثم غادر بولكلى الى القصر مرة ثانية فى نفس الصباح بعد ان قرأ كلمات الانذار التى تقول :

من الفريق اركان الحرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجالهم الى جلالة الملك فاروق الاول :

انه نظراً لما لاقتته البلاد فى العهد الاخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعيثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى

اصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته - ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى اصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والامن والثراء الفاحش والاسراف الماخن على حساب الشعب الجائع الفقير ، ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الاسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما افسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطي فائرى من أنرى وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم •

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب ان اطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الامير أحمد فؤاد على ان يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يقترب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج) •

توقيع : فريق (اركان حرب) محمد نجيب

عاد محمد نجيب الى ثكنات مصطفى كامل •
وابلغ على ماهر الملك شفاهة بانذار الجيش لقسوة بعض كلماته مشفوعا برأيه ونصيحته فى النزول عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثانى استبقاء للعرش فى ذريته •• ولكن الملك قال انه ليس جباناً وأن عنده قوات موالية أكثر مما عند الثائرين •• ولكن على ماهر اوضح له مخاطر تعريض مصر لحرب اهلية لا يعلم مداها الا الله •• واقتنع الملك دون نقاش طويل ، وعندما سئله على ماهر اذا كان يفضل السفر جوا • اجاب بانه يفضل السفر بحرا على الباخرة (المحروسة) وهى يخته الخاص مشترطاً الآتى :

- ١ - ان يستصحب معه زوجته ناريمان وابنه الطفل أحمد فؤاد وسائر اولاده •
- ٢ - ان يودع على الصورة التى تليق بملك نزل عن العرش باختياره •
- ٣ - ان تشترك الحكومة فى وداعه ممثلة برئيسها وكذلك القوات المسلحة ممثلة بقائدها محمد نجيب •
- ٤ - ان يمكن من مقابلة السفير الأمريكى جيفرسون كافرى قبل سفره •
- ٥ - ان تقوم قطع الاسطول المصرى بحراسة الباخرة التى سيستقلها حتى وصوله الى إيطاليا •

عاد على ماهر الى بولكى يحمل الموافقة ومعها هذه الطلبات .. وبدأ تسليم رجال الحاشية المطلوبين الى القوات المحاصرة للقصر .. استسلم عبد المنعم أمين قائد القوة ، حلمى حسين ومحمد حسن وانطون بولكى .

واعد الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة وثيقة التنازل فى صيغة أمر ملكى يستلهم ديباجته من الدستور .. ووافق محمد نجيب الذى اجتمع مرة ثانية مع على ماهر وجمال سالم وأنور السادات فى بولكى حوالى الحادية عشرة صباحا .

حدث تعديل وحيد على الصياغة اقترحه جمال سالم ووافق عليه الدكتور السنهورى وهو اضافة عبارة تفيد بأن النزول عن العرش كان (استجابة لرغبة الامة) .

وكلف على ماهر المستشار سليمان حافظ بحمل الوثيقة الى الملك لتوقيعها قبل الثانية عشرة حسب الانذار الموجه له .

ويقول سليمان حافظ أن الملك أقبل عليه وهو عارى الرأس فى حلة القائد الأعلى للقوات البحرية يسير بخطى سريعة تأخذ بخناقه سلعة عصية متواصلة ، وقرأ الوثيقة على مهل ثم تساءل عما اذا كان ممكنا اضافة بعد عبارة (بناء على ارادة الامة) كلمة (وازادتنا) وقال له سليمان حافظ أن صياغة الوثيقة فى صورة أمر ملكى ينطوى على هذا المعنى . وقال الملك (فما الضرر اذن من اضافتها) وقال سليمان حافظ (اننا لم ننته من صياغة الوثيقة على صورتها الا بصعوبة لا تسمح بادخال أى تعديل) فقال الملك (اذن كانت هناك وثيقة أخرى) فلما أجاب سليمان حافظ بالايجاب طلب الملك الاطلاع عليها فقال له انه لم يطلع عليها وهى ليست معه ... فقال الملك (لعلك لا تريد ذكر شئ عنها لما قد يكون فيها من معانى تجرح شعورى) .

وقع الملك الوثيقة وهو فى حالة انفعال شديد ، ثم وجد أن توقيعها ليس منضبطا فوقها مرة ثانية فى أعلى الكلمات التى تعلن تنازله عن العرش فى كلمات موجزة تقول :

أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ .

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان .

لما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الالقية ونزولنا على ارادة الشعب .

مررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الامير أحمد فؤاد واصدرنا أمرا

يهدأ الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صبر يقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليو ١٩٥٢)

حمل سليمان حافظ وثيقة التنازل الى على ماهر في رئاسة الوزراء ثم ذهب الى محمد نجيب وزملائه في ثكنات مصطفي كامل ليعرض عليهم رغبة الملك في اخذ انطوان بولي معه في رحلته الاخيرة ، ولكن أعضاء مجلس القيادة رفضوا التراجع عن مطالبهم لتحقيق مستهدف يمس نزاهة الحكم ، كما رفضوا طلب الملك أن تصبح (المحروسة) بعض قطع الاسطول المصري حتى تصل الى ايطاليا . وقد طلب الملك من جيفرسون كافري فيما بعد حراسة بعض قطع الاسطول الامريكي له اثناء رحلته .

كان محمد نجيب معتزما أن يكون في وداع الملك على مرسى رأس التين . ولكن المظاهرات التي اعترضت طريقه في شوارع الاسكندرية وخطا السائق في مجرفة الباب الصحيح جعله يصل متأخرا اربع دقائق عن رحيل الملك في تمام السادسة .

كان في وداع الملك على المرسى على ماهر وجيفرسون كافري وزوجا شقيقتيه اسماعيل شيرين ومحمد علي رؤوف وبعض ضباط الحرس والجميع في وجوم شديد . وكان الملك ينظر الى ساعته بين لحظة واخرى حتى اعلنت السادسة فقرر الرحيل ، وهنا عزفت الموسيقى السلام الملكي . ثم انزل العلم الملكي . وطواه ضابط من ضباط الحرس سلمه الى على ماهر الذي سلمه بدوره الى الملك ، واطلقت المدفعية ٢١ طلقة . وادى حرس الشرف التحية العسكرية . وصافح الملك مودعيه بينما خدم القصر والمودعون يجهشون بالبكاء .

وعندما وصل محمد نجيب كانت آثار الدموع مازالت تلمع في عيني على ماهر ، واصر نجيب على توديع الملك فركب لنشاً ليلحق بالحرسه ومعه القائمقام احمد شوقي وقائد الجناح جمال سالم والبكباشي حسين الشافعي واليوزباشي اسماعيل فريد .

وصعد محمد نجيب الى المحروسة ومعه زملاؤه ، ثم ادى التحية العسكرية للملك المعزول وتصافحا باليد . ومضت فترة سكون يقول عنها محمد نجيب (الملك يتوقع ان تحدث القنطرة على التعبير ضاعت من رهبة الموقف) .

واخيرا انطلق نجيب يتحدث قائلا :
انني اريد ان اقول لك شيئا . . . عندما اقتحمت الدبابات البريطانية

قصرک فی ٤ فبراير ١٩٤٢ کنت انا الضابط الوحيد الذى قدم احتجاجا على هذا الاعتداء الشنيع على استقلال البلاد . فعلت الجيش كله وعبرت به عن شعور هؤلاء الضباط الذين قاموا بالـ ٠٠ وفى هذا ما يدل على مبلغ ما كان من ولائنا نحن رجال الحرك اما الآن فقد تطورت الاحوال وانقلبنا نحن حماة الى ثوار عليك اعمالك وتصرفات من حولك .

وفوجيء فاروق بهذا الحديث فقال :

على كل حال اننى اتمنى للجيش كل الخير . وانى اوصد بالجيش المصرى فهو جيش آبائى واجدادى . ان مأموريك شاقة وقال له نجيب :

انى اعرف ان الكولونيل سيف سليمان باشا الفرنساوى .
بدا تكوين الجيش المصرى .

وكان فاروق قد لاحظ ان جمال سالم يحمل عصاه وهو د فتوقف عن الحديث و اشار له قائلا :
أرم عصاك .

وحاول جمال سالم ان يعترض ولكن محمد نجيب نهره عن د عصاه ووقف وقفة فيها شئ من اللامبالاة .

وقال الملك وهو يضافهم مودعا بعد ان ادوا له التحية العسـ
انتم سبقتونى فى الى عملتوه . الى عملتوه دلوقتى كنتـ
عمله .

وطلب الملك تاجيل رحيل المحروسة نصف ساعة حتى تحضـ
حقائبه ووافق نجيب بلا تردد . وخرج وفى ذهنه كلمات الملك

كان سباقا مع الزمن بين الملك وبين الضباط الاحرار .
لو كانت الحركة قد تأخرت اياما ربما كان بعضهم قد اصـ
قضايا السجون ، والملك فى حياته الالهية .

ولكن احداث التاريخ شاءت ان يخرج الملك معزولا من مدـ
يصبح محمد نجيب قائدا لحركة الجيش .
وكانت عملية اخراج الملك قد تمت فى سرية تامة عن الجـ

لم تسمع شيئاً مؤكداً عنها الا في السادسة والنصف عندما اذيع بيان تاريخي بصوت محمد نجيب يعلن فيه خيـروج الملك ، ويطلب من المواطنين الذين غمرهم الفرح ان يلتزموا الهدوء .

ويقول محمد نجيب ان صلوه قد استراح باذاعة هذا البيان لانه كان حريصا على ان يفهم كل مصري ان المشاركة في الحركة لم تكن لكسب شخصي مادي وانما كانت لتحرير الوطن والمواطنين . . . وازاد ان يضرب المثل بنفسه عندما عينه قائدا عاما للقوات المسلحة يوم ٢٤ يوليو ، وقناعاته برتبته الحالية . رتبة اللواء .

هكذا سقط الملك فاروق ، وغادر مصر . وطويت صفحة حكمه في دون تردد .

وبعد ساعة ونصف أي في الثامنة مساء اذاغ محمد نجيب بيانا آخر اعلن فيه على الشعب تنازله عن رتبة (الفريق) التي كان قد منحها له الملك التاريخ .

الفصل العاشر

النسب في السلطة ٠٠ لاول مرة

لم يكن سقوط الملك اعلانا عن سقوط الملكية .
ولم يكن خروج فاروق هو نهاية الحكم الملكي من الوجهة الدستورية
كانت اول مشكلة تواجهها قيادة الجيش ٠٠ هي قضية الوصاية على
العرش .

المادة ٥١ من دستور ١٩٢٢ كانت تنص على الا يتولى اوصياء العرش
عملهم الا بعد ان يقرأوا اليمين امام مجلس النواب والشيخ مجتمعين تماما
كما يؤدي الملك اليمين قبل مباشرة سلطته الدستورية ٠٠ وللملك حسب
احكام الامر الملكي رقم ٢٣ عام ١٩٢٢ اختيار هؤلاء الاوصياء على ان يقرر
المجلسان اختياره .

وتنص المادة ٥٢ من الدستور على انه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان
بحكم القانون خلال عشرة ايام من الوفاة ، فان كان المجلس منحلًا وكان
الموعد المعين لاجتماع المجلس الجديد بعد انتخاب اعضائه يجاوز اليوم العاشر
وجب دعوة المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

أما المادة ٥٥ فتتضمن على ان يتولى مجلس الوزراء - بصصفة مؤقتة -
سلطات الملك الدستورية حتى يؤدي اوصياء العرش اليمين امام البرلمان .
كان مفروضاً ان يدعى البرلمان الوفدي المنحل للانقضاء طبقاً للدستور
وطبقاً لفتوى قسمها عدد من رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر
وارسلوا صورة منها الى محمد نجيب . ومعروف ان على ماهر كان قد رفض

حل مجلس النواب الوفدى خلال رئاسته الوزارة بعد حريق القاهرة .

ولكن على ماهر الذى اصبح مجلسه جامعا للسلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية الى جانب السلطة التنفيذية يعلن بعد اجتماع مجلس الوزراء بأن قيام برلمان نظيف على أساس سليم يحتاج الى تمهيد يستغرق سنوات . . وعلق السنهورى الذى استدعى هو وسليمان حافظ لحضور اجتماع المجلس بأن ذلك الراى يعنى اتجاه على ماهر الى حكم البلاد بغير برلمان مستندا الى سلطة الجيش .

ورغم ان سليمان حافظ والسنهورى كانا يستهدفان اقامة حكم برلمانى بأسلوب جديد فى الانتخابات يحرم الوفد من اغلبيته المطلقة التى كان يتمتع بها رغم عدم حصوله على أكثر من ٤٠٪ من اصوات الناخبين - على حد قوله - الا ان سليمان حافظ كان حريصا اشد الحرص على عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل ، مناضلا من اجل ذلك بكل الطرق الممكنة وذلك لخلاف سياسى عميق بينه كرجل من رجال الحزب الوطنى وبين الوفد كحزب جماهيرى . .

ولجأ سليمان حافظ الى فكرة عرضها عليه الدكتور حسن بغدادى عميد كلية الحقوق بالاسكندرية فى ذلك الوقت ، تقضى بتعديل الامر الملكى رقم ٢٣ لعام ١٩٢٢ تعديلا يكفل انشاء الوصاية المؤقتة وينظمها وهو تعديل يتيسر لمجلس الوزراء اقراره بحكم توليه السلطة التشريعية فى غيبة البرلمان عملا بالمادة ٤١ من الدستور .

وافق الدكتور عبد الرازق السنهورى على ذلك الراى ايضا ، وهو الوزير السعدى السابق . وعرض الامر على مجلس القيادة فاتفق الراى على تفويض الامر الى قسم الراى مجتمعيا بمجلس الدولة ، الذى اصدر قرارا باجماع الاصوات عدا صوت الدكتور وحيد رافت بأنه لايجوز دعوة مجلس النواب المنحل للعمل فى حالة نزول الملك عن العرش بل يجب المبادرة الى اجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد ودعوته للاجتماع فى الميعاد الدستورى لتعيين اوصياء العرش فاذا رأت الحكومة ان الضرورة العملية تتطلب لاجراء الانتخابات وقتا غير قصير لاينبغى لمجلس الوزراء ان يستمر خلاله فى مباشرة سلطات الملك ، أمكن ايجاد نظام وصاية مؤقتة تنتقل اليها هذه السلطات من مجلس الوزراء الى أن تتولاها لجنة الوصاية الدائمة .

وتشكل مجلس الوصاية المؤقت من الامير محمد عبد المنعم رئيسا وعضوية بهى الدين بركات باشا والقائمقام رشاد مهنا الذى عين وزيرا

للمواصلات لمدة يوم واحد حتى يكون تعيينه في مجلس الوصاية دستوريا .

واعتبر سليمان حافظ هذا الموقف انتصارا له فقال في مذكراته التي كتبها وادعها عند صديقه الدكتور مصطفى مرعي الذي تفضل باطلاعي عليها بالحرف الواحد (باء الوفد بالخيبة وبؤته مع السنهوري بالفوز بما كنا نبغيه من علي ماهر) .

وانتقل مكتب سليمان حافظ منذ ذلك الوقت الى رئاسة مجلس الوزراء .

وصدرت عدة تشريعات براءة من ناحية الشكل . . اذ الغيت بدعة تصنيف الوزارة بالاسكندرية ، وخفضت السيارات الحكومية . والغيت الالقباء والرتب المدنية .

ولكن هذه التشريعات وخدها لم تكن كافية لمواكبة اندفاع مجلس القيادة الذي كان يواصل اجتماعاته ليل نهار ، يتصلب اعضاؤه بمعارفهم من مختلف الاتجاهات السياسية ، يتاثرون بأحاديثهم ويسعون الى تنفيذ بعض اقتراحاتهم .

وكان علي ماهر يعتبر نفسه رجل الساعة ، يحافظ بكل ما في جهده وطاقته على استمرار الاوضاع على ما هي عليه ، ليظل في مركز السلطة ولكن التناقضات كانت قد بدأت تثبت بينه وبين مجلس القيادة الذي كان يتحمل عبء المسؤولية الفعلية في مصر بعد خروج الملك .
كان مجلس القيادة المشكل من تسعة افراد هم : جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وجمال سالم وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وانور السادات قد قرر في ١٥ اغسطس ضم خمسة من الذين اسهموا بقدر كبير في نجاح الحركة وهم محمد نجيب ويوسف صديق وزكريا محيي الدين وحسين الشاذلي وعبد المنعم أمين .

تقررت هذه الزيادة بعد تقديم جمال عبد الناصر استقالته لانه كان راغبا في سلوك اسلوب ديمقراطي بينما طلب جمال سالم اختزال عدد اعضاء المجلس الى خمسة اعضاء فقط ، وتكليف الباقيين بالعودة الى مواقعهم في الجيش . .

أدت هذه الزيادة الى اجتذاب عدد كبير من الضباط للمجلس . . واصبح له مندوبون من الضباط في مختلف الوزارات ، مما خلق في كثير من الاحوال ازدواجية وحساسية ، وخلق عند الضباط رغبة الخروج من اطار

النظام العسكري والانطلاق بملابسهم الرسمية الى مواقع العمل المدنية ، واشتهر اصطلاح (منسوب القيادة) الذي كان يتحرك به هؤلاء الضباط ليصدروا تعليماتهم وتوجيهاتهم في مواقف كثيرة متعددة .

بدأ الانضباط العسكري يفقد طابعه القديم ، واخذت اتصالات الضباط تمتد خارج حدود الجيش . ولم يعد الامر قاصرا على الضباط الاحرار وحدهم ، وانما اتبحت الفرصة ايضا لعدد آخر من الضباط الذين تميزوا بالمهارة في التقرب والقدرة على التلون .

وكان صعبا على مجلس القيادة في مرحلته الاولى وخلال دوامة الاجتماعات والاتصالات ان يقيم تنظيما او يصدر تعليمات تمنع الضباط من الاندفاع الى هذا المجال الجديد .

وهكذا نمت الازدواجية وظهرت الحساسية بين الوزارة ومجلس القيادة .

كان على ماهر قد زار مرسى مطروح خلال فترة العيد واتصل به محافظ الصحراء الغربية (بكباشى حسنى المنهورى) واثار معه عدة قضايا ، منها . اعطاء تراخيص اقامة للمصريين في الصحراء الغربية وهو نظام افتعلته قوات الاحتلال بالنسبة لكل مناطق الحدود المصرية . واصدر على ماهر قرارا بالغاء تصاريح الدخول والاقامة للمصريين في جزء من بلادهم واثار معه ايضا قضية اعطاء (تراخيص تموين) للمصريين المقيمين في الصحراء الغربية فوافق عليها ايضا .

وعقد على ماهر اجتماعا موسعا مع الضباط اثرت فيه قضية فصل الضباط من الجيش بعد الثورة . وقال عبد الجليل العمري (وزير المالية) الذي كان مرافقا له في هذه الزيارة ان خروج عدد كبير من الضباط سوف يثقل كاهل الميزانية بمعاشات كبيرة .

وتطرق الحديث بعد ذلك الى موضوع اصلاح الزراعى ، فابدى على ماهر رايه في ان يكون الحد الاقصى ٥٠٠ فدان ، ان لم يوافق على فرض ضرائب تصاعدية .

ولم يقتصر اجتماع على ماهر بالضباط على مرسى مطروح . بل عقد اجتماعا ثانيا مع ضباط الاسكندرية في ناديهم بالشاطبي . واثرت هذه القضايا مرة اخرى .

مثلا هذه الاتصالات بين على ماهر والضباط ، الى جانب آرائه المعارضة للاصلاح الزراعى الذى تبني فكرته جمال سالم بعد ان صقلت خلال عدة

لقاءات تمت بينه وبين احمد فؤاد ودكتور راشد البراوى أدت الى تنافر اخذ
يزداد حتى وصل غايته .

وكان الاتفاق قد تم بين مجلس القيادة وعلى ماهر على ان تتم الانتخابات
فى شهر فبراير تنفيذا لرأى مجلس الدولة الذى شكل به مجلس الوصاية
المؤقت ، وطلبوا منه ان يذيع ذلك توضيحا للشعب . ولكن على ماهر اذاع
البيان دون تحديد شهر فبراير ، بل قال ان الانتخابات ستتم فى اقرب
فرصة .

أهاج عدم تحديد الموعد ثائرة ضباط القيادة ، واذاعوا بيانا يتناقض
مع بيان على ماهر ويحدد فبراير موعدا للانتخابات . الامر الذى نقل
مشكلة الخلاف من كواليس السياسة الى ساحة الجماهير .

كان على ماهر يستهدف من عدم تحديد موعد الانتخابات اعطاء نفسه
فرصة اطول للسيطرة على الحكم بطريقة غير دستورية .

والواقع ان رجعة الى تاريخ على ماهر الذى بدأ حياته عضوا فى لجنة
الثلاثين لاعتماد دستور ١٩٢٣ ، توضح لنا انه اتخذ طوال حياته السياسية
مواقف تعادى روح الدستور وتتناقض معه .

اشترك على ماهر فى وزارات احمد زيور ومحمد محمود واسماعيل
صدقى وهى الوزارات الانقلابية التى اهدرت سلطة الامة واعتدت على الدستور
وعطلته ثم ألغته ، والتى كانت حربا على الحريات والحرمات والكرامات ، كما
كانت وسيلة لدعم سلطان الملك ونظريته القائمة على انه يملك ويحكم .

وعندما عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى بعد تولي فاروق سلطته
الدستورية كان استهلال عهده اقالة وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٣٧ ، رغم
ما فى ذلك من اعتداء على روح الدستور . ثم تولي رئاسة الوزراء بعد
انتخابات مزيفة دون ان يستند الى حزب او تنظيم سياسى عام ١٩٣٨ .

كانت موافقة على ماهر على ابقاء مجلس النواب الوفدى بعد حريق القاهرة
من اجل بقاء وزارته فى الحكم بعد حصوله على تأييد الوفد والمجلس . ولكنه
عندما تلمس فرصة الحكم بعيدا عن الدستور ، بعيدا عن البرلمان . تفكر
لموقفه القديم وعارض فى دعوة مجلس النواب المنحل . بل وعارض فى تحديد
موعد الانتخابات الجديدة .

وعقب اذاعة بيان مجلس القيادة بعد بيان على ماهر فكر فى الاستقالة
ولكنه تراجع عن ذلك .

وبعد أزمة الاتصال بالضباط ومعارضة الإصلاح الزراعي ٠٠ والخلاف حول موعد الانتخابات مما يمس دستورية الحكم ٠٠٠ ظهر خلاف ثالث حول تعديل الوزارة .

كان على ماهر قد اتفق مع محمد نجيب على اسس تعديل وزارته التي شكلت في سرعة شديدة عقب تكليفه بذلك من معظم عناصر وزارته التي اقالها الملك ، وكانما ليظهر امامه في مظهر المنتصر ٠٠ ثم فوجيء محمد نجيب بمراسيم التعديل الوزاري وقد صدرت على غير ما اتفقوا عليه ، اذ حصل على ماهر على توقيع رشاد مهنا ، معتقدا انه يمثل سلطة الجيش .

ويقول محمد نجيب « يبدو ان على ماهر في هذه الفترة كان تحت ضغوط شديدة من بعض رجال الاحزاب والسياسيين القدامى لتعطيل قانون الإصلاح الزراعي ٠٠ ومن اصدقائه الوزراء الذين اتفقنا معه على اخراجهم ثم شعر امامهم بالاحراج ٠٠٠ وكان طموحا في نفس الوقت لاستمرار الوزارة دون انتخابات محددة الموعد لا يعرف نتيجتها » .

ظهر منذ وقت مبكر في حركة ٢٣ يوليو ان مركز القوة والسلطة قد انتقل الى مجلس القيادة ، وانهم ماكانوا ليطبقوا حكما يتعارض مع ارادتهم او يرقل مشاويهم .

وسلك مجلس القيادة سلوكا يستظهر به قوته ليس امام على ماهر وانما امام كافة السياسيين ٠٠ اذ اصدر قرارا باعتقال ٦٤ سياسيا يوم ٧ سبتمبر دون الرجوع الى رئيس الوزراء ٠٠٠ واعلن جمال عبد الناصر الخبر في اجتماع لمجلس القيادة كان يحضره الدكتور عبد الرازق السنهوري وسليمان حافظ .

وتحدد بهذا القرار مصير وزارة على ماهر .

وبدا البحث عن اسم رئيس الوزراء الجديد .

ولكن على صبرى همس في اذن جمال سالم وكان حاضرا لهــــــذا الاجتماع باعتباره سكرتيرا لمجموعة الطيران ٠٠٠ وقال جمال سالم انه يجب السنهوري ويعرف قدرته ويعترف بجدارته ويثق في اخلاصه للحركة كما بدا واضحا في تأييده لقانون الإصلاح الزراعي ولكنه يستسيغ الصراحة والاخلاص في عرض السبب الذي يجعله مرشحا على العدول عن ترشيحه .

وكان السبب كما قاله جمال سالم هو ان الامر يكان سوف يعترضون على الترشيح لان بعض الصحف القربية نسبت اليه في اواخر عهد الملك

السابق واثناء حكم الوفد أن له ميولا يسارية ٠٠ انه رغم يقينه ببطلان هذه التهم ، الا ان مصلحة الحركة - وقد اخذت بعض الصحف في الخارج تتهمةا بالشيوعية- يقتضى تفادى كل ما من شأنه أن يستغله الاعداء .

ويقول خالد محيى الدين ان الأمريكيين كانوا قد ابلغوا على صبرى بذلك عندما شعروا باقترب السنهورى من مجلس القيادة ورجوع الاعضاء اليه فى كافة مشاكلهم الدستورية .

واجاب الدكتور السنهورى فى ثقة هادئة بأنه يقر وجهة نظر جمال سالم بعد ان قال ان الذريعة التى استندت اليها صحافة الغرب فى اتهماته بالشيوعية ترجع الى انه وقع وزملاء له من مستشارى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة نداء للسلام هو ما عرف فى ذلك الوقت باسم (نداء سنوكهولم) ومضمون النداء لا يعدو ان يكون دعوة لاقرار السلام العالمى ومقاومة اسباب الحروب .

وانهى الدكتور السنهورى كلامه طالبا الانتقال للحديث عن مرشح آخر .

وانتهى الامر الى الاقتراح بتعيين محمد نجيب رئيسا للوزراء وسليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء .

حدث ما توقع المجلس واستقال على ماهر ، ولكنهم طلبوا منه ان يحتفظ بموقعه رئيسا لوفد مصر فى اجتماعات الجامعة العربية ، وفى وفد مفاوضة الاحزاب السودانية .

خرج آخر رئيس وزراءمدنى بعد فترة حكم امتدت ٤٧ يوما فقط . سقط الحكم المدنى فى مصر شكلا وموضوعا باستقالة على ماهر ٠٠٠ بعد ان سقط الملك من قبل .

كان موقف السياسيين الذين احاطوا بمجلس القيادة فى هذه الفترة هو احد الاسباب الرئيسية التى انتهت هذا الحكم .

الاخوان المسلمون وجدوا فرصتهم الفريدة لتحقيق اطماعهم فى القضاء على الوفد بدعوى القضاء على الحزبية والتحزب ٠٠٠ ووثقوا ان شجرة الانتلاب تنمو فى ساحتهم ٠٠٠

موقف على ماهر من رغبته فى الانفراد بالحكم على غير اسس دستورية أهدر القيم التى كان يمكن ان تكون سندا للارادة الشعبية ٠٠٠ كما ان تشكيله للوزارة من عناصر ليس لها احترام وتقدير شعبى اضعف من مركز الوزارة

• عموما امام الجماهير ، وجعل كل الامور متعلقة بشخصه •

فتوى سليمان حافظ وقسم الرأى بمجلس الدولة التى حالت دون دعوة مجلس النواب المنحل للموافقة على الاوصياء كانت ظاهرة بارزة فى محاربة الوفد واستخراج تشريعات لاتتمشى مع روح الدستور ولا مع الرؤية السياسية السليمة •

كل هذه الاتجاهات التى احاطت بمجلس القيادة منذ البداية خلقت شعور استهانة بالدستور ، وأظهر انه يمكن الالتفاف حوله ... كما انها تجاوب مع ما فى صدور الضباط عامة من الرغبة فى التعبير السريع الحاسم الذى يتناسب مع ايقاع الحياة العسكرية فى الجيش •

سقطت واجهة الحكم المدنية .. وتولى اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة منصب رئيس الوزراء •

لم يصل الضباط الى السلطة دفعة واحدة ... ولم يتحول مجلس القيادة فجأة من ضباط الى وزراء ... عين محمد نجيب رئيسا للوزراء فكان اول رجل عسكرى يتولى رئاسة الوزارة فى تاريخ مصر الحديث بعد محمود سامى البارودى واحمد عرابى .. ولكن احدا من الضباط لم يشترك فى الوزارة •

تم تشكيل الوزارة فى يوم واحد ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ... ولم يكن نجيب يعرف معظم الذين اتصل بهم ... قام بهذه المهمة سليمان حافظ وفتحى رضوان الذى كان قد اجتمع باعضاء مجلس القيادة بناء على دعوة وجهت اليه ، وكان محور حديثه معهم هجوما على وزارة على ماهر وبعض شخصياتها الهزيلة •

عرضت الوزارة على محمود محمد محمود وحامد سليمان غالى وعبد الجليل العمرى وابراهيم بيومى المذكور فاعتذروا فورا •

واذا كان هناك نقد يمكن ان يوجه لوزارة على ماهر ومستوى تشكيلها وضعف افرادها فان هذا النقد يمكن ان يوجه مضاعفا الى وزارة محمد نجيب الاولى التى ضمت سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء وستة وزراء من الحزب الوطنى ووزيرين من الاخوان المسلمين والباقيين من المستقلين • وكان غريبا ان تشكل وزارة محمد نجيب الاولى معتمدة على الحزب الوطنى الجديد اعتمادا شبه كامل ، رغم انه لم تكن هناك صلة ما قد عقدت قبل الثورة بين اى ضابط من الضباط الاحرار واعضاء الحزب الوطنى الجديد اذا استثنينا عبد العزيز على الذى عين وزيرا للشئون البلدية وكان موظفا

فى المدرجة الثالثة وله تاريخ فى جمعية اليد السوداء النابعة من الحزب الوطنى القديم وكانت له صلة بعبد اللطيف البغدادي ومجموعة الطيران .

ولكن مجلس القيادة كان حريصا على عدم صبغ وزارته الاولى بصبغة حزبية. سافرة ، كما انه كان حريصا على عدم ظهور الحركة بمظهر انها امتداد لنشاط الاخوان المسلمين . ولذا ضاقت دائرة الاختيار حيث أن كافة المستقلين المعروفين كانت لهم انتماءات او صلات مع الاحزاب المختلفة ، والبعض منهم رفض الاشتراك .

ولم ينظر مجلس القيادة الى الحزب الوطنى الجديد باعتباره حزبا من الاحزاب التى تحرض الحركة على عدم الارتباط بها لانه لم يشارك فى اية حكومة سابقة قبل ٢٣ يوليو ، كما انه لم يكن للحزب الوطنى أى انصار أو نفوذ سياسى بالقدر الذى يخيف نظاما جديدا ، كما ان المبادئ التى نادى بها الحزب الوطنى وظهرت على صفحات (اللواء الجديد) كانت - متناسقة مع المبادئ الستة للضباط الاحرار .

كان معظم الوزراء أسماء جديدة على سمع الجماهير . . ليس لاحد منهم (الا قلة محدودة) تاريخ وشهرة سياسية معروفة ، كما ان تجربتهم فى الحكم جميعا كانت جديدة ، فلم يسبق لاحد منهم ان تولى الوزارة عدا الدكتور عبد الجليل العمري الذى كان وزيرا للمالية والاقتصاد فى وزارة على ماهر ويلاحظ ان هذا المرسوم كان اول مرسوم يصدر دون ان يقرن الاسم باللقب بعد أن ألغيت الانقلاب بل ان أحدا منهم لم يكن يحمل رتبة البيكوية سوى سليمان حافظ وعبد الجليل العمري .

وتم اختيار وزيرى الاخوان بعد خلاف فى الراى . . كان قد تم اتصال مع حسن الهضيبي لترشيح وزيرين ، فاقترح الشيخ احمد حسن الباقورى عضو مكتب الارشاد وأحد اثنين اما احمد حسنى وكيل محكمة النقض او محمد كمال الديب محافظ الاسكندرية وتم الاتصال فورا بالباقوى وحسنى .

وبينما هم فى انتظار حضورهما اذا بحسن العشماوى ومنير الدله - قمران موفدين من حسن الهضيبي باعتبارهما مرشحين للاخوان ويقابلان جمال عبد الناصر الذى عرض امر ترشيحها على سليمان حافظ الذى اعترض لصغر سنهما ولانه اتصل فعلا بالشيخ الباقورى وأحمد حسنى .

واتصل بجمال عبد الناصر بحسن الهضيبي الذى ابلغه ان الترشيح الاول كان ترشيحا شخصيا مثله ، وانه عندما عرض الامر على مكتب الارشاد قرر ترشيح العشماوى والدله او عدم الاشتراك فى الوزارة .

ومع ذلك تم تشكيل الوزارة واضطر الشيخ الباقرى الى الاستقالة من مكتب الارشاد ازاء الموقف الذى اتخذته جماعة الاخوان المسلمين .

اقترون تشكيل الوزارة فى اذهان الجماهير بحركة اعتقال السياسيين ووضع ذلك حدا لهجوم الصحافة على وزارة على ماهر ، وكان أحمد ابو الفتى رئيس تحرير المصرى قد كتب مقالا نشر يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تحت عنوان (الى اين ؟) قال فيه « ان فرحتى لمزل الملك كانت كل اسبابها مستمدة من ان فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب حقوقه ، لا لمجرد كونه سىء الخلق او مرتشيا او ناهبا » وفى هذا المقال حذر من تولي الجيش السلطة ، وقال ان سلسلة الاخطاء قد بدأت بافتاء قسم الراى بمجلس الدولة فى موضوع مجلس الوصاية المؤقت . . ثم تساءل فى النهاية قائلا « اين انت ايها الدستور ؟ » .

كانت حركة الاعتقال التى صاحبت تشكيل الوزارة قد تفرعت حتى وصلت الى مختلف الاتجاهات السياسية اعتقل نجيب الهلالى وفؤاد سراج الدين وابراهيم عبد الهادى وحافظ عفيفى وكريم ثابت وادجار جلال ومحمد صبيح والبير مزراحي وغيرهم .

كان الهدف من هذه الاعتقالات - على حد تعبير محمد نجيب هو « تهدئة الجو السياسى الذى ثار فى الايام الاخيرة لوزارة على ماهر ولكن النتيجة كانت عكس ماتوقنا اذ بدرت الشكوك بين الاحزاب السياسية وبين حركة الجيش ولم يكن هناك مفر من المضى فى الطريق الى غايته (.

وكانت عملية الاعتقال الجماعى غير المبرر ، لها مظهر الاعتقالات التى قام بها البريطانيون عند بدء اشتعال ثورة ١٩١٩ كما انها كانت موجهة الى مختلف القوى والتنظيمات السياسية ، وليست مركزة على اتجاه واحد الامر الذى جعل الجيش فى جانب وكافة القوى السياسية فى جانب آخر .

القوة السياسية الوحيدة التى لم تمسها حركة الاعتقالات كانت الاخوان المسلمين تماما كما حدث فى وزارة نجيب الهلالى .

كانت عودة الجيش الى الاعتقالات بعد أقل من خمسين يوما من حركة الافراج التى صاحبت الحركة ، والتى شملت كل المعتقلين حتى الشيوعيين الذين أفرج عنهم جميعا عدا ١٧ معتقلا ظلوا كخيمرة تكبر وتجند تبعا للظروف دليلا على ان تغييرا هاما فى طبيعة الموقف السياسى قد ظهر فى مصر .

اخذ الجيش يظهر كقوة سياسية لا تستند الى جذور تاريخية او تنظيمات

حزبية وانما تعتمد على الانز الهائل لعزل الملك . واصدار قانون الاصلاح الزراعى بعد يومين من وزارة نجيب - ٩ سبتمبر - والذى وجهه طعنة سديدة الى الاقطاع والاقطاعيين .

واعتمدت حركة الجيش ايضا على الشعبية التى اكتسبها محمد نجيب بين الجماهير لبطافته الشديدة وإتسامته الدائمة وحيويته المتجددة كانت له جاذبية واضحة .

وقد وجدت جماهير الشعب التى تجاوزت احلامها وامالها قدرة النظام الملكى بأحزابه المختلفة ، فى حركة الجيش فرصة للانطلاق نحو مستقبل افضل . . ولذا كان هذا التأيد الجارف الذى قوبلت به منذ احضنها الاولى .

وادركت الاحزاب السياسية ان انطلاق هذه الحركة التى يقودها المثقفون أبناء الطبقة الوسطى فى الجيش ، وخاصة بعد وصول نظامهم السابق الى طريق مسدود ، سوف يضعف قبضتهم ويبدد سلطتهم ، وينهى مستقبلهم السياسى ، ولذا فانهم تخوفوا منها منذ اللحظة الاولى ، وهرع بعضهم الى لقاء قادتها ، وتسجيل اسمائهم فى سجلاتها ، ومحاولة الارتباط بها والتعرف على قادتها .

وكانت الحركة قد تمت ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين فى اجازة صيف بسويسرا . . وصلوا جنيف يوم ٢٤ يوليو بعد رحله بالباخرة ، وفور وصولهما اتصل بهما بعض اعضاء الوفد طالبين منهما العودة وعاد النحاس وسراج الدين بالطائرة وكانت هذه اول مرة يركب فيها النحاس طائرة فى حياته . . تحركت الطائرة من جنيف عصر ٢٦ يوليو قبل ان يعلموا بعزل الملك ، وقد عرفوا ذلك من الطيار الذى ابلغهم به فور سماعه فى الاذاعة .

وصلت الطائرة القاهرة بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٧ يوليو وكان فى استقبالهم بالمطار احمد ابو الفتوح رئيس تحرير المصرى ، والذى كانت له معرفة وثيقة برجال القيادة ، وابلغهم انهم يجب ان يذهبوا لتهنئة رجال الثورة ، وهم مستيقظون طوال الليل فى انتظارهم .

وافق النحاس بعد استشارة فؤاد سراج الدين ، ولكنهما عندما وصلا الى القيادة فى الثانية بعد منتصف الليل كانت فى صمت مطبق وليس فيها بادرة تشير الى انتظارهم لزيارة احد وانتظر النحاس وسراج الدين فى غرفة صغيرة بالدور الارضى ريثما صعد ابو الفتوح الى أعلى حيث تأخر اربعين

دقيقة صعدا بعدها حيث وجدا محمد نجيب في مكتبه وحوله ضباط القيادة .

رحب محمد نجيب بمصطفى النحاس واحتضنه ، ولكن تحية الضباط لهما كانت باردة وجافة وظل الجميع واقفين حتى انتهت الزيارة .

كان هذا هو اللقاء الاول والاخير بين مصطفى النحاس واعضاء مجلس القيادة بينما تعددت اللقاءات مع فؤاد سراج الدين بعد ذلك .
كان مصطفى النحاس مقبلا بقلبه على الثورة . سعيدا بعزل الملك الذي طالما أقال وزارته ، معتقدا ان الحركة قد تمت في اطار الدستور وانها لن تلبث أن تعيد البرلمان المنحل لتعيين مجلس الوصاية . ثم تجرى انتخابات جديدة ضمن الوفد فيها اغلبيته المعتادة .

ولكن معظم ضباط مجلس القيادة لم يكونوا من العاطفين على الوفد او المرتبطين به فكريا اذا استثنينا جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين ويوسف صديق ، الذين لم يكونوا متحمسين للوفد ، ولكنهم في نفس الوقت لم يكونوا في موقف العداء منه .

كان جفاف المناقشة نابعا من ادراك ضباط القيادة ان الوفد يمثل الخطر الحقيقي على سلطتهم الوليدة . ونابعا ايضا من تأثر بعضهم بموقف الاخوان المسلمين المعادي للوفد .

كما ان التكوين الطبقي لضباط القيادة كان متنافرا كما ذكرنا مع تكوين قيادات الاحزاب التقليدية التي تولت الحكم ، قريبا الى حد ما من قيادات الاحزاب الناشئة التي تتطلع الى الحكم .

كان وصول الجيش الى الحكم بطبيعة تكوين قياداته مؤشرا الى انطلاق روح وطنية ، وحركة اجتماعية جديدة .

ولم تكن حركة ٢٣ يوليو محصورة في حدود مطالب اقتصادية او مهنية خاصة بالجيش بل كانت دائرتها اوسع من حدوده ، فامتدت لتشمل المجتمع بكل ما يدور فيه من احداث وقضايا .

ولعل هذا هو ما دفع الكاتب اجارون كوهيمه الى القول عن حركة ٢٣ يوليو « في حين ان الحكام التقليديين عاجزون على الاستمرار في السلطة والطبقة الوسطى اضعف من ان تمسك بها ، والعمال لم ينضجوا بعد لتحقيق هذا الهدف ، لا توجد قوة غير العسكريين قادرة على ملء هذا الفراغ » .

ويعقب روستو على ذلك باعطاء تعريف اكثر تحديدا فيقول « ليس من

الدقة القول بأن الجيش يملا الفراغ ، ومن الافضل القول بأنه يفتح طريقا محجوزا بالقوة :

ويقول بدير آزوى بعد ان يوضح ان قوى كثيرة حاولت الاستيلاء على الحكم فى العراق وسوريا ومصر ، ولكنها فشلت فى حين نجح الجيش ... يقول : لايعنى ذلك انه لا توجد قوى اخرى غير الجيش ، فهذه القوى توجد بالتأكيد ، ولكنها لا تملك القوة التى يملكها الجيش .

تمت الخطوة الاولى لاستيلاء الجيش على السلطة نتيجة ظروف متعددة :

اولا : تمت حركة ٢٣ يوليو فى توقيت مناسب سليم شأن الشعب قد وصل فيه الى ذروة النعمة على الملك ورجال الحاشية ، وحكومات الاقلية التى عطلت الدستور عمليا ، واستندت الى ارباب الاحكام العرفية ... ولذا جاء استقبال الجماهير للحركة معبرا عن التأييد الكامل ، مشجعا الضباط الاحرار على مواصلة السير فى الطريق .

ثانيا : احزاب الاقلية كانت لافتات تضم فريقا من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين بعيدا عن ساحة الشعب ، ولذا فانها مع ظهور الحركة لم تعد احزابا منظمة ، وانما تحولت الى شخصيات يسلك كل منها سبيلا خاصا يداخ به عن نفسه وعن مصالحه ، ولو على حساب الآخرين .. وهذه الانهيارات كشفت للضباط مدى التفسخ والتمزق التى كانت تعاني منه هذه الاحزاب ، وسقطت بعض الاسماء الكبيرة بتصرفات صغيرة .

ثالثا : احتفظ الوفد بوحدة ولم يحدث له مثل ما حدث فى احزاب الاقلية ، ومع ذلك ظل موقفه صريحا وغير واضح ... يؤيد الحرية ، فيشجعها على الاستمرار ، ويرقب الاعتداء على روح الدستور ولا يشن حملة شعبية حول ذلك ... ولعله كان حذرا لعدم قدرته السير فى اتجاه مضاد للتيار الشعبى المتدفق المؤيد للحركة والذي كان يضم بالتأكيد جماهير الوفد الممثلة فى القوى العاملة التى طال بها الحرمان ... ولذا لم تشعر الحركة بجدية المعارضة ، او صلابة الموقف المسئول .

رابعا : كان نجاح حركة ٢٣ يوليو هو فرصة الاخوان المسلمين الفريدة للسيطرة على الحكم والسلطة ، فقادتها ليسوا غريبا عن تنظيمهم ، بل انهم تشبوا واستمر اتصال بعضهم به ، وواصل البعض الاخر علاقته الطيبة بهم ... والاخوان يعتبرون انهم شاركوا فى نجاح الحركة عندما كلفوا بعض اعضائهم المسلمين بحراسة دور العبادة وبعض المرافق العامة وارسلوا فريقا منهم الى طريق مصر - السويس واستنفروا قواتهم فى منطقة القنال صباح ٢٣ يوليو

بعد مقابلة جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين لحسن عسماوى وصالح أبو رقيق قبل يومين من الحركة .

وشجع موقف الاخوان المؤيد - وهم ثانى التنظيمات السياسية انضباطا وجماهيرية ضباط الجيش على الاستمرار فى مسيرتهم . . . وذلك قبل ان تظهر التناقضات بينهم وبين الجيش فى محاولة التنازع على مركز السلطة .

خامسا : وقفت الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى - اكثر القوى التقدمية تأثيرا - موقف التأييد لحركة ٢٣ يوليو منذ اللحظة الاولى ، وكان ذلك امرا طبيعيا فالمنشورات كانت تطبع عندهم ، ومعظمها يكتب بأيدي الضباط المضمين اليها ، والمعتقلون الشيوعيون افرج عن معظمهم . . . وشجع هذا الموقف ايضا ضباط الحركة على الاقتناع بأنهم لا يجابهون معارضة من أى اتجاه .

سادسا : القوى الوطنية التقدمية التى اسهمت بدور بارز فى معركة الكفاح المسلح بالقناة وقفت مع الحركة منذ لحظةها الاولى . . . احمد حسين رئيس الحزب الاشتراكى وجد فيها طوق النجاة من الاتهام الذى استهدف التخلص منه لحرق القاهرة . . . وانصار السلام : افرج عن يوسف حلمى وسعد كامل لحظة الافراج عن فتحى رضوان . . . والحزب الوطنى الجديد اقترب من ضباط الحركة اقترابا شديدا بحيث اصبحوا يشكلون الاغلبية فى اول وزارة يتولاهما رجل عسكرى .

سابعا : كان تعاون الحركة منذ البداية مع على ماهر الرجل الذى عاش حياته مرتبطا بالقوى التى تهتر الدستور وتبلغيه . . . وسليمان حافظ الرجل القانونى البعيد عن السياسة والذى ارتبط فى آرائه بالحزب الوطنى فاتخذ موقفا جامحا ضد الوفد واستخرج من الدستور تشريعات تتناقض مع روحه لاقامة سد عال امام عودة الوفد او اقتراجه من الحركة .

كان لذلك اثر بالغ فى عقلية الضباط التى لم تكن قد شكلت بعد على اصول سياسية سليمة . . . وكانوا فى مرحلتهم الاولى اكثر ما يكونون تأثرا بالمحيطين بهم ، قبل ان تصقل آراؤهم الشخصية ، وتثبت مصالحهم الذاتية والطبقية ، وكان وقوعهم بين على ماهر من جهة وسليمان حافظ من جهة اخرى دافعا لهم على السير فى طريق السلطة مع الاستعانة بالدستور والقوى الشعبية .

ثامنا : كان احتجاج اعضاء مجلس القيادة واخفاء اسمائهم ومنع الدعاية لهم وبروز اسم محمد نجيب فقط بشخصيته الجذابة ، مثيرا للحديث عن نكران الذات والعمل بعيدا عن الاضواء ، وباعثا على اقتناع الجماهير بأن

الحركة قد قامت على أسس سليمة ، الامر الذى احاط الضباط بتأييد جارف فى الايام الاولى للحركة .

كل هذه العوامل دفعت الضباط الى اخذ الخطوة الاولى على طريق السلطة . . . وهى دليل على ان القوى السياسية القائمة خارج الجيش لم تكن ضعيفة او متهاكمة . . . ولكنها كانت مشتتة بين التأييد المطلق أو التحفظ فى المعارضة حتى لاتسير ضد التيار الشعبى . . . وان ارادة الجيش قد تبلورت فى الاستيلاء على السلطة يوما بعد يوم ، كلما ضعفت شخصيات واحزاب المعارضة أمام الاجراءات التى اتخذت والدعاية المكتسبة التى صاحبت الحركة .

ويمكن تلخيص ذلك فى القول بأن الجيش كان يملك القوة التى تستطيع ان تخضع له الامر فى شق طريقه ، وانه لم يواجه معارضة شعبية تجبره على الابتعاد عن هذا الطريق كما ان انطلاق الجيش للعمل خارج حدود طبيعته التى خلق لها ، تشبه تماما اسطورة خروج المارد من (القمم) وصعوبة عودته اليه .

كانت الخطوة الاولى نحو السلطة هى تعيين قائد مجلس القيادة رئيسا للوزراء وتبعتها خطوات اخرى .

الباب الرابع سنوات الصدام

الفصل الحادى عشر القضاء على الاقطاع

(سقط حق الملكية المقدس فى مصر لأول مرة
بعد سبعة آلاف سنة من تاريخ مصر المكتوب
ولصالح الفلاحين)

الفصل الثانى عشر إلغاء الدستور وحل الأحزاب

(اصبح لزاما ان تغير الاوضاع التى كادت
تودى بالبلاد والتى كان يسندها ذلك
الدستور الملى بالثغرات ٠٠٠ وهأنذا اعلن
باسم الشعب سقوط الدستور ٠٠٠ دستور
(١٩٢٣)

محمد نجيب

١٠ ديسمبر ١٩٥٢

الفصل الثالث عشر اعتقال الشيوعيين

(انا برى ٠٠٠ اريد إعادة محاكمتى)
العامل مصطفى خميس
قبل الاعدام

الفصل الرابع عشر حل الاخوان المسلمين

(انا على ثقة من ان الغرب سيقتنع بمزايا
الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم
شيئا مفرعا كما حاول البعض ان يصورهم)

حسن الهضيبى

المرشد العام للاخوان المسلمين

(ان حسن الهضيبي كان حريصا على حسن
العلاقات معنا)

انطوني ايلن
في مذكراته

الفصل الخامس عشر صدام الضباط

(كان ١٥ يناير ١٩٥٣ نقطة تحول في تاريخ
وتقاليد الجيش المصري ٠٠ اذ دخل الضباط
برتبههم وملابسهم العسكرية معتقلين الى سجن
الاجانب)

الفصل السادس عشر الصدام الاخير

الفصل الحادى عشر

سنوات الصدام

القضاء على الاقطاع
(سقط حق الملكية المقدسة فى مصر لأول مرة
بعد سبعة آلاف سنة من تاريخ مصر المكتوب)

كان تعيين اللواء محمد نجيب رئيسا للوزراء ووزيرا للحربية وقائدا
عاما للقوات المسلحة دليلا على ان حركة ٢٣ يوليو قد بدأت الاستيلاء على
السلطة الفعلية ، قبل ان ينقضى عليها اكثر من شهر ونصف تقريبا .

واعتمدت الحركة فى توطيد مركزها على الشعبية الجارفة التى حازتها
بعد عزل الملك فاروق ، وقضح مفاسد النظام المتهار ومبازله ، وتطلع
ال جماهير الى حكم جديد يرفع عنها قبضة الاستغلال ويحقق املاها فى مجتمع
نظيف .

ولم تعتمد الحركة على التأييد الذى صلاحب مولدها فقط ، ولكنها بادرت
بتنفيذ مشروعات جديدة ، جعلت منها اساسا لانطلاقها ، ومركز جاذبية لها .

ولم تضيع الوزارة الجديدة وقتا لاعداد هذه المشروعات ولكنها كانت
جاهزة ومعدة فى الملفات ٠٠ بل ان بعضها كان مصدر للخلاف مع على ماهر
وهو ما ظهر فى قانون اصلاح الزراعى الذى أصدرته الوزارة الجديدة فور
تعيينها يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

هذه المشروعات وغيره من المشروعات التى سنتحدث عنها كانت تحمل

اغتصب الكثير منها من وزارة الاوقاف « وقف اسماعيل والوادي والمنزته وقولة وحفظة الالفية » .

هذا رغم ان الطبقة الاقطاعية لم تكن ضاربة الجذور في اعماق التاريخ المصري . . . ولم تكن لها تقاليد العائلات الاقطاعية الاوروبية التي ما زالت قائمة حتى الآن في اسبانيا مثلا .

تاريخ الاقطاع في مصر يعود الى ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما أعاد محمد علي توزيع الاراضي الاميرية على اقاربه وكبار الاعيان والموظفين وضباط الوحدات الكردية والجركسية والتركية وزع خلال مدة قصيرة مئات الالوف من الافدنة مع من كان يقطنها من الفلاحين ، ومن ثم صار ملاك هذه الارض يدفعون ضريبة العشر منذ عام ١٨٥٤ أى منذ اقل من مائة عام فقط . . . وهكذا بعدما حرم محمد علي الاشراف الاقطاعيين القدماء من ممتلكاتهم ونفوذهم وبعد ان صفى طبقة الملتزمين انشأ على انقاضهم طبقة جديدة من النبلاء الاقطاعيين الذين اصبحوا سند الاسرة الحاكمة الجديدة .

كان الخديوى اسماعيل مثلا يملك يوم توليه الحكم ١٥ ألف فدان . وأصبح بعد ١٧ سنة يملك ٥٩٠ ألف فدان استولت عليها الحكومة بعد عزله . . . وكان الملك فؤاد يملك عند توليه الحكم عام ١٩١٧ ثمانمائة فدان بلغت يوم وفاته عام ١٩٣٦ حوالى ٢٨ ألف فدان .

وهكذا اتسعت هذه الطبقة وزادت سيطرتها على الارض حتى ان ٢٧ مالكا من اسرة محمد علي كانوا يمتلكون حوالى ١٤٣ ألف فدان خـلاف اراضي الاوقاف . . . اما الملك والاسرة والاوقاف والاضهار فكانوا يملكون عام ١٩٣٩ حوالى نصف مليون فدان ، وكان ١٣٠٠٠ مالك يملكون حوالى مليونين ونصف مليون فدان من اجمالى الارض الزراعية البالغة ستة ملايين فدان .

ويوضح الاختصاص التالى صورة لما كان عليه توزيع الارض في مصر قبل عام ١٩٥٢

فئات الملكية	جملة الاطيان بالفدان	عدد الملاك
فدان واقيل	٧٨٠ر٢٤٦	١ر٩٨١ر٣٣٩
من فدان الى عشرة	١ر٨٥٥ر٠٥٤	٦٩٨ر٨٧٩
من عشرة الى خمسين	١ر٢٩١ر٣٥٥	٦٨ر٥٥٨

٩٧٧٠	٨٨١٥١٤	من خمسين الى مائتين
١٩٢٧	٧٠٧٥٦٥	من مائتين الى الف
١٨٨	٤٤٦٩٩٨	فوق ألف فدان
٢٧٦٠٦٦٦	٥٩٦٢٦٦٢	الجملة

ومن هذه الاحصائيات تتضح صورة الهرم المقلوب للملكية الزراعية ،
ومظهر الاقطاع المتكاثف في مصر .

وكانت هذه الطبقة التي استند الاستعمار على زعمائها في فرض سيطرته على مصر قد ثبتت في نفوس الفلاحين ان ملكيتهم تعتبر حقاً ربانيا لا يجوز الاعتداء عليه ، وقد تبني هذه العقيدة وروج لها أيضا الاخوان المسلمون الذين لم يطالبوا مطلقا بتحديد الملكية وانما طالبوا على لسان مرشدكم حسن الهضيبي المشرف على اطيان الملك عندما سأل من مندوب صحيفة (شيكاغوريلى نيوز) فى ابريل ١٩٥٢ عن الاصلاح المطلوب بالنسبة للفلاحين فقال « يجب الا يسمح للملاك الاراضى بأن يؤجروا اراضيهم للفلاحين نظير مبالغ ثابتة بحيث اذا طرأ ما يؤثر فى المحصول وقع الفلاحون فى الدين ، يجب أن يقوم ايجار الارض على أساس نصيب غلتهوا بهذا يحصل المستأجرون على الاقل على جزء من مجهودهم » .

هكذا كانت نظرة الاخوان المسلمين للقضية الاجتماعية والمشكلة الزراعية قاصرة ومؤيدة لكبار الملاك . . . اذ انه فى الوقت الذى ادلى فيه حسن الهضيبي بهذا الحديث كانت شكاوى الفلاحين قد ارتفعت من نظام المزارعة الذى ينهب عرق الفلاحين .

لم يتحدث الاخوان المسلمون مطلقا عن (تحديد الملكية) بل ان موقفهم من استمرار الوضع كما هو عليه كان صريحا بلا لبس . . . رغم ما حدث فى المجتمع من انتفاضات قام بها الفلاحون احتجاجا على اسلوب الاقطاعيين غير الانساني .

فى يونيو عام ١٩٥١ اشتكى الفلاحون فى (كفورنجيم) حيث كان الامير محمد على ولى العهد يمتلك ٧٠٠٠ فدان من ارتفاع الايجارات دون جدوى ، فعبروا عن احتجاجهم بحرق المحاصيل وماكينات الري والسواقي . . . ورد البوليس على ذلك بحملة ارهابية اقتحم فيها بيوت الفلاحين واعتقل منهم خمسة ثم دبر مقتل زعيمهم (عنانى احمد عواد) فور خروجه من المعتقل .

وفى (بهوت) احدى قرى عائلة البدر اوى اقتحم رجال العائلة بيوت

الفلاحين يستولون على متاعهم سدادا للايجار وضربوا من وكلهم الفلاحون دفاعا عن مطالبهم ، فتجمع اهل القرية حول قصر البدرأوى صاحبين فقتل المالك أحدهم فثارت ثائرتهم وظلوا يحصبون القصر بالحجارة وأشعلوا النار في اجران القمح فلما أسرع عميد العائلة (سيد البدرأوى) الى بهوت قادمة من مقره الاساسى في (درين) القى الفلاحون عليه الحجارة فقدم نحو ٥٠٠ جندي حاصروا القرية واعملوا الضرب فى الفلاحين وزجوا بخمسين منهم فى السجن .

وفى قرية (ابو الغيط) كانت الاوقاف تؤجر ارضها الى صغار الفلاحين ثم قررت ان تطرد ٥٠٠ منهم من الارض لتؤجرها بجملة الى صهر وزيرالتموين، فنشبت معركة بين الفلاحين والبوليس قتل فيها ١٢ فلاحا .

وفى (ميت فضاله) اضرَب الفلاحون عن جمع القطن لما وجدوا أن المطلوب منهم سداده يفوق ثمن المحصول ذاته فقبض على تسعة منهم عذبوا فى السجن ومنع عنهم الطعام والشراب . فتجمع الفلاحون فى القرية صاحبين . فلما اطلق احد الضباط النار عليهم هجموا على التفتيش فاحتل البلدة ٧٠٠ جندي واعتقل الكثير من الفلاحين .

تعددت انتفاضات الفلاحين وزاد معدلها خلال عام ١٩٥١ وبسبب الارض تهتز تحت اقدام الاقطاعيين وكان الخطر من انطلاق قوة جماهير الفلاحين موضع خشية السلطة فى مصر والاستعمار ايضا .

بل ان الولايات المتحدة كانت ترقب هذه الانتفاضات التى وصلت (الفلاح المصرى) فى حذر شديد ، لانها رأت فيها ارهاصات ثورة شعبية جامحة يمكن أن تنتهى الى تغييرات اجتماعية جذرية . تتناقض فتعارض فى واقعها مع اهداف الاستعمار والامبريالية العالمية .

ولذا كانت فكرة (الاصلاح الزراعى) واردة فى احاديث المسئولين الأمريكيين الذين تدفقوا على مصر بعد حريق القاهرة . كانوا يطلبون (اصلاحات) اجتماعية تمنع اشتعال (ثورة) شعبية ...

وانبرى الدكتور احمد حسين احد المقتنعين بهذه السياسة والشديد القرب من الأمريكيين يدعو الى الاصلاحات الاجتماعية ، ويشكل (جمعية الفلاح) ، ويطلب من على ماهر أن يدعو الملك الى التنازل عن نصف ارضه للشعب .

طالب أحمد حسين الدولة بالتدخل لوضع حد أدنى لأجور العمال .

وقد خدع هذا الاتجاه البراق الجديد بعض الصحفيين فكتب احسان عبد القلوس في روز اليوسف خلال شهر مايو ١٩٥٢ يشيد بالدكتور أحمد حسين ويدعو الى تحويل (جمعية الفلاح) الى حزب ولكن الدكتور أحمد حسين فضل الا يحول جمعيته الى حزب حتى لا تصطدم بالاحزاب الاخرى وحتى يتاح للموظفين والمثقفين والاداريين فرصة الانضمام اليها ..

هذا في الوقت الذي اكتشف فيه اليساريون ان مثل هذه الجمعية انما تستهدف اطلاق البخار من الرجل الشعبي حتى لا ينفجر في وجه الاستعمار فأطلقوا عليها اسم (جمعية الفلاح الامريكانى) وذلك لما احاط بالدكتور احمد حسين من سمعة تربط بينه وبين المسؤولين الامريكيين المتدفعين على مصر .

ووضح من اتصالات الامريكيين برجال السياسة المصرية ان الاصلاح الزراعى كان احد العروض التى يقترحونها كما روى مصطفى مرعى عندما اتصلوا به قبل ٢٣ يوليو ، ورفض الموافقة على فكرتهم فى تحديد الملكية عن أى طريق يتعارض مع الدستور . واقترح تطويرا لمشروع محمد خطاب .

وعندما تحركت قوات الجيش ليلة ٢٣ يوليو كانت تحمل (القضاء على الاقطاع) هدفا من اهدافها ولكنها لم تكن قد اعدت لذلك مشروعاً او خطة متكاملة . . . ولم تكن فكرة القضاء على الاقطاع نابعة من فكر امريكى .

الفكرة الاولى نبتت فى الاجتماعات الاولى لمجلس الثورة ، واستدعى من اجل ذلك الدكتور راشد البراوى الاستاذ بكلية التجارة بجامعة القاهرة ، والذي كان معروفا للضباط بكتبه التى كتبها عن الشرق الاوسط . والذي كان مادة من مواد امتحان القبول فى كلية اركان الحرب حيث كان يقضى اجازته فى الاسكندرية . . . وقد قابلته فى مكتبة الصغير بجريدة (الزمان) ثم حضر معى الى القاهرة واستقبله كمال الدين حسين فى المحطة ، وذهب به مباشرة الى اجتماع لمجلس القيادة حضره احمد فؤاد ايضا ، وفى هذا الاجتماع اوكل الى جمال سالم مسئولية متابعة مشروع الاصلاح الزراعى مع الدكتور البراوى واحمد فؤاد .

ولم تكن فكرة المشروع محل موافقة جماعية من جميع ضباط مجلس القيادة . . . محمد نجيب اعترض عليه فى البداية لانه يعمد الى تأميم الارض ومصادرتها وهو ما يتنافى - فى رأيه - مع روح الدستور الذى أعلنت الحركة قيامها فى ظله . . . كما انه كان ميالا الى فرض ضريبة تصاعدية لتجبر الدولة على خلق اجهزة ادارية معقدة لتنفيذ المشروع .

ولكن اتساع المناقشة اوضح له ان قانون الاصلاح الزراعى لا يستهدف

ضرب الاقطاع بزيادة اعبائه المادية فقط ، وانما يستهدف تحرير الفلاح الذى يعيش فوق الارض تابعا لصاحبها . . . الامر الذى يخلق قوة سياسية للاقطاعيين بنفوذهم على الفلاحين .

وهنا وافق محمد نجيب على مشروع اصلاح الزراعى بلا تردد . وعرض جمال سالم صيغة المشروع التى اعدّها مع البراوى واحمد فؤاد على الدكتور عبد الرازق السنهورى وسليمان جافظ الذى قال فى مذكراته ان السنهورى قد رحب بالفكرة « فقد كانت له نزعة واضحة الى الاشتراكية وضع فى ظلها مشروع تنقيح القانون المدنى فجاء اشتراكي الطابع » .

وشكل السنهورى لجنة رأسها وعكفت تعمل بضعة ايام ليلا ونهارا حتى انجزت مشروع القانون وعرضه مجلس القيادة على على ماهر الذى أبدى موافقته عليه من ناحية المبدأ . ولكنه لم يعرضه على مجلس الوزراء لما قوبل به القانون من نقد ومعارضة الاقطاعيين من مختلف الاتجاهات .

وتارجحت فكرة على ماهر بين الضريبة التصاعدية وبين تطبيق القانون وعقد لذلك مؤتمرا موسما برئاسة مجلس الوزراء حضره محمد نجيب وجمال سالم وصالح سالم وعبد الجليل العمري وعبد الرازق السنهورى وعضوا مجلس الوصاية بهى الدين بركات ورشاد مهنا وسليمان جافظ ورashed البراوى .

وانقسمت الآراء حول المشروع وقف فى جانب الضريبة التصاعدية عضوا مجلس الوصاية فقط ثم أعلن رشاد مهنا اذعانه لقرار الاغلبية وعند مناقشة الحد الاعلى للملكية كان هناك اتجاه عند على ماهر لرفعه الى خمسمائة فدان ولكن الاحصاءات أثبتت انهم لايزيلون عن ٨٠٠ مالك الى جانب اتساع الرقعة ، بينما يبلغ عدد الذين يملكون اكثر من ٢٠٠ فدان حوالى ٢١٠٠ مالك .

كان مفروضا بعد هذا المؤتمر ان يصدر المشروع ولكن على ماهر انحاز الى جانب الاقطاعيين الذين حاولوا تشكيل رابطة لهم ثم حاصروه بأرائهم وانتقاداتهم ، فعمد الى التمهل والمراوغة وكانت النتيجة حسم قضية خروجه من الوزارة .

وكان اسراع محمد نجيب فى اصدار القانون تعبيرا صريحا عن ارادة الجيش واسلوبه فى معالجة الامور وقد ذكرنا ان ابناء الاسر الاقطاعية لم يكن لهم مكان فى صفوف ضباط الجيش . ويذكر فى هذه المناسبة ما اعلنه احد ضباط الثورة العراقية من ان

الارضى سوف تكون ملكا لمن يفلحها ٠٠٠ وان هذا الاتجاه قد احدث نفورا عند كبار الملاك اورده لورد كرومر فى مذكراته على لسان السير كوكس عندما ابلغه « ان الاضطراب وعدم الاستقرار فى المديرىات دفعا الاعيان وغيرهم من ذوى الاملاك الى التحلل من التحالف الذى تسرعوا فى عقده مع الحزب العسكرى الى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب » .

وهكذا حدث ايضا بعد سبعين عاما ٠٠ فقد هز صدور القانون طبقة الاقطاعيين ، رغم انه لم يصدر كما ورد فى مشروع البراوى واحمد فؤاد ٠٠٠ اذ أصر عبد الجليل العمري على زيادة الحد الاقصى للملكية ١٠٠ فدان تخصص للابناء مع حق المالك فى التصرف بالبيع . وكان ذلك شرطا لدخوله وزارة محمد نجيب .

قدر القانون ثمن الفدان من الارض المستولى عليها بعشرة اضعاف القيمة الايجارية ٠٠٠ وقدرت القيمة الايجارية بسبعة امثال الضريبة المقررة على الفدان .

واجاز القانون للمالك خلال خمس سنوات ان يتصرف بنقل ملكية مالم تستول عليه الحكومة من أطيانه الزائدة على مائتى فدان الى صغار الزراع الذين تكون حرفتهم الزراعة ولا يزيد ما يملكه كل منهم على عشرة أفدنة .

ويعتبر القانون بذلك متواضعا اذا قورن بما طبق على دول الديمقراطيات الشعبية او فى بعض الدول الرأسمالية مثل اليابان . عتبب الحرب العالمية الثانية اذ لم تزد جملة ما صودر من الارض عن ٦٠٪ فقط بينما بلغ الحد الاقصى للملكية ٧٥ فدان فى اليابان وخمسين فداناً فى عدد من الدول .

ومع ذلك فقد بدأ الصدام بين الطبقة الوسطى ممثلة فى الجيش وطبقة الاقطاعيين عند بدء تنفيذ القانون كما حدث فى الاسبوع الاول من اعلانه بمدينة اخميم عندما تصدى النائب السابق عدلى للموم لممثل الحكومة رافضا تسليم ارضه .

وجاء رد الجيش سريعا متناسبا مننع طبيعته اذ شكل مجلس عسكرى لمحاكمة عدلى للموم ابن الاسرة الاقطاعية الكبيرة فى الفيوم المدينة التى حاول المزاومة فيها ٠٠٠ وصدر الحكم عليه بالسجن المؤبد . رأس المجلس العسكرى حسين الشافعى وكان الاعضاء البكباشية عبد المحسن ابو النور وحسن فكرى الحسينى والصاغ احمد عبد الله طعيمة واليوزباشى فتح الله رفعت والمدعى العام الصاغ عبده مراد .

السرعة في مجابهة الصدام في موقعه ومحاكمة عدلى للموم اوقفت
محاولات اخرى كان يمكن ان تحدث في مناطق الاقطاع ..

وتراجع افراد الطبقة الاقطاعية المسيطرة على قيادات احزاب الاقلية
ورجال الرأى ، وبعض اعضاء الوفد ... وآثروا السلامة بتسليم الارض .

كانت الطبقة الاقطاعية قد اهتزت واصبحت اعجز من ان تقاوم هذا
المد الثورى المنبعث من صفوف الجيش .

والذا لم يكن الصدام بها عنيفا ذا صوت مسموع ... بل انهم فضلوا

الانحناء للعاصفة حتى تتاح لهم فرصة اخرى يقتربون فيها من مركز
السلطة .

ولو كان هذا القانون قد صدر في بلد آخر لما كان له تأثير مثلما حدث
في مصر ، وذلك لارتفاع نسبة الفلاحين بين السكان كما يتضح في المقارنة
التالية :

الدولة	نسبة الفلاحين الى السكان
انجلترا	٣٣
امريكا	١٢ر٥
المكسيك	٦٠ر٨
فرنسا	٢٧ر٥
مصر	٦٥ر٤
باكستان	٧٩ر٥
الهند	٧٣ر٩
تركيا	٨٥ر٧

الاجلبية العظمى من السكان في مصر تطلعت اذن الى مشروع الاصلاح
الزراعي ووجدت فيه طوقا للنجاة مما يعانون منه .

سقط حق الملكية المقدسة في مصر لأول مرة بعد سبعة آلاف سنة من
تاريخ مصر المكتوب .

ولم يجرؤ صوت واحد على الارتفاع معارضا هذه الخطوة التي هزت
الواقع الاجتماعى للمجتمع وظهرت ان هناك مقدسات يمكن ان تحطم لمصلحة
افراد الشعب .

كانت الحركات الشيوعية والاحزاب الوطنية التي لم تصد — متاعد الحكم قبل ٢٣ يوليو (الاشتراكي والوطن الجديد) اشهد التنظيمات السياسية حماسا للمشروع ٠٠٠ اما الاخوان المسلمون فلم يسمع لهم بعد صدره رأى معارض ولا رأى مؤيد .

أما الوفد فقد صاحب اعلان موقفه موجة من الضباب والدعاية المضادة ، ومعروف ان الوفد كان قد قرر مبدأ الضريبة التصاعدية ، وضاعف في وزارته عام ١٩٥٠ جميع الضرائب بما فيها الضرائب العقارية لتزيد ١٠٠٪ ووصل في ضرائب الشركات الى ٩٠٪ في الفئات العالية .

وكان الاعلان عن قانون الاصلاح الزراعي مفاجأة لعضائه الذين ينتسب عدد منهم الى الطبقة الاقطاعية . فبدأوا يتلمسون الحوار مع رئيس الوزراء على ماهر ومع ضباط القيادة للتعرف على ابعاد القانون .

وكان فؤاد سراج الدين قد طلب تحديد موعد مع محمد نجيب عقب عودته من أوروبا . ولكن أحد أقاربه اليوزباشى عيسى سراج الدين (السفير فيما بعد) دعاه الى منزله فى الزيتون لمقابلة جمال عبد الناصر وجمال سالم وصلاح سالم وحضر احمد ابو الفتوح جانباً من الاجتماع الذى امتد من الخامسة مساءً حتى الواحدة بعد منتصف الليل .

دار الحوار فى هذه الجلسة حول تحديد الملكية وحاول فؤاد سراج الدين اقناعهم بفكرة الضريبة التصاعدية . ولكن الاجتماع انفض دون الوصول الى رأى موحد وعلى ان يلتقوا مرة ثانية بعد اسبوع .

وفى اليوم المحدد للاجتماع الثانى ، وفؤاد سراج الدين فى طريقه من الاسكندرية للقاهرة قرأ خبراً نشره مصطفى امين فى ملحق (آخر لحظة) التابع لمجلة (آخر ساعة) وفيه يقول ان فؤاد سراج الدين قد صرح بأنه وضع ضباط القيادة فى جيبه وتوقع فؤاد بعد قراءته للخبر الغاء الاجتماع وقد كان .. فقد اتصل به أحمد أبو الفتوح ليبلغه ذلك .

ولم يشأ الوفد ان يترك موقفه من قانون الاصلاح الزراعي غامضاً فأدلى فؤاد سراج الدين بتصريح لجريدة المصرى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ قبل تولى نجيب الوزارة وقبل اعتقاله بأيام قال فيه بالتحديد :
(ان الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر وقد سبق ان ابلغنا تلك الملاحظات الى الجهات المسئولة فى أسرع وقت) .
ثم استطرد مصرحاً :

(اننا نوافق على المبدأ الذى هو صميم المشروع اما ملاحظتنا فهى مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر) .

وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما اصدر برنامج الجديد يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ وفؤاد سراج الدين فى المعتقل يقول فيه (الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات) .

هكذا كان موقف الوفد ... موافقة على المبدأ ومناقشة للتفاصيل ثم قبولا للمشروع بعد صدوره ... ولكن صحافة الاثارة (اخبار اليوم) التى حاربت الوفد فى عهد الملك ظلت تحاربه بعد الحركة باسلوب الاخبار المثيرة لمشاعر الضباط لتخلو هوة عازلة بينهم وبين الوفد ، الحزب السدى ينتمى اليه معظم ابناء الطبقة الوسطى ، التى انبثقت منها الضباط الاحرار .

هكذا انتهى الصدام الاول لحركة الضباط الاحرار مع الطبقة الاقطاعية فى مصر ، وصدر قانون اصلاح الزراعى الذى حدد الملكية دون دماء ... فقد كان الموقف ناضجا لذلك تمام النضوج والجاهير مهياة لاستقبال القانون بترحيب شديد .

وكسبت حركة الضباط الاحرار نصيدا كبيرا بهذه الخطوة الاجتماعية الهامة التى حددت موقفهم من قضية التطور الاجتماعى فى مصر واكسبتهم تأييدا جماهيريا واسعا ، تفرغت معه الحركة للدخول فى صدامات جديدة ... فتد كانت هذه هى فاتحة (سنوات الصدام) .

الفصل الثاني عشر

الغاء الدستور وحل الاحزاب

على قدر ما كان الصدام الاول سهلا ومؤثرا بالايجاب في الحرية السياسية والاجتماعية بمصر ٠٠ على قدر ما كان الصدام الثاني صعبا ومتعدد الجبهات وذا تأثير معقد في محصلته النهائية .
أدى الصدام الاول الى توجيه ضربة شديدة للطبقة الاقطاعية وانهيار الاسس الاقتصادية التي كانت تستند اليها ٠٠٠ اما الصدام الثاني فقد بدأ مبكرا مع الاحزاب والتنظيمات السياسية وتم على مراحل زمنية مختلفة انتهت الى الصدام مع الاخوان المسلمين .

وضح من خطوات الحركة الاولى انها لا تستند الى قوة حزبية او سياسية معينة ٠٠٠ وانها حركة خاصة متباعدة من صفوف الجيش ذات طابع مستقل ولها صلات متعددة مع عدد من التنظيمات السياسية المتباينة الاتجاهات .

اعتقد الناس وكثير من قادة الاحزاب مما جاء في البيان الاول للحركة من القول باسم محمد نجيب « واني اؤكد للشعب المصري ان الجيش اليوم كله اصبح لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية » .
ولكن البيانات التي صدرت بعد ذلك اظهرت ان تدخل الجيش كانت له بداية وليست له نهاية .

صدر بيان من القيادة العامة يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ جاء فيه : « والجيش وقد كان اول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لايدي امنية صالحة تربية يرى ان يقوم الجميع بهذا العمل كل في صفوفه على ان يكون التطهير كاملا يمتد الى الاداة الحكومية والاحزاب والهيئات دون أى تأخير

او تسويق « ثم يقول انبيان » كما يرى الجيش ان تعلن الاحزاب والهيئات
المسئولة للشعب برنامجا واضح المعالم حتى يكون الشعب على بينة من
أمره .

وهكذا اطل شعار (التطهير) مرة اخرى بعد ان تبناه نجيب الهلالي
عقب حريق القاهرة ٠٠ وجاء هذا البيان المبكر صدمة لقادة الاحزاب الذين
هرعوا الى مجلس القيادة في الايام الاولى يؤدون التحية ويعلمون الولاء ٠٠٠
واضابهم لفظ (التطهير) بهزة شديدة ، اعطت لحركة الجيش فرصة
التسرب الى صفوفهم ، واغراء العناصر الضعيفة او المترددة بينهم ، وتمزيق
وحدة احزابهم .

ورغم أن البيان كان يعنى فى مضمونه الاعتراف بوجود الاحزاب
والتمسك بالدستور ، الا انه كان فى الواقع يجعل من تطهيرها شرطا
لوجودها ٠٠٠ مما يجعلها متعمدة فى بقائها على ارادة حركة الجيش .

وبدلت الحركة حريصة على اجراء تطهير الحكومة والاحزاب تمهيدا
للاختبارات التى حددت موعدها فى فبراير ١٩٥٣ ، واصدرت بذلك بيانا
فى ١١ اغسطس وهو البيان الذى تناقض مع بيان على ماهر الذى اذيع فى
نفس اليوم ولم يحدث موعدا لاجراء الانتخابات ٠٠٠ وقد جاء فى بيان القيادة
العلامة مايل : « تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى
الانتخابات فى شهر فبراير لاعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير ادراتها
والاحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا شاملا حتى تنعم البلاد فى ظل
الدستور بحكم نيابى سليم » .

هكذا المهرت حركة الجيش انها حريصة على الدستور والانتخابات
ولكنها اخطفت فى يدها بمفتاح الموقف وهو (التطهير) .
ولم تستجب الاحزاب لهذه الدعوة لخصاسية تطبيقها ، وعلم ان ارتفاع
كثير من قادتها عن المستوى الذى يمكن ان تصلهم فيه يد التطهير ٠٠٠
ولذا بادر سليمان حافظ باعداد مشروع قانون لتنظيم الاحزاب السياسية
عارضه الدكتور عبد الرازق السنهورى من جهة المبدأ معارضة شديدة
بداية الامر بدعوى ان العرف الدستورى لتنظيم الاحزاب ترك الامر لها .

ولكنه امام الحاج سليمان حافظ واقناعه لضباط مجلس القيادة . أقر
المشروع على شرط الا تتدخل الادارة الا عند الاقتضاء لتحقيق اغراض
القانون ، وان يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الادارى بمجلس
الدولة .

وما أن تولى محمد نجيب رئاسة الوزراء حتى صدر قانون تنظيم

الاحزاب ونص على أن المقصود بالحزب السياسي كل حزب أو جمعية باو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها او الخارجية لتحقيق اهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

وقضى القانون بأن من يرغب في تكوين حزب سياسى عليه ان يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . . . ووزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تاريخ اخطاره ، وفي حالة الاعتراض يعرض الامر على محكمة القضاء الادارى لتفصل في جلسته نحدد بعد اسبوعين من وقت تقديم الاعتراض . . . كما الزم القانون الاحزاب بايداع اموالها فى البنوك ، كما نص على ان تعيد الاحزاب القائمة تكوينها وفقا لاحكامه .

وكان صدور القانون بمثابة خطوة نحو محاصرة الاحزاب واخضاعها لسلطة الجيش المثلة في وزير الداخلية . . . كما انه كان بداية لصدام بين القوى السياسية المختلفة وحركة الجيش .
وقد سحب صدور القانون حملة اعتقالات السياسيين التى تمت في اليوم السابق على تشكيل محمد نجيب لوزارته التى اصدرت القانون فى اليوم التالى لادائها اليمين امام مجلس الوصاية .

لم يكن لهذا القانون نظير فى الدول الديمقراطية . . . وان كان فتحى رضوان قد صرح للصحف فى معرض الدفاع عنه بان له نظيرا فى العراق والمانيا الغربية . . . وهما دولتان لم يكونا فى ذلك الوقت نموذجاً لديمقراطيته لخضوعهما بعد الحرب العالمية الثانية لنفوذ الامبريالية العالمية الحريصة على عدم ظهور احزاب معادية لها .

العسكريون يزحفون على الحكم ، والاحزاب يأخذها القانون على غرة ، فيصيبها بالدوار وتعجز عن حسن التصرف او اختيار الطريق . . . وتنشط العناصر المغامرة والانتهازية فى كل حزب ، وتبدأ الصراعات الداخلية .
كانت الدعوة الى التطهير فحاً وقعت فيه الاحزاب ، فظهرت التطلعات فردية اسوأ ما فى شخصياتها القيادية .

وخلال هذه الفترة انهارت اسماء كثيرة كانت تلمع فى سماء الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو وبادر بعضها الى الاتصال برجال الجيش بصورة جعلت جمال عبد الناصر يعبر عنها فيما بعد فى كتاب (فلسفة الثورة) بقوله « كل رجل قابلناه لم يكن يهدف الا الى قتل رجل آخر » .
التنافس يعلن على صفحات الجرائد بين ابراهيم عبد الهادى وحامد جردة لرئاسة حزب الهيئة السعيدية . . . ثم ينشط سامح موسى وشوكت

التوني ويعلنان فصل الاثنين من الحزب السعدي .
والوفد ايضا يقع في الفخ فيصدر قرارا بفصل عدد من اعضاء الهيئة
الوفدية الذين احاطت بهم الشبهات دون تحقيق وكن ابرزهم محمود
عبد اللطيف الذي كان وزيرا للشئون الاجتماعية. وكأنه يتجاوب بذلك مع
دعوة التطهير .

ولكن صدور القانون وضع الامور في وضعها الصحيح ... اعتبرت
الاحزاب منحلة ، ولا يمكن لها العودة الى ساحة العمل السياسي الا من
باب الجيش ...

وكانت المعركة الرئيسية حول الوفد .

ولم يكن موقف الوفد حازما في هذه القضية الدستورية ... اذ صرح
مصطفى النحاس بانهم سيبعدون المعتقلين عن تنظيمات الوفد الجديد ...
وارسل فؤاد سراج الدين من المعتقل استقالته من الوفد ومن مجلس الشيوخ
قال فيها للنحاس « اننى أستقبل اخلاصا للوفد ولشخصكم » .

وتنفذا لقانون الاحزاب اصدر الوفد برنامجا في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢
اعتباره « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة
ورفض جميع صور الدفاع المشترك » ونص البرنامج على ما يأتى :

التمسك بعروبة فلسطين .
دعم مجموعة الدول الافريقية والاسيوية وتأييد سياستها في الدفاع
عن قضايا الحرية .

اقرار حد ادنى للاجور عموما ، وللعمال الزراعيين خصـوصا .
صدور قانون معاقبة الوزراء .
صدور قانون التأمين الاجتماعى للعمال وتعميمه .
استصدار قانون تأمين صحي للعمال وافراد اسرهم .
تجديد القرية المصرية خلال عشرين عاما .
حد ادنى للاجور العامل الزراعي .
الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب خلال خمس سنوات طبقا
لمشروع وزارة الوفد الذى اقرته عام ١٩٥١ .
جعل التعليم الدينى اجباريا .
تحريم الخمر والميسر .
الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف المعدلة الاجتماعية
ويقرب بين الطبقات .

يلاحظ ان البرنامج كان يضع خطوطا استراتيجية عريضة للسياسة الداخلية والخارجية تعتبر في حينها ذات طبيعة متقدمة تتجاوب مع مشاعر الجماهير قبل الحركة ويعدها ... ولذا هاجمت بعض الصحف البريطانية الوفد ... واتهمت مصطفى النحاس بالتطرف .

ويلاحظ ايضا ان هذا هو اول برنامج مكتوب للوفد الذي كان يبنى سياسته على اساس بيانات مؤتمراته الوطنية التي عقدت سنوات ١٩٢٨ - ٤٣-٣٥ وعلى مايرد في خطب عيد الجهاد الوطني « ١٤ نوفمبر » .

ورغم صدور هذا البرنامج الوطني التقدمي للوفد فان سليمان حافظ اصر على ملاحقة مصطفى النحاس ومحاولة ابعاده عن موقعه وفي ذلك قال للدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية السابق وهو يحاول الاستفسار منه عن موقفه من الوفد ورئاسه مصطفى النحاس له « ان لدى الوزارة اسبابا خطيرة للاعتراض عليه امام مجلس الدولة » .

وعندما شاع هذا الموقف المضاد لمصطفى النحاس بادر باصدار البيان التالي :

« اننى اعد نفسى دائما ملكا للشعب وقد كانت ثقتى فى الشعب وثقتى فى شخصى طوال حياتى السياسية عونى على الشدائد وظهيرى فى العيش ، وسأظل ما بتى من عمري ملكا لهذا الشعب الوفى ولن تستطيع قوّة ان تنجيني عن هذه المكانة بعد الله جلّت قدرته الا الشعب دون سواء والله ولى التوفيق » .

اصر اعضاء الوفد على الا يتكون الا برئاسة مصطفى النحاس ... ولعبت جريدة (المصرى) دورا بارزا فى الدفاع عنه وكتب احمد ابو الفتوح سلسلة مقالات طويلة دفاعية عن مصطفى النحاس معتبرا ان محاولة هدمه هي محاولة لتحطيم كفاح الشعب ضد الاستعمار . ووصلت معارضة القانون الى الذروة عندما صدر البيان التالى يوم ١٧ سبتمبر .

« نظرا لما صح فى يقين الوفد المصرى من ان المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه قرر الوفد المصرى باجماع الآراء مجلسه المنعقد يوم السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ الا يقدم الى وزير الداخلية اخطارا باعادة تكوينه » .

توقيعات : مصطفى النحاس - عبد السلام فهمى - جمعة - على زكى العرابى - عبد الفتاح الطويل - احمد حمزه - محمد محمد الوكيل .

وزراء سابقون : ابراهيم فرج - عبد المجيد عبد الحق - محمد صلاح الدين - عبد الجواد حسن .
كان هذا هو اقصى ما وصل اليه الوفد في نضاله ضد قانون تنظيم الاحزاب . . . ولكنه موقف لم يستمر طويلا لعدة اسباب :

اولا : كان مصطفى النحاس قد تجاوز السبعين من عمره ولم يعد في توجهه القديم وقدرته على النضال التي عرف بها يوم كان يجذب حكماء البوليس من فوق حصانه وينام على ارضفة المحطات .

ثانيا : احاط بمصطفى النحاس بعض عناصر التوفيق التي افقدت الوفد الصلابة الضرورية . . . وكان من اكثرهم تأثيرا عليه في هذه المرحلة عبد السلام فهمي جمعه والدكتور طه حسين .

ثالثا : تجرد الوفد وعدم وصول العناصر الشابة الى القيادة . . . وكان معظم اعضائه في ذلك الوقت من الباشاوات الذين قد تجاوزوا الخامسة والستين وهم سيد بهنسى ومحمد المغازى وفهمي حنا وعبد السلام جمعه وعبد الفتاح الطويل وعلي زكي العرابي وعثمان محرم ومحمد سليمان الوكيل وأحمد حمزة . . ولم يكن هناك اقل من هذه السن الا محمود سليمان غنام وفؤاد سراج الدين الذي كان في هذه الفترة خلف قضبان السجون .

وقد شعر النحاس بهذه الحقيقة فور اعتقال فؤاد سراج الدين فضم الى الوفد محمد صلاح الدين وابراهيم فرج الذي عين سكرتيرا مؤقتا لحين الافراج عن سراج الدين الذي لم تقبل استقالته .

رابعا : عدم توافر الانضباط الحزبي الكامل في صفوف الوفد الذي اعتاد منذ تكوينه على أن يضم الجماهير من مختلف الاتجاهات في شكل جبهة ، وعندما يحرم من فرصة الاتصال العلني مع الجماهير فانه يعجز عن الاتصال بها وتحريكها بوسائله التنظيمية .

خامسا : الدعاية المركزة ضد الاحزاب صوموا والوفد خاصصة والتي اسهمت فيها بقدر كبير صحافة اخبار اليوم ، مما جعل كثيرا من الناس تنطلق الى الحكم الجديد لينقدهم من المظالم التي عاشوا فيها .
كان رأى النحاس « ان الجيش يشبه (وابور الزلط) لا شيء يقف امامه الا ما هو اقوى منه . . . وهذه القوة هي قوة شعب مؤمن بالديمقراطية والدستور » .

وقد اهتز هذا الايمان كثيرا في عهد الملك من كثرة انتهاكات الدستور التي ارتكبها واسهمت فيها احزاب الاقلية والعناصر المستقلة من امثال

احمد زيور واسماعيل صدقي وعلى ماهر ... ولذا افتقد الوفد القوة اللازمة لمجابهة تصرفات حركة الجيش .

وبدأت مرحلة التراجع ... واستدعى مصطفى النحاس رئيس تحرير المصرى احمد ابو الفتوح واملى عليه مقالا نشره يوم ٦ اكتوبر ابدى فيه حرصه على ضرورة وجود الوفد مهما كان الامر يتعلق بشخصه ... وجمع اعضاء الوفد ليسلمهم امانته .

وصدر بعد ذلك بيان يقول :

« رعاية لما ابداه الرئيس الجليل مصطفى النحاس واصر عليه من ان الحالة أصبحت لا تمكنه من مباشرة أعباء الرئاسة الفعلية ومقتضياتها بعدما احتل الكثير في سبيل الدفاع عن القضية الوطنية في الثلاثين سنة الماضية فان الوفد المصرى اذ ينزل مضطرا ازاء اصراره على رغبته واذا يقرر جعله رئيس شرف له مدى حياته الطويلة المباركة ان شاء الله يستلهم منه التوجيه ويشهد من اخلاصه اخلاصا ومن قوته ووطنيته وصلابته فى الحق سراجا منيرا ، ويقرر انه سيمضى فى مستقبل ايامه على نهجه الواضح وطريقه المستقيم وخطته القوية التى رسمها لتحرير الوادى معتبرا اياه ركنه الركيز وحصنه الحصين ومرجعه فى الملمات » .

توقيعات : عبد السلام فهمى جمعة - على زكى العرابى - عبد الفتاح الطويل - محمد محمد الوكيل - احمد حمزه .

هز هذا البيان عواطف جانب كبير من الجماهير ، شعرت ان رجلا ارتبطت به مسيرتها سنوات طويلة كان مثالا للوطنية والتزاهة ، ينتزع منها رغم ارادتها فذهبت المظاهرات تطوف بمنزله وتهتف « لا وفد بدونك يا نحاس » .

وكتب احمد ابو الفتوح فى المصرى يقول « الشعب الذى يحبك يقول - عاش النحاس زعيم الشعب » واما انا فأقول « لن يكون هناك وفد الا برئاسة مصطفى النحاس » .

ونشر النحاس بعد ذلك بيومين بيانا بمناسبة ذكرى الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ اكتوبر قال فيه « جاءت حركة الجيش التحررية صورة حية رائعة لصحوة الشعب وقدرته على استبعاد المستبدين وظفيان المستهترين العابثين فدابت عليهم الدوائر وباء عهدهم وتطلعت البلاد الى عهد جديد من العدالة المطلقة والحرية الشاملة » .

ولكن هذه الكلمات لم تجد صدى عند مجلس القيادة ، ولم يتحقق أى نوع من اللقاء الفكرى او العاطفى بينهم وبين الوفد ... رغم ان محمد

نجيب كانت له صلات مع الوفد ، وجمال عبد الناصر كثيرا ما دافع عن مسلك الوفد في وزارته الاخيرة ، ويوسف صديق وخالد محيي الدين كانا متعاطفين معه الا ان اغراء السلطة وعدم وجود موانع قوية تحول دون الوصول اليها الى جانب الدور التخريبي الذي قام به سليمان حافظ لهدم الوفد ، والذي قاومه جمال عبد الناصر وبعض الزملاء في مراحل الاولى مقاومة بدأت ملحوظة ثم أخذت تفتت أمام تراجع الوفد وعدم صلابته وعجزه عن تحريك جماهيره .

كل هذا حدد الموقف تماما وانتهى الامر الى اعتراض وزير الداخلية يوم ٨ نوفمبر على رئاسة مصطفى النحاس الشرفية للوفد وكذلك اعتراض على اسم عبد الفتاح الطويل كمؤسس .

وكان وزير الداخلية قد تلقى اخطارات تكوين ١٦ هيئة وحزبا (هيئة الوفد والاخوان المسلمين واحزاب السعدى والاحرار الدستوريين والعمال - والعمال والفلاحين - والاشتراكي والوطني الجديد والفلاح الاشتراكي والكتلة الوفدية والديمقراطي وحزب الله وثلاثة احزاب نسائية هي بنت النيل والنسائي والنسائي الوطني) .

واعترض سليمان حافظ الى جانب اعتراضه على مصطفى النحاس وعبد الفتاح الطويل على الدسوقي اباظة في حزب الاحرار الدستوريين كما اعتراض على كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري لانهما كانا يناديان بتطبيق النظام الجمهوري .

عرضت هذه الاعتراضات على مجلس الدولة في نهاية شهر نوفمبر ١٩٥٢ واتخذ بعضها شكل مظاهرة داخل المحكمة عندما احتشد ٥٠ محاميا من الاسكندرية يترافعون عن عبد الفتاح الطويل .

وضع من طبيعة اعتراضات وزير الداخلية سليمان حافظ الممثل لسلطة الجيش انها قامت على اساس شخصية او على اساس خروجها على النظام الملكي .

لم تفرق حركة الجيش بين طبيعة الاحزاب ولم تعترض على الواقع الطبقي لبعضها ، او على انتماء بعض قادتها للطبقة الاقطاعية المضروبة .

ولم تفرق ايضا بين الدور الوطني والنضالي الذي قامت به الاحزاب لمقاومة الاستعمار والاحتلال البريطاني . وكذلك لم تفرق بين الاحزاب التي تبادلت الحكم في عهد الملك

والاحزاب الناشئة التي كانت قيادتها من ابناء البرجوازية الصغيرة اساسا والتي قامت بدور المعارضة العنيفة لنظام ما قبل ٢٣ يوليو .

سرت الاعتراضات بين كافة الاحزاب ٠٠٠ وجعلت الاحزاب المناضلة ضد الاستعمار تقف مع الاحزاب المتهالكة في صف واحد ٠٠٠ ولم تفرق بين اتجاهات الاحزاب الرجعية والتقدمية وتمثيلها الطبقي .

الفضيلة الوحيدة لقانون تنظيم الاحزاب كانت البرامج المكتوبة والمعلنة لهذه الاحزاب والتي عبرت عن طبيعة دورها في المجتمع فالحزب السعدي مثلا نادى في برنامجه بالعمل على « تحويل رؤوس الاموال المصرية الراكدة الى ميدان الاستغلال الصناعي والتجاري والاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية في حدود تتفق مع مصالح البلاد » ٠٠٠ وهكذا وجدت الجماهير الفرصة سانحة امامها لاختيار الحزب الذي يعبر برنامجه عن اهدافها .

واتخذت حركة الجيش اسلوبا لم يكن يتناسب مع خطواتها الزاحفة نحو مركز السلطة ٠٠٠ اذ لم تعلن عن تنظيمات حزبية لها ونفى محمد نجيب رغبة الجيش في ذلك .

ولذا كانت المناسبات على اساس حزبية امرا غير مضمون العاقبة اذا كانت الرغبة هي استمرار الحركة في مسارها ٠٠٠ ذلك ان الضباط الاحرار كانوا مازالوا افرادا غير معروفين ٠٠٠ ومجلس القيادة لم يعلن تشكيله او تاريخ حياة اعضائه وليس لاحدهم ماض يجعل الجماهير تلتف حوله ومحمد نجيب رغم شجاعته وشخصيته الجذابة البسيطة لا يعيش في ضمير الشعب المصري قائدا عظيما مثل نابليون او بيتان او ديغول ٠٠٠ فهو في النهاية قائد غير منتصر في حرب فلسطين ، لا يملك امجادا حربية او وطنية . وبدا الامر يتضح يوما بعد يوم ٠٠٠ طريق الديمقراطية الليبرالية لا يمكن ان تسلكه حركة جيش لانها لا تضمن الانتصار او الاستمرار فيه .

واخذ سليمان حافظ يصدر تشريعات تمهد للحركة سلطة مطلقة ، اذ اعطى حق اقالة الموظفين عن غير الطريق التأديبي وحرمان القضاة والعزلين من معاشهم او مكافآتهم . واحالة جرائم الاصلاح الزراعي للمحاكمة العسكرية ، مع رفع عقوبة الاشاعات .

وكانت الحركة قد بدأت ممارسة تطبيق شعار (التطهير) عن طريق تكوين لجان شكلت بمقتضى قوانين خاصة من نوعين ٠٠٠ اولهما اداري ذو صيغة قضائية على رأسها قاض وفي عضويتها احد رجال النيابة العامة لفحص حالات موظفي الدولة وفصل من يستاهل الفصل منهم ٠٠٠ أما الثانية فكانت لجانا قضائية يرأسها مستشار وبعضوية اثنين من كبار رجال

التضاء في الاعمال الحكومية - احوالة المسئولين عنها الى المحاكم الجنائية أو الادارية حسب الاحوال .

وانار سليمان حافظ مشكلة ان اللجان الاولى تمضى بسهولة في عملها اما اللجان الثانية فكانت تصطدم بأن كثيرا من الوزراء السابقين كانت تقع عليهم المسئولية الجنائية أو السياسية وهؤلاء لا يمكن الوصول اليهم لان الدستور يحميهم من القضاء العادي . وجعل لهم محكمة خاصة لا ترفع امامها الدعوى الا بقرار من مجلس النواب .

وهكذا كان التطهير يصل الى صغار الموظفين بينما يعجز عن الوصول الى الوزراء .

ولم يجد سليمان حافظ حلا الا في الغاء الدستور الذي يستند اليه هؤلاء في تهريبهم من المحاكمة ووافق ذلك ظهور عدة مقالات في الصحف تهاجم دستور ١٩٢٣ ، والقي علي ماهر محاضرة يوم ١٤ نوفمبر قـال فيها انه يرجو « ان نواجه حياتنا السياسية بدستور يتجنب تخلف دستور ١٩٢٣ عن مسيرة الديموقراطية الحرة في تطورها » .

ويقول محمد نجيب ان بعض اعضاء المجلس قد قاوموا هذا الاتجاه ولكن مقاومتهم ضعفت امام الحاح سليمان حافظ وشبهته الجماجمة في الوصول الى محاكمة بعض الوزراء ، وتوافق نعم هذا الطلب مع رغبة بعض اعضاء المجلس الذين كانوا يهدفون الى تولى السلطة وحدهم .

ويقول سليمان حافظ في مذكراته « وانعكس صدى الضجة العنيفة التي اثارها الوفد على مجلس القيادة فقسام خلاف شديد بينى وبين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق اصررت فيه على تنفيذ قانون الاحزاب تنفيذا تعدل فيه الصرامة النصفة ، وصممت اذنى عن سماع أى كلام آخر فى هذا الموضوع ، ومن الحق ان اذكر ان محمد نجيب وجمال سالم وصلاح سالم وكذلك انور السادات - ان لم تخنى ذاكرتى - كانوا فى هذا الخلاف من جانبي » .

قال جمال عبد الناصر لاحمد فؤاد فى هذه الفترة وهو يحدثه عن اهمية الديموقراطية « يظهر ان احنا لازم نعمل انقلاب تانى بملشان الديموقراطية » .

ثم يقول سليمان حافظ ان محمد نجيب وجمال عبد الناصر قد قاما بزيارة مصطفى النحاس زيارة مجاملة ايام اشتداد المعركة « بينى وبين الاحزاب عامة والوفد بصفة خاصة » ثم « حاول نجيب ان يبررلى هذا

التصرف بقوله ان هذه الزيارة لم تكن الا محاولة لكسر محور تألف بين الوفد
والشيوعية فلم اقتنع بهذا العذر .

هكذا كان سليمان حافظ بما ورد على لسانه محركا عنيفا ضد الاحزاب
والدستور .

واخذ الحديث عن الدستور والديموقراطية يخفت ويتلاشى .
وصدرت التعليمات بنزع لافتة كنت قد اصدرتها مع مجلة التحرير بريشة
الفنان حسن فؤاد ولصقت على جدران المباني في انحاء مصر وهي تمثل
جنديا خلفه قبة البرلمان وتحتها عبارة (نحن نحمل الدستور) وكانت
جريدة المصرى قد نشرتها في صفحتها الاولى يوم ١٤ سبتمبر ولكنها نزعتم في
منتصف نوفمبر .

ونزع الدستور نفسه في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

سقط دستور ١٩٢٣ للمرة الاخيرة بعد ان عطل من اول نوفمبر ١٩٢٤
حتى عام ١٩٢٦ ثم في يونيو ١٩٢٨ على يد وزارة (اليد الحديدية) التي
راسها محمد محمود حتى اواخر ١٩٢٩ عندما تكونت وزارة عدلى يكن
المحايدة لاجراء انتخابات جديدة واخيرا الفى عام ١٩٣٠ واستبدل
بدستور اسماعيل صدقى حتى عاد بنضال الشعب وتضحياته عام ١٩٣٥ ،
بإقالة الحكومة الوفدية بعد ذلك وفرض احزاب الاقلية اكثر من مرة .

سقط دستور ١٩٢٣ الذى كان رغم ما فيه من صلاحيات للملك تعطل
آثره الا انه كان ضمانا وركيزة لحرية الجماهير السياسية سقط
الدستور ببيان اعلنه محمد نجيب فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل
يقول فيه « أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد التى
كان يسندها ذلك الدستور الملىء بالثغرات » ثم قال « وهانذا اعلن
باسم الشعب سقوط الدستور . دستور ١٩٢٣ » واعلن البيان ان
الحكومة هى التى تتولى السلطات فى فترة الانتقال .

هكذا سقط دستور ١٩٢٣ الذى كان مليئا بالثغرات فعلا ، ومع ذلك
ثم يحتمل النظام الملكى تطبيقه فعصف به أكثر من مرة .
وكان الدستور فى خدمة الطبقة الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة اساسا
. اذ اشترطت المادة ٧٨ منه ان يدفع المرشح للبرلمان تأمينا قدره ١٥٠
جنيها وهو مبلغ فى ذلك الوقت لا يسهل حصول البرجوازية الصغيرة او
الطبقة العاملة والفلاحين عليه كما انه اسبغ حقوقا وامتيازات واسعة
للملكية مثل حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده ، واشترط فى اعضاء
مجلس الشيوخ ان يكونوا من طبقة فى مستوى كبار الموظفين او الملك

وفى ١٨ يناير صدر مرسوم بقانون بحماية التدابير التي يتخذها القائد العام للقوات المسلحة (رئيس حركة الجيش) يقصد حماية الحركة والنظام القائم عليها باعتبارها من اعمال السيادة وذلك لمدة سنة من ذلك التاريخ بعد ان كانت المدة ستة شهور طبقا لمرسوم صدر فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ .

كانت هذه الاجراءات وما صاحبها من اعتقالات جديدة (٤٨ شيوعيا ١٤٤ حزبيا ، ٣٩ متصلا بجهات اجنبية) هي رد الفعل لما حدث من مظاهرات الطلبة المعادية ٠٠٠ ونشاط بقايا الاحزاب وجماهيرها من اجل البقاء ٠٠٠ وبدا التناقضات فى صفوف الجيش ومجلس القيادة كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

كانت فترة منتصف يناير ١٩٥٣ مليئة بالاحداث والصلدات التي حددت موقف الحركة من قضية الاحزاب والسلطة ٠٠٠ وجعلت مجلس القيادة يعلن عن نفسه لأول مرة تحت اسم (مجلس قيادة الثورة) .

اثبتت الاحداث ان حركة الضباط الاحرار لم تنجح الى التعاون مع الاحزاب او محاولة احتوائها وانما اخذت تجاورها باجراءات متتالية لانها وجدت فيها عنصرا مناوئا لها فى النفوذ والسلطة ٠٠ وقد كان التصادم شديدا مع اقواها تأثرا فى الجماهير . واشدها تمسكا بالديمقراطية . واكثرها خطرا عليها وهو الوفد .

واحتفظت الحركة حتى صدور قانون حل الاحزاب بعلاقات طيبة مع الاخوان المسلمين الذين لم تكن تهمهم كثيرا قضية الاحزاب والديمقراطية بقدر ماكانوا يخططون لوراثة الحركة او احتوائها .

كان تركيز السلطة فى يد (مجلس قيادة الثورة) اعلانا عن قيام نظام يستند الى الديكتاتورية العسكرية ، ولايجيد التخفى فى ثياب الديمقراطية .

صرح صلاح سالم لجريدة المصري بعد ذلك بقوله « قبل ان تعود الحياة البرلمانية يجب ان نستأصل جميع اسباب الفساد من الامة » ٠٠٠ . وكان استئصال الفساد يمكن ان يتم بعملية جراحية مثل استئصال اللوزة او المرارة .

طبيعة الامور فى هذه المرحلة ادت الى هذه النتيجة للعوامل الآتية :

اولا : خروج الجيش عن نطاق واجباته المحددة المعروفة وظهوره فى مظهر قوة سياسية منظمة لها اهداف تخرج عن اطار القوات المسلحة ، امر يصعب التراجع عنه دون ضغط ظروف شديدة .

ثانيا - القوى السياسية التي جابهت حركة الجيش كانت اضعف من وقف مسيرتها نحو السلطة لاحقاد احزاب الاقلية على الطبقة الاقطاعية التي وجهت لها ضربة شديدة ، ولان قيادة الوفد كانت غير قادرة على تحريك الجماهير في اتجاه ديمقراطي سليم .

ثالثا - كسبت الحركة العسكرية تأييد جانب كبير من الجماهير بمسا اعلنت عليه من عزل الملك واصدار قانون الاصلاح الزراعي وتخفيض اجار الارض الزراعية والغاء الرتب المدنية ، وغير ذلك من القوانين التي تجاوبت مع مشاعر الشعب .

رابعا - الاعتقالات التي اقترنت بتشكيل وزارة محمد نجيب وصدور قانون حل الاحزاب السياسية ، بعثت نوعا من الفرع والتردد بين القيادات السياسية القائمة وجنحت بمعظمها الى الصمت والسلبية .

هذه العوامل في مجموعها ادت الى انهاء طبيعة النظام القديم ، وتولية الجيش او (مجلس قيادة الثورة) شئون السلطة . ولا يستقيم القول بأن النية كانت مبيتة منذ اللحظة الاولى على اقامة الديكتاتورية العسكرية . فان نقص التخطيط والظروف المواتية هي التي مهلت الطريق كما انه لا يصح القول ايضا بأن حركة الجيش كانت حريصة على الديمقراطية فانه رغم بعض الاصوات التي دافعت عنها داخل المجلس وفي صفوف الجيش الا ان اغراء السلطة وضعف المقاومة كان حريا بأن ينتهى الى هذه النتيجة .

اوضحنا ان حركة الجيش منذ لحظتها الاولى في ليلة ٢٣ يوليو لم تكن تتحرك بخطة واحدة معلومة ، او استراتيجية متكاملة بطريقة تكتيكية ماهرة ، يصعب منها التنبؤ - في لحظتها - عن الاتجاه الاستراتيجي لها . فانه من اصرار على اذاعة بيان بموعد الانتخابات في فبراير ضد بيان على ماهر الى تراجع كامل عن الانتخابات وتأجيلها لاجل غير مسمى . ومن حرص على اعلان التمسك بالدستور الى الغاء الدستور نفسه . ومن بيان يظهر قبول مبدأ وجود الاحزاب الى مرسوم يحل الاحزاب وينهى دورها نهائيا . ومن حديث عن ضمان الحريات الى اعتقالات للسياسيين من اتجاهات مختلفة ثم افراج واعادة اعتقال تبعا للموقف .

انتهت هذه المواقف التكتيكية الى السفور عن سلطة الجيش وعادت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات .

وقام محمد نجيب واعضاء مجلس القيادة بجولة في الاقاليم ، استقبلوا فيها استقبالا حارا ، وتدافعت الجماهير والفلاحون ترحب بهم وكان

في هذه المظاهرة ما يدفعهم الى التصور بأن ارادة الشعب قد تجسست فيهم ، وان هذا هو التعبير الديمقراطي الاصيل عن رأى الجماهير .

لَمْ يتجاوز هذا التصور حدود ولايتهم على الناس ... فلم يفكروا في اشراك الشعب في مسئولية الحكم وانما قرروا أن ينفردوا وحدهم بهذه المسئولية معتمدين على مظاهر التأييد المحيطة بهم فقط ... دون مسعى الى خلق نظام يكفل المشاركة والرقابة الشعبية واستمرار الروح الثورية .

واعتقد مجلس قيادة الثورة انه قادر على ملء الفراغ السياسى الناتج عن حل الاحزاب ووقف نشاطها بتكوين (هيئة التحرير) التى أعلن تكوينها يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ بمناسبة مرور ستة شهور على الحركة وسط مهرجانات صاخبة حافلة ، وافتتح مقرها فى ثكنات الحرس الملكى (سابقا) بميدان عابدين يوم ٦ فبراير .

أعلن محمد نجيب ميلاد الهيئة بعد أن هاجم الاحزاب هجوما عنيفا مفيدا أنها وراء كل تأخر وتنازع وفرقة ، وأقسم خلفه الحاضرون قسما يقول « اللهم انك تحب الاقوياء .. وتكره المستضعفين .. وتنتشر رحمتك على الذين يؤثرون الموت العزيز فى سبيل الحرية .. على الحياة الذليلة .. فى مجال الاستعباد اللهم وانك القريب .. ترى وتسمع وانا لنقسم بذاتك العلية .. على أن نعمل ما يوسعنا العمل لارساء قواعد الحياة المثيلة لوطنتنا المصرى على اصول محررة من العبودية منزهة عن الهوى .. موصولة بالحق والعدل ، وأن نبذل فى سبيل ذلك ما تقتضيه مصلحة أمتنا وبيتغيه شرف بلادنا ، وأن يكون شعارنا دائما الاتحاد والنظام والعمل .. اللهم فاشهد وأنت خير الشاهدين،

هذا القسم الانشائى المجرد كان وحده صلة الجماهير بهيئة التحرير عند مولدها فى وقت ضمت جدران السجون فيه قادة الاحزاب السياسية والتنظيمات الشيوعية ... ولم يكن مطلق السراح سوى الاخوان المسلمين ، تماما كما كانوا فى فترة حكم نجيب الهلالي بعد حريق القاهرة .

وقام بالاشراف على هيئة التحرير ابراهيم الطحساوى واحمد عبد الله طعيمة وهما ضابطان بعيدان عن معترك العمل السياسى .

كان التصور أن تملأ هيئة التحرير الفراغ السياسى فى مصر ، ولكنها لم تستطع ان تظم الى صفوفها أحدا من الذين مارسوا العمل السياسى من قبل عدا قلة محدودة ... كما ان قبضة الجيش فيها كانت واضحة ، وتبين انه على قدر ما هزت حركة الجيش قواعد النظام المنهار ... على

قدر ما وقفت حائلا دون اندفاع الطبقات العاملة نحو أحداث تغييرات
جنسية او ديموقراطية في المجتمع .

واثبتت حركة الجيش بذلك انها نبتت فعلا من الطبقة الوسطى
(البرجوازية الصغيرة) وانهما عملت على خدمة طبقتها وترسيخ قواعدها .

ويقدر ما استغلت الطبقة الاقطاعية الطبقة الوسطى في خدمتها ...
بقدر ما بدأت الطبقة الوسطى تستغل مظاهر التأييد من الطبقة العاملة والفلاحين
في تثبيت اقدامها .

لم يكن هناك شك في ان مصر قد اصبحت تحكم بعد منتصف يناير
بمجموعة عسكرية صرفة دون ان يجرؤ أحد على اطلاق لفظ
(الديكتاتورية) عليها فقد اعيدت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات
وتعددت عمليات الفصل بلا محاكمة .

ويذكر ان الزعيم الامريكى المضلل في بداية الثلاثينيات من هذا القرن
(هيولونج) قال عندما سئل من الصحفيين اذا كان يعتقد أن الفاشية
يمكن ان تصل الى الولايات المتحدة فأجاب قائلا : « بالتأكيد ... ولكننا
سنطلق عليها لفظ (المضاد للفاشية) » .

وقال جمال عبد الناصر بعد ذلك في الميثاق عام ١٩٦٢ « ان سيادة
الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لا بد
ان تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه ، ...
« ان الديموقراطية على هذا الاساس لم تكن الاديكاتورية الرجعية ...
ان فقدان الحرية الاجتماعية لجمهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية
السياسية التى كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر
دستور ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا » .

ولكن حركة الجيش فى هذه (المرحلة الزمنية) لم تلغ نهائيا
(ديكتاتورية الرجعية) لتقيم بدلا منها (الديموقراطية الشعبية) ...
وانما استبدلتها (بالديكتاتورية العسكرية) الممثلة لمصالح الطبقة الوسطى .

وهكذا تكون عادة طبيعة الانقلابات العسكرية . . . فأيوب خان فى
باكستان اطلق على نظام حكمه (الديموقراطية الاساسية) وخطب فى القاهرة
بعد ذلك أثناء زيارته لها قائلا : « الشرط الاساسى للتقدم هو الاستقرار
السياسى . ونحن مثلكم نستعرتنا النظام الغربى ولكنه لم يشع عندنا » .
والواقع ان حركة الضباط الاحرار فى مصر لم تسجل تجربة الانتخابات

البرلمانية ، ولم تواصل أسلوب الحياة السياسية قبل الثورة ٠٠٠ فهي لم
تשא أن تدخل في منافسة انتخابية وهي لا تملك مقدرات النجاح .

لم تفعل الحركة مثلما فعلت الثورة الفرنسية بعد الغاء الاقطاع
ووضع دستور جديد ، حيث اجريت الانتخابات بعد ذلك مباشرة رغم انه
كان قد مر على فرنسا ١٧٥ عاما دون برلمان .

وفى ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر دستور مؤقت حكمت به مصر خلال فترة
الانتقال صدر من سبع مواد مبادئ عامة وأربع مواد للسيادة العليا فقط
٠٠٠ وهو يقضى بأن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة الذي
يكون له حق التعيين وعزل الوزراء على أن يتولى مجلس الوزراء السلطة
التشريعية والتنفيذية معا ، وإن يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس
الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات
ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته .

وفى اليوم التالى مباشرة احتفلت الحركة بتشجيع رفات مصطفى كامل
الى قبره الجديد فى القلعة فى ذكرى وفاته الخامسة والاربعين حيث توفى
فى ١١ فبراير ١٩٠٨ .

وفى اليوم التالى ايضا ١٢ فبراير ذهب محمد نجيب وجمال عبدالناصر
وعبد اللطيف بغدادى وأنور السادات الى ضريح حسن البنا فى الذكرى
الرابعة لوفاته .

ثم توجه محمد نجيب بعاء ذلك لزيارة ضريح سعد زغلول حيث قرا
الفاحة عليه .

تمت هذه الزيارات بقصد اشعار الجماهير ان حركة الجيش لاتعادى
زعماء الاحزاب المنتمين لها وانما تعادى تصرفات خلفائهم من بعدهم ٠٠٠

ورغم قرار حل الاحزاب فان اليأس لم يبدد امل الجماهير ، او
يدفعها الى الصمت والسكون الكامل ٠٠٠ تركزت الانظار على لجنة الخمسين
لاعداد الدستور التى كان يرأسها على ماهر ، لعلها تنتهى من دستور يعيد
الامل فى قيام حياة برلمانية ، للنظام القديم ٠٠ ولكن اللجنة ظلت تعمل
فى بطء شديد دفع أحمد أبو الفتح الى مهاجمة على ماهر فى جريدة
المصرى بمقال تحت عنوان : (الدستور ٠٠٠٠٠ يارئيس اللجنة) يطالب
فيه بتحديد موعد لانتهاء العمل « بدلا من الانتظار سنوات والتشاؤب فى
الاجتماعات » ويطالب أيضا بأن يكون هناك (اسبوع للدستور) تشبها بموضة

كانت قد ظهرت للاحتفال بأسابيع مختلفة مثل أسبوع الامان وأسبوع النظافة
واسبوع الدواجن واسبوع مشوهي الحرب ٠٠٠ الخ .

وكانت جريدة المصرى تلعب دورا بارزا فى الدفاع عن الدستور
والديموقراطية ٠٠٠ وحلث شجار بين احمد ابو الفتح الذى كتب بعد ذلك
مقالا بعنوان (نعم ٠٠٠ الدستور) ، ورد عليه صلاح سالم فى نفس العدد
بعد ان عطل نشر مقالاته حتى يرد عليه بمقال آخر عنوانه (الشاكون
والمتباكون) ٠٠٠ واعتكف بعدها احمد ابو الفتح عن الكتابة وسافر الى
الاسكندرية .

وبدأت محكمة الغدر عملها يوم ٢٥ مايو ١٩٥٣ ووجهت اتهاماتها الاولى
الى كريم ثابت وعثمان مجرم والدكتور احمد النقيب ومحمد حسن واسرة
الوكيل واحمد شعير ٠٠٠ ومنهم وزراء ماكانت يد القانون لتصل اليهم الا
بعد الغاء الدستور .

وكان اسم مصطفى النحاس قد اختفى نهائيا قبل ذلك بثلاثة ايام من
صفحات الجرائد الوفدية التى اعتادت ان تنشر مقابلاته وتحركاته .

وفجأة اعلنت الصحف ان اللجنة الخماسية المنبثقة عن لجنة الدستور
والمشكلة من الدكتور عبد الرازق السنهورى ومكرم عبيد وعبد الرحمن
الرافعى والسيد صبرى وعثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم قد استقر
رأيها بالاجماع على ان يكون نظام الحكم جمهوريا على ان يتقرر ذلك عن
طريق استفتاء شعبى .

وفى يوم ١٧ يونيو ١٩٥٣ ادلى جمال عبدالناصر بحديث الى جريدة
الاهرام قال فيه « ان الجمهورية آتية لا ريب فيها » واكد « ان اصلح نظام
حزبى يجب ان يقوم فى مصر الحديثة هو النظام الذى يقوم على اساس
ديمقراطى صحيح » كما تساءل « لماذا نفكر فى قيام حزب واحد أو فى قيام
الحكم المطلق ، وقد تحولت الدول التى طبقت الى تطبيق النظام الديموقراطى
الصحيح وتعدد الاحزاب ٠٠ ولم لانفسح المجال امام كل مبدأ تعنتقه
جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن فى ان يعيش ويعمل فى حرية لخدمة
المجموع » .

وفى نفس الحديث قال جمال عبد الناصر « ان هيئة التحرير ليست
حزبا سياسيا ولم تنشأ لتكوين حزب سياسى يجر المغانم على الاعضاء او
يستهدف شهرة الحكم والسلطان اما السبب فى تأسيسها فيرجع الى الرغبة
فى ايجاد اداة لتنظيم قوى الشعب » .
وفى اليوم التالى مباشرة الغى النظام الملكى فى مصر وخلع الملك احمد

فؤاد الثاني. وانتهى حكم اسرة محمد على بعد مائة وخمسين عاما تقريبا
وأعلنت الجمهورية يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ وكان محمد نجيب أول رئيس لجمهورية
مصر .

كانت ظواهر الامور تدل على ان الساحة قد خلت فعلا للجيش وسلطته
ممثلا في (مجلس قيادة الثورة) وخاصة بعد اعلان الجمهورية واشترراك
بعض أعضاء المجلس في الوزارة ، واختفاء صوت الاحزاب ، وتشتت
تنظيماتهم ، ومصادرة نشاطهم ... ولكن واقع الامر كان غير ذلك فان
الصدام مع الاحزاب او جماهيرها لم يكن قد وصل غايته ... وسلطة
(مجلس قيادة الثورة) لم تعد وحدها المسيطرة على كل شيء .

كانت عوامل الصدام مازالت قائمة ، تمتد وتنحصر ، وتنشط وتحمل
ولكنها كانت دائما تقترب الفرص المواتية .

لم يكن الصدام مع الاحزاب والغاء الديمقراطية أمرا سهلا لانتهاء
منا في معركة واحدة ، أو بقرار مكتوب . مثلما حدث في معركة الاصلاح
الزراعي ، لانه كان في ابعاده تنازعا على السلطة ليس بين الطبقة الاقطاعية
المضروبة ، وبين الطبقة الوسطى النامية ... وانما كان نزاعا في حدود
الطبقة الواحدة ... والخلاف كان على الاسلوب .

لم ينته الصدام باعلان الغاء الدستور او حل الاحزاب ، او اعلان
الجمهورية ، او تشكيل هيئة التحرير ... ولكنه اتخذ اشكالا اخرى
مغايرة .

وكانت الاخبار والشائعات التي تملأ المجتمع هي المظهر الذي يثير
اعصاب مجلس القيادة ويؤرق ليلهم ... ويمنعهم المبرر في نفس الوقت
لاتخاذ اجراءات اشد قسوة .

وظهرت على صفحات الصحف مثل هذه النداءات في براويز خاصة .
« الشائعات الكاذبة المفرضه آفة خلقية لها ما للآفات الجسمانية من
نتائج اذ تنتشر شيئا فشيئا فتصيب بالعدوى كافة اعضاء المجتمع » .
من واجب كل مواطن ان يحارب الاشاعات واجره في ذلك اجر المجاهد
في سبيل الله .

ولكن يبدو ان أحدا لم يستجيب لهذه النداءات ، فقد قال جمال
عبدالنصر في تصريح له « من سوء الحظ أو حسن الحظ ان ثورتنا كانت ثورة
نيضاء » وقال صلاح سالم « اننا مستعدون ان نرى أصحاب هذه الرؤوس
الدماء تسيل انهارا » .

وجاء قرار تشكيل محكمة الثورة في منتصف سبتمبر ١٩٥٣ بخطاب

اللقاء محمد نجيب في مؤتمر شعبي بميدان الجمهورية بشابة رد فعل حاد لاضطراب المجتمع ، وقد تشكلت المحكمة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي وعضوية البكباشي انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم . وصحب اعلان التشكيل حملة اعتقالات شملت ابراهيم عبد الهادي وشقيقه اسماعيل المليجي وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام والنييل السابق عباس حليم والدكتور احمد النقيب وكريم ثابت وكامل القاويش وسعد الدين السنباطي وممدوح رياض .

وحددت اقامة مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل وحافظ عفيفي .

وقد شكلت المحكمة دون معرفة لقواعدها او تحديد لاهدافها واقتراح صلاح سالم عقدها في ميدان التحرير ، بعد ان اعلن في خطبة عامة ان هناك وثيقة تدّين بعض السياسيين باتصالاتهم بجهات اجنبية .

بدأت محكمة الثورة عملها بمحاكمة ابراهيم عبد الهادي بتهمة الاتصال عام ١٩٥٣ بجهات اجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام ومصصلحة البلد العليا ، كما انه عمل في سنة ١٩٤٨ على الزج بجيش مصر في معركة فلسطين قبل ان يتخذ الجيش اهبطه لخوض غمارها واشاع حكم الارهاب اثناء رئاسته للوزارة ، وهيا لاعوانه الاسبابه التي يسرت لهم قتل الشيخ حسن البنا .

كان الحديث عن فلسطين بهذا المضمون شيئاً جديداً .

وانتهت المحاكمة الاولى بصدر الحكم بالاعدام في اول اكتوبر ١٩٥٣ ثم تخفيفه الى المؤبد ومصادرة كل مازاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا وافرج عنه صحيا في فبراير ١٩٥٤ .

حاكمت محكمة الثورة ٣٤ شخصا بعضهم من السياسيين والبعض من المتهمين بالتجسس والاتصال بجهات اجنبية او ترديد الشائعات .

حوكم ستة من الوفديين هم ابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وفؤاد سراج الدين وزينب الوكيل ومحمود ابو الفتح وحسين ابو الفتح وثلاثة من رجال السراي هم كريم ثابت واحمد النقيب ومحمد حلمي حسين والنائب العام السابق كامل القاويش وسعدى واحد هو ابراهيم عبد الهادي ودستوري واحد احمد عبد الغفار ، وضابطان هما قائمقام عبد الغفار عثمان وأميرالاي أحمد شوقي ، ١٣ جاسوسا و٣ من مروجي الشائعات . واثنان

للتستر على الاتصال بجهات اجنبية .

أصدرت المحكمة ستة أحكام بالاعدام ، نفذ منها اربعة على الجواسيس ، وعدل اثنان الى المؤبد احدهما على ابراهيم عبد الهادي ومتهم

آخر بتقديم تقارير وتبليغات لجهات اجنبية اسمه احمد على عوض ، كما صدرت أربعة احكام بالبراءة فقط .

محكمة الثورة كانت موجهة اساسا ضد الوفد وبقايا الاحزاب والتنظيمات السياسية ، فقد حوكم من الوفد كل الاعضاء الذين لم يبلغوا الخامسة والستين من العمر ، وكانت محاكمة فؤاد سراج الدين هي أطول محاكمة اذ استمرت ٤٥ جلسة طرحت فيها مختلف القضايا وجاء في قرار المحكمة ما يأتى : « المحكمة تعيب وتأسف على موقف الحكومة الوفدية المرتجل من معركة التحرير بالقنال وعدم الاستعداد لها ، وهكذا تحول الموقف الذى يستحق الفخر فى تاريخ الوفد ٠٠ الى موقف يجلب له العيب والاسف ، ٠٠٠ ووجهت الطعنة فى غير موضعها فمعارك التحرير والنضال الشعبى لا يشترط ان تستكمل تماما فى بدايتها ٠٠٠ بل هى تنمو وتزداد صلابه مع كفاح الشعب المسلح ، وهو ما حدث فعلا قبل حريق القاهرة . وما تكرر ايضا بصورة اخرى بعد ٢٣ يوليو حتى توقيع اتفاقية الجلاء .

وكانت محكمة الثورة تتعقد خلف باب رفعت عليه هذه الآية (واقتلوهم حيث ثقتموهم) وتتعقد جلسات سرية لا يحضرها الا اعضاؤها والمتهم وذكريا محبى الدين- رئيس مكتب الادعاء الذى كان مشكلا من الضباط الحقوقيين محمد التابعى وابراهيم سامى وسيد جاد ووكلاء النائب العام مصطفى الهلباوى وعبد الرحمن صالح واحمد موافى وعلى نور الدين .
التهمون كانوا يواجهون المحكمة بلا تحقيق ، ويوجه الادعاء التهمة اليهم كنوع من المفاجأة وفى الجلسة السرية التى حوكم فيها ابراهيم فرج فوجئ بتهمة الاتصال بجهات اجنبية ، واخيرا تبين ان المقصود هو مقابلته مع مصطفى النحاس لنهرو اثناء زيارته لمصر عقب اعلان الجمهورية بخمسة ايام .

وكان نهرو قد ارسل رسالة حملها السفير الهندى يطلب مقابلة مصطفى النحاس ضمن زيارته لمصر ، ولما حاول النحاس الاعتذار عن عدم المقابلة منعا للحرج ، ابلغه السفير بأنه اذا لم تتم الزيارة فان نهرو لن يحضر الى مصر .

وكان النحاس قد التقى بنهرو قبل ذلك مرات ٠٠٠ ولذا كان نهرو حريضا على ان يظهر فى مظهر الوفاء للزعيم الذى احتل مركزه عن طريق الديمقراطية التى يؤمن بها نهرو ايمانا راسخا والبتى كانت موضع حديث دائم بينه وبين اعضاء مجلس قيادة الثورة فى كل مناسبة يلتقى بهم فيها .

قال نهرو فى هذه المقابلة التى تمت فى منزل النحاس انه لا يبنى علاقته

بوالده (موليتال) وأنه يعتبر الحركة الوطنية في الهند ابنة الحركة الوطنية في مصر التي قادها الوفد . وقال له النحاس انه سعيد لانه عاش حتى اليوم الذي اعلنت فيه الجمهورية بمصر ، وصارحه بأنه يكره الحكم العسكري ويرى من واجبه مقاومته حتى يعود الدستور والديموقراطية والحرية .

وعندما انتهت جلسات محكمة الثورة التي بدأت في اول اكتوبر ١٩٥٣ وانتهت في ابريل ١٩٥٤ كان معظم قيادات الوفد قد اصبحوا خلف قضبان السجون .

ويذكر ان افراداً من اسرة سراج الدين ذهبوا الى جميع اعضاء مجلس الثورة لاقناعهم ببراءة فؤاد ، وقد التقوا بكلمات مجاملة او اعتذار عن عدم المقابلة ، عدا جمال عبد الناصر الذي صارحهم بأنه لا بد من الحكم عليه ، وأنه لا بد من التصديق على الحكم . . . قائلين ان فؤاد سراج الدين كرجل سياسى يعرف لماذا حكم عليه . . . ومتى سيخرج .

وكان هناك سببان احدهما خارجي وهو عودة الاحزاب في سوريا بعد الاطاحة بحكم العقيد اديب الشيشكلي وسبب داخلي هو استعلاء رجسالة الثورة للقضاء على الاخوان المسلمين كما صارحهم بذلك .

كانت الاحزاب في سوريا قد توقفت نشاطها اربعة اعوام منذ عام ١٩٤٩ ولكنها عادت للتشكل فوراً بعد القضاء على ديكتاتورية الشيشكلي . . . وهو الامر الذي كان يؤرق رجال الثورة بصسفة عامة ، وجمال عبد الناصر بصفة خاصة . . . لانهم كانوا يدركون ان مجرد وجودها يشكل خطراً على سلطتهم في لحظة زمنية معينة تحت ضغط ظروف مواتية .

وهكذا بعد ان كانت تجربة سوريا تبعث الحذر من تكرار الانقلابات العسكرية . . . اصبحت تبعث الحذر ايضا من عودة الاحزاب السياسية .

وعندما انتهت محكمة الثورة من عملها ، واُلقيت بعدد من زعماء الوفد والاحزاب السياسية داخل السجون ، وفتحت ابواب المعتقلات وحظرت اى نوع من النشاط السياسى خارج هيئة التحرير ، بدا الامر كما لو ان الصدام مع الاحزاب قد وصل غايته .

ولكنه تبين رغم ذلك ان الحياة مازالت تنبض في جسده الاحزاب ، وانها استفاقت لتعاود الحياة مرة اخرى في بداية ١٩٥٤ كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

الفصل الثالث عشر

اعتقال الشيوعيين

(أنا برىء ومظلوم .. اريد اعادة محاكمتى)
العامل مصطفى خميس
قبل لحظة الاعدام

عندما تحركت قوات الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان معسكر الاعتقال فى ماكستيب يضم مئات من الشيوعيين ، ولم ينعم بعضهم بالحرية الا بعد تصفية المعتقلات فى عهد حكومة الوفد عام ١٩٥٠ ، بعد ان كانت قد اقيمت بمناسبة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فى عهد حكومة محمود فهمى النقراشى .

ومنذ حملة اسماعيل صدقي ١٩٤٦ ، والشيوعيون يتعرضون فى مصر للاعتقال كلما تهيأت للسلطة الحاكمة ظروف مواتية ... حتى انه يمكن القول بأن فترات الحرية لهم كانت الاستثناء وليست القاعدة .

ولذا كانت حركة الجيش محل تأييد من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) وهى التنظيم الشيوعى الرئيسى فى هذه الفترة ، وعندما ابلغت قيادتها ليلة ٢٣/٢٢ يوليو بأن قوات الجيش مستتحرک بعد ساعات لضرب النظام القائم ، وفرض شروطها على الملك ، اعلنت منشورا يؤيد حركة الجيش باعتبارها حركة وطنية ، ووزع المنشور فى ساعات الصباح الاولى يوم ٢٣ يوليو وكان اول تأييد للحركة من أية قوة سياسية ، الى جانب موقف الاخوان المسلمين المساند للحركة ، والذي دفع عناصرها لحراسة المعابد والمرافق الحيوية ، فى الوقت الذى كان فيه منشور (حدتو) يوزع فى شوارع القاهرة .

وكان طبيعياً من (حدثو) ان تبادر الى التأييد ، لان منشورات الضباط الاحرار كانت تطبع في جهاز طباعتها السري بعد حريق القاهرة ، وتوزع ايضاً بواسطة اجهزتها ٠٠٠ وبعض اعضائها كانوا يؤدون دوراً بارزاً في حركة الضباط الاحرار ٠٠٠ كانت لجنة قسم الجيش بها تضم أحمد فؤاد مسئولاً للدعاية ومن كاتب هذه السطور مسئولاً للسياسة ، وقد استطاع أحمد فؤاد أن يخلق علاقة طيبة مع جمال عبدالناصر الذي تعرف عليه عن طريق خالد محيي الدين الذي كان عضواً في تنظيم قسم الجيش هو ويوسف صديقي وعدد آخر من الضباط الاحرار .

ولم تتخذ اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الاحرار موقفاً من خالد محيي الدين مثل الموقف الذي اتخذته من عبد المنعم عبد الرؤوف الذي فصلته لارتباطه بالاخوان ومحاولته ضم الضباط اليهم بدلاً من الضباط الاحرار ٠٠٠ وذلك لان تنظيم قسم الجيش في حدثو كان حريصاً على توفير مواصفات خاصة في الضباط الذين ينتمون اليه ، ولذا فان اعضاءه كانوا يجنّبون الضباط اولاً لتنظيم (الضباط الاحرار) ويعتبرون خلال هذه الفترة في مرحلة الترشيح حتى اذا استكملوا مواصفات السخول للتنظيم فكراً ووعياً ، عرض عليهم الانضمام لقسم الجيش .

لذا فان اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار لم تجد تناقضاً بينها وبين الضباط الشيوعيين ٠٠٠ ولم تثبت حالة واحدة كان يجند فيها أحد الضباط ، وخاصة (الاحرار) لتنظيم (حدثو) مباشرة .

وخلال فترة ما قبل ٢٣ يوليو ، وعندما اشتعلت الوجة الثورية مع كفاح الشعب المسلح ضد الانجليز في منطقة القناة ، اعتبر قسم الجيش في (حدثو) ان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بالذات من العناصر الوطنية للخلصة والمتطورة والتي يمكن مصارحتها بدخول التنظيم يوماً ما .

ولكن قيام الحركة انهي فترة الترشيح والنظرة المرتقبة ٠٠ وبدات الحركة السياسية بين قطبين مختلفين ٠٠٠ ولا يصدق قول احمد ابو الفتح في كتابه بأن جمال عبد الناصر كان منضمّاً لتنظيم (حدثو) تحت اسم حركي (موريس) .

ومع ذلك كان من قرارات الحركة الاولى الافسراج عن المعتقلين الشيوعيين ، وقد تم الافراج عنهم جميعاً على التوالي عدا ١٧ شخصاً تعجرت في الافراج عنهم ، وبقوا كخبرة لمعتقلين جدد .

وسرعان ما حدث خلاف في الرأي ، عندما تعجرت قضية كفر الدوار عقب مظاهرة احتجاج قام بها عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

البالغ عددهم نحو عشرة الاف عامل يوم ١٢ ، ١٣ اغسطس للمطالبة ببعض الحقوق العمالية ، وتعرض البوليس لهم ثم حدث اشتباك أدى الى اشتعال بعض الحرائق ، والاستنجاد بقوات الجيش التى تصادمت مع العمال أيضا ، وانتهى الامر بمصرع ثلاثة جنود وثلاثة عمال وجرح ٢٨ شخصا .

تصرفت حركة الجيش ازاء هذا الموقف برعونة شديدة تحت وهم ان هذه المظاهرات هى بداية اعمال مضادة ضد الجيش ، وتشكل مجلس عسكري برئاسة عبد المنعم امين عضو مجلس القيادة فى ذلك الوقت ، ويقول انه قد تطوع لرئاسة المجلس واقترح عقده فى موقع الحادث . وقد تشكل من حسن ابراهيم عضو المجلس واليكباشى محمد عبد العظيم شحاته واليكباشى أحمد وحيد الدين حلمى والصاغ محمد بدوى الخولى واليوزباشى فتح الله رفعت واليوزباشى جمال القاضى .

كانت المحاكمة سافرة العدوان على حقوق المتهمين ، فلم تنح لهم فرصة الاعتماد على المحامين الى الدرجة التى دفعت عبد المنعم امين الى مطالبة الصحفي موسى صبرى الذى كان يمثل جريدة الاخبار ، للدفاع عن العامل محمد مصطفى خميس باعتباره حاصلا على شهادة الحقوق .

ويقول عبد المنعم امين ان مصطفى خميس قد ترفع عن نفسه مراعاة عظيمة لمدة نصف ساعة ولكنهم اصدروا مع ذلك الحكم عليه بالاعدام هو ومحمد حسن البقرى ، وصدرت احكام بالسجن على بقية المتهمين الذين كان من بينهم صبرى فى الثامنة عشرة من عمره .

أهاج أسلوب المحاكمة مشاعر الجماهير فى مصر والخارج، ووضع (حدثو) التنظيم الشيوعى المثل للقوى العاملة فى وضع شديد الحرج ، فانه رغم ان مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى لم يكونا اعضاء فى الحركة الديمقراطية ، الا ان الدفاع عنهما اعتبر واجبا مقدسا على كل تنظيم أو شخص شيوعى أو تقدمى .

وقد تسرع مصطفى النحاس فأصدر بيانا يستنكر فيه حوادث الشعب ويدعو العمال الى الانتاج المثمر ، وكذلك اصدر (الحزب الوطنى) بيانا بنفس المعنى . وكان هذا الموقف ، دليلا على معاداة الاحزاب وحركة الجيش معا للطبقة العاملة والتخوف من حركتها وبينما اثبت التحقيق كيا أشارات جريئة (الاهرام) الى أن البوليس قد أطلق النار قبل الشغب مما استفز العمال ، وانه بذلك ينهار ركن هام فى الجريمة . . . فان ذلك لم يغير من الامر شيئا .

وصيحة مصطفى خميس التى اطلقها قبل اعدامه « انا برىء ومظلوم،

أريد إعادة محاكمتي ٠٠٠ ان محامى لم يطلب شهودا وكان هنالك اثنان قد شاهداني وانا ماشى ، قد ضاعت وتبددت فى الهواء ٠٠٠ وتؤكد هذه الصيحة قسوة المجلس العسكرى فى معاملة المتهمين وحرمانهم من حق اساسى من حقوق الانسان هو توكيل المحامين .

ومع ذلك يقول عبد المنعم امين ان حكم المجلس العسكرى لم يكن بالاجماع مما يتعارض مع قانون الاحكام العسكرية . . . كما ان تصديق مجلس قيادة الثورة لم يكن بالاجماع ايضا ، فقد اعترض على الحكم بالاعدام ولم يوافق عليه كل من جمال عبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين فقط ، كما ان محمد نجيب كان مترددا فى التصديق على الحكم واستدعى اليه مصطفى خميس فى مكتبه لمحاولة مبعادته اذ قدم له معلومات مفيدة ، ويقول محمد نجيب ان مصطفى خميس كان رجلا شجاعا ، لم يعترف على احد ولم يوجه اتهاما ظالما ، لانه حقيقة لم يكن مدفوعا من احد ، ولم يرتكب جرما يستحق عليه الاعدام .

وقد اثارت محاكمة كفر الدوار عاصفة شديدة من النقد على المستوى العالمى فان تصرفات المجلس العسكرى واستلوبه كانت محل اذانة كل القوى التقدمية واليسارية والمنظمات العمالية ورجال الصحافة ، فى مختلف انحاء العالم ٠٠٠ وادى هذا الى تصوير حركة الجيش امام العالم بأنها حركة رجعية فاشية .

ووصفت بأنها « مجموعة من الضباط الرجعيين تربطهم صلة مباشرة وقوية بالولايات المتحدة » .

وقد ادى هذا الموقف الى وضع الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى (حدتو) فى موقف المدافع عن قضية خاسرة ٠٠٠ فان النظرة الى حركة الجيش كانت على اساس انها حركة وطنية تحمل تباشير تحرر وطنى وتغيير اجتماعى .

كتب (بالم دات) عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى البريطانى تقريرا هاجم فيه حركة الجيش وقامت (حدتو) والحركة السودانية للتحرير الوطنى وهى رقيقة نضال (حدتو) فى السودان ، بالرد عليه ، مما جعله يتراجع عن موقفه حتى حدثت احداث جديدة فى مطلع عام ١٩٥٣ .

وكان (بالمبرتولياشى) سكرتير الحزب الشيوعى الايطالى اكثر وعيا وتقديرا لظروف مصر من غيره فقد قال لحزبه « علينا أن نضع فى اعتبارنا ونحن ندرس حركة الجنرال نجيب رأى قادة حركة السلام فى مصر » .

وهكذا كانت قضية كفر الدوار صدمة فى العلاقة بين حركة الجيش والحركة الديمقراطية ولكنها لم تنته الى قطيعة ، ولم تؤد الى تغيير جذرى فى تقدير الموقف ٠٠٠ ولم تدفع الى رفع شعار العداء ٠٠٠

وصدرت بعد ذلك مجلة (التحرير) يوم ١٦ سبتمبر وهى التى اشرفت على اصدارها ورأست تحريرها مع مجموعة من الزملاء الصحفيين اصحاب الاتجاهات الوطنية الديمقراطية ومنهم عبد المنعم الصاوى مدير

تحريرها. والذي كان محررا بجريدة (المصري) وحسن فؤاد وعبد الرحمن الشراوى وصلاح حافظ وفتحي غانم ويوسف ادريس وزهدى وغيرهم . كانت التحرير التي وصل توزيعها الى ارقام قياسية (١٠ الف نسخة) تعتبر واجهة تقديمية لحركة الجيش ، ليس فى موادها ما يمكن ان يعتبر دعوة متطرفة ، ولكن صفحاتها كانت تدعو فى وضوح للتحرير الوطنى وتأكيد مبادئ الديمقراطية ، ومهاجمة الاقطاع والاستعمار والرجعية . وتعرضت المجلة لنقد شديد من جانب بعض اعضاء مجلس القيادة ، وخاصة الذين كانت تربطهم صلات طيبة بالسفارتين الانجليزية والامريكية مثل عبد المنعم امين ، وانتهى هذا النقد الى اتخاذ اجراء بتعيين الصباغ ثروت عكاشة رئيسا للتحرير بدلا منى وقد علمت بذلك من مطالعة الجرائد فى الصباح وقد اصبح ذلك اسلوبا طبيعيا لنزع الموظفين من اماكنهم وتعيين بديل لهم دون ابلاغ او مناقشة . وحرصا على سلامة العلاقات وعدم تدهورها طلبت من كافة الزملاء ان يبقوا فى اماكنهم ويتعاونوا مع رئيس التحرير الجديد الذى كان قد حضر ومعه قائمة بفصل معظم المحررين باعتبارهم (شيوعيين) الامر الذى اعترض عليه عبد المنعم الصاوى لان ذلك كان يعنى انهيارا للمجلة الناجحة وقد ارتضى جمال عبد الناصر بقاءهم بعد مقابلة مع عبد المنعم الصاوى اوضح له فيها ان المجلة تسير على هدى منشورات الضباط الاحرار . وبعد ان روى لى عبد المنعم الصاوى هذه الواقعة قال لى الدكتور ثروت عكاشة ما يأتى :

« لشهد لوجه الحق ان هذه الواقعة ليس لها اساس من الصحة وان الرئيس الراحل لم يزودنى بأية قائمة لا بأسماء المحررين الشيوعيين ولا بغيرهم لفصلهم من مجلة التحرير كما لم اتقدم بأية قوائم . واذا لم تكن هناك قائمة أصلا أو نية لاستبعاد بعض المحررين فمن باب أولى ألا يكون هناك مجال للسيد عبد المنعم الصاوى الذى كان يعمل مديرا للتحرير بأى تدخل فى مثل هذا الأمر الموهوم فقد ظل المحررون الشيوعيون يكتبون المقالات موقعين بأسمائهم باستثناء واحد فقط لظروف خاصة لحمايته وبرضائه الشخصى » . كما أراد الدكتور ثروت عكاشة تأكيد هذه الحقيقة فاستكتب خالد محيى الدين هذه الكلمة :

« انى كنت حاضرا عندما كلف جمال عبد الناصر ثروت عكاشة بتسولى مسئولية مجلة التحرير ولم يقدم جمال عبد الناصر قائمة لثروت عكاشة بأسماء محررين شيوعيين يجب فصلهم ولكن ما أذكره هو أن جمال عبد الناصر طلب اليك ، أى لثروت عكاشة ، الحذر من سيطرة شيوعية كاملة على مجلة التحرير وأن تكون عيناك مفتوحتان لهذه الغرض وأنتك مسئول امامه عن سياسة المجلة . والدليل على ذلك أنه لم يحدث فصل لآى محرر يسارى أو شيوعى أو غير ذلك طوال مدة رئاستك لمجلة التحرير . هذا حسيما أذكره ولا أعتقد أن جمال عبد الناصر قد قابل عبد المنعم الصاوى بهذا الصدد كما ورد برسالتك نقلًا

عن الكتاب • لان عبد الناصر لم يذكر لى أنه قابل عبد المنعم الصاوى •
وسواء صحت رواية ثروت عكاشة أو عبد المنعم الصاوى فان الحقيقة
الثابتة أن أحدا من المحررين لم يفصل من عمله ، كما أنى بعد ان اعتقلت وأفرج
عنى طلب منى جمال عبد الناصر ضرورة العودة للكتابة فى المجلة التى اسهمت
فى تأسيسها ورأست تحريرها فاستجبت لذلك حرصا على عدم اتخاذ موقف
انحزالي ورغبة فى مواصلة التعاون مع زملاء اغتزر بهم •• ولكن ذلك لم يستمر
لفترة طويلة •

واتخذت حركة الجيش وقفا صريحا من الشيوعية عندما اصدرت
وزارة محمد نجيب فى يوم ١٦ اكتوبر ١٩٥٢ قرارا بالعفو الشامل عن المحكوم
عليهم بالجرائم السياسية التى وقعت فى الفترة من توقيع معاهدة ٢٦ اغسطس
١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ او التمهين بقضايا سياسية خلال المدة ، واعلن
فتح رضوان فى تصريح صحفى ان الانضاييا الشيوعية تدخل ضمن القرار ،
ولكن القانون الذى عفا عن ٩٤٣ شخصا استثنى الشيوعية باعتبارها موجهة
ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة •

وقد رفع الشيوعيون المحكوم عليهم قضايا امام مجلس الدولة للتظلم من هذه
التفرقة ، ولكنها لم تنظر بعدما اعتبرت القوانين من اعمال السيادة التى لا يجوز
مراجعتها طبقا للدستور المؤقت الذى اذيع فيما بعد •
وأظهرت حركة الجيش موقف العداء من الشيوعية مرة اخرى عندما خطب
يوسف صديق فى بنى سويف اثناء جولة فى الاقاليم صحبه فيها عبد العزيز
على وزير الشؤون البلدية وفتحى رضوان وزير الارشاد القومى ، وقال ان
الحركة (لاشرقية ولا غربية) ••• لم تدع الاذاعة تسجيل للخطبة واحتج
بعض اعضاء المجلس على اعلان هذا الموقف الذى اثار رجال السفارة الامريكية
وبعث فى نفوسهم الضيق - على حد قولهم •

كان الحيداء مرفوضا فى هذه الفترة من جانب الغرب ، وتعرض يوسف
صديق بعد ذلك لضائقات من زملائه اعضاء المجلس ، وخاصة بعد اعتراضه على
رفع سعر السجائر ، وعدم مناقشة المجلس لتشكيل وزارة محمد نجيب ، وعدم
تدوين محاضر الجلسات ، وعزلى عن رئاسة تحرير مجلة (التحرير) وسلوك
بعض الاعضاء بطريقة مسيئة للجميع •

كانت التناقضات تنمو بينهم وبين يوسف صديق يوما بعد يوم ، وكان
يختلف سلوكه عن زميله فى التنظيم خالد محيى الدين ••• فكان يوسف
أكثر صراحة وانفعالا ، وكان خالد أكثر هدوءا ومرونة •

كانت استراتيجيية (الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى) التى
ينتمى لها الاثنان هى الحرص على التعاون مع حركة الجيش ، وتنمية
العوامل الايجابية فيها ، والعمل على ذبول التناقضات المفتعلة ••• بل ان
مجلة الكاتب اعلنت عن ظهور (حزب التحرر الوطنى) برئاسة كامل
البندارى الذى حل الدكتور ابراهيم رشاد مكانه فى رئاسة مجلس السلام
وضمنت اللجنة الرئيسية للحزب حفنى محمود ويوسف حلمى وخالد محمد

خالد وزكى مراد وكمال عبد الحليم واحمد الرفاعي والعاملين احمد طه ومحمد علي عامر والسيدة سيزا نيراوى ٠٠٠ ولكن الحزب لم يقم طلبا لوزير الداخلية لان قانون الغاء الاحزاب قد لحقه قبل ان يعلن عن وجوده بطريقة شعبية كانت تستهدف عقد مؤتمر عام يضم مندوبين من كافة انحاء مصر ويعلن برنامج الحزب اثناء انعقاد المؤتمر لتتم مناقشته والتصديق عليه .

ولكن حركة اعتقال الضباط يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ كانت حدا فاصلا بين مرحلتين ٠٠٠ فقد صدر الامر باعتقالى ضمن مجموعة ضباط المدفعية ورشاد مهنا رغم عدم صلتى بهم ، بل وتناقض افكارى الشديد مع افكارهم ٠٠٠ وكنت الوحيد من قسم الجيش فى (حدتو) الذى صدر الامر باعتقاله لانهم كانوا حتى هذه اللحظة غير معروفين اذا استثنينا يوسف صديق وخالد محيى الدين .

ولم تقف الاعتقالات عند حد الضباط فقط ، ولكنها امتدت الى السياسيين وبدأ اعتقال الشيوعيين يوم ١٦ يناير ، ولكن اعتقالى كان انذارا لهم فلم يسقط احد اعضاء المكتب السياسى للحركة والذى كان مكونا من ميكائيل الطيران السابق سيد سليمان رفاعى والشاعر كمال عبد الحليم والعامل محمد شطا والمحامين زكى ومراد واحمد الرفاعى والسودانى عبد الخالق جنيينة .

نشرت الصحف انه تم اعتقال ١٠١ بينهم ٤٨ شيوعيا .
واصدرت (حدتو) منشورا يهاجم اعتقالى وكتب كمال عبد الحليم قصيدة فى مجلة (الكفاح) تحية لى داخل السجن .

كانت حركة الاعتقال نقطة تحول خطيرة ، وخاصة انها ارتبطت بمصادرة الجرائد والمجلات اليسارية مثل الكاتب والملايين والميدان والواجب (صحيفة الهلال) وصوت الطالب والمعارضة التى كان يصدرها فتحى الرملى .

اصر يوسف صديق على الاستقالة معلنا ان ضميره لا يسمح له بالبقاء وسط مجلس يصدر قرارات باعتقال زملاء يعتبرهم شرفاء لا يستحقون مثل هذه المعاملة ٠٠٠ وحاول احمد فؤاد اقناعه بالبقاء ولكنه اصر على موقفه دون تردد .

وعادت الاحزاب الشيوعية والمنظمات الديمقراطية العالمية تهاجم حركة الجيش باعتبارها حركة رجعية فاشية تعتقل الوطنيين وتحلل الاحزاب السياسية وتعاوى الديمقراطية .

وفي الداخل كان الدفاع عن حركة الجيش مع هذه الاجراءات امرا شديدا الصعوبة وليس له صدى عند الجماهير الواعية .

وبدأت (حدتو) تفقد جانبا من انصارها الذين وجدوا في موقفها الصبور المتهاون مع حركة الجيش ، ما يمكن اعتباره خطأ وانحرافا ٠٠٠ وبدأوا ينتقلون الى تنظيم آخر هو (الحزب الشيوعي المصري) الذي تشكل في يناير ١٩٥٠ من جانب من حدتو (مصطفى طيبة وصلاح هاشم) ومجموعة أخرى كانت ضد عدم تكوين (حدتو) لحزب شيوعي يمثلها (جلال كشك وعبد الرحمن شاكر) والدكتوران اسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى اللذان كانا يدرسان في فرنسا .

المطابق التي انهارت على رأس حدتو لعدم ادانتها لحركة الجيش بالفاشية ، دفعت كثيرا من اعضائها الى الخروج منها والانضمام الى (الحزب الشيوعي المصري) الذي كان يعلن انها حركة رجعية فاشية منسقة نغمته في ذلك مع بعض الاحزاب والمنظمات الديموقراطية العالمية .

وخلال فترة اعتقال التي امتدت خمسين يوما دون تحقيق الا اسئلة عابرة من زكريا محيي الدين يوم الافراج عني ، اتخذ احمد فؤاد موقفا جديدا هو الانتقال من (حدتو) الى (الحزب) لأمور لم يتحقق من صحتها وادى تغيير موقفه الى هبوط النشاط في قسم الجيش وتحول العمل النضالي فيه الى مناقشات تلور حول مواضيع تنظيمية خاصة تعجب الموقف السياسي العام .

ادى انتقال احمد فؤاد الى عزله عن قسم الجيش ، ثم خروجه من الحزب وتركيزه على العمل في المناصب التي تولاها بعد ذلك .

وكانت هذه هي بداية التفكك في الصلابة التنظيمية لقسم الجيش التي بدأت مع مطلع الاربعينيات واستمرت حتى ذلك الوقت في سرية كاملة وقدرة على العمل لا تتوقف ٠٠٠ وكانت النتيجة بعد ذلك هي صدور قرار اللجنة المركزية بحل قسم الجيش تفاديا لما يمكن ان تجلبه الخلافات من متاعب على الحركة كلها ٠٠٠ وتوجيه اتهامات للمسؤولين قد تكون جسرا لاعداد بعض قادة الحركة الشيوعية باعتبارهم يتدخلون في شئون الجيش .

وكانت الشهور التالية لبدء حركة الاعتقالات مجالا لصراعات متعددة بين حركة الجيش والشيوعيين عموما من جهة ٠٠٠ وبين الخطيين السياسيين والمعارضين لحدتو والحزب من جهة أخرى .

لم تفرق الاعتقالات بين اعضاء (حدتو) واطباء (الحزب) ٠٠٠ فقد

اعتقل بعض أعضاء المكتب السياسي لحدتو في شهر ابريل ١٩٥٣ ، واكمل اعتقالهم في نوفمبر ١٩٥٣ ٠٠٠ وكانت (حدتو) خلال هذه الفترة قد استطاعت تهريب ٧ معتقلين من معتقل روض القرج ، كما هربت احمد طه شقيق عبد القادر طه من معتقل بنى سويف .

وعندما ضاقت الحلقة على الشيوعيين خارج الجيش ، ضاقت عليهم داخل الجيش ايضا ٠٠٠ تضاعفت الرقابة الى الحد الذي جعل اتصالى باى من الزملاء مصدر خطر له ، وقرر مجلس القيادة نفى يوسف صديق خارج مصر ، فيسافر في ابريل ١٩٥٣ الى سويسرا ثم لبنان ، ولما طلب العودة ارسلوا له زوجته واولاده ، ولكنه قرر العودة سرا ٠٠ وعاد فعلا في اغسطس ١٩٥٣ وارسل لمحمد نجيب برقية من بنى سويف يعلن فيها وصوله الى مصر .

صدر قرار بتحديد اقامة يوسف صديق في بلده .

وتشكلت محكمة عسكرية عليا برئاسة القانم احمد شوقي قائد قسم القاهرة للنظر في قضيتين شيوعيتين في شهر يوليو ١٩٥٣ .

وقد طلب الدفاع استدعاء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وصلاح سالم وانور السادات لسماع اقوالهم ولكنهم لم يحضروا .
لم يتوقف الشيوعيون خلال هذه الفترة عن المطالبة بالديمقراطية وعودة الحياة البرلمانية . ولم يجدوا في ذلك اى تناقض مع الماركسية وبدأوا سعيهم الحثيث لتكوين جبهة وطنية ديمقراطية تضم الوفديين والشيوعيين والايوان المسلمين والاشتراكيين (الحزب الاشتراكي - مصر الفتاة) وانصار السلام وغيرهم من الهيئات والتنظيمات .

بدأت هذه المحاولات مع تصاعد حملة الاعتقالات ، وكان التحضير لها يتم بطريقة سرية . . . وقد قوض الوفد ومصطفى النحاس شخصيا النائب الوفدى حنفى الشريف ، ومثل (حدتو) الحاميان احمد رفعاى وزكى مراد ، ومثل الاشتراكيين ابراهيم شكرى ، ومثل انصار السلام يوسف حلمى وسعد كامل ، ومثل الاخوان الدكتور خميس حميدة وعبد الحفيظ الصيفى .

اعدت (الجبهة الوطنية الديمقراطية) التى كانت لاتزال بعدد في مرحلة التشكيل برنامجا اشتراكيا ديمقراطيا وافق عليه الجميع ، عدا مندوبى الاخوان المسلمين الذين انسحبوا من اجتماعات الجبهة وتكروا لها . . . بل ووقفوا موقف المخاصمة لها في انتخابات طلبة الجامعة .
كانت خطوات تشكيل الجبهة تمضى في طريقها رغم ضربات البوليس

واعتقاله لبعض افرادها .. وهنا يجدر بنا القول بان هذا النشاط العريض للتنظيمات الشيوعية كان يتم بأفراد لا يتجاوز عـمـر اكبرهم الخامسة والثلاثين ... فقد كانت الحركات الشيوعية هي دفعة الجيل الجديد .

ويقول رودنسون في كتاب « مصر منذ الثورة » :

« قد يبدو غريبا عند البعض ممن يعتقدون ان الديمقراطية والماركسية لا تتفقان كالامريكيين ان يروا المصريين الماركسيين يدافعون بحماسة خلال هذه الفترة عن كل من النظام البرلماني والعودة الى الحياة الدستورية ... وهو ما لعب دورا تاريخيا هاما .

ولكن هذا الدفاع كان منزها عن المكيافيلية بل انه لم يتكشف بالضرورة عن منافسته مع الجماعات السياسية الاخرى ، وانى لم يقي من هذه النتائج اذ كنت انا نفسى موجودا في القاهرة خلال هذه الفترة وعلى اتصال وثيق ومشاركة عقلية للجماعات الماركسية » .

وحاولت حركة الجيش ان تواصل لعبتها السياسية في التسرب داخل صفوف الشيوعيين كما فعلت ذلك مع الاخوان المسلمين ايضا ... فكلفت بذلك حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية بالبوليس الحربي ، الذى امكن له الاتصال ببعض العناصر الشيوعية ، ثم لعب بعد ذلك دورا شبه علنى باعتباره مقوضا من السلطة للتفاهم معهم وتسهيل اجراءاتهم ، وهو يمارس دور المخابرات فى نفس الوقت .

وقد لعب حسين عرفة دورا نشطا فى التسرب لصفوف الشيوعيين امتد عدة سنوات ، ولكنه مع ذلك لم يكن ذا تأثير كبير فى تمزيق التنظيم ، لما وجده من صلابة الاعضاء ورفضهم التنازل لمبادئهم .

ويضرب مثلا لذلك موقفا لسعد كامل الذى اعتقلته السلطات فارسل برقية غاضبة هو ويوسف حلمي لجمال عبد الناصر ، وكان يوسف حلمي على اتصال بجمال عبد الناصر منذ بداية الثورة ، يحاول التوفيق بينه وبين الوفد والقوى الشعبية والديموقراطية الاخرى ... وبعد تقدير موقف جديد داخل السجن ، ارسل الاثنان برقية تحمل رأيهما الحقيقى الذى لاتناقض رئيسى فيه بينهما وبين جمال عبد الناصر ، فافرج عنهما وهرب بعدها يوسف حلمي الى الخارج .

وكانت الثورة قد قدمت (قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية) للمحكمة ، وهى القضية التى تجمعت خيوطها بعد اكتمال اعتقال المكتب السياسى لحدتو ، والنائب الوفدى حنفى الشريف واليوزباشى مصطفى

كمال صدقي والفنانة تحية كاريوكا وغيرهم وطلب حسين عزفة من سعد كامل ان يذهب الى المحكمة معارضا رأى زملائه مدافعا عن جمال عبد الناصر كما ورد في برقيته ولكنه رفض تباعا باعتبار ان ذلك يعتبر موتا سياسيا له ، وكانت النتيجة تقديمه هو الآخر للمحكمة والحكم عليه هو و زوجته كما سيتضح من تفاصيل هذه القضية في فصل قادم .

ويدلل حسين عرفة على ذلك بقوله ايضا انه اعتقل عاملا يوزع منشورات شيوعية ولكنه رفض الاعتراف وعندما اخذ الى الجبل واطلق اربع رصاصات للارهاب قال له العامل في بساطة (لا ، انت حتقتلني . . . ولا انا حاعترف) .

وقد لعبت المخابرات المركزية دورا كبيرا في افساد العلاقة بين التنظيمات الشيوعية المعبرة عن آمال الفلاحين والطبقة العاملة وبين حركة الجيش التي فرضت نفسها بقوة السلاح ممثلة للطبقة الوسطى .

كان ممكنا ان يحدث نوع من التحالف بين حركة الجيش والحركات الشيوعية لولا ضغط هذه عوامل منها :

- ١ - الخشية من وجود قوة تنازع حركة الجيش في سلطتها .
- ٢ - العداء التقليدي السافر بين الاخوان المسلمين المتحالفين مع حركة الجيش وبين الفكرة الشيوعية .
- ٣ - تدخل المخابرات الاجنبية للايقاع بين القوى الوطنية حاملة شعار (العداء للشيوعية) .
- ٤ - تتأثر معظم الضباط بالدعايات المضادة للشيوعية التي استهلكت الدولارات من الدول الامبريالية .
- ٥ - عدم وصول التنظيمات الشيوعية في عمرها القصير الى الدرجة المؤثرة التي تحشد اغلبية الجماهير حولها ، علاوة على ما عانت من انتقاسات أثرت على حركتها ونفوذها بين الجماهير وبالتالي تقدير حركة الجيش لها .

٦ - قال جمال عبد الناصر لبعض قادة (حدتو) اثناء الاتصال بهم في الشهور الاولى من الثورة وعقب زيارته للاقليم ، انه كان يراقب في يقظة شديدة هتافات الجماهير ليتعرف على انتماءاتها السياسية وانه لاحظ

وجود تأثير شيوعي في بعض المناطق العمالية مثل المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة والمنصورة ٠٠٠ ولكنه لم يلحظ تأثيرا قويا للشيوعيين في المناطق الاخرى ، كما لاحظ للاخوان المسلمين .

وبصل التصادم بين حركة الجيش والحركات الشيوعية غايتها مع نهاية عام ١٩٥٣ عقب اعتقال معظم القيادات وجانب كبير من اعضاء التنظيم .

ولكن هذا لم يصب التنظيمات الشيوعية بالسكتة القلبية كما حدث مع بعض الاحزاب التي فقدت قدرتها تماما بعد قانون حل الاحزاب ٠٠٠ ولم تصب بهبوط شديد كما حدث مع الوفد الذي اسر قانون الاصلاح الزراعي على جانب كبير من قيادته وتاهت جماهيره بلا قيادة .

على قدر ما كان الصدام عنيفا ، كانت المقاومة ٠٠٠ وعلى قدر ما فتحت ابواب السجن للمناضلين الشيوعيين ، على قدر ما تجددت التنظيمات بأعضاء جدد .

ولذا لم يصل التصادم الى نقطة سكون ، بل ان الشيوعيين ظلوا موجودين رغم كل شيء ٠٠٠ وكان لهم دور متجدد كما سيتضح تفصيلا فيما بعد .

الفصل الرابع عشر

حل الاخوان المسلمين

(انا على ثقة من ان الغرب سيقنع بمزايا
الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم
شعبا مفرعا كما حاول البعض ان يصورهم ،
حسن الهضيبي
المرشد العام للاخوان المسلمين

(ان حسن الهضيبي كان حريصا على حسن
العلاقات معنا)

انطوني ايبن

علاقة الاخوان المسلمين بحركة الجيش بدأت وثيقة ، واستمرت فترة
طويلة ثم انتهت نهاية دموية مريعة .

ذهب جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين لتبليغ حسن عشماوى
وصالح ابو رقيق عضوى مكتب الارشاد بموعد الحركة ، وفي صباح ٢٣ يوليو
كان عدد من الاخوان المسلمين يحرس المنشآت وأماكن العبادة .

صلة الضباط الاحرار بالاخوان المسلمين كانت وثيقة ، عديد كبير
منهم انتمى للجماعة فى مرحلة من مراحل حياته كما سبق ذكره ولكن
تنظيم (الضباط الاحرار) رفض ان يكون تابعا لحزب أو قوة سياسية ،
وأقر ان يكون حركة وطنية مستقلة تملك السلاح مع اهدافها الخاصة
ولذا قررت اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار فصل عبد النعم

عبد الرؤف مهنأ فى بءاءة ١٩٥٢ ، لانه كان فءاول ءءنءء الضباط للاءءوان
.. ولفس لتنظفم الضباط الاءرار .

وعنءما انءصرت الءركة ، اعءقء الاءءوان ان فى ذلك انءصارا لهم ،
وكانوا فى ذلك الوقت اءراا ءارء المعءقلات على عكس بقاء الاءزاب والقوى
الوطنفة الءى ضربء بعء ءرق القاءرة مءل الءرب الاءءراكى والءرب
الوطنى وانصار السلام والءنظفمات الشفوعفة .

واءءلظ صوء الاءءوان بصوء الءماءفر المؤفءة لءركة الءفش فى
الاسباع الاولى ... ولم ءكن هءاك فرصة لفعو صوءهافوق صوء
الآءرفن ... فان الاءراق عن المعءقلفن ، وءاءء المءافظة على الءسفاءور
والءفموقراطفة ، ءفع الاءزاب ءمفعا الى النشاء ... ولم ءكن ءمساءة
الاءءوان المسلمفن مركز ءاءففة شءفءة للوطنففن بعء ان كشف الاءام كءفرا
من موافقها المءاونة المءرءءة مع الرأى ، واءهرء ءصرفاء مرشءها العام
ءسن الهضفبى ان لها اءءاءاء ءاصة مءبافنة مع اءءاءاء الءماءفر .
كان الاءءوان المسلمون قء افءوا على ماهر ، ثم افءوا ءءفب الهلائى
لان وزارءه من رءال ءفر ءزفبفن عرقوا بسلامة القصء وبعء النظر واءصفوا
بالءراء والاءءام .. كما أن موقفهم من المسألة الوطنفة كان فءضءع من
ءءفء للهضفبى قال ففه بعءم قءول الاءءوان المفاوضة فى مباء الءلاء .
وانما ءءرى المفاوضة فى كفففة ءنففء الءلاء ، وعلى اساس ان اءءراك مصر
فى أى ءفاع اقلفمى فءب الاءكون شرطاً للءلاء والوءءة ... وهوما كان
فعءنقه ءءفب الهلائى من صءور بفان برفطانى من ءانب واءء بالءلاء
والوءءة ، ثم ءءرى المفاوضاء فى طرفة ءنففء .

وكان هءا الموقف فءعارض ءاماف مع اراءة الشعب المصرى الءفءءء
على رفض الاءءباط بالاءلاف او موافق ءفاع الاقلفمى .

ومع ذلك فكرك ءركة الءفش فى ءعففن وزفرفن من الاءءوان المسلمفن
فى وزارة مءمء ءءفب ... ورشح الهضفبى الشفء ءمء ءسن الباقورى
واءمء ءسنى وكفل وزارة العءل ومءمء كمال الءفب مءافظ الاسكءءرفة ،

وبعء ان ءم الاءصال بالاول والءانى فعلا ، ابلى ءمال عبء الناصر سلففمان
ءافظ الءى اسهم بقءر كءفر فى ءشكفل الوزارة ان ءسن العشماوى ومففر
ءءلة قء ءضرا موففءفن من المرشء العام لفلءفاء ان اءءفار الاءءوان المسلمفن
قء وقع علفها لمفءلاهم فى الوزارة ... وان ءرشفء الاول كان شءصففا
من الهضفبى ولفس من مكءب الارشاء .

كان الاءءار للباقورى واءمء ءسنى بعء ءبلففها صعبا ... كما

ان رأى سليمان حافظ فى عسماوى والدلة كان انهما شباب اكثر مما ينبغى
...ولذا فانه كان هناك احتمالان اما اشراكهما فى الوزارة واما قبول قرار
مكتب الارشاد لعدم الاشتراك ، وقد استقر الرأى على الامر الثانى .

وكان هذا هو الصدام المكتوم الاول ... فقد شعر الاخوان ان الحركة
لا تستجيب لارادة الجماعة ، وشعرت الحركة بموقف الجماعة السلبى ...
ولكن هذا لم يغير من طبيعة التعاون ولم يضعف الصلة .

فصل الشيخ الباقورى من مكتب الارشاد بعد توليه وزارة الاوقاف
... وهو كان يأمل بالتأكيد ان يجمع بين عضوية المكتب والوزارة معا ...
وادى هذا الموقف الى ظهور بعض تناقضات فى صفوف الجماعة ... وهى
تناقضات بدأت اقبل ٢٣ يوليو ، عقب اغتيال حسن البنا ، وصراع زملائه
للوصول الى منصب المرشد ، تم الاتفاق على حسن الهضيبى وهو بعيد عن
تنظيمات الجماعة ، ولم يكن له فيها دور رئيسى ، وانما ارتضته كل
الاطراف المتنافسة ، لانتهاز فرصة السيطرة عليه وبالتالي على الجماعة .

واستمرت العلاقة طيبة بين الحركة والجماعة ، وخاصة بعد الانسراج
بعفو خاص فى ١١ اكتوبر ١٩٥٢ عن قتلة المستشار احمد الخازندار رئيس
محكمة جنايات القاهرة الذى كان قد حكم بالادانة فى بعض جرائم للاخوان
المسلمين ، ومحمود فهمى النقراشى الذى كان قد اصدر قرارا يحل
الجماعة بعد حرب فلسطين ، وعن المحكوم عليهم فى قضية قنابل مدرسة
الخدوية ... وقد توجه المفرج عنهم من السجن الى مركز الارشاد فوراً ،
حيث استقبلوا بحفاوة شديدة من اعضاء الجماعة .

ثم صدر بعد ذلك بأيام مرسوم بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية
التي وقعت فى المدة من توقيع معاهدة ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو
١٩٥٢ او المتهمين فى قضايا سياسية ولم تزل قضاياهم امام المحاكم ...
وقد بلغ عددهم ٩٣٤ شخصا ، سم الذين استثنى منهم المحكوم عليهم فى
قضايا شيوعية باعتبارها جريمة اقتصادية كما سبق ذكره ، وكان من بينهم
عدد كبير من الاخوان .

وعندما صدر قانون تنظيم الاحزاب بادرت جماعة الاخوان المسلمين
بتقديم طلب بتوقيع حسن احمد المليجى والدكتور محمد خميس حميد
وفهمى ابو غدیر ، يطلبون حق تشكيل الجماعة ببيان جاء فيه « الاخوان
المسلمون جند الله حينما يتناولون امر هذا الدين فهم لا يستهدفون الا
استهدفه الاسلام ، ولا يتوسلون فى بلوغ هذه الاهداف الا بالوسائل التى
يقرها الاسلام » .

ولكن الطلب لم يأخذ مجراه مع بقية الاحزاب ، وانما اتصل جمال عبد الناصر بوزير الداخلية سليمان حافظ وقال له « ان الجماعة كانت من اكبر اعوان الحركة قبل قيامها وانها ساهمت بنصيب كبير فيها وما زالت تقدم لها العون المستمر » وطلب منه ايجاد مخرج للجماعة .

وفي مكتب وزير الداخلية التقى جمال عبد الناصر وحسن الهضيبي وتم الاتفاق على ادخال تعديل في اخطار التأسيس يبعد الجماعة عن مجال الاحزاب .

ويؤكد ذلك استمرار العلاقة الطيبة بين الحركة والجماعة اثناء انصدام مع الاحزاب ، فقد كانت الجماعة دائما ضد الاحزاب والحزبية ، لان ذلك كان يعنى فى نهايته خلو الساحة لهم وحدهم .

ولكن بعض تصرفات الحركة وقراراتها لم تجد قبولا او حماسا عند الاخوان المسلمين ، فقد مر قانون الاصلاح الزراعى دون كلمة تأييد واضحة منهم ، واستقبلوا اقالة رشاد مهنا بفتور شديد فقد كان قريبا منهم ، وراهنوا عليه احيانا بأنه سيكون الجواد الفائز .

كما ان بعض تصريحات وتصرفات الاخوان المسلمين لم تجد ترحيبا من جانب مجلس قيادة الثورة . . . مثال ذلك تصريح المرشد العام حسن الهضيبي لادوارد بولاك محرر الاسوشيتد برس يوم ٥ يوليو ١٩٥٣ الذى قال فيه :

« اعتقد ان العالم العربى سيربح كثيرا اذا حاول ان يحسن فهم مبادئنا يدراستها بروح العدل البعيدة عن التعصب ، وانا على ثقة من ان الغرب سيقتنع بمزايا الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم شعبا مفسزا كما حاول البعض ان يصورهم . وانا اثق فى ان الغرب سيجد ان الاخوان المسلمين عامل كفء فى سبيل تقدم الانسانية والرخاء والسلام بين مختلف الشعوب » كانت هذه التصريحات بمثابة لمزول للدولة الغربية لم ترض عنه الحركة فى وقت كانت المفاوضات فيه قد تعثرت مع الجانب البريطانى ثم انقطعت . وقد كتب انطونى ايدن فى مذكراته بعد ذلك يقول « ان الهضيبي كان حريصا على حسن العلاقات معنا » .

ومن جهة اخرى كان وجود الاخوان المسلمين فى المظاهرات التى تحتشد لمقابلة محمد نجيب او اعضاء المجلس ، امرا يصدمهم ويشعرهم بأنهم مازالوا كتلة نشطة بين الجماهير تعبر عن نفسها بهتافها المعروف (الله اكبر ولله الحمد) .

كان هذا الامر يشيرهم كثيرا . . . ان الجماهير لم تتحول تماما الى

جانب الثورة ... ولذا اعدوا شعارا آخر بهيئة التحرير يهتفون به اثناء
مظاهرات الاستقبال وفي الاجتماعات الشعبية وهو (الله اكبر والعزة لصر) .

كانت حربا مستترة غير معلنة ... لا الاخوان المسلمون يصارحون
بالعداء جهارا ولا مجلس قيادة الثورة يهاجم الاخوان .

ولم تكن هناك فرصة الا ممارسة اللعبة المعروفة وهي التسرب الى صفوف
الاخوان المسلمين ومحاولة تعميق التناقضات الموجودة بينهم ، وتفجيرهم من
الداخل ... وقد اسهم في ذلك من جانب الحركة الشيخ احمد حسن الباقوري
بالتعاون مع ابراهيم الطحاوي سكرتير هيئة التحرير .
وكانت هناك بداية انقسام في الاخوان المسلمين حول قضيتين
اساسيتين :

اولا : التعاون مع حركة الجيش .
كانت هناك فئة تؤيد ذلك يتزعمها حسن العشماوي ومثير الدلة ويقف
حسن الهضيبي منها موقف عدم المعارضة .
وفئة ترفض ذلك ويتزعمها سعد الوليل ويوسف طلعت وعبد القادر
عودة والشيخ محمد فرغلي وابراهيم الطيب .

ثانيا : بقاء النظام والجهاز السري .
كان هناك رأى ينادى باستمرار النظام السرى باعتباره قد انشئ
اساسا لحماية الجماعة أو تحقيق اهدافها وانهم اخرج ما يكونون اليه فى ظل
نظام عسكرى يستطيع ان يبطش فى اية لحظة .

ورأى آخر ينادى بالغاء النظام السرى ، لان النظام العسكرى القائم
سوف يستفزه وجود جهاز سرى فيستدرجه ذلك الى التعجيل بضرب
الاخوان .

وكان جمال عبد الناصر قد استطاع ان يجذب اليه عبد الرحمن
السندى رئيس الجهاز السرى والذي كان على خلاف مع حسن الهضيبي
والشيخ سيد سابق منشى الجهاز السرى .
وقد أدى ذلك الى حدوث انقسام فى تنظيم الجهاز وشكلت له قيادة
جديدة كان على رأسها الذين عارضوا التعاون مع حركة الجيش وهم ابراهيم
الطيب (محامى) ويوسف طلعت (نجار) والشيخ محمد فرغلي ، ومحمد
فايز (موظف) الذى انفجر فيه طرد من حلاوة المولد النبوى ، وادى ذلك الى
زيادة حدة الصراع بين الجناحين .
وقد نجح هذا الجناح فى اجتذاب عدد من ضباط الجيش كانوا ينتمون

الى الاخوان المسلمين كما بدأوا فى تنظيم عدد من ضباط البوليس ...
وهكذا استمرت اللعبة بعد ان اصبحت حركات التسرب متبادلة .

ولم تقف اتصالات الاخوان فى حدود الضباط المنتمين اليهم ، ولكنهم حاولوا الاتصال ايضا بمحمد نجيب ، مدركين ان هناك تناقضا قد بدا يظهر بينه وبين زملائه اعضاء مجلس قيادة الثورة .

لم يتم اللقاء مع محمد نجيب شخصيا ... وانما تم مع قائد حرسه الخاص اليوزباشى محمد رياض الذى قابل حسن عسماوى ومدير الدلة عدة مرات فى ديسمبر ١٩٥٣ .

كانت مطالب الاخوان تدور حول :

١ - تعيين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة ... وكان رشاد وقتها ينفذ عقوبة السجن المؤبد بعد محاكمته عقب اعتقاله فى ١٥ يناير ١٩٥٢ .

٢ - عدم تأييد الحكم الديموقراطى .

٣ - عدم تأييد عودة الاحزاب والاصرار على حلها .

٤ - عودة الضباط الى الككنات .

٥ - تشكيل وزارة يرضى عنها الاخوان .

وعندما تبلورت اتصالات محمد رياض مع الاخوان فى هذه المطالب عرض الامر على محمد نجيب ، فرفض الحديث فى ذلك شكلا وموضوعا . رفض فكرة الاتصال السرى بالاخوان مطلقا ، ولذا فهو لم يقابل احدا منهم .

ورفض مطالبهم من الوهلة الاولى ، لانه أدرك انهم يريدون حكما ديكتاتوريا يستبدلون فيه شخص الديكتاتور ، ويقاومون عودة الديموقراطية والحياة البرلمانية ، وتوقفت الاتصالات بين محمد نجيب والاخوان فى وقت كانت تتجمع فيه سحب الخلاف وغيوم التوتر التى تجمعت رغم ما قاممت به الثورة من تقديم اشرس اعدائهم ابراهيم عبد الهادى فى اول قضية امام محكمة الثورة وصدر الحكم عليه بالاعدام ثم تخفيفه الى السجن المؤبد ... ورغم تصفية الاجزاب تصفية رسمية وسجن زعمائها باحكام محكمة الثورة . بل يبدو ان الاخوان المسلمين قد وجدوا ذلك فرصة مناسبة للانقضاض على السلطة فى وقت اصبحت فيه الساحة السياسية خالية من كل القوى السياسية الاقوتهم .

اصبح الصدام بين حركة الجيش وجماعة الاخوان حتميا ... تغذيه تخوفات مجلس الثورة من موقف الجبهة المناوئة لهم فى الاخوان ، وما يرتبط

بها من تنظيم وجهاز سرى مسلح ٠٠٠ وبغذيه ايضا تناقضات الاخوان
الداخلية التي بلغت حد الانفصال والمواجهة .

لم ينجح في اذابة الخلاف ، او تحاشى عوامل الصدام المقابلات
الدورية التي كان يقوم بها عدد من زعماء الاخوان مثل عبد القادر عودة
وكامل الشريف (الذي هرب من مصر واصبح سفيراً للاردن في باكستان) ،
مع جمال عبد الناصر وعدد من زملائه اعضاء المجلس .

وتفجر الموقف في ساحة الجامعة يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ عند الاحتفال
بذكرى شهداء معركة القنطرة ، وحضور الطلبة الاخوان ومعهم الارهابي
الايراني (نواب صفوى) زعيم جماعة (فدائيات اسلام) والذي كانت صحف
اخبار اليوم قد هللت له واحاطته بدعاية ضخمة ٠٠٠ وحدث اشتباك بينهم
وبين الطلبة الآخرين انتهى الى اصابة بعض الطلبة ، واستخدم الاخوان
يومها اسلحة نارية الى جانب العصي ، مما احدث جواً بالغاً من العنف
والتوتر .

وجد مجلس الثورة نفسه مواجهاً بموقف يحتاج الى حزم حتى لا تقلت
الامور من قبضتهم ، فقد كان الخلاف داخل المجلس مع محمد نجيب قد
اصبح في الشوارع حديث المجتمع ، وظهور العنف داخل الجامعة كقيل بنقله
الى خارجها .

واصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ قراراً بحل جماعة
الاخوان المسلمين بعد سنتين كاملتين بالتحديد من حل الاحزاب السياسية .
لم يوافق محمد نجيب على قرار حل الاخوان ويقول في ذلك :
« رفضت الموافقة على حل جماعة الاخوان المسلمين عندما عرض الامر
على مجلس القيادة ٠٠٠ لم ارفض الحل لانني كنت مشايخاً للاخوان ، فقد
سبق ان رفضت اعتبارهم خارجين على قانون الاحزاب ٠٠٠ كان رفضي
لحل الاخوان المسلمين مبنياً على اساس مبدئي ٠٠٠ وليس على اساس
موقف ذاتي » .

ولكن عدم موافقة محمد نجيب لم تؤثر في صدور قرار الحل ، فقد
كان هو الصوت الوحيد المعارض رغم انه لم يكن يسعى لخلق جبهة مع الاخوان
لانه لم يكن على صلة بهم .

ولكن هذا الموقف اثبت في صدور زملائه الخشية أن يكون هناك تدبير ما
بين محمد نجيب والاخوان ومع ذلك أثروا مواجهة الموقف في صلابته .
وصدر بيان من المجلس يوجه الى الاخوان المسلمين الاتهامات الآتية :
١ - التقاعس في تأييد المرشد العام للحركة الا بعد خروج الملك .

٢ - عدم تأييد قانون الاصلاح الزراعى والمطالبة برفع الحد الاقصى للملكية (فى حالة التطبيق - الى ٥٠٠ فدان) .

٣ - محاولة فرض وصاية على الحركة بعد حل الاحزاب السياسية .

٤ - اتخاذ موقف المعارضة من (هيئة التحرير) .

٥ - بدء التسرب الى ضباط الجيش وضباط البوليس وتشكيل وحدات تحت اشراف المرشد مباشرة .

٦ - تشكيل جهاز سرى جديد بعد حل الجهاز السرى الذى كان يشرف عليه (عبد الرحمن السندي) منذ ايام حسن البنا ٠٠٠ (والمعروف ان السندي كان على صلة بجمال عبد الناصر) .

٧ - حدوث اتصال عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة بين مستر ايفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية فى مايو ١٩٥٣ مع منير الدله وصالح ابو رقيق ثم مع حسن الهضيبي بعد ذلك ٠٠٠ واعتراض جمال عبد الناصر وقتها على حدوث مثل هذه الاتصالات .

٨ - زيارة حسن العشماوى يوم الاحد ١٠ يناير ١٩٥٤ - اى قبل قرار الحل بأيام - لمستر كريزويل الوزير البريطانى المفوض ثم عودته فى نفس اليوم لزيارة اخرى امتدت من الرابعة الى العاشرة مساء .

كانت هذه الاتهامات الرئيسية فى البيان الذى اعتبر كلمة النهاية فى علاقة حركة الجيش وجماعة الاخوان ٠٠٠ والذى اقترن صدوره باعتقال حسن الهضيبي و ٤٥٠ عضوا بالجماعة فى القاهرة والاقليم .

اعتقد الناس جميعا ان صدور البيان وما صاحبه من اعتقالات سوف يكون نهاية مثيرة لصلة حركة الجيش بالاخوان ٠٠٠ فلم يعد هناك شئ يمكن ان يضاف الى تهمة الاتصال بجهات اجنبية وتدير اجهزة سرية . كانت الرؤوس قد تناطحت فعلا ، ولكنها لم تستمر فى تناطحها ، لان خطرا مشتركا كان يهددها معا ٠٠ فمجلس قيادة الثورة كان يفقد انصاره خارج حدود عضويتهم مثلهم فى ذلك مثل كافة الاحزاب الفاشية التى تعتمد على آراء ومبادئ عنصرية-اوروبية ، كما ان حوادثهم الازاهبية السابقة ، وممالة الثورة لهم بالافراج عن القتلة من اعضاء جماعاتهم كانت موضع استنكار فئات كثيرة من الشعب .

اكتشف الطرفان ان وقوع المصادمة كان فى وقت مبكر وغير مناسب للطرفين ٠٠٠ ولكن مجلس قيادة الثورة لم يتراجع فورا ، بل اعلنت وزارة

الداخلية انها ستفرج عن كل معتقل لاتوجه له تهمة معينة ، وفعلا بدأت الصحف تعلن عن اعداد الذين يفرج عنهم كل يوم ...

وحرص جمال عبد الناصر الا يقطع الحبل نهائيا معهم ، فقام بعد قرار الحل بزيارة قبر حسن البنا في الذكرى الخامسة لاستشهاده (١٢ فبراير ١٩٥٤) مع صلاح سالم واحمد حسن الباقوري ، وخطب قائلا : « اشهد الله اني اعمل - وكنت اعمل - لتنفيذ هذه المبادئ وافنى فيها واجاهد في سبيلها » .

وظلت محاولة اجتذاب جماهير الاخوان عن طريق الجناح المتعاون مع الثورة مستمرة .

كان الصدام مع الاخوان قد تفجر ، ولكنه لم يطح بكل شيء ... فقد فرضت الاحداث فيما بعد على الحركة والجماعة ان يلتقيا من جديد ... حتى ينفجر الموقف مرة ثانية في (الصدام الاخير) الذي بدأ في فبراير ١٩٥٤ كما سياتي ذكره تفصيلا فيما بعد .

وهكذا شملت (سنوات الصدام) صداما مع الاقطاع والاحزاب السياسية والشيوعية والاخوان المسلمين .

ولكن كان هناك صدام آخر ، اكبر خطرا ، واشد تأثيرا .

الفصل الخامس عشر

صدام الضباط

(كان ١٥ يناير ١٩٥٣ نقطة تحول في تاريخ
وتقاليد الجيش المصري ٠٠ اذ دخل الضباط
برتبهم وملابسهم العسكرية معتقلين الى
سجن الاجانب)

لم يكن الصدام قاصرا على الطبقة الاقطاعية والطبقة الوسطى ٠٠٠
ولم يكن فقط بين المدنيين والعسكريين ٠٠٠ ولكنه كان ايضا في صفوف
العسكريين ٠٠٠ ولم يبدأ متأخرا ٠٠٠ وانما بدأ مع اللحظات الاولى للثورة .
كان التخلص من ضباط الرتب الكبيرة لواء واميرالاي تعبيرا عن
صراع الاجيال .. كما ان تطهير صفوف الجيش من بعض ضباط الرتب
الصغيرة كان يتخذ طابعا اخلاقيا اكثر منه سياسيا ٠٠ فالذين فصلوا من
الجيش مع ايام الثورة الاولى من الرتب الصغيرة كانت تلاحقهم او تلاحق
تصرفاتهم واسرهم شبهات متداولة ٠٠٠ ولم يكن احد منهم من ابتاء الاسر
الاقطاعية او البرجوازية الكبيرة كما سبق ان اوضحنا .
تجاوز عدد الذين فصلوا في الشهور الثلاثة الاولى اكثر من ٥٠٠
ضابط ، وكان تحديد اسمائهم يتم عن طريق المداولة بين اعضاء تنظيم
(الضباط الاحرار) الذي ظل قائما ومتماسكا يعقد الاجتماعات في مختلف
الاسلحة والمناطق ، ولكن بدرجات متفاوتة .
كانت زحمة العمل اليومي وكثرة المسئوليات الملقاة على عاتق اعضاء

مجلس القيادة ، وتكليف بعض اعضاء الصنف الثاني بواجبات خارج الوحدات او خارج الجيش عاملا من عوامل ضعف الحركة التنظيمية بعد ٢٣ يوليو ، الى جانب تدافع عدد كبير من خارج تنظيم (الضباط الاحرار) للعمل والمشاركة والحرص على القول بأن الحركة للجميع ، وتصريح بعض اعضاء مجلس القيادة بأن الضباط (احرار) في محاولة لكسب تأييد الجميع .

نشأت التناقضات في صفوف الضباط وفي اجتماعات اعضاء مجلس القيادة كنتيجة لاجراءات المجلس ورد فعل لقراراته واتجاهاته .

كانت البداية سامية ٠٠٠ الكل يتحرك في حماس واخلاص للقضاء على العفن الذي استقر في السراي ، ولتحرير مصر من جنود الاحتلال ٠٠٠ رجب الضباط جميعا - الا أفرادا محدودين - بخروج الملك الذي أقسموا له يمين الطاعة والولاء، وعاش بعضهم يتصورونه مخلدا .

عندما وجد فاروق مطالب الضباط امامه في اليوم الاول قبلها ، عين محمد نجيب قائدا عاما برتبة فريق ومرتب وزير ٠٠٠ وما ان ودعه محمد نجيب يوم ٢٦ يوليو حتى اذاع بنفسه بعد ساعتين فقط من خروج الملك بيانا تنازل فيه عن رتبة الفريق (قانعا برتبة اللواء مراعاة لحالة السولة المالية) على حد قوله - وكان ذلك تعبيرا عن روح التضحية التي يقبلها محمد نجيب انه كان حريصا على اظهارها « حتى يفهم كل مصري ان المشاركة في الحركة لم تكن لكسب شخصي مادي وانما كانت لتحرير الوطن والمواطن » .

ولكن المثل الذي ضربه محمد نجيب لم يحتذى تماما ٠٠٠ وبدأ بعض الضباط يقدمون على تصرفات شخصية مثيرة ، وخاصة الذين كلفوا بأعمال خارج الجيش تحت اسم (مندوب القيادة) ٠٠٠ والذين انتشروا في مختلف الوزارات والمصالح ٠٠٠ من التموين الى المواصلات ٠٠٠ ومن الاشراف على (قطار الرحمة) الى السيطرة على (وزارة الداخلية) .

وكان اول خروج للضباط من صفوف الجيش ، هو تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات ثم عضوا في مجلس الوصاية ٠٠٠ واختيار ١٨ ضابطا من حملة رتبة اللواء والعميد لتعيينهم في مناصب مدنية ، وكان منهم سفيران هما علي نجيب الذي عين في لبنان ومحمد سيف الدين الذي عين في الاردن .

الباب الذي فتح لتعيين الضباط في مناصب مدنية والذي بدأ في مجالات خاصة محدودة لم يغلق من يومها ٠٠٠ وتدفق منه العشرات والمئات كما سيأتي ذكره تفصيلا في حينه .
وكان تعيين محمد نجيب رئيسا للوزارة بداية لتوزيع اعضاء مجلس

الثورة أنفسهم ليكونوا مشرفين على الوزارات أى يشكلون ما يمكن التعبير عنه باسم (وزارة الظل) وعندما استغرقتهم مهمات أخرى أوكّلوا أعمالهم الاشرافية الى ضباط من معارفهم الذين يتقنون فيه الامر الذى احاط كل ضابط من ضباط القيادة بشلة خاصة من الضباط تتحرك فى مجال معين ، وتتصرف تبعا لسلوك اعضائها الخاص ، دون توافر فرصة لرقابة دقيقة .

ولما كانت الحركة قد تمت بحافز التغيير اساسا دون التعرض لتفصيلات ما بعد التغيير ، ودون تخطيط لحركة المستقبل .. وارتباط الضباط الفكرى ببعضهم البعض لم يكن يتجاوز حدود ما ورد فى منشورات الضباط الاحرار - اذا كان قد قرئ ثم هضم - والاهداف الستة التى تمثل آمالا طموحا دون طرح السبيل للوصول الى تحقيقها . فان الآراء بدأت تتناثر وخاصة عقب كل قرار يصدر من مجلس القيادة .

اعترض رشاد مهنا مثلا على قانون اصلاح الزراعى ، ولم يوافق عليه الا خضوعا لرأى اغلبية المؤتمر المحدود الذى دعا اليه على ما هسر : . . . ولكنه فى اتصالاته واراته كان يمثل جانبا خاصا منفردا غير مرتبط بمجلس القيادة وبقيد فوجىء محمد نجيب عندما قام بزيارته فى مكتبه بقصر عابدين هو وسليمان حافظ لتهنئته بمولود جديد ، بشكوى عارمة يقدفها فى وجهه رشاد مهنا وهو يخطط المكتب بيده قائلا : انه لا يقبل ان يهمل مجلس الوزراء ارسال جلول اعماله الى الاوصياء قبل عقد الجلسة ، وهو عرف جرت الامور عليه فى عهد الملك . . . وقال له نجيب ان هذا العرف يتعارض مع الدستور، وانه يكفى ان مشروعات القوانين والمراسيم تصل الى القصر لتوقيعها من الاوصياء بعد اقرارها من مجلس الوزراء .

ولكن رشاد مهنا لم يقتنع بهذا المنطق ، وانتقلت الجلسة الى مكتب بهى الدين بركات حيث كان الامير محمد عبد المنعم موجودا ايضا وفتح الحديث حول جلول الاعمال مرة اخرى كما اثير موضوع الاتصال بالوفود السودانية التى كانت تزور القاهرة ، وقال بهى الدين بركات ان هناك مفاوضات تجرى وهو لا يعرف عنها شيئا .

وتم الاتفاق على اجتماع ثان يعقد بعد ايام ولكن الثقة كانت قد فقدت بين اعضاء المجلس ورشاد مهنا الذى كان منتحيا الى حزب (شباب محمد) وهو حزب يقف على يمين الاخوان المسلمين ، كما ان محمد نجيب كان مازال يحتفظ فى قلبه بانزاعا لموقف رشاد عندما طلب نقل نفسه من القاهرة الى العريش تجنباً لمواجهة محتملة من جانب السراى ، وكان رشاد بعيدا عن تنظيم الضباط الاحرار وخاصة بعد اتصاله بحسين سرى عامر للتصالح .

وكان رشاد مهنا خلال فترة عمله وصيا على العرش، يعطى لنفسه نفوذاً أكثر مما تحتمله مسئولية المنصب، ويتصل مباشرة بالأجهزة التنفيذية والصحافة لإبداء رأيه في كثير من المواضيع الأمر الذي كان يتعارض في أحيان كثيرة مع اتجاهات المجلس .

ووصل الأمر غايته عندما قرر مجلس القيادة بالإجماع إعفاء رشاد مهنا من منصبه وتحديد إقامته وعندما وصل الخبر إلى بهي الدين بركات قدم استقالته وغادر القاهرة إلى عزيته في (بساتين بركات) .
لم ينزع مجلس القيادة رشاد مهنا من موقعه في سكوت ٠٠٠ وانما أثار ضده عاصفة من الاتهامات لتحسين موقفهم ضد أي عمل مضاد من جانب الضباط .

ولم يكن الموقف هادئاً داخل مجلس القيادة ٠٠٠ كانت بعض قرارات المجلس تلقى معارضة شديدة من جانب يوسف صديق الذي انبرى لمعارضه قانون تنظيم الأحزاب واعتقال السياسيين ومحاولة ضرب الوفد على غير أساس ديمقراطي ٠٠٠ وقد وقف إلى جانبه في المراحل الأولى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين .

وكان جمال عبد الناصر قد اعتكف في منزله وأعلن أنه لن يشارك في اجتماعات المجلس إذا كان الأعضاء سوف يتنكرون للديمقراطية .
ولكن وحدة يوسف صديق وجمال عبد الناصر لم تستمر طويلاً ، فقد تراجع جمال عبد الناصر عن موقفه أمام الحاح وتفسيرات سليمان حافظ ، واكتشافه أن الوفد ليس في الصلابة التي تحول دون ضربة ، وتبينه أن الطريق لتفرد بالسلطة ليس شديد الوعورة والتعقيد .

ولكن يوسف صديق الذي كان يعبر عن رأى الشيوعيين ظل متمسكاً بالديمقراطية والحياة البرلمانية ، رغم أنه لم ينجح في تحقيق رأيه بدعوة مجلس النواب المنحل لتعيين مجلس الوصاية ولا في منع صدور قانون تنظيم الأحزاب ولا في منع إعدام خميس والبقرى عمال كفر الدوار فقد كان المؤيدون له أقلية ٠٠٠ وكانت قرارات المجلس تصدر بالأغلبية .
وظهر بين الضباط وخاصة في سلاح المدفعية اتجاه يدعو إلى أن يكون تمثيل الضباط في مجلس القيادة بالانتخاب وتحمس جميع أعضاء المجلس ضد هذا الاتجاه ، إلا يوسف صديق .

كان السبب الكامن وراء هذا الطلب هو ما أثير من ملاحظات حول تصرفات شخصية لبعض أعضاء المجلس ، الذين عرف عن واحد منهم أنه أقام علاقات شخصية مع الأميرة السابقة فائزة وقدم لها نظير ذلك تسهيلات

كبيرة ، والذين اشتهرت زوجة واحد منهم بقوة شخصيتها واحاديثها
عن اعضاء المجلس في السهرات وخاصة في نادى السيارات .
وتصادف ان الاثنين كانا من ضباط المدفعية .

ولما عقد جانب من ضباط المدفعية اجتماعا مع اعضاء مجلس القيادة
ناقشوا فيه هذا الرأى بصراحة مطلقة ... ولكنهم اعتقلوا يوم ١٥ يناير
١٩٥٣ بدعوى انهم يدبرون مؤامرة لاغتيال اعضاء مجلس قيادة الثورة .
وذلك بعد طبعهم لمنشور خاص .

كان هذا الاعتقال هو اول صدام مباشر بين ضباط الجيش ، وكان
دخول الضباط برتبهم وملابسهم العسكرية سجن الاجانب هي اول سابقة
في تاريخ الجيش المصرى ، تحت القيادة المصرية ، اذ كانت القوانين تنص على
حجز الضباط حجزا شديدا اى تحت الحراسة في ميس احدى الوحدات ،
وليس في غرفة السجن حتى تنتهى المحاكمة .

وكان مجلس القيادة قد حذر منذ أيامه الاولى من تكرار ما حدث في سوريا
من سلسلة انقلابات متعاقبة ... فبادر الى اعتقال ٣٥ ضابطا من ضباط
المدفعية ، وانتهز هذه الفرصة لاصدار قرارات جامحة تظهره في مظهر القوة ،
وتقوى قبضته على السلطات ، فكان قرار حل الاحزاب في ١٧ يناير وتشكيل
مجلس قيادة الثورة .

اختار مجلس القيادة جانب الصدام المباشر مع ما يحويه ذلك من
احتمالات الخطر .

ولم يكن الضباط المعتقلون جميعا من اتجاه سياسى او فكرى واحد
... فقد اعتقل رشاد مهنا واعتقلت انا ايضا ، ولم يكن المعتقلون جميعا
من سلاح المدفعية ولكن قلة محدودة منهم كانت من المشاء وبعض المدنيين
(محمود رشيد ودكتور عبد العزيز الشال وصبرى الحكيم) .

ولم يقبل يوسف صديق مبدا اعتقال الضباط بعد معارضته الشديدة
لاعتقال السياسيين ... وقرر الإستقالة من مجلس القيادة معلنا ان ضميره
لا يمكن ان يستريح وهو عضو في مجلس يصدر قرارات تخالف افكاره
وعقيدته ... ولا يستقيم الأمر بأن قرارات المجلس تصدر بالاغلبية فان
المجلس في ذاته لا يمثل الشعب ، ولا يمثل الجيش ايضا .

أصر يوسف صديق على الاستقالة ، وزاد اصراره بعد عودة الرقابة
عنى الصحف وصدر قانون حل الاحزاب ... ولم يتراجع عنها رغم
ما بذله معه احمد فؤاد من محاولة اقناعه بأنه ينهى دوره السياسى باختيار
الاستقالة من المجلس ... ولكن يوسف وجد ان ضميره سوف يكون مثقلا

بما لا يقبله . ولم يعلن المجلس استقالته ، ولكنهم اجبروه على السفر الى
سويسرا في مارس ١٩٥٣ .

وكان المجلس قد تخلص من عبد المنعم امين الذي غرقت سمعته في
فيض من الاتاويل والشائعات ، فقرر ارساله الى لندن — دون تحقيق —
للبحث في امكانيات التفاوض مع بريطانيا حيث كان الدكتور محمود فوزي
سفيرا لنا هناك ، ثم عين سفيرا في بلجيكا بعد ذلك .

ولم تمنح حركة اعتقال ضباط المدفعية في سكوت او بلا اثر فقد
تجمهر ضباط المدفعية عندما بلغتهم انباء الاعتقالات واجتمع ٤٠٠ ضابط
في ميس المدفعية معلنين انهم سيعتصمون حتى يتم الافراج عن زملائهم
وطلب جمال عبد الناصر من اللواء محمد حسين مدير المدفعية ان ينصح
الضباط بالانصراف والتمسك بالسلوك العسكري وعندما جاوبه
بمعارضة الضباط وقف محمد ابو الفضل الجيزاوي احد الضباط الاحرار واخرج
طبعته وقال صائحا انه سيضرب كل من يعمل ضد الثورة وبعد جدل
صاحب اتفاق الرأي على ان يكون هناك مجلس تحقيق ومجلس عسكري
يشكلان من ضباط المدفعية واكد جمال عبد الناصر للمجتمعين موافقته
على ذلك ولكن بعد ان انفض الاجتماع اتخذ مجلس القيادة سبيله
الخاص في التحقيق والمحاكمة بنفسه .

ولم يقف اثر الاعتقالات في حدود سلاح المدفعية فقط ، ولكنه امتد
الى اسلحة اخرى فقد توجه البكباشي حسني الدمنهوري احد ضباط
اللواء الرابع المشاة لمقابلة اللواء محمد ابراهيم رئيس اركان الجيش وسأله
عن سبب اعتقال الضباط ، فكان جوابه سلبياً وبلغه انه لا يعرف شيئا عن
ذلك ، فأخذ يواصل اتصالاته ببعض ضباط سلاح الفرسان ومحاولة اثارتهم
للافراج عن زملائهم ضباط المدفعية ولكنه فوجئ باعتقاله في منزله
يوم ١٧ يناير .

وبدأت التحقيق معه لجنة مشكلة برئاسة عبد اللطيف البغدادي
وعضوية عبد الحكيم عامر وصالح سالم وزكريا محيي الدين وكان يحرسه
ثلاثة هم كمال رفعت وحسن التهامي ومحمد ابو ناز وخلال التحقيق
وجه اليه صالح سالم السباب وتبادلا الاتهامات والكلمات البذيئة وتسام
ضباط الحرس بضربه ضربا شديدا واستمر تعذيبه من الفجر حتى الرابعة
مساء دون طعام او شراب وفي منتصف الليل استدعى الى مبنى مجلس
القيادة حيث وقف في السادسة صباحا امام محكمة يرأسها جمال عبد الناصر
وبها كل اعضاء المجلس عدا يوسف صديق وعبد المنعم امين وانور

السادات وعندما حاول صلاح سالم سب المتهم نهره جمال عبد الناصر .
استمرت المحاكمة حتى التاسعة صباحا ٠٠٠ وفي صباح اليوم
التالى ١٩ يناير ١٩٥٢ تلى عليه الحكم بالاعدام فى غرفة مأمور سجن الاجانب
ثم نقل الى السجن الحربى مقيد اليدين والرجلين بالحديد وهو بملابسه
الرسمية .

وظهرت مانشيتات الصحف الرئيسية يوم ٢٠ يناير وهى تعلن
(اعدام البكباشى حسنى الدمنهورى) وكانت هذه هى آخر صحف نطلع
عليها فى سجن الاجانب ونحن فى حبس انفرادى ٠٠٠ ومن الغريب انه كان
يجاورنى فى الغرفة البكباشى رشاد مهنا الذى كنت معه فى الراى على طرفى
نقيض ، رغم تقديرى لسلوكه وتصرفاته الشخصية .

وكان هذا هو اول حكم بالاعدام يصدر على ضباط فى الجيش المصرى
بتهمة اخرى غير الخيانة العظمى ٠٠٠ وقد رفض محمد نجيب التصديق
على الحكم رغم الحاج زملائه عليه وتحذيرهم له من خطر الانقلابات العسكرية،
ولكنه اصر على موقفه قائلا :

« اننى لا اريد ان امضى فى طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط » .
وكان تعذيب حسنى الدمنهورى قد بلغ محمد نجيب عن طريق قائد
حرسه الذى لمح له اثناء التحقيق والضرب ينهال عليه والدماء تسيل منه .
وكان هذا التعذيب هو بداية التصرفات الهمجية الوحشية من جانب
ضباط القيادة ضد زملائهم فى السلاح ومن بعدهم معظم المعتقلين
السياسيين .

كان اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة
اعضاء المجلس هو كلمة النهاية فى وجود تنظيم (الضباط الاحرار) ٠٠٠
فانه بعد نجاح الحركة ليلة ٢٣ يوليو استمرت بعض الاجتماعات التنظيمية
بقوة الدفع الذاتى ، ولكنها تباعدت وتمهلت ثم توقفت ، لان اعضاء مجلس
القيادة وجدوا فى (الضباط الاحرار) تنظيما يمكن ان يشاركهم ، ويضع
تصرفاتهم تحت مجهر النقد والمحاسبة .

ولذا فانهم سرعان ما استبدلوا التنظيم القديم رغم عدم افضباطه فى
الاجتماعات وعدم مراعاته للقواعد التنظيمية الحزبية ، بتنظيمات خاصة
اخرى تعتمد على الضباط المحيطين بهم القريبين منهم المكونين للشغل
الخاصة ، الذين تسرب اليهم عدد لم يكونوا من الاحرار اصلا ، وانما اظهروا
براعة فى مخاطبة الغرائز الشخصية لاعضاء مجلس القيادة .
ووضع فى مراكز القيادة نوعان من الضباط ٠٠ اما اهل الثقة الكاملة

المرتبطون بأعضاء القيادة ارتباطا شخصيا وثيقا واما الضباط الذين لا رأى لهم ولا يهتمون الا بمصالحهم الخاصة ولا ينفي هذا وجود بعض استثناءات .

كانت نهاية تنظيم (الضباط الاحرار) القديم ، وبداية تشكيل (التنظيم الخاص) الجديد ، تحولاً في نوعية الضباط الداخليين في ميسدان السياسة لانه مهما قيل عن طبيعة الضباط ، فلا شك ان (الضباط الاحرار) كانوا يمثلون اكثر الضباط ثقافة واهتماما بالمشاكل العامة وشجاعة في مواجهة الخطر ، واستعدادا لتحمل التضحية .

صحيح ان اقلية (الضباط الاحرار) احتفظوا بامكانهم والبعض منهم عين في مراكز هامة وحيوية خارج الجيش او داخله ، ولكن ذلك كله كان يتم ليس عن طريق ارادة التنظيم وروتيه ، وانما عن طريق العلاقات الشخصية .

كانت شخصية الضباط الاحرار تستمد قبل الحركة من ارتباطهم بالتنظيم واستعدادهم للنضال والتضحية ولكنها اصبحت بعد ذلك تستمد من رضا القيادات عليهم واستعدادهم للخضوع والمسايرة .

ولكن كثيرا منهم رفض ان تطبق عليهم هذه القاعدة العامة ، واتخذوا مواقف باسلة شجاعة تبينوا فيها آراء ليس مهما ان تكون خطأ او صوابا ، ولكن المهم انها كانت آراء خاصة وليست تابعة .
ولما كان اعتقال ضباط المدفعية قد اعتبر عاملا جاسما في وضع نهاية لتنظيم (الضباط الاحرار) فقد بدأ الضباط المعارضون الراضون يبحثون عن اسلوب جديد للعمل ، ويتلمسون ساحة جديدة للتنظيم .

توقفت اجتماعات الضباط الاحرار لتمسكهم بحرية المناقشة والديموقراطية وقال بعض المخلصين منهم ان ذلك سوف يفتح بابا للمؤامرات .

وصدرت الاوامر بنقل بعض ضباط سلاح الفرسان خارج السلاح عندما اعترضوا على اعتقال مجموعة ضباط المدفعية .

ويلاحظ في هذه الفترة ان اعضاء مجلس القيادة لم يتخذوا موقفا موحدا من هؤلاء الضباط عبد الحكيم عامر نصح احدهم (توفيق عبده اسماعيل) اثناء التحقيق منفردا قائلا له (اوعى تضعف احسن يدبوحك) وخالد محيي الدين كان ينتهز الفرص لينصحهم بذكر ما يمكن ان يؤخذ عليهم .

وبينما كان زكريا محيي الدين يحرص على دقة التحقيق ... كان عبد الحكيم عامر يطلب الافراج عنهم ويظهر روحا انسانية طيبة .

لم يعتقل احد ويحاكم من سلاح الفرسان ... وتمت محاكمة ضباط المدفعية بواسطة اعضاء مجلس الثورة مجتمعين علنا محمد نجيب .
وصدرت عليهم الاحكام بحدود تتراوح من المؤبد الى عام واحد .

وافرج عني بلا اتهام او تدهيق الا كلمات محدودة بعد خمسين يوما من الحبس الانفرادي .

نانت ظاهرة التحقيق والمحاكمة باعضاء من مجلس القيادة تستلقت النظر لانها عبرت عن خشية خروج التحقيق الى دائرة واسعة من الضباط فيخرج الامر من ايديهم ولا يتم التحقيق وفق هواهم ، ولا تصدر الاحكام طبقا لارادتهم ... ولذا مثلوا دور الاتهام والحكم في وقت واحد .

وكانت اذراء في مجلس القيادة امام هذه القضية تتأرجح بين ما نادى به جمال سالم من محاكمة صورية واعدامهم فوراً ... واعتراض محمد نجيب على ان يكون الخصم هو الحكم ... واقترح عبد الحكيم عامر بالا يصدر حكم الاعدام الا بموافقة جماعية ، وان يكون حكم السجن هو اخف عدد مقترح من السنين يحصل على اغلبية ... وتوترت المناقشة واعترض خالد محيي الدين على السرعة واقترح عليهم النوم حتى الصباح لمواصلة المناقشة في جو هادئ .

نام الجميع على الارض في هذه الليلة ، وهمس خالد لجمال عبد الناصر قائلا انه غير موافق على احكام الاعدام ولا على المحاكمة بهذه الصورة ، ووافق جمال عبد الناصر مؤيدا « انا معك » ... فاستمر في المعارضة .
وفي الصباح انجلت المناقشة عن تشكيل المحكمة من مجلس الثورة عدا محمد نجيب وان يكون حكم الاعدام بالاجماع والسجن يتقرر بأخف الاحكام كما اقترح عبد الحكيم عامر .

كان التناقض الرئيسي بين الضباط خلال هذه المرحلة نابعا من شعور اغليبيتهم بانفراد مجلس القيادة بالسلطة وبأن الكلمات يجب ان تموت على شفاههم حتى لا يتعرضوا للخطر .

لم يكن هناك تجمع خلف موقف سياسي او اجتماعي معين ، مما يمكن رصده في صورة تكتلات واضحة ... فلم تكن هناك مواقف معارضة لقانون تنظيم الاحزاب واعتقال السياسيين واعادة الرقابة والغاء الدستور الا في صفوف تنظيم الجيش للحركة الديمقراطية للتحرير الوطني ... اما فيما عدا ذلك فلم تكن هناك افكار معارضة قد نضجت او تبلورت بعد .

ولكن الامر لم يكن كذلك داخل مجلس القيادة ، حيث كانت تناقش كافة مشروعات القوانين وتدرس كل الاجراءات قبل صدورها .
وحمل خالد محيي الدين لواء المعارضة بعد استقالة يوسف صديق ورفضه الاستمرار عضوا في المجلس وقد تجسست معارضته في عدة مواقف منها قانون الافراج عن المسجونين السياسيين الذي اعلنه سليمان حافظ واستثنى الشيوعيين باعتبار الشيوعية (جريمة اقتصادية) .

وعندما عرض مشروع قانون العمال اعترض عليه خالد اعتراضا شديدا لانه كان يلغى حق الاضراب ويبيح الفصل . وكان متحمسا لذلك عبد المنعم امين الذي كان موكولا اليه الاشراف على وزارة الشئون الاجتماعية بما فيها العمال . وهو الذي تطوع لرئاسة المجلس العسكري لحاكمة خميس والبقرى في كفر الدوار .
وكان من اهم الحجج التي استند اليها اعضاء المجلس هي ان رأس المال الاجنبى يحتاج الى نوع من الضغط على العمال . لضمان الاستقرار والاستثمار معا .

ولم يجد خالد محيي الدين في ضميره ما يسمح له بالبقاء في عضوية المجلس مع صدور هذا القانون المتخلف . فذهب الى مكتبه في سلاح الفرسان ليكتب استقالته وكان ذلك في اليوم الذي صدرت فيه الاحكام ضد رشاد مهنا وضباط المدفعية ودخل عليه في مكتبه جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ودارت بينهم مناقشة انتهت الى اقتراح جمال عبد الناصر عبر عنه بقوله :

— طيب لو رجعنا القانون وبدأنا نعيد النظر فيه تسحب استقالتك ؟
ووافق خالد ، واعيدت مناقشة القانون امام مجلس قيادة الثورة الذي لم يقبل سوى منع الفصل التعسفى للنشاط النقابى مع تأجيل الموضوع حتى يصدر الدستور الجديد .

وفوجيء خالد يوما بأن بيانات قد وصلت مجلس القيادة تفيد بأن ضباط سلاح الفرسان ثائرون وكان خالد مقبلا بينهم ويناقش معهم بعض ما يدور داخل المجلس وقرر المجلس (فصل خالد محيي الدين) ، ولكن ثروت عكاشة ابلغهم انه لا يضمن السلاح بعد فصل خالد وهنا قرر المجلس التراجع عن قراره مع الزام خالد بوقف الاتصال مع احمد فؤاد ، صلته في ذلك الوقت مع الحركة الشيوعية ومنع عقد اجتماعات للضباط الاحرار او غيرهم .

كانت التناقضات داخل المجلس تصل احيانا الى حافة الصدام

وتميز بين الاتجاهات وتقرب بين اصحاب الآراء المتشابهة .

وفي معظم الاجتماعات كان محمد نجيب يلحظ ان الموضوعات التي تعرض على المجلس يكون قد سبق مناقشتها بينهم قبل الاجتماع ، وتكون الاغلبية جاهزة . . كما انه بدأ يلحظ انه اجتماعات قد بدأت تعقد دون حضوره .

وتسرب الى نفسه شعور بان فارق السن قد بدأ يلعب دورا بينهم وبينهم . . . دون ان يلحظ ان هناك تناقضات ومصادمات تظهر بينهم . . ولذا فانه عندما بلغه يوما ان ضباط سلاح الفرسان وفي مقدمتهم خالد محيي الدين وثروت عكاشة غير راضين عن اسلوب العمل داخل مجلس القيادة ، وتصرفات جمال عبد الناصر الذي بدأ ينفرد بنفوذه ويشكل قوة خاصة داخل المجلس . . . وقال له المصدر الذي ابلغه ان خالد وثروت مستعدان لتأييده في موقفه داخل المجلس وخارجه ، احس وقتها ان فخا ينصب له وانه على وشك الوقوع في شرك ، وذلك كما يقول في كتابه (كلمتي . . . للتاريخ) انه منذ اللحظة الاولى لم يطلب تأييد احد منهم ولم يحاول تشكيل شلة من بينهم ، وخفى ان تورط في الموافقة ان يكون ذلك دافعا لمزيد من الاثارة والتمزق .

وقد دفعه هذا الاعتقاد الى الحذر . . . بل الحذر الشديد . . . مما دفعه الى ارتكاب خطأ . . . بل خطأ جسيم . . . اذ انه روى قصة الاتصال به كاملة داخل المجلس وكانت صدمته شديدة عندما تبين انه لم يكن هناك اتفاق مدبر بينهم للايقاع به في شرك ، وان صراحته قد وضعت خالد وثروت في حرج شديد .

افار نجيب هذا الموضوع بحسن نية او سذاجة ، كشف عن حقيقة كامنة وهي ان الخلافات داخل المجلس لم تعد تتحرك بطريقة فردية ، وانما بدأت تأخذ طابعا آخر ، وتسلك سبيلا جديدا .

وكان جمال عبد الناصر خلال هذه الفترة يمارس عمله داخل المجلس وخارجه بتركيز شديد يعطى ليله ونهاره للاتصال بالضباط والسياسيين ومناقشة المشاكل العامة والاستعداد لجلسات مجلس القيادة حتى ينقصر رأيه .

وكانت براعته في اجتذاب بعض زملائه لجانيه والحصول بهم على الاغلبية التي يريد ، امر لا يتوافر لاحد من زملائه ، الذين كثيرا ما كانت تفرقهم بعض المشاكل او الاهتمامات الخاصة ، والذين لم يحدد احسدهم

طريقه او رايه الخاص وانما كان يندفع مع المجموعة في حماس شديد ،
تاركا التفكير لغيره .

كان جمال عبد الناصر ارضن زملائه شخصية ، واقلهم كلاما ،
واحسنهم استماعا ، واقدروهم على حل المشاكل بمهارة تكتيكية ملحوظة .

وتميز خلال هذه الفترة بمرونة فرضتها طبيعة الاحداث فهو لم يجمد
عند رايه الخاص بالديموقراطية والاحزاب مثلا ، وانما اختار طريق انفراد
المجلس بالسلطة عندما وجده ممهدا ومحل استجابة اكبر من زملائه . . .
ولم يتشبث برأيه الذي اعلنه لضباط المدفعية من ان التحقيق مع زملائهم
سوف يكون عن طريق ضباط من المدفعية يحاكمونهم ايضا ، وذلك عندما
وجد في هذه الخطوة ما يمكن ان يعرض كيان المجلس للخطر . . . وهو يعيد
قانون العمال ليناقشه المجلس ثانية عندما اعتقد ان استقالة خالد محيي الدين
يمكن ان تحدث شيئا في صفوف الجيش اذا تمت في وقت واحد مع
صدور الاحكام على رشاد مهنا وضباط المدفعية . . . ويقابل حديث محمد نجيب
عن خالد وثروت بالصمت دون تجديره في وقت غير مناسب .

وكما كان جمال عبد الناصر هو مركز حركة الضباط الاحرار ،
واكثرهم اتصالا بالضباط والقوى السياسية المختلفة قبل ٢٣ يوليو . . .
فانه ظل اكثرهم اتصالا بمختلف الضباط ايضا بعد الحركة ، مدركا ان قوته
تأتي من صلته الوثيقة بزملائه في مختلف الاسلحة .

ولكن استمرار هذه الاتصالات كان يشكل عبئا شديدا عليه في وقت
تضخمت فيه المسؤوليات وتعددت الواجبات ، وتجاوزت مرحلة تكوين
تنظيم الى مرحلة المسؤوليات الكاملة عن مصر . . . وكانت احداث المدفعية
وردود فعلها قد ضاعفت حذره من خطر انفجارات القوات المسلحة ، وفي
ذهنه دائما ما حدث في سوريا والعراق ، حيث ضاع بكر صدقي وحسن
الزعيم وسامي الحناوي بانقلابات تمت على يد بعض رؤوسهم .

واستقر رايه على تعيين الصاغ عبد الحكيم عامر زميله وصديق عمره
واقرب زملائه لقلبه واكثرهم اخلاصا ووفاء له ، حيث كانا يسكنان معا في
شقة واحدة قبل الزواج ، قائدا عاما للقوات المسلحة بدلا من محمد نجيب
الذي وصلت شعبيته الى درجة الخطورة على زملائه ، والذي كان حريصا
على صلته بالجيش فقام بمئات الزيارات للوحدات منذ ٢٣ يوليو .

كانت الفكرة خطيرة وجريئة معا . . . فان ترقية صاغ الى رتبة لواء
هو امر يتناقض تماما مع انضباط القوات المسلحة ، ويتنافر مع طبيعة
الضباط الذين تمثل الاقدمية عندهم شيئا مقدسا .

وكان الاعلان عن هذه الفكرة يطمئنه مجردة حريا بأن يقابل بالرفض والمعارضة من جانب محمد نجيب الذي عاش حياته جنديا يعتز بجنديته ... ورأى جمال عبد الناصر ان يربط هذه الخطوة الجريئة بخطوات أخرى تكون أكثر جاذبية لاهتمام الناس ، وتضعف من صلابة المقاومة عند محمد نجيب وزملائه في مجلس القيادة .

ومن هنا كان الربط بين ترقية عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وبين اعلان الجمهورية وتعيين محمد نجيب اول رئيس لجمهورية مصر .

ولكن محمد نجيب لم يوافق ... اعترض ورفض ... وقال انه قاوم تعيين محمد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة لانه كان بعيدا عن صفوف الجيش .. وهو يقاوم تعيين عبد الحكيم عامر قائدا للجيش لانه ليس مهيا لذلك .

ولم يئأس جمال عبد الناصر من تحقيق فكرته ... كرر عرض الموضوع على المجلس أكثر من مرة ، وتعرض محمد نجيب لتهجم بعض اعضاء المجلس ، ولكنه ظل يقاوم ثلاثة اسابيع كاملة ، حتى أذعن .

فكر محمد نجيب في الاستقالة ، ولكنه لم يقدم عليها ... وهو يقول في ذلك « اعترف ان هذا كان خطئي الكبير الذي وقعت فيه ، فقد شعرت بعد قليل انني اصبحت في مركز اقل قوة بعد ان تركت قيادة الجيش » . وقال لي زكريا محيي الدين ان قوتهم كافراد يشكلون سلطة المجلس قد انتهت بتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة .

أعلنت الجمهورية يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ وعين محمد نجيب رئيسا للجمهورية مع احتفاظه بمنصب رئيس الوزراء وتخليه عن منصبه وزير الحربية وقائد عام القوات المسلحة ... ودخل مجلس الوزراء عند من البارزين في مجلس القيادة ، حتى لا يثير تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما الحسد والضيق في نفوسهم .. فعين جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدخلية ، وصالح سالم وزيرا للأشغال ، وعبد اللطيف البغدادي وزيرا للحربية .

وكان اول قرار جمهوري وقعه محمد نجيب قرار تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة بعد ترقيته الى رتبة اللواء .

قوبل هذا التعيين بمعارضة مكتومة ، ولكن دون تعبير ايجابي ... فلم يستقل من المناء من اصحاب الرتب الاقدم الذين قفز فوقهم عبد الحكيم عامر اللواء حسين محمود قائد السلاح الجوي .

كان وصول عبد الحكيم عامر الى مركز القيادة العامة للقوات المسلحة نقطة تحول هامة في سيطرة اعضاء مجلس القيادة على الجيش بصورة عامة ، وسيطرة جمال عبد الناصر على اعضاء مجلس القيادة بصفة خاصة .

كان تعيين عبد الحكيم عامر هو نهاية اتصال اعضاء مجلس القيادة بالضباط زملائهم في مختلف الاسلحة وقد استقر الامر على ذلك بدعوى الحرص على الانضباط العسكري ، بينما هو في حقيقته قد انتهى الى عزلة هذه المجموعة من ضباط الجيش ، فلم يعودوا يتأدرون على تحريك قواتهم السابقة او مناقشة امورهم بصفة قانونية .

وقد اصبحت اليد العليا في السيطرة على القوات المسلحة هي يد جمال عبد الناصر الذي كان يثق ثقة شديدة في صديقه عبد الحكيم عامر ، والذي كانت صفاته الشخصية تجذب الضباط اليه لروحه المرحية وطيبته وانسانيته ، رغم انه لم يكن يملك مواصفات قائد القوات المسلحة الذي يحتاج الى يقظة وعلم وخبرة وشخصية متماسكة .

وقد ادى هذا التعيين الى وضع خط فاصل بين ضباط الجيش وضباط القيادة ، كما وضع نهاية للانضباط الذي تفرضه الاقدمية ، ذلك ان الرتب الكبيرة كانت تشعر دائما انها تحت مراقبة ونفوذ بعض الضباط الاصغر رتبة والاكثر قدرة على الاتصال بالقائد الجديد وحاشيته .

وبلغ الامر حدا جعل شمس بدران وهو ضابط برتبة الصاغ يتسلعل على مصير القوات المسلحة ، ويمتهن افراد الرتب الكبيرة ، فتضطر الى تحيته ، لانه كان مديرا لمكتب القائد العام عبد الحكيم عامر .

انتهى تماما عهد الجيش النظامي التقليدي ، ولم يبدأ عهد الجيش الوطني الثوري وانما بدأ عهد الجيش الذي يتم الاشراف عليه بصلات شخصية خفية .

ولم يتم التغيير دفعة واحدة ، وانما تم خلال مراحل من المصادمات . ادت الى نقل بعض الضباط للعمل خارج الجيش ، والى دخول البعض منهم الى السجن ، كما سيأتى تفصيله فيما بعد .

وقد جعل هذا التغيير بنور الخلاف بين محمد نجيب واطباء المجلس تنمو في سرعة شديدة

وبينما كان محمد نجيب هو الذي اعلن عن تشكيل محكمة الثورة في خطاب عام بميدان الجمهورية الا انه فوجيء بظهور اسم مصطفى النحاس في قائمة المعتقلين حيث حددت اقامته ، وكان محمد نجيب قد اعترض على

ذلك ، لاعتقاده بأن النحاس قد أدى لمصر خدمات جليلة ، ولا يجوز تجديده
اقامته وهو في الرابعة والسبعين من عمره ، وشطب اسمه من الكشف فعلا ،
ولكنه فوجيء باضافة اسمه عن طريق التزوير .

وعندما صدر حكم بإعدام ابراهيم عبد الهادي ، صرح محمد نجيب
لمندوبي الصحف بمعارضته للاعدام ، حتى لا يعلم دون علمه ٠٠٠ وقال
لبعض أعضاء المجلس انه يفضل ان يلتف جبل المشنقة حول عنقه دون ان
يصدق على حكم الاعدام ٠٠٠ ثم سافر الى الاسكندرية منتويا عليم العودة
احتجاجا على هذا (الانزلاق الخطير) - في رأيه - وبعد يومين امضاهما
في استراحة تكتات مصطفى كامل حضر له جمال عبد الناصر وعبد الحكيم
عامر وزكريا محيي الدين وابلغوه انه يمكن استبدال حكم الاعدام بالاشغال
الضاقة المؤبدة .

الوحيد الذي وقف معه في المجلس ضد حكم الاعدام كان خالد
محيي الدين .

وهكذا أصبحت المصادمات داخل مجلس القيادة اعلى صوتا ، محمد
نجيب في جانب ومعظم الأعضاء في جانب آخر ٠٠٠ اقربهم اليه أصبح خالد
محيي الدين الذي صاحبه في رحلة لزيارة النوبة ، حيث التقت افكارهما
معا على أهمية الديمقراطية باعتبارها الحل الوحيد الذي يعطي للشعب
حقه ويضمن التعبير على ارادته ، ويعيد الجيش الى واجبه الاصلى داخل
التكتات .

كانت رحلة النوبة هي بداية اللقاء الفكري بين محمد نجيب وخالد
محيي الدين ٠٠٠ ولكنه لقاء لم يتجاوز الحدود الفكرية الى اتفاق تنظيمية ،
فالإنسان معا كانا ضد فكرة تكرار الانقلابات العسكرية ، وكانا حريصين
حرصا شديدا على عودة الجيش الى طبيعته ، وتحاشي الانفجارات
والصدامات الدموية .

ولم يقف دخول الضباط الى الوزارة عند حد الثلاثة الذين دخلوا
مع اعلان الجمهورية فقد اجبر نجيب على ادخال زكريا محيي الدين وزيار
للدخالية وجمال سالم وزير للمواصلات في ٥ أكتوبر ١٩٥٣ بناء على قرار
مجلس قيادة الثورة اتخذ في غيبته مع تفرغ جمال عبد الناصر لمنصب
نائب رئيس الوزراء .

وكان التوتر بين محمد نجيب وجمال سالم في الذروة ، الامر الذي

دفع جمال سالم الى ارتكاب مخالفة دستورية لم تحدث في تاريخ مصر ،
اذ رفض هو وزكريا محيي الدين اداء اليمين القانونية امام محمد نجيب . . .

وعندما وصل الخلاف بين محمد نجيب واعضاء المجلس الى حد تبادل
الاتهامات نبت اقتراح من احد اعضاء مجلس القيادة بتدبير عملية اغتيال
لمحمد نجيب ، ولكن عبد اللطيف البغدادي عارض هذا الاقتراح في حسم
شديد قائلا (ان الثورة ستضيع اذا نفذ ذلك) .

ولم يكن محمد نجيب خصما عنيدا . . . فهو رغم صراحته وشجاعته
وبسالته في حرب فلسطين كان لين الجانب في معاملته مع زملائه ، ينظر
اليهم كابنائنه او اخوته الصغار ، لا يسلك اسلوبهم في محاولة تجميم
الضباط وتنظيمهم . معتمدا على سحر شخصيته وجماهيريته في الجيش
وخارجه .

ولكن هذا الموقف المتهاون من جانب محمد نجيب قد دفع الى تمادي
اعضاء المجلس في مهاجمته والاساءة اليه بالشائعات . . . وتبدلت الحال
تماما بعد ان كان جمال عبد الناصر يرحب به في بلدته بني مر اثناء
زيارته لها في مارس ١٩٥٣ قائلا « باسم ابناء هذا الاقليم ارحب بك من كل
قلبي واعلم باسم جميع الفلاحين اننا آمناء بك فقد حررتنا من الفزع والخوف
وأمناء بك مصلحا لمصر ونذيرا لاعدائها » ، وعبد الحكيم عامر بقوله في قريته
اسطال « هاهو بلدي يبايعك وها هم اولاد رجاله امامك اقوياء اشهداء
يعاهدونك على السير معك واثقين بك ومؤمنين » . . .

وبعد ان قال صلاح سالم في المحلة الكبرى يوم ٢٢ يونية « يقول
البعض انه كان يجب انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا شعبيا واعتقد
وكلكم تعتقدون ان محمد نجيب قد نجح في اكثر من انتخاب ولقد سار في
كل ركن من اركان هذه الدولة والتف حوله ملايين من البشر »

هذه امثله محدودة مما قاله اعضاء المجلس عن محمد نجيب ، ولكن الامور
بينهم تدهورت بسرعة الى درجة التفكير في اغتياله ، واهراجه باتخاذ القرارات
في غيابه ، والاساءة اليه بين حين وآخر .

ولم يكن محمد نجيب وجده قادرا على مواجهة هذه الموجة العنيفة
من الكراهية التي بدأت تنور ضده وتحاصره ، فهو بطبيعته كان مفتوحا
على الجميع ، لا يدبر شيئا في الخفاء ويرفض الانزلاق الى المؤامرات . . .

وكان حظه سيئاً مع زملائه في المجلس ، كلما تحدث مع واحد منهم بصدر مفتوح اسرع بنقل حديثه الى جمال عبد الناصر فأظهره بمظهر العداء والتربص .
كانت الظروف تندفع دفعا الى نقطة الصدام بين محمد نجيب و أعضاء المجلس وتوافرت عوامل أخرى جعلت لهذا الصدام فرقة شديدة داخل الجيش وبين الجماهير .
وهو ما نتحدث عنه فيما يلي عن الازمة التي كانت بمثابة (الصدام الأخير) .

الفصل السادس عشر

الصدام الاخير

لم يكن الصدام الاخير مع فئة واحدة من الفئات السابقة ، ولكنه كان معها كلها مجتمعة .

لم تكن الخطوات الادارية او السياسية التي اتخذت قد انتهت حياة الاقطاع او الاحزاب او الشيوعية او الاخوان ٠٠٠ ولم تكن قد حولت ضباط الجيش الى فئة من المطيعين المستسلمين .

كانت كل هذه الفئات قد انحنت للعاصفة ، تنتظر الفرصة المناسبة المطعن مرة أخرى . . . وبدأ فبراير ١٩٥٤ وحركة الجيش مثل المريض الذي بدأت تظهر عليه عوارض امراض مختلفة كانت جراثيمها كامنة تتحين الفرصة المناسبة لحالة ضعف عام في الجسم .

كان اخطر ما تعاني منه حركة الجيش ، التناقض الداخلي بين الضباط ، وتوتر الموقف بين محمد نجيب واعضاء المجلس ٠٠٠ في وقت امتلات فيه السجون بزعماء الاحزاب والشيوعيين والاخوان المسلمين . كانت جهات الصدام قد تعدت ، واصبح التركيز على واحد منها - أمرا متعذرا .

وانفجر الموقف عندما وجد نجيب ان استمراره رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة اصبح امرا مستحيلا بعد ان وصلت الامور الى حالة يصعب علاجها ولا يملك وحده - على حد تعبيره - القدرة على الفصل فيها .

قرر محمد نجيب الاستقالة ٠٠٠ بعد صبر طويل على تحمل معاملة

زملائه نه ، وهو يبرر ذلك بحرضه على عدم سقوط حركة الجيش فريسة
للدكتاتورية ، وتصوره ان وجوده يمكن ان يحقق الديمقراطية .

ولا يمكن اغفاء محمد نجيب من المشاركة الايجابية في كل ما اتخذته حركة
الجيش من قرارات ضد الحرية والديموقراطية . . . هو انذى وقع قرارات
الاعتقال واعدام خميس والبقرى واصدار قوانين الغاء الدستور وحل الاحزاب
وتشكيل محكمة الثورة .

ولكنه مع ذلك كان حاجزا ضد جموح اعضاء المجلس الذين اصروا
على اعدام البكباشى حسنى المنهورى وعارض هو . . . واعلنوا حكم
الاعدام على ابراهيم عبد الهادى ورفض التصديق . . واعترض على عمليات
المضرب والارهاب التى تعرض لها الضباط يوم دخلوا السجن بملابسهم ورتبهم
العسكرية .

قدم محمد نجيب استقالته في كلمات محدودة . . . ارسلها الى كمال الدين
حسين باعتباره سكرتير مجلس قيادة الثورة الذى كان يسجل قراراته .

ولم تكن الاستقالة تعنى انسحابا هادئاً من الحياة العامة . . . ولكنها
كانت تعنى في مضمونها انتهاء لامال مجلس قيادة الثورة وإقالة لعضائه . . .
فقد ارتبطت الجماهير البسيطة بشخصية محمد نجيب التى امتلكت الشارع
ووجد الكثيرون فيها حلقة انقاذ لهم من طوفان ديكتاتورية عسكرية تقترب
عند الافق .

والواقع انها قدمت بعد احتمال محمد نجيب لكثير من العتب والتصرفات
الصغيرة . . . كانت الرقابة تحذف ما يدل به من تصريحات . . . والاذاعة
لا تذيع كلماته الا اذا كانت على الهواء . . . والمباحث العسكرية تطبع
منشورات تشكك في موقفه . . . والشائعات تدبر ضده في الجيش وخارجه .

كل الاجهزة الحساسة لم تكن في قبضة محمد نجيب . . . قيادة
الجيش والداخلية ووزارة الارشاد وهيئة التحرير . . . جميعا كانت في
ايدى اعضاء المجلس . . . ومعظم الذين احاطوا به من الضباط كانوا مزروعين
حوله يبلغون اخباره وتحركاته .

لم يعتمد محمد نجيب الا على شعبيته . . . لم يرتبط بتنظيم داخل
الجيش . . . ولم يعقد اتفاقيات خاصة مع القوى والاحزاب السياسية
المختلفة . . . ولم يكن له نداء معروف سوى الديمقراطية وعودة الجيش الى
الثكنات وهو ما قاله صراحة امام الضباط في ناديهم في ديسمبر ١٩٥٣ .

ولذا كانت الاستقالة بمثابة الاحتمار لقوة محمد نجيب في مواجهة المجلس وامتحانا لارادة الشعب .

ما ان ذهب محمد نجيب الى منزله بعد تقديم الاستقالة حتى فوجيء بان التليفون لم يعد صالحا للعمل .

وظهرت الجرائد في صباح ٢٥ فبراير تحمل هذه المانشيتات :
اجتماع هام مفاجيء لمجلس الثورة .
تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء .
قبول استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها .

منصب رئيس الجمهورية يظل شاغرا حتى تعود الحياة النيابية الى البلاد .

وكان مجلس قيادة الثورة قد اعلن هذه الاخبار ضمن بيان وزعه على الصحف في الرابعة صباحا ولم تكن قرارات المجلس بالاجماع فقد اعترض عبد اللطيف البغدادى وخالد محيي الدين على قبول الاستقالة ، واعلن خالد انه سيقدم استقالته بعد اسبوع .

وجاء في البيان ما يفيد بأن محمد نجيب تحرك الى مقر القيادة ليلة ٢٣ يوليو بعد مكالمه مرتضى المراغى ، وانه لم يضم الى مجلس القيادة الا يوم ١٥ اغسطس ، وان جمال عبد الناصر قد تنازل له عن رئاسة مجلس القيادة لمدة عام واحد رغم انه كان منتخبا ، وان محمد نجيب يطالب بسلطات أوسع وبحق النقض لقرارات المجلس .

وكان اعلان الاستقالة صدمة للجماهير التي لا تعرف ما يدور في كواليس السياسة والتي ارتبطت بمحمد نجيب واحبته منذ اليوم الاول للثورة ولم تجد كلمات البيان صدق عند الجماهير لانها رأت محمد نجيب يتصدر الحركة منذ لحظتها الاولى ويوقع بيانها الاول ، ويعرض نفسه لاحتمالات الانقراض على الحركة من جانب الملك أو القوات البريطانية .

وعقب استقرار (مجلس قيادة الثورة) على هذا الرأي وتوزيع البيان على الصحف قام عبد المحسن ابو النور قائد الحرس الجمهورى بعمل خدعة لقائد الحرس عند منزل محمد نجيب ابعده بها عن المنزل واستبدل القوات التي كانت تحرس المنزل ونزع اسلحتها .

اصبح محمد نجيب معتقلا في منزله ونشرت الصحف في اليوم التالى نبأ استقالة اديب الشيشكلي ديكتاتور سوريا ومغادرته لهذا وطننا هاشم الاتاسي رئاسة الجمهورية .

كان توافقا غريبا في التوقيت ،
وفي اليوم التالي صدرت الصحف تحمل بيانات من مجلس قيادة
الثورة وتصريحات من صلاح سالم وزير الارشاد .
البيانات تقول ان محمد نجيب طلب عدم مقابلة السفراء الاجانب
مطلقا وكان هذا صحيحا لانه وجد في ذلك اعتداء على مسئولية وزير
الخارجية - حسب روايته - .

وتصريحات صلاح سالم كانت مثيرة حيث قال ان محمد نجيب
قد توعدده امام الصحفيين لانه منع نشر تصريح له وانه سلم نفسه
للسجن الحربى هربا من متاعب محمد نجيب التي خلفها له في الاذاعة ، حتى
ذهب له حسين ذو الفقار صبرى وعدد من الضباط اخرجوه من هناك .
وصدر بيان ثالث لنسب السودان جاء فيه « الثورة ليست ثورة
نجيب ولا ثورة جمال او صلاح . . العلاقة المقدسة تربط بين شعبينا
الخالدين ، وما الحاكمون الا ادوات موقونة زائلة » .

لم تترك هذه البيانات والتصريحات اثرا في نفوس الناس وبدأت
سلسلة من ردود الفعل في مختلف المواقع داخل الجيش وفي الشارع
. . . . في القاهرة والاقليم وفي مصر والسودان .

اقوى ردود الفعل واسرعها كان في سلاح الفرسان ، حيث كانت
الافكار الديمقراطية تجد مجالا خصبا للنمو ، كنتيجة لوجود خالد محبى
الدين ضابطا لمخابرات السلاح ، وثروت عكاشة اركان حرب السلاح وهو
المعروف بصلة النسب التي تربطه باحمد أبو الفتوح رئيس تحرير (المصرى) .
خلال الفترة السابقة لم تخدم تطلعات افراد السلاح للديمقراطية
ورفع قبضة مجلس القيادة القوية عن الجيش

واثناء نظر مجلس القيادة فى استمرار مشروع (النقطة الرابعة)
الامريكى ، اشترى ضباط الفرسان عشر نسخ من كتاب (النقطة الرابعة)
تأليف الكاتب الصحفى احمد بهاء الدين ، واتصل به بعضهم لمقابلة خالد
محبى الدين وثروت عكاشة حيث فهم من المقابلة ان مشروعا معروضا على
القيادة وان ضباط الفرسان يريدون ان يشكلوا مجموعة ضغط عن طريق
مناظرة ينتصر فيها رفض المشروع .

وعندما اختلف ثروت عكاشة مع صلاح سالم بعد نشره مقالا فى مجلة
التحرير بمناسبة مرور عام على الثورة لم يذكر فيه شيئا عن صلاح سالم ،
واذاعة الاخير لبيان قال فيه ان مجلة التحرير لا تعبر عن الثورة قرر
مجلس القيادة وضع مجلة (التحرير) تحت الرقابة شأنها شأن سائر المجلات

ولكن ثروت عكاشه رفض تنفيذ القرار وقدم استقالته بعد اجراء عثيف
تمثل في ذهابه الى دار الهلال حيث كانت تطبع المجلة ، وحطم الرصاص
وسحب المقالات ٠٠٠ الامر الذي ادى الى صدورهما من دار اخبار اليوم
بواسطة الاشراف المباشر لانور السادات بمعاونة مصطفى بهجت بدوى مدير
ادارة المجلة ٠٠٠

وكادت استقالة ثروت تؤدي الى حركة من جانب ضباط الفرسان لولا
وجود خالد محيي الدين وقبول ثروت العمل ملحقا عسكريا في باريس دون
خلاف ٠٠٠ ولكنها كانت اضافة لعوامل الرفض في نفوس ضباط الفرسان .

كان اليوم التالي لاعلان استقالة محمد نجيب يوم جمعة ٠٠٠ ومع
ذلك فقد دعا ضباط سلاح الفرسان الى اجتماع عام لم يحضره خالد محيي
الدين ولا ثروت عكاشة الذي كان قد عين ملحقا عسكريا في باريس ٠٠٠
وحضر حسين الشافعي فطالبه الضباط بعودة محمد نجيب والحياة
الديموقراطية ولما عجز عن اقناعهم ، حضر جمال عبد الناصر .
الظاهرة الواضحة في هذا الاجتماع الذي بدأ في الساعة مساء كانت
تدفق الضباط عليه . وظهرت نغمة نقد من الضباط العاديين للضباط الاحرار
لانهم تركوا الامور تتردى الى هذا الحد .

ووصل جمال عبد الناصر الى ثكنات السوارى في الساعة والنصف
مساء ، وهو الوقت الذي تعود فيه الدبابات المكلفة بحراسة شرق القاهرة
الى المعسكر لتفاديرها في الصباح ٠٠ وقد تصور جمال وهو يسمع صوتها
دون تعليق انها تتحرك لعمل انقلاب عسكري .
عرض جمال عبد الناصر في هذا الاجتماع خطوات الثورة وما قامت
بتحقيقه ٠٠٠ ولكنه فوجئ بنقد قاس من الضباط موجه الى تصرفات مجلس
القيادة السياسية وتصرفات بعض اعضائه الشخصية .

كانت هناك عدة محاور للمناقشة :

- ١ - الشكل الديموقراطي للتعبير عن ارادة الشعب المصري .
- ٢ - المدى الذي يتدخل به الجيش في شئون الحياة اليومية ، وموعد
عودته للثكنات لاداء دوره الطبيعي في خدمة الوطن .
- ٣ - تأثير عزل محمد نجيب على اتفاقية السودان ، وكان ابن محمد
نور الدين الزعيم السوداني والضابط بالسلاح قد اعلن ان الشعب السوداني
عاطفي وان عزل محمد نجيب سيؤدي الى انتصار حزب الامة .
وكان هناك ايضا هجوم شديد بالامثلة على تصرفات بعض اعضاء
المجلس في النواحي المادية والشخصية والنسائية .

وتحول الهجوم الى عاصفة شديدة لم يستطع جمال عبد الناصر مجابته الا بقوله (اننا شخصا لا مثالب عندي) وصور اسلوب حياته الخاصة ٠٠ واستمر الاجتماع حتى الثالثة بعد منتصف الليل ، حيث طلب جمال عبد الناصر العودة للمجلس لاستشارته والحضور مرة اخرى . وكان خالد محيي الدين قد وصل الى مبنى القيادة بعد عودته من حفلة السواريه في احدى دور السينما واستدعائهم له ٠٠ ويقول انه وجد وجوها جامدة احس في تضاريسها بالكرهية ولم يكن قد بلغه بعد ما دار في سلاحه .

وروى لهم جمال عبد الناصر قصة اجتماع السواري ، واشهار الى صوت الدبابات قائلا انها كانت تتحرك اثناء الاجتماع ٠٠٠ ودارت مناقشة قصيرة للخروج من المأزق ومجابهة الموقف .
حسمها جمال عبد الناصر باقتراحات محددة هي تولى خالد محيي الدين رئاسة الحكومة والعمل بسرعة على عودة الحياة الدستورية ، وذلك لفقدانهم الثقة في محمد نجيب وعدم رغبتهم في التعاون معه .

واعترض خالد على هذا الاقتراح قائلا انه لا يقبل البقاء وحده ٠٠٠ ولكن جمال عبد الناصر قال ان البلد تريد محمد نجيب ونحن لا نستطيع مقاومة التيار ٠٠ وتمت موافقة المجلس على الاقتراح بعد تحذير كمال الدين حسين لخالد من عدم تحويل البلد الى شيوعية ، وبعد قبول عبد الحكيم عامر للبقاء مع خالد محيي الدين لفترة محدودة يستقيل بعدها ايضا .

وذهب جمال عبد الناصر مع خالد محيي الدين الى الضباط المجتمعين في السواري ، والذين لم يغمض لهم جفن طوال الليلة ٠٠٠ وكانت الساعة قد بلغت الثالثة صباحا تقريبا .

واعلن جمال عبد الناصر ان المجلس وافق على ما يأتي :

- ١ - حل مجلس قيادة الثورة .
 - ٢ - عودة محمد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية .
 - ٣ - يشكل خالد محيي الدين حكومة انتقال لمدة ستة شهور .
 - ٤ - تجري الحكومة انتخابات لجمعية تأسيسية لتضع دستورا دائما .
 - ٥ - يعود اعضاء مجلس قيادة الثورة الى وحداتهم .
- ضجت القاعة بتصفيق شديد ، وضاعت محاولات الكلام في ضجة الموافقة وخرج جمال عبد الناصر من سلاح الفرسان مع خالد محيي الدين .

وتوجه خالد محيي الدين مع اليوزباشي شمس بدران وضابط آخر الى منزل محمد نجيب لابلاغه بقرار مجلس قيادة الثورة ٠٠٠ وقد رحب

محمد نجيب بالقرار ترحيبا شديدا وكانت علاقته بخالد قد أصبحت
علاقة وثيقة على خلاف علاقته ببقية أعضاء المجلس .

وعندما عاد خالد محيي الدين الى القيادة كانت معالم الصورة تتغير
تدريجيا ، فان ضباط الصف الثاني المحيطين بمجلس القيادة رفضوا
الاستجابة لقرار مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط الى الثكنات ، فحملوا
السلاح وتملكتهم حالة هستيرية ، وتصرفوا تصرفات فردية . وحاول بعضهم
الاعتداء على خالد محيي الدين فمنعهم عبد الحكيم عامر وجمال سالم .

ورفض هؤلاء الضباط تسليم بيان مجلس القيادة الى مندوب الاذاعة
الذي حضر في الساعة والنصف صباحا .
كان يحمل نداء المعارضة للقرارات البكباشي احمد انور قائد البوليس
الحربي والصاغ مجدى حسنين وقائد الجناح وجيه اباطه واليوزباشية كمال
رفعت وحسن التهامي ومحمد ابو الفضل الجيزاوي والصاغ سعد زايد
وغيرهم من الضباط الذين خرجوا عن حدود الانضباط وبدأوا يهاجمون
أعضاء المجلس الذين اتخذوا هذا القرار .

وفي مكتب عبد الحكيم عامر ارتفعت ضجة النقاش وتبين خطر الصدام
بالسلاح . . . ووقف عامر فوق مكتبه شاهرا سلاحه مهددا بالانتحار اذا خذت
قتال بين اسلحة الجيش ووحداته .

ومع ذلك لم يرتدع ضباط الصف الثاني ، وتحركوا تلقائيا لتنفيذ
رغباتهم دون تنسيق . . . بعض ضباط المدفعية حضروا المدفعية المضادة
للدبابات وحاصروا سلاح الفرسان من جهة الشارع ، وجنود احدى كتائب
مدافع الماكينة وجهت مدافعها نحو اسلاك السلاح من داخل ثكنات العباسية
وحول البوليس الحربي مسار عربات واتوبيسات سلاح الفرسان ، واعتقلوا
من يها من الضباط . . . واخرج على صبرى ووجيه اباطة الطائرات لتحلق
فوق سلاح الفرسان .

فجئ ضباط الفرسان بهذه التغييرات المفاجئة وحاول البعض منهم
تفادي صدام دموي مسلح فذهبوا لمناقشة أعضاء القيادة ولكنهم لم يتمكنوا من
ذلك فقد اعتقلوا ومنعوا من العودة .

ولم تقف التصرفات الذاتية لضباط الصف الثاني عند هذه الحدود
. . . بل ان اليوزباشية كمال رفعت وداود عويس اتجها الى منزل محمد نجيب
دون أوامر لاعتقاله ولما اعترضهم الحرس اتصلوا بصالح نصر قائد كتيبة
الحرس الجديد فأذن لهما بالدخول .

كان الوقت فجرا ومحمد نجيب في فراشه عندما دخلوا عليه وطلبوا منه ان يلبس للخروج معهما واعترض نجيب قائلا ان صلاح سالم ابلغه تليفونيا بقرارات المجلس وان خالد محيي الدين قد زاره شخصيا منذ حوالي الساعة وطلب الاتصال تليفونيا بأحدهما ولكن كمال رفض ذلك .

وخرج محمد نجيب من داره مرغما وهو يتساءل عما اذا كان معتقلا ، وعن الوجهة التي يقصدونها ولكنه لم يتلق جوابا شافيا .
وتحركات العرب الملاكى الخاصة الى ميس المدفعية بالمظلة وكان اليوم شديد البرودة ، فطلب محمد نجيب الجلوس في الشمس ولكنهم اصرروا على استبقائه في احدى الغرف حتى لا يشاهده الجنود .

وترك كمال رفض محمد نجيب في ميس المدفعية مع اركان حـرب السلاح الصاغ أبو اليسر الانصارى وعاد الى مبنى القيادة ليبلغ عبد الحكيم عامر الذى ثار عليه وابنه هو وصلاح نصر قائد كتيبة الحرس وارسل اليوزباشى حسن التهامي للافراج عن محمد نجيب واعادته الى منزله .

وفي طريق العودة لم تستطع العرب الجيب العسكرية ان تسلك طريقا جانبيا مهجورا وغير مبد . واعتقد محمد نجيب انهم سيطنقون عليه الرصاص من تبات ضرب النار التى يمر بها هذا الطريق . . وقال لحسن التهامي انه لا يهاب الموت ولكن دمه سوف يظل لعنة عليهم .
ووصل محمد نجيب الى منزله سالما بعد يوم عصفت بنفسه التوقعات المختلفة ، وكسرت فيه قواعد الاحترام لرئيس الجمهورية وتمزقت نهائيا وحدة الضباط الاحرار .

ولم يكن رد الفعل الوحيد لاستقاله محمد نجيب قاصرا على ما حدث فى سلاح الفرسان ولكنه كان موقفا ضمن عدة مواقف اخرى .

ضباط المنطقة الشمالية فى الاسكندرية عارضوا استقالة محمد نجيب فور اعلانها ، وكانوا قد عبروا عن رأيهم فى ضرورة ابقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وعدم التهجم عليه فى اجتماع عقده حسن ابراهيم معهم فى نادى الضباط .
موقفا من مجلس القيادة ، وحاول فيه الاساءة الى محمد نجيب بأحاديث شخصية اعترض عليها احد ضباط الفرسان (اليوزباشى امال المصطفى) عضو تنظيم قسم الجيش فى حدتو سابقا ، وايده جميع الحاضرين بالتصفيق .

كان مجلس القيادة قد اوفد البكباشى صلاح الدين مصطفى المحقق العسكرى الذى استشهد فى عمان بعد ذلك للتعرف على رأى ضباط

الاسكندرية ٠٠٠ وقد صارحناء وقتها بأننا لا يمكن ان نقف ضد الحرية والديموقراطية التى ينادى بها محمد نجيب والتى خرجت من اجلها ليلة ٢٣ يوليو .
كان موقف أغلبية ضباط الاسكندرية حاسما وواضحا فى تأييد محمد نجيب .

وتجاوزت ردود الفعل حدود الجيش .

عمت المظاهرات شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان تهتف (لا وحدة بلا نجيب) وكان محمد نجيب قد اصبح رمزا للوحدة عند السودانيين فمدة خدمته الطويلة هناك ، ودفن والده وخاله الضباطين بالجيش فى السودان ، وعلاقته الوثيقة ومعرفته بكثير من الزعماء والبسطاء هناك جعلت منه شخصية شعبية محبوبة فى السودان كما فى مصر .
وخرجت المظاهرات ايضا فى القاهرة تهتف بحياة محمد نجيب منذ الصباح الباكر .

وفى الوقت الذى احاطت فيه قوات الجيش بسلاح الفرسان وتم اعتقال عدد كبير من ضباطه بلغ الاربعين ٠٠٠ وبدا الامر كما لو ان مجلس الثورة قد انتصر تماما ، عقد اجتماع فى ظهر ذلك اليوم اقترح فيه صلاح سالم وجمال سالم وحسن ابراهيم وكمال حسين وانور السادات اخراج خالد محيى الدين من المجلس واعتقاله ٠٠٠ وطالب البعض بتحديد اقامته فى مرسى مطروح بينما طلب عبد الحكيم عامر تسفيره للخارج .
الوحيد الذى عارض اتخاذ اجراء ضد خالد محيى الدين كان عبداللطيف بغدادى الذى قال ان خالد لم يخف آراءه عنا وكان معروفا ان له آراء مختلفة وقد طلب ان يستقيل وقد رفضنا .

وحسن جمال عبد الناصر المناقشة بقوله ان القضية ليست قضائية خالد محيى الدين ولكنها قضية محمد نجيب ، فاذا تقرر عودة محمد نجيب فلا بد من عودة خالد ايضا .

وبدأت مناقشة موضوع محمد نجيب ٠٠٠ وكان قد تقرر تشكيل محكمة من جمال سالم والبكباشى احمد انور والصاغ احمد عبدالله لمحكمة ضباط الفرسان المعتقلين والذين نقلوا الى مقر البوليس الحربي فى محطة مصر .

وثناء الاجتماع اتصل احد ضباط الفرسان (يوزباشى محمود حجازى) بعبد الحكيم عامر وابلغه انه اذا لم يفرج عن كل الضباط المعتقلين

فان الدبابات المحاصرة ستوجه نيرانها على مبنى القيادة ... وليحدث بعد ذلك ما يحدث .

وكانت المظاهرات تزداد انتشارا فى شوارع القاهرة وتهتف (لا ثورة بلا نجيب ... الى السجن يا جمال ... الى السجن يا صلاح) ... ومناقشات مجلس القيادة فى مصير محمد نجيب مستمرة لا تنقطع .

وعند الثالثة بعد الظهر كان الارهاق قد استبد بجميع اعضاء المجلس بعد ليلة مرهقة خافلة بالاحداث ، فقرروا رفع الجلسة للنوم اربع ساعات ... وطلب منهم جمال عبد الناصر تفويضا بالتصرف اذا ساءت الامور خلال هذه الساعات ، فوافقوا على ذلك ... وكان هو الوحيد الذى بقى فى مقر القيادة بعد ان ذهب الجميع لخطف وقت للراحة ... وكانوا خلال هذه الفترة لا ينامون فى منازلهم .

وما هى الا برهة قصيرة حتى كانت الاخبار تتلاحق على مجلس قيادة الثورة ... وكالات الانباء تحمل اخبار مظاهرات السودان ... البكباشى صلاح مصطفى يصل من الاسكندرية حاملا موقف ضباطها تأييدا لنجيب ... واخيرا عودة صلاح سالم وقد صدمه منظر المظاهرات تملأ الشوارع امام قصر عابدين وهو فى طريقه الى منزله .

وقال صلاح سالم لجمال عبد الناصر الذى كان يجلس وحيدا فى الغرفة ... « اما ان ينزل الجيش لتفريق المظاهرات واما ان يلتهب الموقف » .

ولم يجب جمال عبد الناصر ... الذى جلس فى صمت وقد وضع رأسه بين يديه .

وتابع صلاح حديثه « اعتقد انه لابد من عودة نجيب » .

وظل جمال عبد الناصر صامتا لا يجيب .

وقال صلاح سالم « سابلغ الخبر للإذاعة » .

واستمر صمت جمال عبد الناصر .

وكرر صلاح عبارته فى الحاح .

ولم ينطق جمال عبد الناصر ... ظل محتفظا بصمته وافكاره .

ولم يجد صلاح سالم بدا من تبليغ الاذاعة بخبر عودة محمد نجيب .

وفوجئ اعضاء المجلس فى منازلهم ببيان تذييع الاذاعة فى السادسة من مساء ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يقول « حفظا على وحدة الامة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وعند وافق سيادته على ذلك » .

وصحب هذا البيان بيان آخر تكررت اذاعته « تعلن قيادة الثورة ان
اي اخلال بالامن في انحاء البلاد سيقابل بكل شدة وعنف »
• عاد محمد نجيب رئيسا للجمهورية •

التمزق الذي حدث في صفوف الجيش ٠٠ والتأييد الشعبي الجارف
في مصر والسودان ٠٠ وعجز مجلس القيادة عن اتخاذ قرار امام تتابع
الاحداث ٠٠ كانت هي العوامل التي اعادت محمد نجيب ، وابقت خالد محيي الدين
عضوا في مجلس قيادة الثورة •

• عاد محمد نجيب عودة المنتصر •

ونشرت صحف الصباح ٢٨ فبراير بيانا على لسانه قال فيه :
« ارى من واجبي ان ابين لاخواني وابنائى المصريين والعرب اننى
استقلت من منصبى بمحض ارادتى مقتنعا بأن مجلس الثورة هو الهيئة التي
تركزت فيها غاياتنا العليا ، ورسمت أهداف الثورة السابقة التي ترمى الى
رفعة الوطن واستقلاله ، وما أقدمت على هذه الاستقالة الا لكي أتيح
لاخوانى اعضاء المجلس الفرصة للعمل على تحقيق هذه المبادئ والعمل على
طرد العدو الغاصب الذي مازال يحتل جزءا من ارضنا الطاهرة وانى لاهيب
بالمصريين المخلصين والعاملين ان يتحدوا صفا واحدا خلف اخوانهم واخوانى
اعضاء مجلس قيادة الثورة ، يعملون معهم جاهدين لتحقيق الاهداف
السابقة » •

لم تكن عودة محمد نجيب هزيمة لطرف من الاطراف ، وانتصارا
للطرف الآخر ٠٠٠ ولكنها كانت توفيقا فرضته الظروف الحساسة
المتوازنة ، وبداية رحلة جديدة من المواجهة الصريحة والمستترة •
التناقضات القديمة تراكمت وكادت تتحول الى صدام مسلح بين قوات
الجيش ، لولا الحرص الشديد على تجنب اراقة الدماء •

وبدأ محمد نجيب يومه الاول بعد العودة بالذهاب الى قصر عابدين
حيث تدفقت المظاهرات رغم بيان المجلس الذي تكررت اذاعته عدة مرات ٠٠٠
وحدث اصطدام بينها وبين البوليس ادى الى اصابة ١٣ متظاهرا ، حمل
المتظاهرون قمصانهم الملوثة بالدماء يلوحون بها الى محمد نجيب الذي خرج
يخطب فيهم من شرفة قصر عابدين ٠٠٠

وعندما لمس نجيب هياج الجماهير وارتفاع هتافات الاحتجاج ضد
الاعتداء عليهم ، استدعى اليه فى الشرفة عبد القادر عودة احد زعماء الاخوان
المسلمين ليهدي من نائرة المتظاهرين ، وخطب فيهم قائلا انه لم يقبل العدول عن

الاستقلة الا من اجل الحرية والديموقراطية والانتخابات البرلمانية .
وابلغ محمد نجيب النائب العام للتحقيق في حادث الاعتداء على
المتظاهرين .

وفي اليوم التالي ٠٠٠ اول مارس ١٩٥٤ ظهرت الصحف وفيها اخبار
القبض على ١١٨ شخصا بينهم عبد القادر عودة واحمد حسين ، كما تقرر
ايقاف الدراسة في الجامعات الثلاث الى نهاية الاسبوع ، حيث كانت
المظاهرات قد اجتاحتها ايضا .

وسافر محمد نجيب في نفس اليوم الى السودان لحضور افتتاح
البرلمان السوداني بناء على ارتباط سابق ٠٠٠ مع صلاح سالم واحمد حسن
الباقوري .
كان موعد السفر غير مناسب اطلاقا فالامور لم تهدأ بعد في مصر ،
وكثير من المشاكل كانت تحتاج الى حل ومواجهة .

وكانت هناك في الخرطوم مفاجأة شديدة .

جماهير حزب الامة احتشدت في المطار والشوارع المؤدية اليه تعلن
ازادة الانصار بعد انتصار الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات وتعيين
اسماعيل الازهرى رئيسا لوزارة السودان هاتفة (لا مصرى ولا بريطانى ٠٠٠
السودان للسودانى) .

ورغم ان الصديق المهدي كان في استقبال محمد نجيب في المطار ،
الا ان المظاهرات اخذت شكلا معاديا ، واصطدام الجماهير بالبوليس افسد
مظهر الاحتفال بافتتاح البرلمان السوداني وحاصر المدعوين في اماكنهم ٠٠٠
وكان محمد نجيب في القصر الجمهوري يحاول الاتصال عبثا بالسيد
عبد الرحمن المهدي ، واجتمع بالسفراء العرب لمناقشة طبيعة المظاهرات
فاجتمعوا على ان استفزازات البوليس قد (شوهت الموقف وحولته الى
مجزرة) .

وغادر الخرطوم مع الفجر محمد نجيب وزملاؤه ، كما غادرها ايضا
سلوين لويد الوزير البريطاني ولم يفتتح البرلمان السوداني . . وقد حكمت
المحكمة العليا التي كان يرأسها قاض بريطاني بعد ذلك باعدام عوض صالح
رئيس تحرير جريدة الامة ومدير دائرة عبد الرحمن المهدي وبالسجن المؤبد
على الصحفي علي فرج بالجريدة ، واربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن
تقد الله سكرتين عام منظمات الانتصار . . وقد خففت محكمة الاستئناف
بعد ذلك حكم الاعدام الى المؤبد ، وحكم المؤبد الى عشر سنوات .

وبعد عودة محمد نجيب استمرت حركات الاعتقال ٠٠٠ فتم يوم ٣ مارس اعتقال ٤٥ من الإخوان ، ٢٠ من الحزب الاشتراكي ، ٥ وفنسيدين ، ٤ شيوعيين ٠٠ وصدر قرار باستمرار اغلاق الجامعة لمدة أسبوع آخر .
كان هذا دليلا على أن عودة محمد نجيب لم تكن استقرارا للوضع ، ولكنها كانت فرصة لالتقاط الانفاس للتناطح من جديد .

طالب محمد نجيب باطلاق سراح المعتقلين ، وتحقيق النيابة مع المسئولين عن جرحي المظاهرات ٠٠ وصرح في مؤتمر صحفي حضره عدد كبير من مندوبي وكالات الانباء والصحفيين الاجانب الذين توافدوا على مصر بعد الاحداث الاخيرة « اننى لا ارضى ان اكون رئيسا للجمهورية فى بلد غير ديموقراطى وغير برلمانى ٠٠٠ وانه سيفرج عن المعتقلين جميعا » .
وعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعا لم يحضره محمد نجيب ولا خالد محيى الدين الذى كان قد سافر الى وادى النطرون بناء على نصيحة زكريا محيى الدين لابتعد عن القوات المسلحة التى اعتبرت حركة سلاح الفرسان بمثابة شرخ عميق فيها .

وجد المجلس ان الصدام المباشر ليس فى صالحه ، وان جميع القوى السياسية متربصة به رغم اعتقال زعمائها ٠٠ واقترح جمال عبد الناصر ان ينفس من الضغط المتراكم بقرارات تنجى لهم البقاء فترة فى هدوء .
وصدرت قرارات ٥ مارس التى اعلنها جمال عبد الناصر فى بيان جاء فيه :

قرر مجلس قيادة الثورة اتخاذ الاجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة الاقتراع العام المباشر على ان تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ ويكون لها مهمتان :

- ١ - مناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره .
- ٢ - القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية .

وقرر المجلس ايضا الغاء الرقابة على الصحف ٠٠ والفساء الاحكام العرفية قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ٠٠٠ على ان يكون لمجلس الثورة سلطة السيادة لحين اجتماعها ٠٠٠ كما ان تنظيم الاحزاب سيكون متوقفا على الدستور الجديد ٠٠٠

وصرح جمال عبد الناصر بأنه ينوى الإفراج عن المعتقلين أما الذين لم يحاكموا بعد فلن يقدموا للمحاكمة ٠٠ وقال « سأنسى الاسماء التى لحقت بي وسأنظر للجميع على اختلاف الوانهم باعتبارهم مواطنين

يعملون جميعا لصالح الوطن ... كما انني سأنسى كل ما اصابني ، وسأنظر
في بناء مصر على اسس ديموقراطية أصحححة .
سادت مصر روح جديدة ... وعبق الجو بنسيم الحرية ... وعادت
الحبوية الى الصحف بعد رفع الرقابة ... ولكن اليقين باستقرار
الديموقراطية لم يكن واردا ... فان مركز السلطة والنفوذ كان في يد مجلس
قيادة الثورة .

وظهرت عدة مقالات متباينة الآراء في الصحف ... الدكتور وحيد
رأفت يدافع عن الديموقراطية في المصري ... وانور السادات يكتب في
الجمهورية قائلا « ثم كان ما اعلن بالامس ... وما اعلن بالامس ان هو الا
خيوط ملحة كبرى بدأت منذ شهور طويلة وكان لابد ان تصل الى القمة
في يوم من الايام ... قصة ارادها الانتهازيون والموتورون فوضى ودماء ،
ويشاء الله ان يريدها على لسان رفاق الثورة حرية في القول برفع الرقابة
عن الصحف وحرية للشعب في ان يختار فيعلن عن موعد انعقاد الجمعية
التأسيسية بالانتخاب الحر المباشر . »

وجمال عبد الناصر يصرح للصحفيين ... « هذه القرارات اتخذها
مجلس الثورة من اجل مصلحة الوطن العليا » .
ولكن قرارات ٥ مارس لم تكن النهاية في قضية الخلاف بين محمد
نجيب وخالد وبين أعضاء مجلس القيادة .. فقد بدأ كل فريق يتحرك ضد
الآخر بأساليب مختلفة .

اعتمد محمد نجيب على شعبيته وعودته منتصرا فطلب ان يعود
رئيسا للوزراء بعد ان كان جمال عبد الناصر قد تولى هذا المنصب واستمر
فيه حتى ٧ مارس الى ان عاد محمد نجيب في اليوم التالي رئيسا لكل من
الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة ... واخذ يوالى
تصريحاته قائلا « ان كل ما يقال من اننا نبغي الاستمرار في حكم عسكري
ماهو الا هراء وافساد وازعاج » .. وابلغ الصحف عن خطاب وصله من
حسن الهضيبي من داخل المعتقل يطلب منه الرجوع عن حل الاخوان
والافراج عن المعتقلين ...

وخطاب آخر وصله من نجيب المحامين عمر عمر لدفع الاعتداء الجسيم
الذى وقع على المحامين احمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمساني ،
والدعوة لجمعية عمومية تطلب عودة الحياة النيابية وعمل ميثاق وطني .

واستمر محمد نجيب على اسلوبه ... لا يقيم صلات تنظيمية مع
الضباط الموالين له ، لا يخطط معهم حركة ما في المستقبل ... ولا يربط

نفسه بحزب او قوة سياسية معينة اعتمادا منه على تأييد (كل) الجماهير .
هذا بينما اعتمد مجلس قيادة الثورة على اسلوب آخر ، هو الاعتماد
على القوات المسلحة التي كان قادة وحداتها قد عينوا بأمر عبد الحكيم عامر
... وحاولوا تضيق شقة الخلاف فافرجوا عن ضوابط المفعية الذين
حوكموا في بداية عام ١٩٥٣ ، واقام عبد الحكيم عامر مائدة عشاء في نادي
الضباط حضرها ١٣٥٠ ضابطا وخطب فيها محمد نجيب واعضاء المجلس
في محاولة لترطيب الجو وتهدئته .

لم تكن هناك قوة سياسية يستطيع ان يعتمد عليها اعضاء مجلس
القيادة بعد ان حلت جميعا ووضع قادتها في السجن ... الا هيئة التحرير .
وكانت هيئة التحرير قد قامت في نشاطها على اساس الدعاية لجمال
عبد الناصر ... وليس لمحمد نجيب .

كان الموقف يندفع اندفاعا نحو انتخابات الجمعية التأسيسية .

كتب سليمان حافظ في مذكراته يقول : كان يتعين علينا ان نحسب
حساب الوفد في الانتخابات المقبلة بحكم انه اكبر الاحزاب القديمة واكثرها
نظاما ومن ثم كنت وجمال عبد الناصر متفقين على الا تكتفى بتقليد اطلاقه ،
بان نخرجه من العناصر الطيبة التي كانت منتمة اليه لتنظيمها جهتها بل
يجب ان ياتلف تحت علمها جميع خصومه من رجال الاحزاب الآخرين
والمستقلين ونظرا لضيق الوقت رأينا ان نسلك اليهم طريق زعمائهم ومن
اجل هذا نشطت للاتصال بهؤلاء الزعماء وعملت على رفع الحجر عن
بعضهم .

وطلب جمال عبد الناصر من ابراهيم الطحاوي سكرتير مساعد هيئة
التحرير الاتصال بالسياسيين الثمانيين الذين سبق له الاتصال بهم عند
تكوين الهيئة وابدوا استعدادهم الكامل للتعاون معهم وكان من بينهم
الدكتور محمد صلاح الدين عضو الهيئة الوفدية ووزير الخارجية السابق ،
وفكرى اياطة واللواء محمد فتوح النائب الوفدى وغيرهم ، وذلك لان خطة
المجلس كانت الاستقالة والتقدم للانتخابات كحزب من الاحزاب .

وفوجيء ابراهيم الطحاوي بأن السياسيين قد تراجعوا عن موقفهم
السابق ، وعادوا الى احزابهم القديمة ، بما فيهم الدكتور محمد صلاح الدين
الذي كان مرشحا ليكون سكرتيرا عاما لهيئة التحرير .

وانتهزت بعض الصحف فرصة رفع الرقابة عن الصحف فتمسدت
في الهجوم على السكريين .. مثل مجلة (الجمهور المصري) التي هاجمت
البوليس العربي واحمد اتور هجوما قد يكون بعض ما ورد فيه صدقا ولكنه

كان مستفزاً او مثيراً ، ودافعا لتشبيت المجلس وضباط الصبف الثانى بالسلطة خوفا مما يمكن ان يحدث لهم اذا تغيرت الامور وبدأوا يخضعون للتحقيق والحساب وكشف ما ارتكبه بعضهم من اخطاء وانحرافات قد تصل بهم الى دائرة العقاب ايضا .

وانتشرت النكتة التى تروى قصة رجل كان يجلس مع زوجته فى القطار فعاكسها ضابط يجلس بجانبها فلما اشتكت لزوجها صفعه على وجهه ، وفوجئ الركاب برجل يهرع من آخر العربى ويصفع الضابط ايضا ولما ساله الناس عن سبب ذلك ، قال (الله .. هيه مش الثورة خلصت) .

بعض القوى اندفعت كالثور الهائج فى حلبة المصارعة دون ان ترى السهام فى يد الفارس الذى يركب الحصان وهو يتحين الفرصة ليرشقها فى رقبة الواحد بعد الآخر .

كانت الحلقة تضيق حول مجلس القيادة ... التناقضات بين الضباط ما زالت قائمة ... البعض الذى لم يستفد يطالب بالعودة للثكنات ، والمستفيدون من رجال الصبف الثانى وبعض المقتنعين بفساد القديم عين يقين يصرون على استمرار الثورة ... والقوى السياسية كلها معادية ومن خلفها جماهيرها ... وهىة التحرير بعد تخلى السياسيين عنها اضعف من ان تحقق شيئا .

وفى يوم ١٩ مارس انفجرت اربع قنابل فى انحاء متفرقة من القاهرة . وفى صباح ٢٠ مارس كان اجتماع المؤتمر المشترك ، واثبت قضية الانفجارات طلب جمال سالم وزكريا محيى الدين اتخاذ اجراءات صارمة للضرب على أيدي هؤلاء المخربين .

وقال لهم محمد نجيب فى تلميح بأنه لا يوجد صاحب مصلحة فى التخريب الا هؤلاء الذين يبتغون تعطيل مسار الشعب نحو الديمقراطية . كان محمد نجيب يريد ان يثبت دعائم الديمقراطية عن احد طريقين ... اولهما عودة الاحزاب قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ... وثانيهما اجراء استفتاء شعبى عام على النظام الجمهورى وتعيينه رئيسا للجمهورية لانه عين رئيسا دون استفتاء شعبى عام .

ولكن سليمان حافظ الذى كان يعادى الحزبية خوفا من قوة الوفد أفتى بمعارضة هذا الاتجاه وأعد مع الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية فى ذلك الوقت مشروعات لعبور الفترة الباقية على الانتخابات تتلخص فى تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية ، وان يقتصر اختصاص مجلس الثورة على تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء

بموافقة رئيسهم وتخلي المجلس عما عدا ذلك من اعمال السيادة ... ونص
المشروع على إلغاء الاحكام العرفية قبل ذكرى اعلان الجمهورية في ١٨ يونيو
١٩٥٤ والى ان يتم ذلك يفرج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة
معينة تبأشر النيابة تحقيقها .

لم ير هذا المشروع النور ولم يحدث أى تغيير لتدافع الاحداث ...
فقد وصل الملك سعود الى مصر في زيارة رسمية يوم ٢٠ مارس ... وظهرت
تصريحات لجمال عبد الناصر الى وكالة (انسا) الإيطالية يبدى رأيه فيها
عن الاخوان فيقول « سيكونون احرارا في تشكيل حزب اسلامي او هيئة
اسلامية » وعن الشيوعيين يقول « كلما بدا ان من الممكن الاتفاق مع لندن قام
الشيوعيون - وعددهم ليس كبيرا ولو انهم منظمون تنظيميا جيدا يزاولون
نشاطهم تحت ستار المطالب الوطنية وقاموا بحملة تهدف للجيلة دون
الوصول الى اتفاق » ومحمد نجيب يواصل تصريحاته عن الديمقراطية
فيقول « لن نتراجع عما استشهدفناه من عودة الحياة النيابية ... ولماذا
نخاف منها وما ثرنا الا لاعادتها خالية من الشوائب » كما أكد انه ليس فى
نيتة تكوين حزب ...

وظهر الوفد مرة اخرى عندما ادلى برأيه فى الموقف الحاضر وهو
يتلخص فى « المسك بالنظام الجمهورى والاصلاح الزراعى والمطالبة بسودة
الحياة النيابية فورا حتى تستقر الاوضاع » ويعود على ماهر ليصرح بقوله
« ان مصر لا تستطيع الوقوف موقف الحياد ويجب ان تنضم للغرب » .
وحدثت خلال هذه الفترة اتصالات بين الوفد ورجال الثورة خلال
محمد صلاح الدين الذى كان مرشحا لان يكون سكرتيرا لهيئة التحرير وبين
ابراهيم الطحاوى يقترح فيها الوفد على رجال الثورة ان ينضموا اليه وان
يكون جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للوفد .
لكن جمال عبد الناصر رفض الاقتراح .

ونشرت المصرى رسالة لعضو مجلس قيادة الثورة السابق يوسف صديق
يقول فيها زاىة فى الموقف ويقترح قيام وزارة ائتلافية من الوفد والاخوان
والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رافت لاجراء انتخابات
للبرلمان الجديد ... وكانت هذه المرة الاولى التى يطرح فيها علنا اشتراك
الشيوعيين فى الحكم ضمن جبهة وطنية ديموقراطية .

كان يوسف صديق قد هرب من تحديد الإقامة فى بنى سويف .

وتميزت هذه الفترة بحيوية شديدة فى اعلان الرأى . محمود عبد المنعم
مراد يدافع بصراحة عن حكم الشعب فى جريدة (المصرى) . وجلال الدين

الحمامى يحذر من الانتخاب فى جريدة (الاخبار) .

وأصبح الموقف مهتزاً تحت اقدام مجلس قيادة الثورة ، ووهنت قبضته على الحكم والسلطة ، وأصبح استمرار الحالة على ما هى عليه ضرباً من المستحيل ، وكان لابد من شىء ينهى فترة القلق والتوتر وعدم الاستقرار .

واجتمع اعضاء مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس بحضور محمد نجيب وخاله محيى الدين حيث دارت مناقشات عاصفة ، بدأت باقتراح من عبد اللطيف البغدادى بإلغاء قرارات ٥ مارس وتمسك خالد محيى الدين بها مع مطالبته بتشكيل جديد للديموقراطية يحرم النواب الذين صوتوا تأييداً لى قوانين مقيدة للحريات والذين رفضوا دفع ضريبة الاطيان ورؤساء الاحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى - من حق التشريع للجمعية التأسيسية .

وانصرفت المناقشة الى وضع الامور على طرفى نقيض .

اما إلغاء قرارات ٥ مارس .

واما رفع كافة القيود عن عودة الاحزاب والافراج عن كل المعتقلين - وبعد مناقشة استمرت خمس ساعات انتهى الأمر الى اصدار ما عرف بقرارات ٢٥ مارس والتي كتبها كمال الدين حسين بخط يده رغم عدم ايمانه او اقتناعه بها . مما يدل على انها كانت محاولة لصرف الامور الى وجهة اخرى وهى :

- ١ - يسمح بقيام الاحزاب .
- ٢ - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .
- ٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .

٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً مباشراً دون تعيين أى فرد ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة والانتخابات حرة .

٥ - حل مجلس الثورة فى ٢٤ يوليو باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لمثلئ الأمة .

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

لم تكن هذه القرارات هى ما يجيش فى صدور اعضاء مجلس القيادة ، ولا هى ما يتطلع اليه محمد نجيب او خالد محيى الدين . . . ولكنها كانت مملاً من اعمال الاثارة المبينة على التخلي فجأة عن كل السلطات والصلاحيات

والإشارة إلى انتهاء الثورة بما يمثل النكسة لآمال الجماهير ، ويقترب بالأمور من حافة الهاوية .

كانت خطة الجرح للنقيض واضحة في مناقشات المجلس ، عندما قال أحدهم بأننا إذا أعدنا الأحزاب نستعيد الحزب الشيوعي كنوع من التهديد وعقب ثان بأن الإفراج عن المعتقلين سيضمن مصطفى النحاس وأحمد حسين وحسن الهضيبي وكل زعماء الأحزاب .

كان انتقاليهم المفاجيء من النقيض يدل على وجود تدبير ما فلا يعقل أن يوافقوا موافقة غير مشروطة على عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين .

هذا الاتجاه من التفكير صحيح ولكنه صحيح أيضا أن المجلس لم يكن في موقف القدرة على (الاختيار) بقدر ما كان قريبا من اليأس ، يسلك لهدفه في الاستمرار أي سبيل .

صرح صلاح سالم بأن الهدف من إعادة الحزب الشيوعي إثارة الأمريكيين .

وقال خالد محيي الدين أن الصحفي الفرنسي ممثل مجلة (توفيل اوبزرفاتور) قال له أن جمال سيكسب المعركة مع محمد نجيب ، وأنه عرف ذلك بحكم صلاته بالسفارات الأمريكية والبريطانية وأن مجلس القيادة قد أعطى إشارة للأمريكيين بأنهم سيوافقون على المعاهدة وإدخال تركيا في حالة العودة للقناة .

وما أن أعلنت القرارات حتى بدأ إخراج المعتقلين ٠٠ أول الذين خرجوا كان الإخوان المسلمين ومرشدهم العام حسن الهضيبي الذي توجه جمال عبد الناصر لزيارته بمنزله في منتصف الليل فور الإفراج عنه كما نشرت جريدة المصري يوم ٢٥ مارس وقد كان هذا الاجتماع حاسما في تغيير موقف الإخوان المسلمين ، فقد استأنفوا نشاطهم وعقدوا أول اجتماع بعد الإفراج عنهم ، وصرح حسن الهضيبي قائلا : « أن الجماعة قائمة وانها اقوى مما كانت » ، وذلك قبل صدور قرار الغاء حلها

وحرص محمد نجيب على التأكد من الإفراج عن كبار المعتقلين فاتصل بهم في منازلهم فلم يجد أحدا قد أفرج عنه إلا حسن الهضيبي وعبد القادر عودة ، أما مصطفى النحاس وأحمد حسين فلم يفرج عنهما .

وقد التقت جريدة (الأخبار) تسجيلا دفعت به الباحث إليها عن اتصال محمد نجيب بـ مصطفى النحاس لسؤاله عن رفع تحديد الإقامة والاستفسار عن صحة زوجته ، ونشرت ذلك بالبنط العريض ، لتعمق الوهم

بأن هناك اتصالات خفية بين محمد نجيب والنحاس ، الامر الذى يثير ضباط الجيش ويبعدهم عنه .

اثبت عدم الافراج عن مصطفى النحاس واحمد حسين ، ومحاولة اثارة الضباط ضد محمد نجيب ان النية لم تكن خالصة لتتفيذ قرارات ٢٥ مارس ، رغم اعتقاد بعض اعضاء المجلس الذين لم تكن لهم اتصالات خفية ان الامور قد انتهت الى ذلك .

ذهب حسين الشافعى الى هيئة التحرير وابلغ ابراهيم الطحاوى ان المجلس قرر الانسحاب والعودة للثكنات ٠٠٠ ثم تدبير ثورة اخرى .

اعترض الطحاوى على هذا التفكير معلنا ان الانسحاب معناه دخول الضباط للسجن واعلن انه سيقاوم قرار المجلس ٠٠٠ وهكذا كان تفكير ضباط الصف الثانى الذين سبق ان اوقفوا تعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزراء ، واعتقلوا محمد نجيب ، وانقذوا المجلس من حركة ضباط سلاح الفرسان .

وبدا الصدام يأخذ شلا حادا ٠٠٠ نقابة الصحفيين تطلب الغاء الاحكام الاحكام العرفية فوراً وتشكيل وزارة قومية ، ونقابة المحامين تعلن الاضراب ٠٠٠ والصحف تنشر ان مصطفى النحاس ورشاد مهنا واحمد حسين لم يفرج عنهم ٠٠٠ والقائمقام احمد شوقي قائد الكتبية ١٣ مشاة التى قامت بدور كبير ليلة ٢٣ يوليو والذى حددت اقامته يوم ٨ مارس ارسل خطابا نشرته الصحف يعلن فيه نفس المطالب ٠٠٠ وهيئات التدريس وطلبة الجامعات يطالبون بعودة الحياة النيابية .

وفى الجانب المقابل كان (الصاوى احمد الصاوى) سكرتير اتحاد عمال النقل قد اتصل بابراهيم الطحاوى متخوفا من انتكاس مكسب العمال فى منع الفصل التعسفى ، ويدبر الاثنان خطة لاعتصام متزايد لعمال النقل ينتهى باضراب عام ٠٠٠ وضباط البوليس يعلنون « ان العودة الى الحياة النيابية مع وجود الاحتلال خدعة استعمارية » ٠٠٠ وقيادة الحرس الوطنى ومنظمات الشباب يتقلان قواتهما للقاهرة ٠٠٠

وكان موقف الاخوان المسلمين فى هذه الفترة يمكن ان يعتبر عامل ترجيح لاحد الجانبين ٠٠٠ وقد اتصل محمد رياض قائد حرس محمد نجيب ببعض قادة الاخوان دون استشارة فجاء الرد بانهم لم يدبروا امرهم بعد ، وانهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الافراج عن كافة المعتقلين .

وصدر لهم تصريح فى صحف صباح ٢٧ مارس يقول : « فيما يختص بعودة الاحزاب السياسية أملنا الا يعود الفساد ادراجه مرة اخرى فأننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نطلب

تأليف احزاب سياسية بسبب بسيط هو اننا ندعو المصريين جميعا لان يسيروا وراءنا، ويقتفوا أثرنا فى قضية الاسلام .
ونشر فى الجمهورية فى نفس الوقت خبر جاء فيه انه « تقرر إعادة جماعة الاخوان المسلمين وان كل اثر لقرار حل الجماعة الصادر فى يناير الماضى قد زال » .

هكذا اختارت جماعة الاخوان المسلمين الوقوف مع مجلس قيادة الثورة . والتخلى عن تأييد الديمقراطية وعودة الحياة النيابية . . . وهو موقف نابع من رفضهم القديم والمستمر للحياة البرلمانية وخاصة فى هذه الفترة التى عادت فيها تباشير الحياة الى القوى والاحزاب السياسية ، وبعد ان كانوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل والنشاط .

تم الاتفاق على ان يجنحوا للسلبية فى هذه الايام الحرجة ، وان يبتعدوا عن الاشتراك فى أى مظاهرة معادية للمجلس .

وهكذا بينما لعبت جماهير الاخوان المسلمين دورا حاسما فى العودة لمحمد نجيب بعد استقالته فان قيادتها لعبت دورا انتهزيا فى قضية عودة الحياة النيابية .

واخذت كفة مجلس القيادة ترجح ساعة بعد اخرى . . . ومفاتيح السلطة تحرك الاجهزة التابعة لها . . . وهيئة التحرير التى بنيت على اساس تأييد جمال عبد الناصر وليس محمد نجيب ، احتضنت الحركة العمالية وابناء اتحاد الصعيد الذين وصلوا الى شل حركة الاتوبيس والترام والتاكسى والقطارات ثم نزلوا بعد ذلك الى الشارع فى مظاهرات كان يحركها الطحاوى وطعيمة بعريات ركبت فيها الميكروفونات .

وكانت جريدة المصرى قد صدرت بمانشيت كبير يوم ٢٨ مارس يقول :
(مؤامرات ضد الشعب) .

وقال خالد محيى الدين عندما سئل عن المظاهرات « عساهم الا يكونوا قد متفوا بسقوط الحرية والبرلمان والحياة النيابية » .

ولكنهم هتفوا فعلا بسقوط الحرية يوم ٢٨ مارس . . . وكان محمد رياض قائد الحرس الخاص لمحمد نجيب قد دخل عليه فى حجرة نومه بعد منتصف ليلة ٢٧/٢٨ وابلغه عن الخطة المدبرة لاشغال المظاهرات يوم ٢٨ التى اشتركت فيها قوات الحرس الوطنى ومنظمات الشباب وهيئة التحرير وعمال النقل ومديرية التحرير والذين وضعت العربات اللورى تحت تصرفهم .

واعلن مؤتمر نقابات العمال الدعوة لاضراب عام اعتبارا من ٢٩ مارس

حتى يستجيب لهم المجلس بالعدول عن قراراته ،

اتصل محمد نجيب بوزير الداخلية زكريا محيي الدين وحذره من خروج المظاهرات ، واستدعى اللواء الباجوري وكيل الداخلية الى منزله وطلب منه فض المظاهرات بالقوة فطلب منه الباجوري توقيع امر كتابي باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، فرفض محمد نجيب وقال : « اقطع يدي ولا اوقع امرا باطلاق الرصاص على ابناء الشعب » .

وحاول بعض الضباط الملتفين حول محمد نجيب ان يدفعوه لاعلان تشكيل وزارة جديدة مدنية يرأسها وحيد رافق ، وان يتخذوا اجراء ضد اعضاء المجلس ، ولكنه تردد وأثر ان يؤجل ذلك الى ما بعد عودته من الاسكندرية بعد زيارته لها مع الملك سعود .

ولكن الوقت كان متأخرا فان المظاهرات المدبرة قابلته في المحطات تهتف ٠٠٠ (لا احزاب ٠٠٠ ولا برلمان) ورفض محمد نجيب الانسحاق وراء غرائزه حتى لا يحدث صدام مسلح او حرب اهلية ٠٠٠ وذهب الى الملك سعود مساء يوم ٢٨ حيث عقد اجتماع بينه وبين الملك والدكتور عبد الرزاق السنهوري وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد الرحمن عزلم وحسن بغدادي ٠٠٠ بدأ بعد منتصف الليل ، وعرض نجيب فيه ان يستقيل ولكن جمال عبد الناصر لم يكن يريد ان تصل الامور الى هذا الحد قبل تصفية شعبية محمد نجيب وما يمثلها من افكار تصفية كاملة .

استمر الاجتماع حتى فجر يوم ٢٩ مارس وسلم فيه محمد نجيب للمجلس بعد ان خيلته الجماهير ولم تناصره كما حدث عند استقالته ، وبعد ان قرر عدم اللجوء الى ما يثير صداما مسلحا .

وسافر الملك سعود ، وسقط محمد نجيب في المطار مغشيا عليه ليبقى بعد ذلك مريضا في منزله لمدة ثلاثة اسابيع تصدر عنه نشرة طبية يوقعها الدكتوران رجب عبد السلام وانور المفتي ، حتى لا تشعاع اخبار تثير الجماهير من جديد في وقت يدرك فيه ان مظاهرات اليومين الاخيرين كانت مدبرة ومفتعلة ويصعب نها الاستمرار .

وفي الساعة السادسة والنصف من نفس اليوم اذاع صلاح سالم القرارات الآتية :

- ١ - ارجاء تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال .
 - ٢ - يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .
- وبعد اذاعة هذه القرارات مباشرة توجه جمال عبد الناصر وصلاح

سالم وكمال الدين حسين لزيارة اتحاد نقابات النقل المشترك حيث خطب الصاوى احمد الصاوى واعضاء المجلس ... ونزلت القوات المسلحة الى الشوارع لحفظ الامن .

ولكن الدور الذى لعبه الصاوى احمد الصاوى لم يشفع له ، فقد اعتدى عليه احمد انور بعد ذلك بالضرب في مطار القاهرة امام المودعين اثناء سفر عبد الناصر لباندونج ، وانتهى دوره بعد ان اعتصرت فائدته .
انتهى اخطر صدام تعرض له مجلس قيادة الثورة ... محمد نجيب مريض في منزله وقوات الجيش الموالية في الشوارع ، ومظاهرات العمال فرضت نفسها على الموقف والاخوان المسلمون في تجنبهم الحذر لكل ما حدث .

ولكن الموقف مع ذلك لم يكن قد استقر تماما ... كانت هناك (جيوب للمقاومة) نشرت جريدة الاخبار خبرا عن اجتماع مفاجئ للجمعية العمومية لمجلس الدولة بما يوحي احتمال اتخاذ قرارات ضد مجلس الثورة ، وكان موقف الدكتور عبد الرازق السنهورى اثناء اجتماعهم مع الملك سمود واضحا في معاداته لاساليب العنف واقتعال المظاهرات .

وامتدعى احمد انور مدير البوليس الحزبي حسين عرفة مدير المباحث الجنائية العسكرية وطلب منه منع عقد هذا الاجتماع بالحسنى او العنف مع تحذيره من وفاة أى شخص .

ويروى حسين عرفة القصة لى فيقول انه ذهب الى المجلس في ملابس مدنية محاولا اقناع السنهورى بفض الاجتماع تحاشيا للمظاهرات العمالية .
وهى فى اصلها جنود من البوليس الحزبي يلبسون ثيابا مدنية مع بعض اعضاء هيئة التحرير ، ولما رفض السنهورى مقابلته ارسل مندوبا من البوليس للطحاوى وطعيمة فوصلت المظاهرات الى سور المجلس تهتف (الموت للخونة) ... وكانت الابواب مغلقة بالحديد .

واتصل السنهورى بأمن الجيزة وطلب مندوبين من المتظاهرين وانتبهز حسين عرفة الفرصة ففتح الابواب واندفع الناس الى السنهورى واعضاء الجمعية العمومية وانهالوا عليهم ضربا .. حتى امر حسين عرفة باخراجهم من المجلس ، بعد ان اطلق رصاصتين فى السقف ليبدو كما لو كان مدافعا فعلا عن حياة المستشارين .

وكتب المستشارون بياناً لا يؤيد الثورة ، قرأه احدهم فاعتدوا عليه وتصايحوا (تحيا الثورة تسقط الرجعية) ... وبدأ الموقف يشعل بتعليمات حسين عرفة من جديد ... الى ان اضطروا لكتابة بيان نشرته الصحف في اليوم التالى وجاء فيه :

يعلن المجلس على لسان رئيسه انه لم يتخذ أى قرار بشأن ما أذيع اليوم
بجريدة الاخبار من انه ستجتمع الجمعية العمومية لامن هام ويقرر أن قرارات
الجمعية كانت منصبه على حركة ترقية الموظفين ٠٠٠ ومجلس الدولة يعلن
تأييده لمجلس قيادة الثورة) .

ولما تسلم حسين عرفة البيان مثل دور المغمى عليه من جهد مقاومة
المظاهرات الى أن حضر صلاح سالم وتسلم البيان وخرج ليعلنه في الاذاعة .

نقل الدكتور عبد الرازق السنهوري الى المستشفى ورفض مقابلة
جمال عبد الناصر عندما قام بزيارته ، لانه حسيا ورد في مذكرات سليمان
حافظ قد اتصل به قبل وقوع الاعتداء عليه بساعة طالبا منع المظاهرات
المتجهة للمجلس ، كما ان الدكتور حسن بغدادى اتصل به من مكتب جمال
عبد الناصر يستفسر عن سبب الاجتماع فقال له انه اجتماع عادى لترقيات
العاملين بالمجلس .

ومع ذلك توجه جمال عبد الناصر الى مجلس الدولة واجتمع بالموكلين
واستنكر الاعتداء على السنهوري .

كان الاعتداء على مجلس الدولة والدكتور السنهوري نهاية لقدسية
القضاء ، واطلاقا لقوى العنف .

وعندما تسربت اخبار ما حدث في مجلس الدولة ، خفتت اصوات المعارضة
وعاد الخوف والحذر يسيطر على خطوات الناس ٠٠٠ وكان مفروضا أن يعقد
اجتماع في نقابة الصحفيين ، عصر ذلك اليوم ، ولكن احدا لم يحضر
الاجتماع .

واصل اعضاء مجلس القيادة هجومهم ٠٠٠ تقرر يوم ٣٠ مارس

التحقيق مع حسين ابو الفتاح رئيس تحرير (المصرى) وهى الجريدة التى
ناضلت ببسالة من اجل الديمقراطية والحياة البرلمانية وقرار الدستور ،
والتي تعرضت خلال ايام الصدام الاخيرة الى مظاهرات مندبة حاولت
الاعتداء عليها .

وهاجم جمال عبد الناصر على زكى العرابى والدكتور محمد
صلاح الدين لانهما ذهبا يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ الى قصر عابدين ٠٠٠ ثم
انجها يوم ٢٧ يوليو الى ثكنات مصطفى باشا يعلنان انهما قد طلقا السياسة .

وشمل الهجوم ايضا محمد كامل البندارى الذى اطلق عليه جمال
عبد الناصر لقب (الباشا الاصفر) لانه يسكن فى عمارة الشمس بجاردن
سينى .

وكلما شعر اعضاء المجلس ان اقدامهم تزداد ثباتا واصلوا الاجراءات

التي تعزز مواقعهم .

اصدر المجلس يوم ٥ ابريل قرارا يتضمن الآتى :

- ١ - محاسبة المسؤولين عن الفساد فى العهود الماضية وطرق ابعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية .
- ٢ - تطهير الصحافة .
- ٣ - منح سنطات للمسؤولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .
- ٤ - البت فى اصدار قانون لحماية الثورة والامس التى يقوم عليها المجلس الوطنى .
- ٥ - مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب وتنشيط الاقتصاد القومى والقضاء على الفساد .
- ٦ - اختيار عناصر صالحة فى مجالس البلديات وحل مشكلات المواصلات بالقاهرة .

وقد ترجم هذا القرار بعد ذلك الى اجراءات تنفيذية اذ صدر قرار يوم ١٤ ابريل يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق ان تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أى فى السنوات العشر السابقة على قيام الثورة ، وكان منتقيا للوفد أو حزب الاحرار الدستوريين أو الحزب السعوى أما من لم يكن فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة ويلاحظ ان (الكتلة الوفدية) هى الحزب الوحيد الذى استثنى مع ان القرار قد طبق على مكرم عبيد باعتباره وزيرا وفديا سابقا .

طبق هذا القرار على ٢٢ وزيرا وفديا ، ٨ وزراء سعديين ، ٨ وزراء دستوريين وطبق ضمنا على ستة من اعضاء لجنة الخمسين لاعدا الدستور وهم على زكى العرابى ومحمد صلاح الدين وعبد السلام فهمى جمعة ومكرم ومحمود غالب والدكتور عبد الرازق السنهورى الذى نزع بهذا القرار من منصبه فى رئاسة مجلس الدولة ايضا .

وصدر قرار ثان بان تدخل الجامعة على مراحل . . . سنة بعد اخرى . . . تقاديا للاضرابات ايضا .

ثم قرر مجلس قيادة الثورة فى اليوم نفسه حل مجلس نقابة الصحافة بدعوى ان سبعة من اعضاء المجلس البالغ عددهم اثنى عشر قد تقاضوا مصروفات سرية وشكل لجنة تحل محل مجلس النقابة من فكرى أباطة ووكيل

وزارة الارشاد ومحام عام والمدير العام لحسابات الحكومة .

وصدر كشف بأسماء الذين تقاضوا مصروفات سرية وهم :

حسين ابو الفتاح - مصطفى القشاشي - ابو الخير نجيب - احسان
عبد القدوس - فانيمة اليوسف - قاسم امين زوج قاطمة (روز اليوسف)
- مرسى الشافعي - البرت مزراحي - محمد رخا - ابراهيم عبده -
حسني خليفة - ادجار جلاد - كريم ثابت - عبد الرحمن الخميس -
عبد الشافي القشاشي - عبد الرحمن زايد - احمد عصفور - محمد خالد -
كامل الشناوي - نعمة الله غانم .

١٩٢٨١ جنيها

وحصلت روز اليوسف على مبلغ

٢٨٠٨٠٠٠ جنية	والجمهورية المصري
٤٨٠٠٠ جنية	الاساس
٧٢٢٢ جنية	الصباح
٤٥٠٠ جنية	الحوادث
٢٥٢٥٠ جنية	السودان
٧٩٠٠ جنية	البلاغ
٢٩٠٠ جنية	صوت الأمة
٢٢٠٠ جنية	النساء
١٥٩٠٠ جنية	السياسة
٩٩٠٠ جنية	الدستور
٥٣٠ جنية	بلادي
١٠٠٠ جنية	التسيرة والصراحة
١٢٥٠٠ جنية	والزمان

ووصلت الامور غايتها عندما عين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء
وشكل وزارته الاولى في ١٧ ابريل ١٩٥٤ ، فخرج منها عبد الجليل العمري
وحلمي بهجت بدوي وعلى الجريقتي وعباس عمار ووليم سليم حنا وحسن
بغدادي . . . ودخلها حسين الشافعي وزيرا للحرية وحسن ابراهيم وزيرا
لشئون رئاسة الجمهورية .

ويذا وصل عدد الضباط في مجلس الوزراء الى ثمانية من اعضاء
مجلس القيادة ولم يبق خارج الوزارة سوى عبد الحكيم عامر القائد العام
للقوات المسلحة واثور السادات رئيس مجلس ادارة دار التحرير .

ويعتبر ومسؤول جمال عبد الناصر الى منصب رئيس الوزراء بداية

رسمية للتخول في مسار الثورة ، ونهاية علنية للصراع بين محمد نجيب
وأعضاء المجلس .

وخلال الايام التي اتخذت فيها هذه الاجراءات لم يكن الموقف في
القوات المسلحة هادئا تمام الهدوء رغم وضوح انتصار مجلس القيادة ،
وانسحاب محمد نجيب مريضا او مرغما على مرضه .

كان خالد محيي الدين يصاحب محمد نجيب والملك سعود في زيارتهما
للاسكندرية ٠٠٠ وكان بقية أعضاء المجلس قد اعتذروا عن عدم الذهاب مع
توديعهم للملك في محطة مصر ، لانهم كانوا يديرون موضوع المظاهرات
ويريدون أن يكونوا فريين من مركز التدبير في القاهرة .

عندما عاد محمد نجيب الى مصر لم يعد معه خالد محيي الدين ٠٠٠
بل اختفى في الاسكندرية عدة ايام كنت على اتصال دائم به خلالها ٠٠٠
وارسل جمال عبد الناصر رسولا هو عبد الحليم الاعسر يطلب عودة خالد ،
وكذلك تحدث معي عبد الحكيم عامر طالبا مني ان اطمئنه ويطلب العودة .

عندما عاد خالد محيي الدين قدم استقالته فقبلها جمال عبد الناصر
فورا وسأله عن مشروعاته ولم يكن خالد قد فكر في ذلك بعد .
وواصل جمال عبد الناصر حديثه قائلا في صراحة :

« لا ٠٠ قعاد هنا مفيش ٠٠ لان الناس حنتكلم عليك ٠٠ وانا بين
موقفين امن البلد او صداقتك ٠٠ لذا تخرج في بعثة مجلس الانتاج ثم تعين
سفيرا » .

هكذا إنتهت صلة خالد محيي الدين بمجلس قيادة الثورة في اوائل
ابريل ١٩٥٤ ، ولم يستقبل بعض ضباط سلاح الفرسان هذا الاحراء
بالرضاء الكامل او الصنت الحكيم ٠٠٠ بدا يتكون داخل السلاح رأى عام
حول حوادث الشهور الثلاثة الماضية ، كما بدأت اتصالات سرية بين ضباط
من مختلف الاسلحة .

يقابل ذلك اجراء حركة تنقلات في قيادة السلاح ، اعادة بعض الضباط
الذين خرجوا منه ليلة ٢٣ يوليو ، كما يعين عبد العزيز مصطفى قائدا بعد
تعين حسين الشافعى وزيرا للحربية .

وهنا نبتت بين بعض الضباط الاحرار الذين خشوا ان تزحف اليهم
موجة التنقلات ، والذين كانوا ضد كثير من الاجراءات التي اتخذت ٠٠٠
فكرة (اجراء انقلاب عسكري بهدف تغيير مجلس الثورة واحياء نظام
ديموقراطي في مصر على اساس الاتفاق الذي تم مع ضباط السلاح في نهاية
فبراير ١٩٥٤) .

كانت عيون المخابرات والمباحث فى غاية اليقظة ، ويقول حسين عرفة انهم جندوا مرشدين من ضباط الصف والعساكر ، وباعة جريدة الاخوان المسلمين ، وتتكروا امام السلاح فى زى باعة بطاطا .

ومع ذلك لم تكن الصورة كاملة ٠٠٠ فقد تمت الاجتماعات فى سرية تامة حتى صباح يوم ٢٤ ابريل الذى كان محددا للتحرك لاتمام الانقلاب فى الواحدة بعد منتصف الليل ٠٠٠ واعدت خطة مشابهة لحركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع احتمال تصادم مسلح مع بعض قوات الجيش .
وكان ضباط الفرسان قد استطاعوا تجنيد ضابط فى البوليس الحربى اسمه عفت عبد الحليم فاجاه احمد انور بشكوكه حوله ، فاعترف الضابط بكل ما يعرفه على ان يكون (شاهد ملك) .

كان مفروضا ان يكون موعد اللقاء للتحرك فى الساعة مساء ، وفى نفس الساعة تمت اعتقالات واسعة للضباط الذين حضروا اجتماع فبراير لضباط سلاح الفرسان مع جمال عبد الناصر وكانوا حتى ذلك الوقت فى القاهرة .

وبدأ التحقيق تحت اشراف زكريا محبى الدين بلجنة مشكلة من اللواء محمد فؤاد الدجوى (مشاة) وعبد المنعم رياض (مدفعية) وجمال رياض (مشاة) ٠٠ وشكلت بعد ذلك محكمة خاصة برئاسة اللواء محمد حسين مدير المدفعية واصدرت احكامها فى شهر يونيو على ١٦ ضابطا اخذ قائدهم اليوزباشى احمد المصرى (١٥ سنة) والصاغ حسنى الصاوى واليوزباشى عزت الالفى (١٠ سنوات) واليوزباشى فاروق الانصارى (٣ سنوات) وفؤاد العرابى سنة واحدة .

ويلاحظ ان الرتب التى استعدت للانقلاب كانت اصغر من رتب اعضاء مجلس القيادة وان عددا منهم كان منتعيا فى السابق لتنظيم الضباط الاحرار ، وان محاولة الانقلاب تمت تحت الشعارات الديمقراطية التى ارتفعت فى السلاح منذ شهر فبراير .

كانت محاكمة مجموعة (احمد المصرى) عاملا من عوامل التفكك فى محاولة تجميع تنظيمات ضباط خاصة مستقلة ٠٠٠ ولكن تنظيمات الضباط المتصلة بالقوى السياسية المختلفة كانت مازالت قائمة .

وفى اوائل مارس تم اعتقال اللواء جوى بالمعاش عبد المنعم عبد الرؤوف ومعه البكباشى ابو المكارم عبد الحى والصاغان حسين حموده و خليل نور الدين ومحمد فؤاد جاسر وسعد الدين صبرى ، وهم جميعا من الاخوان المسلمين .

وواصل مجلس قيادة الثورة محاكماته للضباط المعارضين له ، فقدم
القائمقام احمد شوقي قائد قسم القاهرة السابق الى المحكمة التى اعيد
عقد جلساتها بعد ان كانت قد توقفت عقب محاكمة فؤاد سراج الدين ،
وصدر عليه الحكم بالسجن لعشر سنوات ٠٠٠ وفى دورة محكمة الثورة
الثانية حوكت السيدة زينب الوكيل والصحفيون : محمود ابو الفتح وقد
حكم عليه بالسجن عشر سنوات وكان متغيبا فى الخارج ، وحسين ابو الفتح
(١٥ سنة مع ايقاف التنفيذ) وابو الخير نجيب (١٥ سنة اشغال شاقة
مع التجريد من شرف المواطن) .

وفى ٣١ مايو تم اعتقال ٢٥٢ شيوعيا .

وتبع ذلك محاكمة اليوزباشى مصطفى كمال صدقى ضمن قضائية
سياسية هامة هى (قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية) والتى انتهى
اليها مصطفى بعد ان كتب تقريراً مفصلاً عن علاقته بالحرس الحيدى ،
وابتغاده عنه بعد مقتل صديقه عبد القادر طه ، الذى كان قد غير اتجاهه
واحصل بالتنظيمات الشيوعية ايضا .

بدأت المحاكمة يوم ٢٤ يوليو بعد الافراج عن عدد من المعتقلين هم :
حنفى الشريف النائب الوفدى والفنانة تحية كارويكا ٠٠٠ وصدرت الاحكام
بالاشغال الشاقة عشر سنوات على محمد شطا وديكتور شريف حتاتة وحليم
طوسون ، وثمان سنوات اشغال شاقة على زكى مراد ومحمد خليل قاسم
والبير اريبه ، والسجن خمس سنوات على احمد طه ومحسن محمد حسن
وعبد اللطيف جمال ، وسبع سنوات كامل وزوجته ، وزوجة الشاعرة كمال
عبد الحليم ٠٠٠ وهؤلاء جميعاً من قيادات الحركة الديمقراطية للتحرور
الوطنى ٠٠٠ اما مصطفى كمال صدقى فقد حكم عليه بالسجن خمس
سنوات ، وبالسجن ثلاث سنوات علم ابراهيم حسين وسيد البكار وهما
وحيان وبالسجن سنتين على بكر سيف النصر وهو وفدى ايضا .

ووقعت فى بد المباحث الجنائية العسكرية للبوليس الحرسى فى صيف
١٩٥٤ معلومات عن تنظيم خاص لضباط الصف فى سلاح الفرسان ، كان
يبيع منشورات بطريقة بدائية (على البالوطة) تتحدث عن ضرورة مقاومة
الضغط الهابط من مجلس قيادة الثورة ، وضرورة ترقية الصف لضباط
الى رتبة ضابط ٠٠٠ ويقول حميين عرفة ان عمليات التعذيب قد بدأت مع
اعتقال هؤلاء الصف ضباط ، اذ ان الضرب كان اسلويا متداولاً فى الجيش
يهين به الضباط كرامة الجنود رغم انه ممنوع قانوناً .

وقد امكن التوصل خلال هذا التنظيم الى معرفة الجهاز السرى
للاخوان المسلمين داخل الجيش ، رغم ان التنظيم المعتقل لم يكن كل افراده

من الاخوان .

ولم يتكرر المناهضة العسكرية في اعتقال هذا التنظيم دون تهمة أو وجود ما يدين وبلغ عدد افراد ١٧ صف ضابط وعددا من ضباط الطيران . وقد وضعوا في الاعتقال بسجن الاجانب بينما حوكم ١٤ صف ضابط من صف ضباط تنظيم سلاح الفرسان .

كان اعتقال الجهاز السرى او جانب منه داخل الجيش امرا مثيرا للتناقض من جديد بين الاخوان المسلمين وحركة الجيش التى قامت بتصفية كافة التنظيمات والشخصيات المعارضة لها تصفية ادارية .

لم تستطع الاخوان المطالبة بالافراج عن اعضاء تنظيم داخل الجيش حتى لا يعترفوا بوجوده ولم تستطع حركة الجيش اثاره القضية او محاكمة المعتقلين لانه لم يكن هناك ما يدينهم . . . كانت هناك حالة هدنة قائمة بين الجيش والاخوان .

ولم يفتن الاخوان المسلمون الى ان اتفاهم مع حركة الجيش عقب الافراج عنهم واعادة تنظيم جماعتهم هو امر لا يمكن ان يدوم لتنازع السلطة . . . كما ان حركة الجيش لم تكن لتسمح بوجود تنظيم قوى اخر ، وخاصة وهى تعرفاته جهاز سرى مسلح ، وانه تنظيم متسرب فى الجيش .

وبدأت حركات التصادم تعود من جديد . . . وكانت نقطة الخلاف الملحة هى اتفاقية الجلاء التى تم توقيعها يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بالاحرف الاولى . وقعها عن الجانب المصرى جمال عبد الناصر وعن الجانب البريطانى انطونى هيد وزير الجريبة البريطانى .

حدث فى اواخر اغسطس اشتباكات كانت بين البوليس والاخوان عندما وقف حصن بوح بعد صلاة الجمعة يحرض الناس على مقاومة الثورة ويدعوهم الى العنف .

وتبلورت معارضة الاخوان للثورة فى موقف الرفض الذى وقفته كافة القوى السياسية ضد ما ورد فى اتفاقية الجلاء من حق عودة القوات البريطانية الى مصر فى حالة وقوع هجوم مسلح على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية او تركيا .

وعندما تم التوقيع النهائى على الاتفاقية يوم ١٩ اكتوبر لم تستقبلها الجماهير استقبالا طيبا وانتهر بعض الاخوان المسلمين فرصة الشعور المعارض لتدبير اغتيال جمال عبد الناصر اثناء القاء خطابه بالاسكندرية يوم ٢٦ اكتوبر احتفالا بتوقيع الاتفاقية فى ميدان المنشية بالاسكندرية .

كانت تقارير البوليس الحربي تدل على ان الشعور المعادي يسود
الامستـكندرية ٠٠٠ وتختلف الاقوال في جو سرادق الاحتفال بينما يقول
ابراهيم الطحاوي سكرتير عام مساعد هيئة التحرير ان رجال الجيش
الوطني - تحت قيادة اللواء عبد الفتاح فؤاد - الذين حضروا الى السرادق
كانو يهتفون هتافات خاصة بهم لا ينكرون فيها اسم جمال عبد الناصر ٠٠٠
يقول حسين عرفة ان جماهير الامستـكندرية التي احتلت السرادق تغالي
هتافها ضد الظلم ومن اجل الحرية ٠

وبينما يقول ابراهيم الطحاوي ان رجال الحرس الوطني قد اقتعلوا
ضجيجا متعمدا في السرادق عندما حضر الوفد السوداني معتقدين انه
موكب عبد الناصر ٠٠ يقول حسين عرفة انهم اخلوا السرادق من الجماهير
في الخامسة بعد الظهر ٠

ويتفق الطحاوي وعرفة على ان اغلبية الموجودين في السرادق كانوا
١٠٠٠ من عمال مديرية التحرير المواليين للثورة موالاة تامة ، والذين
تسرب بينهم محمود عبد اللطيف أحد أعضاء الجهاز السري للاخوان
المسلمين ٠

وقد أدت اجراءات اخلاء السرادق واعادة ملئه الى تأخير حضور
عبد الناصر وزملائه بعض الوقت ٠ وما ان بدأ خطبته حتى اطلقت من ميسدس
محمود عبد اللطيف ٩ طلقات وكان يجلس في الصفوف الامامية على بعد
١٥ مترًا من منصة الخطباء والضيوف ٠

اصيب ميرغني حمزه وزير السودان والمحامي أحمد بدر الذي كان
يقف بجانب جمال عبد الناصر انذى لم تصبه الطلقات ٠٠ والذي امر على
متابعة خطبته بعدما حدث في السرادق من هرج مزدهر قوله « انها الرجال ،
فليبق كل في مكانه ٠٠ حياتي لكم ، دمي فداء لمصر ، أتكلم اليكم بعون الله ،
بعد ان حاول المغرضون ان يعتدوا على ، ان حياة جمال عبد الناصر ملك
لكم ، عشت لكم وسأعيش حتى أموت عاملا من اجلكم وبكائي في سبيلكم » ٠

ولكن الخطبة لم تكتمل

وكان حادث الاعتداء نقطة تحول هامة في مشاعر الشعب الذي كان
يرفض ارباب الاخوان المسلمين قبل ٢٣ يوليو ، والذي يرفض بطبيعته
المسألة مثل هذا الاستلوب الدموي ، ويستنكر أن تكون طلقات اترصاص هي
لغة التفاهم والاقتناع ٠

واعقتل بعض الضباط الموجودين في السرادق محمود عبد اللطيف ،

الذي اطلق الرصاص وأعتنوا عليه بالضرب الشديد ، ولكن احمد النور تحفظ عليه في غرفة بجوار مكتبه طوال فترة التحقيق ولم يلبس ملابس السجن .

كان محمود عبد اللطيف العامل البسيط الذي يسكن امبابية معتنعا بما اقدم عليه متأثرا بما أوحى به اليه محام اخواني اسمه هندواوى دوير من ان اتفاقية الجلاء ليست في مستوى ما يطلبه الشعب بعد نضاله الطويل ، وانها تكلف مصر اعباء طائلة ، وتضعها تحت رحمة الانجليز في المستقبل .

حولت طلقات الرصاص مشاعرا الجماهير نحو جمال عبد الناصر ، الذي قام بجولة في الشوارع قابلته فيها الجماهير بحماس طيبى ٠٠٠ وخطب صلاح سالم ليلتها في نقابة المحامين بالاسكندرية فتأثر بعضهم حتى البكاء .

وفي نفس الليلة صدرت الاوامر باعتقال الاخوان المسلمين ، وبدأت أكبر حملة اعتقال شهدتها مصر ٠٠٠ حتى وصل الامر الى حد اعطاء المعتقلين بطاقات يسجلون فيها اسماءهم وعناوينهم لتدون في كشوف سليمة .

وشكل مجلس قيادة الثورة في اول نوفمبر ١٩٥٤ محكمة خاصة باسم (محكمة الشعب) برئاسة جمال سالم وعضوية انور السادات وحسين الشافعى ٠٠٠ فكانت رابع نوع من المحاكم تشكله الثورة ، بعد المجالس العسكرية ومحكمة الغدر ومحكمة الثورة .

وقد شكلت ثلاث دوائر فرعية من محكمة الشعب الاولى برئاسة اللواء صلاح حتاتة والثانية برئاسة قائد الجناح عبد الرحمن عنان والثالثة برئاسة القائمقام حسين محفوظ ندا .

بلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب ٨٦٧ ، وعدد الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية ٢٥٤ شخصا ٠٠٠ وصدر الحكم باعدام محمود عبد اللطيف ويوسف طلعت وهندواوى دوير وابراهيم الطيب وعبد القادر عودة ومحمد فرغلى ونفذ الحكم فعلا ٠٠٠ كما صدر حكم اعدام حسين الهضيبي ثم خفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ثم حكم على سبعة آخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة .

كان محمد نجيب مازال حتى لحظة محاولة الاعتداء على حياة جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بلا سلطات عملية تقريبا يقوم بمعظم واجباته ويحضر مقابلاته حسن ابراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية . وعندما وجد محمد نجيب في اتفاقية الجلاء بعض ما يستحق النقد

كتب مذكرة الى مجلس قيادة الثورة ٠٠٠ ثم فوجيء بها مطبوعة يوزعها
الاخوان المسلمون .

وعقب الاعتداء على جمال عبد الناصر ارسل اليه برقية ومندوبا
للاستفسار عن صحته ، ولكن الصحف والاذاعة لم تشر الى ذلك ٠٠٠٠
فذهب محمد نجيب الى عبد الناصر في منزله مستفسرا عن سبب عدم الاشارة
الى ذلك في الصحف ، مستنكرا ان يكون وراء ذلك محاولة افهام الناس برضائه
عن هذا الاعتداء الارهابي ٠٠٠ ولم يسمع محمد نجيب جوابا مرضيا .

وفي يوم ١٤ نوفمبر توجه محمد نجيب الى مكتبه فوجد علدا من
ضباط البوليس الحربي امام قصر عابدين ، ولما اتصل بجمال عبد الناصر
مستفسرا عما وراء ذلك ٠٠٠ حضر اليه بعد فترة قصيرة عبد الحكيم عامر
وحسن ابراهيم ليبلغاه ان مجلس قيادة الثورة قد قرر اعفائه من منصبه .
وذهب الاثنان معه الى حيث حددت اقامته في فيلا صغيرة كانت
تملكها السيدة زينب الوكيل بضاحية المرج شمال القاهرة وعادا وحدهما
ليصدر في نفس اليوم قرار باعفائه من جميع المناصب التي كان يشغلها كما
تقرر ان يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا وان يستمر مجلس قيادة
الثورة في تولى كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر .

هكذا وصل الصدام الاخير مع مجلس قيادة الثورة الى نهايته .
عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية .

حلت الاحزاب السياسية ووضع قادتها في السجون .
اغلقت صحيفة المصري التي لعبت دورا كبيرا في أزمة مارس .

حلت جماعة الاخوان المسلمين واعدم قاداتها ووضع الالوف من
اعضائها في المعتقلات والسجون .

فشلت محاولات الانقلاب العسكري وانتهت التنظيمات العسكرية المستقلة،
او التابعة للقوى السياسية الخارجية داخل الجيش .

حلت نقابات الصحفيين والمحامين ، وعينت لها لجان مؤقتة موالية لمجلس
قيادة الثورة (١) .

(١) وكان مجلس نقابة المحامين مشكلا من عبد الرحمن الرافعي رئيسا وصليب سامي وكلا
وزير جرائة امينا للصندوق ومحمود الحناوي سكرتيرا وعلى بدوي ومحمود فهمي جنديا ونجيب
عمر ومحمد ميموني القلي وعازر جبران واحمد زكي الحشيني. ويواكيم غبزيال وتوفيق ومنصور
فريد واحمد بدر وعبد العزيز الشوريخي وصالح عبد الحافظ وعادل ملوبة اعضاء ٠٠ ومين نكري
ابانلة رئيسا لمجلس نقابة الصحفيين .

كان واضحا منذ اللحظة الاولى ان الانتصار كان اكثر انجذابا لجانب
اعضاء المجلس للاسباب الآتية :

اولا : لم تتوافر لمحمد نجيب شخصية الزعيم المؤثر في افكار الجماهير ،
واقترنت جاذبيته على سماحته وبساطته وهى امور لا تكفى وحدها لتوجيه
الحركة السياسية .

ثانيا : لم يلجأ محمد نجيب الى تكوين تنظيم موال له فى الجيش كما
فعل جمال عبد الناصر وزملاؤه . كما ان صلته كانت معدومة بالقوى السياسية
المختلفة ، على عكس جمال عبد الناصر الذى تعددت صلاته وتوحدت اهدافه
أو تناشرت مع هذه القوى تبعا للظروف القائمة .

ثالثا : ضعف الوفد والاحزاب السياسية الاخرى وعدم قدرتها على
تحريك الجماهير تبعا لتوجهاتها لغياب عنصر التنظيم الحزبى المتكتم
واعتمادها فقط على التنظيمات القديمة المؤثرة فى الجماهير بطريقة
شخصية فقط .

رابعا : عدم وصول القوى الشيوعية والنسارية الى الدرجة المطلوبه
من النضج والانتشار الكفيل بحشد الجماهير حولها ، علاوة على معاناتها
من الانقسامات والاعتقالات .

خامسا : العجز عن تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية نتيجة لتردد
الوفد ورفض الاخوان المسلمين وعدم وضوح الخط السياسى لمحمد
نجيب .

سادسا : ترجيح كثير من الفئات للخط الوطنى الذى تبنته الحركة
فى بدايتها على خطواتها المعادية للديمقراطية والتى لم تصل الى الجماهير
البسيطة فى حياتها اليومية .

سابعا : انتهازية الاخوان المسلمين ووقوعهم فى شرك مساندة (مجلس
قيادة الثورة) فى اخرج وقت تصادمت فيه القوتان .

ثامنا : عدم تعاطف الشعب مع الاخوان فى محنتهم لتصرفاتهم الارهابية
السابقة وتخليهم عن النضال من اجل الحرية والديمقراطية ومعاداتهم المستمرة
للاحزاب السياسية .

تاسعا : عدم توافر الظروف المواتية لتجميع العناصر الوطنية
الديموقراطية داخل الجيش وتأيد بعضهم لمجلس القيادة حيث لم يجد
منبرا آخر اكد جاذبية له .

عاشرا : غيبة الحركة الجماهيرية المؤثرة التى كان يمكن ان تشكل قوة
ضاغطة على اعضاء المجلس فلم يكن هناك اتحاد لنقابات العمال ولم تكن

هناك تنظيمات فلاحية ، كما انه لم يكن هناك تنسيق بين التقانات المهنية .
كل هذه الاسباب وغيرها جعلت انتصار (مجلس قيادة الثورة)
باعتباره المعبر عن حركة الجيش اكثر رجحانا وخاصة بعد انفردت الحركة
بالقوى المختلفة تطيح بها واحدة بعد الاخرى ، دون ادراك بأن هذه المطرقة
الهاوية لن تتوقف الا اذا تحولت كل التنظيمات الحية الى جثث هامدة أو
مغشى عليها .

ومنذ ان عزل محمد نجيب واختفت التنظيمات السياسية واحتشدت
السجون والمعتقلات السياسية من مختلف الاتجاهات أصبحت حركة
الجيش هي المسيطرة .

وانتصر الجانب المسلح من الطبقة المتوسطة بعد ان وجه ضربة قاضية
للاقطاع ، وضربات شديدة لابناء طبقته من المدنيين .

وانتهت سنوات التصادم بانتصار كامل للعسكريين .

وبدأت مواجهتهم لمشاكل المجتمع تحدد خط سيرهم في المستقبل
القريب والبعيد .

فهرس

صفحة

٧	مقدمة
	الباب الاول
١١	العسكريون فى تاريخ مصر الحديث
	الباب الثانى
٨٧	الجيش والحركة السياسية فى مصر قبل ٢٣ يوليو
	الباب الثالث
١٧٥	الجيش فى السلطة
	الباب الرابع
٢٤٩	سنوات الصدام



المؤلف والكتاب

— مؤلف هذا الكتاب الأستاذ / أحمد حمروش أحد كتاب مصر اليساريين وهو من الذين شاركوا في صنع ثورة ٢٣ يوليو مفسد كان يميل بالسياسة من خلال التنظيمات اليسارية وهو ضابط بالجيش المصري قبل قيام الثورة ، وكان يميل أيضا بالكتابة في جريده الاحرام ومجلة الفصول الشهرية ، وهو من أوائل الضباط الذين انضموا الى تنظيم الضباط الاحرار تحت قيادة جمال عبد الناصر .

— أصدر ورأس تحرير مجلة (التحرير) أول مجلة أصدرتها ثورة يوليو في سبتمبر ١٩٥٢ .

— أصدر ورأس تحرير مجلة (الهدف) عام ١٩٥٥ ، (الكسائب) ١٩٦١ ، (روز اليوسف) ١٩٦٤ كذلك أصدر (١٢) كتابا في السياسة والتصة والمرح وادب الرحلات .

— تعد دراسته عن ثورة ٢٣ يوليو التي تصدر في أربعة أجزاء أكبر أعماله حيث تتميز برؤيته كاشد جنود ثورة يوليو ، وهي حصيلة جلسات مناقشة طويلة مع زملائه الذين شاركوا في صنع الثورة وتعلموا مسئولية ممارستها ، ومع السياسيين الذين عاشوا أحداثها الكبرى .

— في الجزء الاول يتعرض الأستاذ / حمروش الى دور العسكريين في تاريخ مصر الحديث ، ثم يحكي قصة ثورة يوليو منذ ان بدأت فكرة في ضمير بعض الضباط الوطنيين ، من مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية ، حتى انتهت الى تدبير وتنظيم وحركة ، ثم يضي خلال مرحلة هامة من مراحل الثورة خاضت فيها صراعات مختلفة انتهت الى عزل محمد نجيب وتولى مجلس قيادة الثورة المسئولية بعد تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء .

— انه كتاب خطير وشيق عن موضوع من أخطر الموضوعات وأهمها .

اللقن ٣ جنبه مصري

